

وزارة التعليم العالي و

جامعة وهران

كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجاري

الموضوع

دور النفقات العمومية في مسار تحول الاقتصاد الجزائري

(الفترة من : 1990 إلى غاية 2006)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية

تحت إشراف الأستاذ :

من إعداد الطالب :

الدكتور شنيبي عبد الرحمان

روشو عبد القادر

لجنة المناقشة

د.بن باير حبيب استاذ التعليم العالي بجامعة وهران, رئيسا.

د.شنيبي عبد الرحمان أستاذ محاضر(أ) بجامعة معسكر, مشرفا و مقررا.

د.شريف طويل نور الدين أستاذ محاضر (أ) بجامعة مستغانم, عضوا.

د.رفيق إسعد أستاذ محاضر (أ) بجامعة وهران, عضوا.

السنة الجامعية 2010/2009

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
168	تطور الديون الخارجية للفترة 1985-1993	01
183 184	تطور سعر البترول وسعر صرف الدينار	02
189	تطور نفقات الخزينة العمومية كنسبة من الناتج الداخلي الخام	03
189	توقعات خدمات الديون للفترة 1992-1997	04
189	افاق تطور المديونية للفترة 1992-1997	05
190	توقع متوسط سعر البترول 1992-1997	06
204	تطور معدلات الفائدة في السوق النقدي للفترة 1994-1998	07
221	تطور بنود الموازنة العامة خلال الفترة 1990-2006 ق م ا	08
224	تطور مكونات النفقات العمومية 1992-2006 ق م ت	09
226	تطور الميزانية حسب قوانين المالية التكميلية 1990-2006	10
228	توازن الميزانية كمنهجية من الناتج المحلي الخام . 1993-2003	11
229	ايرادات الميزانية 1993-2003	12
230	نفقات الميزانية 1993-2003	13
231	نفقات التسيير 1993-2003	14
232	تطور رصيد الميزانية 1993-2003	15
234	ايرادات استثنائية 1998-2003	16
236	تطور رصيد صندوق تطهير المؤسسات 1992-1998	17
237	تطور عمليات راس المال 1990-2006	18
240	قطاعات الاقتصاد الحقيقي في الجزائر 1991-2001	19

	20	وضعية ضبط صندوق الايرادات 2000-
266	21	ميزانية الالبياتثمارات الموقدة (كنيابة مان م خ) 1993- 2006
267	22	وضعية نمو الناتج المحلي الخام 2005-1995
268	23	حجم الاستثمارات والناتج المحلي الخام 2005-1995
269	24	حجم الاستثمارات العمومية حسب القطاعات 2006-1990
270	25	تطور نسبة تنفيذ الاستثمارات 2004-1998
277	26	تطور نفقات التربية الفترة 2006-2000
280	27	تطور نفقات الصحة الفترة 2002-1998
288	28	المؤشرات الاربعة للسياسة الاقتصادية للفترة 2003-1994
295	29	تطور النفقات العامة 1998-1994
296	30	اثر سياسات الانفاق العام على بعض المتغيرات الكلية 98-94
299	31	تطور النفقات العامة وهيكلتها للفترة 2004-1998
301	32	توزيع رخص برامج الانعاش الاقتصادي حادى حسب مجالات الاستثمار (2004-2001)
302	33	توزيع رخص برامج الانعاش الاقتصادي حسب السنوات (2004-2001)
305	34	وضعية البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009-2005)
306	35	مقارنة بين برنامج الانعاش وبرنامج النمو

قائمة الأشك

الصفحة	العنوان	الرقم
73	التوازن في سوق السلع والخدمات	01
76	التوازن في سوق النقود	02
78	التوازن في سوق السلع والخدمات والنقود	03
101	اثر السياسة الانفاقية على التوازن الكلي	04
103	اثر السياسة الضريبية على التوازن الكلي	05
222	منحنى تطور النفقات العمومية 1992-2006	06
225	منحنى تطور نفقات التجهيز والتسيير	07
227	منحنى تطور الميزانية حسب ق م ت للفترة	08
228	منحنى تطور النفقات العامة والايرادات العامة 1993-2005	09
232	منحنى تطور سعر البترول ورصيد الميزانية للفترة 1993-2003	10
237	منحنى تطور عمليات راس المال للفترة 1990-2006	11
278	منحنى تطور النفقات العامة للتربية للفترة 2000-2006	12
280	منحنى تطور النفقات العامة للصحة للفترة 1998-2002	13
307	مقارنة بين برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي	14

الإهداء

التشكرات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة..... 1- ط

الجزء النظري : دور المالية العامة في مسار التحول الكلي للاقتصاد

مقدمة الجزء

النظري..... 1

الفصل الأول: المالية العامة والإقتصاد الكلي..... 4

مقدمة الفصل 4

المبحث الاول: المالية العامة 6

1- ماهية المالية العامة 6

1.1 - نظرية المالية العامة..... 6

2.1 - تعريف علم المالية

العامة..... 6

3.1 - المالية العامة و الإقتصاد..... 8

2- مفهوم السياسة المالية و أهدافها و فروعها..... 9

1.2 - مفهوم السياسة المالية..... 9

2.2 - أهداف السياسة المالية..... 10

3.2 - فروع السياسة المالية..... 11

3- الدور الإقتصادي للدولة و مراحل تطوره..... 12

1.3 - الدولة الحارسة و دورها في النشاط الإقتصادي 12

2.3 - الدولة المتدخلة و دورها في النشاط الإقتصادي 13

3.3 - الدولة المنتجة و دورها في النشاط الإقتصادي 14

4.3 - دور الدولة في ظل العولمة 14

المبحث الثاني..... 16

- الاقتصاد الكلي
- 1 - مفهوم الاقتصاد الكلي
- 1.1- نشأة و تطور التحليل الإقتصادي الكلي
- 2- التحليل الاقتصادي الكلي
- 2-1 انواع التحليل الاقتصادي
- 3- السياسة الإقتصادية.....
- 1.3 - تعريف السياسة الإقتصادية.....
- 2-3- مضمون السياسة الاقتصادية
- 3-3 - أنواع السياسة الإقتصادية
- 3-4- أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.....
- المبحث الثالث:مكانة المالية العامة في الاقتصاد الكلي.....
- 1- الاقتصاد الكلي لنموذجي.....
- 1.1 - نموذج IS.LM وتنشيط المالية العامة.....
- 1 1-2- قانون فليبيس و الدور المنظم للمالية العامة.....
- 1-1-1- "النظرية النقدية.....
- 2- الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد.....
- 1.2 - التوقعات العقلانية و عدم فعالية المالية العامة.....
- 2.2 - النمو الداخلي و الشرعية الجديدة للمالية العامة.....
- 3.2 - الاقتصاد الكلي الكينزي الجديد.....
2. 4- مراجعة الادعاء(الانتقاد) ضد فعالية المالية العامة.....
2. 5- فعالية المالية العامة تابعة للوضع الحقيقية للاقتصاد.....
- المبحث الرابع: النفقات العمومية واثارها الاقتصادية.....
- 1- تعريف النفقة العامة
2. 1- تقسيم النفقات العامة من حيث الاغراض ها.....
- 2- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.....
- 1.2 - دراسة الجوانب الرئيسية في إقتصاديات النفقة العامة.....
- 2.2 - الآثار المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج وإستهلاك القوميين.....

- 3- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة.....
- 1.3 - أثر المضاعف
- 2.3 - أثر المعجل.....
- 54..... خلاصة الفصل
- 56..... الفصل الثاني:المالية العامة و التوازنات الكلية
- 57..... مقدمة الفصل
- 58..... المبحث الأول : التوازن في الفكر الإقتصادي
- 1 - مفهوم التوازن الإقتصادي.....
- 2 - أشكال التوازن.....
- 1.2 - التوازن الجزئي و التوازن الكلي.....
- 2.2 - التوازن قصير الأجل و التوازن الطويل الأمد.....
- 3.2 - التوازن الساكن و التوازن الحركي.....
- 4.2 - التوازن الناقص و التوازن الكامل.....
- 3 - التوازن في الفكر الاقتصادي.....
- 1.3 - التوازن في الفكر التقليدي.....
- 62
- 2.3- التوازن في الفكر الكنزي.....
- 3.3- التوازن عند جيمس ميد.....
- 71..... المبحث الثاني: التوازن الكلي في النظام الاقتصادي
- 1- التداخل بين سوق الإنتاج و سوق النقود.....
- 2 - التوازن في سوق السلع و الخدمات.....
- 3 - التوازن في سوق النقود.....
- 4 - التوازن في سوقي السلع و الخدمات- و النقود.....
- 5- أثر تغير المستوى العام للأسعار.....
- 1.5- أثر سعر الفائدة على المنحنى LM.....
- 2.5 - أثر النقد الحقيقي على منحنى IS.....
- 81..... المبحث الثالث: العلاقة بين التوازن المالي للموازنة العامة و التوازن الاقتصادي

- 1- تعريف الموازنة العامة.....
- 2 - نظرية توازن الميزانية العامة للدولة
- 3 - التمويل بالعجز و التوازن الاقتصادي.....
- 1.3- عجز الموازنة العامة بين المدارس الاقتصادية..... 84
- 2.3- تمويل العجز 85
- 4 - أثر التوازن المالي للموازنة العامة للدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي..... 89
- 1.4 - تطور مفهوم توازن الموازنة العامة للدولة..... 89
- 5- أهمية نظرية التوازن الإقتصادي 92
- 1-5- أهمية نظرية التوازن الاقتصادي لرسم السياسة الاقتصادية 93
- 2-5 - أهمية التوازن في الإصلاح الاقتصادي..... 94
- المبحث الرابع: آلية عمل السياسة المالية ونموذج التوازن الاقتصادي..... 96
- 1- حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني..... 96
- 1.1 - الفجوة الانكماشية 96
- 2.1 - علاج الفجوة الانكماشية(السياسة المالية التوسعية)..... 97
- 3.1 - الفجوة التضخمية 98
- 4.1 - علاج الفجوة التضخمية(السياسة المالية الانكماشية)..... 98
- 2- التدخل المالي للدولة و نموذج التوازن الاقتصادي 99
- 1.2 - آثار السياسة الإنفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي..... 100
- 2.2 - آثار السياسة الضريبية على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي..... 102
- 105 خلاصة الفصل الثاني
- 107 الفصل الثالث: الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي.....
- 108 مقدمة الفصل
- 110 المبحث الأول: الإصلاح الاقتصادي في النظرية الاقتصادية.....
- 1- المدرسة النقدية و أسباب عدم الإستقرار الإقتصادي 111
- 2- مدرسة التوقعات الرشيدة و أسباب عدم الإستقرار الإقتصادي 112
- 3- المدرسة الكينزية و أسباب عدم الإستقرار الإقتصادي 112

- 1.3 - أسلوب التغذية المرتدة 113
- 2.3 - أسلوب السياسات التغييرية المرنة 113
- 4- المدرسة الهيكلية وأسباب عدم الإستقرار الإقتصادي 115
- المبحث الثاني: السياسات الأصولية: وغير الأصولية** 117
- 1 - أساس السياسات الأصولية 117
- 1.1 - سياسات التثبيت و سياسات التكيف 117
- 2.1 - الأساس النظري للسياسات الأصولية 118
- 3.1 - النموذج النقدي لميزان المدفوعات 118
- 4.1 - موقع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي من السياسات الأصولية 121
- 2- السياسات غير الأصولية 125
- 1.2 - الأساس النظري للسياسات غير الأصولية 125
- 2.2 - تدابير السياسات غير الأصولية 127
- المبحث الثالث: الحاكمية المالية و اصلاح الميزانية** 131
- 1- فكرة الحاكمية 131
- 1.1 - التعريف و التطور التاريخي 131
- 2.1- الحكم الراشد 133
- 2- الحاكمية المالية و إصلاح الميزانية 135
- 1.2- العامل البشري في إصلاحات الميزانية 136
- 2.2 - الإنتقال من الإصلاحات المفروضة إلى الإصلاحات الذاتية 137
- 3.2 - الإصلاحات عبارة عن تصور فكري 137
- 4.2 - تعقيدات إدخال إصلاحات ميزانية في الدول النامية 137
- 5.2 - الاستفادة من تجارب أخرى 138
- 6.2 - القيادة عنصر إستراتيجي في الإصلاحات 138
- 7.2 - وضع تنظيم قانوني للمراقبة و التقييم نظام المالية العامة 138
- 8.2 - الانسجام شرط لنجاح الإصلاحات الميزانية 139

- 9.2- تقاسم الاصلاحات 139
- 10.2- تقاسم الإطار التصوري للإصلاحات الميزانية
- 11.2- تقاسم مسار اتحاد القرار و آليات التقييم بين المتعاملين المعنيين مباشرة..... 140
- 3 - ترشيد سياسة الإنفاق العام كاحد مستويات الاصلاح 140
- المبحث الرابع: مفهوم ترشيد الإنفاق العام ومتطلبات نجاحه 141
- 1- مفهوم ترشيد الإنفاق العام..... 141
- 2- مقومات ومتطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام 142
- 2.1- عناصر عملية ترشيد الإنفاق العام 142
- 3- الرقابة على تنفيذ الميزانية..... 143
- 1.3 - الرقابة الإدارية..... 144
- 2.3 - الرقابة التشريعية: 145
- 3.3- الرقابة المستقلة 147
- 4- الإتجاهات الحالية لإصلاح سياسات الإنفاق العام 150
- 1.4- تخفيض الإنفاق 151
- 4.2 - إعادة توجيه الإنفاق العام 151
- 4.3 - تخطيط وضبط الموازنة العامة 152
- 154 خلاصة الفصل
- 155 خلاصة الجزء النظري
- الجزء التطبيقي: دور النفقات العمومية في مسار تحول الاقتصاد الجزائري (1990-2006)
- 159 مقدمة الجزء التطبيقي
- الفصل الرابع: الأزمة الاقتصادية و إجراءات الإنتقال إلى إقتصاد السوق في الجزائر
(1990-2006)
- 162 مقدمة الفصل
- المبحث الاول: طبيعة ووضعية الاقتصاد الجزائري قبل 1990..... 163
- 1- الطبيعة الريعية للإقتصاد الجزائري 163

- 1.1 - أزمة وريعية الإقتصاد الجزائري 169
- 2- الأسباب و العوامل الدافعة للإصلاح 170
- 2.1 - الأسباب العامة للأزمة 171
- 3- تعريف مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق 171
- 3.1- محتوى مرحلة الإنتقال 171
- 3.2 - إجراءات التحول نحو إقتصاد السوق 171
- 4- الإصلاحات الذاتية المتخذة خلال هذه الفترة..... 172
- 4.1 - الجانب التنظيمي 175
- 4.2-لجانب الإقتصادي : 179
- المبحث الثاني: برامج الإصلاح الإقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية..... 179
- 1- محاولتين للإستقرار 179
- 1.1- الإتفاق الأول للإستعداد الائتماني 179
- 1.2- الإتفاق الثاني لإستعداد الائتماني Stand by 2 (من 03 جوان 1992 إلى 31\03\1992) 182
- 2- تقييم الإتفاقيتين ومدى تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي 183
- 2.1 - السياسة الميزانية..... 184
- 2.2 - السياسة النقدية 185
- 2.3 - التوازنات الخارجية 186
- 2.4- الشبكة الإجتماعية 186
- 3- المحاولة الثالثة للإستقرار - التصحيح من دون تدخل المؤسسات المالية الدولية (92-93) 186
- 3.1 - محاولة للإستقرار أم عودة للإقتصاد الإداري 188
- 3.2 - أهداف مقارنة التصحيح دون تدخل المؤسسات المالية الدولية 189
- 3.3 - فرضيات وتوقعات المقاربة 190
- 3.4 - النتائج تعاكس التوقعات 192
- المبحث الثالث: المحاولة الرابعة للإستقرار وإبرام الإتفاق الثالث..... 192
- 1- الاستعداد الائتماني (1 أبريل 94-31 مارس 95)..... 193
- 2 - الأهداف الكبرى لبرنامج الإستقرار الإقتصادي (94-95) 193
- 2.1 - تدابير وإجراءات برنامج الإستقرار الإقتصادي 193

- 3- الإتفاق الموسع و الإصلاح الهيكلي (22 ماي 2015)
- 3.1 - الإطار العام لبرنامج التصحيح الهيكلي
- 3.2 - الإجراءات ذات طابع الإستقرار
- 3.3 - الإجراءات ذات الطابع الهيكلي 199
- 3.4 - أهداف برنامج التعديل الهيكلي..... 200
- 4- إصلاح القطاع المالي و البنكي كأحد إجراءات الإصلاح الهيكلي 200
- 4.1 - إدارة السياسة النقدية (90-94) 201
- المبحث الرابع: الإصلاح المالي والنقدي في ظل التعديل الهيكلي..... 204
- 1- إدارة السياسة النقدية في ظل إتفاقيات التثبيت و التسهيل الموسع (94-98)..... 204
- 1.1 - إعادة هيكلة البنوك التجارية..... 205
- 1.2 - إصلاح القطاع العام و الخصوصية كأحد إجراءات الإصلاح الهيكلي..... 207
- 2- إجراءات تحقيق أهداف البرنامج 208
- 3- محاولة تقييم مسار الإصلاحات 209
- 3.1 - على مستوى الإستقرار الكلي للإقتصاد الوطني..... 209
- 3.2 - على مستوى البعد لمؤسستي و الهيكلي..... 210
- خلاصة الفصل 212
- الفصل الثاني:الميزانية العامة للدولة في الجزائر ومتطلبات إصلاحها 213
- مقدمة الفصل 214
- المبحث الاول:الموازنة العامة للدولة في الجزائر من خلال مشاريع قوانين المالية..... 215
- 1- تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري..... 215
- 1.1 - تعريف قانون المالية و أنواعه..... 215
- 1.2 - أنواع قوانين المالية..... 216
- 2- مبادئ الموازنة العامة في الجزائر 217
- 3- هيكل الموازنة العامة في الجزائر 217
- 3.1 - تبويب النفقات العامة في الجزائر 218
- 3.2 - تبويب الإيرادات العامة في الجزائر 219
- 4- دراسة تطور النفقات العامة حسب قوانين المالية الاولية والتكميلية 220

- 4.1 - تحليل تطور نفقات التسيير 228
- 4.2 - تحليل تطور نفقات التجهيز 228
- 4.3 - دراسة تطور الرصيد الموازي 229
- المبحث الثاني: تأثير الإصلاحات على توازن الميزانية في الجزائر** 230
- 1- هيكلية وتوجيهات الإيرادات و النفقات 230
- 1.1 - إيرادات الميزانية 231
- 1.2 - نفقات الميزانية 233
- 1.3 - تطور رصيد الميزانية 234
- 2- ملاءة الميزانية على المدى الطويل 235
- 3- إنعكاسات عملية الخصخصة على مداخل الميزانية 239
- 4- إنعكاسات الإصلاحات الإقتصادية على الميزانية 239
- المبحث الثالث: التسيير الموازي في الجزائر و عاصرته** 239
- 1- التوجهات العامة للميزانية في الجزائر 239
- 1.1 - السياق الإقتصادي الكلي 241
- 2- التوجهات الخاصة بالميزانية 242
- 2.1 - حسابات التخصيص الخاصة 243
- 2.2 - عصرية تسيير الميزانية في الجزائر 243
- 3 - المسار الموازي وإجراءات العصرية الحديثة 244
- 3.1 - صندوق ضبط الإيرادات 244
- 3.2 - مجموعة المعايير الدولية 246
- 4- الرؤية المستقبلية للنفقات العمومية : 246
- 4.1- توصيات صندوق النقد الدولي حول المعايير التسيير الشفاف للميزانية في الجزائر .
- المبحث الرابع: رؤية مستقبلية لإصلاح الميزانية (على ضوء القانون 17\84)** 249
- 1- حتمية التطابق مع الدستور ومبادئ الإدارة الرشيدة 249
- 2- أخذ المحاور الكبرى للإصلاح الميزاني بعين الإعتبار 250
- 1-2- المقاربة المتعددة السنوات : وتعتمد على ميزانية البرامج المدرجة ضمن 250
- 2-2- وضع المسؤولية على عاتق المسيرين ومراقبة الأداء 250

- 2-3- توحيد الميزانية ووضع مدونات الميزانية 253
- 2-4- شفافية أكبر 253
- 3- التهيئات التقنية و القانونية 254
- 3-1- وصف قوانين المالية 253
- 3-2- وصف الموارد و الأعباء 254
- 3-3- تعريف الإعتمادات 254
- 3-4- نفقات الإستثمار 255
- 3-5- تأجيل نفقات لإستثمار 255
- 3-6- إدخال مرحلة تكميلية 255
- 3-7- أخذ الحالات الإستعجالية بعين الإعتبار عبر مراسيم تسبيق 256
- 3-8- حدود فتح حسابات التخصيص الخاص 256
- 3-9- إيرادات وأعباء الخزينة 257
- 3-10- إدخال مبادئ المحاسبة 257
- 3-11- مطابقة تعديلات أعضاء البرلمان مع روح أحكام المادة 121 من الدستور.... 257
- 3-12- المرونة القانونية فيما يتعلق بعض الحالات 257
- 3-13- تعديل رزنامة التقديم و التصويت على قانون المالية الأول 258
- 3-14- منع إدراج أحكام غير واردة في قانون المالية 258
- 3-15- هيئة مكلفة بتحضير مشاريع قوانين المالية 258
- 3-16- التصويت على قانون المالية 258
- 3-17- تخصيص الإعتمادات وتنفيذ الميزانية 258
- 4- إلغاء بعض الأحكام 259
- 4-1- إلغاء الأحكام الخاصة بالمؤسسات و المؤسساتالعمومية الإدارية وغيرها من الهيئات العمومية 259
- 4-2- نقل بعض الأحكام نحو النص الخاص بالمحاسبة العمومية 259
- 4-3- إلغاء الميزانية الملحقة 260
- 4-4- إلغاء مفهوم السلطات العمومية 260
- 5- تعزيز الإعلام و المراقبة البرلمانية 260

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: دور وأهمية سياسة الإنفاق العام خلال ه

مقدمة الفصل

المبحث الأول: تأثير الإستثمارات العمومية على النمو الإقتصادي 264

1- الإستثمار العمومي خلال العشرية الأخيرة 264

2 - علاقة الإستثمار العمومي بالنشاط و النمو الإقتصادي 264

3- الناتج المحلي الخام و الإستثمار 267

3.1- معدل تنفيذ الإستثمار 270

4 صعوبات مرتبطة بالإنجاز والحلول المقترحة 271

4.1- الحلول المقترحة 271

المبحث الثاني: تحسين فعالية الإستثمارات القطاعية (من خلال 04 قطاعات رئيسية) 273

1- قطاع النقل و الأشغال العمومية 273

1.1 - المواصفات العامة للنفقات العمومية 273

1.2 - تأثير مؤسسات القطاع على ميزانية الدولة 274

2 - قطاع الري 275

2.1 - التوجيهات العامة للنفقات العمومية 275

2.2 - برمجة الإستثمارات في قطاع المياه 276

3-قطاع التربية 277

3.1- منحى النفقات العمومية لهذا القطاع (تطور النفقات) 277

3.2 - توزيع نفقات التسيير وتكلفة الوحدة 278

3.3 أولويات الإستراتيجية للقطاع 279

4- قطاع الصحة 279

4.1 - تطور النفقات العمومية في قطاع الصحة 279

4.2 - التمويل المشترك بين الدولة و الضمان الإجتماعي 281

المبحث الثالث: علاقة النفقات العمومية بأهم المؤشرات الكلية 282

1- اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي 282

1.1 - الإطار العام للنمو الإقتصادي 282

- 2 - مفهوم النمو الإقتصادي 284
- 1.3 - أهم محددات النمو الإقتصادي 285
- 1.4 - قياس النمو الإقتصادي 286
- 2- تحليل النمو الإقتصادي في الإقتصاد الجزائري خلال مرحلة الإصلاحات : 287
- 2.1 - تطور معدل النمو الإقتصادي الإجمالي : 289
- 2.2 - النمو الإقتصادي وبيئة الإقتصاد الكلي في الجزائر 290
- 2.3 - النفقات العمومية والأهداف الأخرى للسياسة الإقتصادية 291
- 3- تشخيص الوضعية الحالية للإقتصاد الجزائري 295
- 3.1 - عوامل القوة في الإقتصاد الجزائري (عوامل مساعدة) 297
- 3.2 - عوامل الضعف أو المعوقات 298
- المبحث الرابع: سياسة الإنفاق العام خلال فترة الإصلاحات** 298
- 1- سياسة الإنفاق العام خلال مرحلة التعديل الهيكلي (1994-1998) وأهم أثارها .. 299
- 1.1 - أثر سياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار (التضخم) 297
- 1.2 - أثر سياسة الإنفاق العام على رصيد الميزانية العامة 298
- 1.3 - أثر سياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل و البطالة 298
- 2- سياسة الإنفاق العام في ظل الإنعاش الإقتصادي (1999-2004) 299
- 2.1 - سياسة الإنفاق العام المتبعة خلال فترة الإنعاش الإقتصادي (1999-2004) .. 301
- 2.2 - محتوى برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (PSRE) وأثاره المتوقعة 304
- 2.3 - الدروس المشتقة من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE 304
- 3- سياسة الإنفاق من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) -2005-2009. 304
- 3.1 - نظرة عامة حول البرنامج التكميلي لدعم النمو 306
- 3.2 - دراسة تحليلية لأهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC 309
- خلاصة الفصل 311
- خلاصة الجزء التطبيقي 314 - 326
- قائمة المراجع 327 - 334

المقدمة العا

إن الإصلاحات الإقتصادية التي شرعت فيها الجزائر ابتداءً من سنة 1988 والتي مست مختلف الميادين جاءت بعد الأزمة الإقتصادية لسنة 1986 و التي عرفتها الجزائر بسبب الإنخفاض الشديد لأسعار البترول وإنخفاض قيمة الدولار الأمريكي و التي كان لها أثراً كبيراً على الإقتصاد الوطني ، حيث أدت إلى إنهيار شبه كلي للإقتصاد ، ومن أبرز هذه الآثار إختلال عجز الموازنة العامة للدولة وكذا عجز الميزان التجاري ، اللذان أخذاً طابعاً متدهوراً .

ونظراً لهذا التدهور المستمر للنشاط الإقتصادي ، وبعد ان إتضح عجز النظام الإقتصادي السائد آنذاك في مواجهة الأوضاع الإقتصادية الجديدة ، إتجهت الجزائر نحوى إصلاحات متعددة الأوجه قصد التغيير و الإنتقال إلى مرحلة إقتصاد السوق ، وهذا ما تطلب نشر وإحلال ثقافة مالية في أوساط المجتمع قصد التجاوب مع مبادئ هذه الإصلاحات .

فقد أعتبرت المالية العامة واحدة من بين هذه الميادين التي عرفت تغييرات وتحولات عديدة على غرار الأدوات الإقتصادية الأخرى ، فتمويل تدخل الدولة لأداء أدوارها التقليدية : الدفاع الوطني ، الأمن العمومي وإقامة العدالة (الوظيفة المالية) والتنظيم الإقتصادي (الوظيفة الإقتصادية) وإعادة توزيع الدخل الوطني (الوظيفة الإجتماعية) ، يحتاج لتنظيم محكم في الحصول على الإيرادات العامة بتوزيع الأعباء العامة على أفراد الشعب بشكل يتناسب مع قدراته التكاليفية من جهة ، وتحديد أوجه الإنفاق العام بصورة تربط صرف النفقات بتحقيق الأهداف المرسومة لها .

فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية و التخصيصية لأدوات السياسة المالية توجد آثار إستقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي و الضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الإقتصادية الكلية، ويلاحظ مما سبق أن المالية العامة لاتعدو أن تكون في جوهرها ظاهرة إقتصادية وبالتالي فإن المالية العامة أو على الأقل إقتصاديات المالية

العامة تصبح جزء من الإقتصاد الكلي ، وهذا الأ.

المجمعات (agregats) مثل الإنتاج أو الدخل الكلي أو الوطني ،حجم الإستخدام ، مستوى الأسعار ، وتغيرات هذه المجمعات من خلال الزمن أي التنمية الإقتصادية .

وبتالي فانه من أهم البنود التي تم التركيز عليها في هذه الاصلاحات بند المالية العامة وبالأخص جانب النفقات العمومية -بالإضافة الى الإيرادات العامة و ميزانية الدولة ككل- حيث كان ينظر اليها على أنها السبب الرئيسي في عجز الموازنة العامة للدولة لذلك أعيد النظر في سياسة الانفاق العام وذلك عن طريق إعادة توجيه وترشيد النفقات العامة وفق معايير متفق عليها دوليا يعتقد أنها تقلل من الهدر وتسمح بضمان مردودية أفضل للاموال العمومية.

وفي هذا الصدد فإن أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في المدة الأخيرة إزدادت مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطاتها خاصة في مجال الإصلاح الإقتصادي ، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الإقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها .

وفي هذا السياق فإن للنفقة العمومية دورا هاما في مسار التحول الإقتصادي بالجزائر إذ تعتبر الوسيلة أو الأداة التي تترجم من خلالها السلطات العمومية أهدافها الإقتصادية وفي شتى الميادين وقد تعددت أشكال هذا الإستخدام للنفقة العمومية عبر مسار التحول، فمن القيام بمشاريع إنتاجية ضخمة إلى السيطرة الكاملة أو الجزئية المباشرة أو غير المباشرة على بعض قطاعات الإقتصاد الوطني قصد تنفيذ خطة إقتصادية شاملة ، ومن هنا تبرز أهمية الرقابة على تنفيذ هذه النفقة والرشادة في استعمالها قصد تحقيق أهداف التحول الإقتصادي.

الإشكالية

يعتبر مجال المالية العامة من أهم مجالات تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق السياسة المالية بمختلف أدواتها , إذ تعتبر النفقات العمومية من أهم هذه الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة وتسيير الاقتصاد على المستوى الكلي , وذلك قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المنشودة (نمو , استقرار , تشغيل , توازن...) .

ولقد استخدمت الجزائر هذه الاداة خلال فترة دراسة موضوعنا هذا (1990-2006) عبر مراحل مختلفة , فبعد انطلاق الإصلاحات الاقتصادية , كانت المحاولات الأولى للاستقرار الاقتصادي , ثم مرحلة التعديل الهيكلي وما رافق ذلك من سياسات في مختلف المجالات خاصة المالية منها , ثم ما تلى ذلك من تحسن في الوضع الاقتصادي العام نتيجة عوامل خارجية بالدرجة الأولى ممثلة في ارتفاع أسعار النفط.

حيث باشرت السلطات العمومية في تطبيق سياسات توسعية مستوحاة من المدرسة الكينزية , وذلك من خلال برامج إنفاقية ضخمة ابتداء من سنة 2001. ففي هذا السياق الكلي للاقتصاد الوطني تطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تعتبر النفقات العمومية أداة تسيير في مسار تحول الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2006.

ويشتق من صميم السؤال المحوري هذا أسئلة فرعية أخرى تتم الإجابة عنها عبر مختلف محاور هذه الدراسة , ومنها على الخصوص ما يلي :

- ما طبيعة الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الجزائري , وما الإجراءات التي اعتمدت قصد إعادة التوازن الكلي للاقتصاد الوطني ؟
- ما تأثير الإصلاحات على ميزانية الدولة , وكيف يجب أن تتكيف هذه الأخيرة مع المرحلة الجديدة للاقتصاد الوطني ؟
- كيف إستعملت النفقات العمومية من قبل السلطات العمومية خلال مرحلة التحول الموافقة لفترة الدراسة ؟

فرضيات الدراسة :

إن الفرضيات التي تنطلق منها هذه الدراسة هي:

- 1- هناك دور إقتصادي للدولة متزايد تؤديه عن طريق السياسة المالية .
- 2- تأثر ميزانية الدولة بمختلف برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي المعتمدة خلال هذه الفترة , وتبعيتها للعوامل الخارجية والمتمثلة في أسعار النفط في الأسواق الدولية.
- 3- هناك إستخدام للنفقة العمومية كوسيلة لتسيير مسار التحول الإقتصادي بالجزائر.

أهمية الدراسة :

إن التعرض لموضوع يعتبر من صميم المالية العامة للدولة ألا وهو النفقة العمومية و كيفية استعمالها، يعتبر ذو أهمية بالغة لما له من تأثير على كيفية تسيير المسار الإنتقالي للإقتصاد الوطني ، قصد تحقيق الأهداف المرسومة و النهائية للسياسة الإقتصادية للدولة ، خاصة وأن الجزائر إعتادت في السنوات الأخيرة عل رصد مبالغ ضخمة قصد تحقيق البرامج التنموية في مختلف الميادين في ظل الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة منذ بداية التسعينات إلى غاية اليوم (1990-2006) .

وبالتالي فإنه من الضروري الوقوف على مدى إستعمال هذه الوسيلة في إطار تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية و الإنتقال نحو اقتصاد السوق .

تحديد اطار الدراسة :

إن هذه الدراسة تم تقسيمها إلى جزئين فالجزء الأول خصص للإطار النظري لموضوع البحث كمرجعية نظرية بينما الجزء التطبيقي فقط حاولنا من خلاله القيام بعملية إسقاط للمفاهيم النظرية على الميدان ، أي المجال التطبيقي خلال فترة زمنية محددة وهي من سنة 1990 إلى سنة 2006 أي أكثر من سبعة عشرة سنة ، وأننا نعتقد بأن هذه الفترة تعتبر من أهم الفترات التي مر بها الإقتصاد الوطني , فمن الأزمة وما ترتب عنها إقتصاديا ، إجتماعيا وحتى سياسياً إلى برامج الإصلاح (ذاتية ومدعومة) إلى مختلف برامج الإنعاش الإقتصادي .

أسباب إختيار الموضوع :

يرجع إختيارنا لهذا الموضوع إلى قلة الدراسات التي حاولت أن تربط بين النفقات العمومية كأحدى أدوات السياسة المالية من جهة و مختلف برامج الإصلاح المطبقة خلال فترة الإنتقال من جهة ثانية ، ومن هنا تبرز أهمية هذا الموضوع ، ذلك أن النفقات العمومية تعتبر وسيلة لتحريك عجلة الإقتصاد الوطني ككل ، ولما لهذا الامر من إنعكاس على مستوى الجوانب المختلفة للمجتمع الجزائري .

أهداف البحث :

بصفة عامة تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مستوى إستخدام النفقة العمومية كأداة تسيير خلال مسار تحول الإقتصاد الوطني على المستوى الكلي خلال فترة الدراسة ، ومن هذا المنطلق يهدف أيضاً هذا البحث إلى الوقوف على أهم العوامل التي تجعل إستخدام هذه الأداة ناجعاً وكفاً ، وذلك من خلال التعرف على المحيط العام لذلك كترشيد الإنفاق العام ، وإصلاح الميزانية وغيرها .

وأخيراً يهدف هذا البحث إلى معرفة وضعية الإصلاحات الإقتصادية و التي إنطلقت بقوة مع بداية التسعينات .

منهج الدراسة :

محاولة منا الإحاطة بمعظم جوانب هذا الموضوع فإنه سيعتمد على المنهج الاستقرائي و التحليلي في أغلب مراحل الدراسة ، إضافة إلى المنهج الوصفي في نقاط معينة ، وعلى العموم تقسم هذه الدراسة من حيث المنهجية إلى جزئين الأول نظري والثاني تطبيقي يحتوي كل منهما على ثلاثة فصول اساسية سيأتي تفصيلها لاحقا.

وعليه فإن الجزء النظري فقد إستخدم فيه المنهج الإستقرائي وذلك بالرجوع إلى مختلف الدراسات و الأبحاث و الكتب العربية و الأجنبية التي تناولت هذا الموضوع

أما الجزء التطبيقي فقد إستعمل فيه أساساً المناد

الإعتماد على مختلف المعطيات و البيانات و الدراسات التي تتاول واقع الإقتصاد الجزائري من خلال المصادر الرسمية وخاصة بنك الجزائر ، الديوان الوطني للإحصائيات ، وزارة المالية ، الهيئات المالية الدولية ... إلخ وأيضاً بعض المقالات التي تناولت هذا الموضوع .

محتويات الدراسة :

تشتمل هذه الدراسة على مقدمة عامة يتبعها ستة فصول ، ثم خاتمة عامة تتضمن نتائج وتوصيات. فقد شكلت الفصول الثلاثة الأولى الجزء النظري لهذه الدراسة أما الفصول الثلاثة الموالية فقد خصصت للجزء التطبيقي من هذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

الجزء النظري

مقدمة الجزء النظري :

الفصل الأول: وقد خصص لمكانة المالية العامة في الاقتصاد الكلي، وذلك من خلال

أربعة مباحث وهي :

- المبحث الأول: المالية العامة والدور الاقتصادي للدولة.

- المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي الكلي.

- المبحث الثالث: مكانة المالية العامة في الاقتصاد الكلي.

- المبحث الرابع : النفقات العامة واثارها الاقتصادية الكلية

الفصل الثاني: فقد اهتم بالمالية العامة والتوازنات الكلية، عبر اربعة مباحث وهي :

- المبحث الأول: التوازن في الفكر الإقتصادي.

- المبحث الثاني : التوازن الكلي في النظام الإقتصادي.

- المبحث الثالث : العلاقة بين التوازن المالي للموازنة العامة و التوازن الإقتصادي.

- المبحث الرابع: آلية عمل السياسة المالية ونموذج التوازن الإقتصادي.

الفصل الثالث: ويعنى بالإطار النظري للإصلاح

التالية:

- المبحث الأول : ونتناول من خلاله الإصلاح الاقتصادي في النظرية الاقتصادية.
- المبحث الثاني : وخصص لسياسات الإصلاح الاقتصادي.
- المبحث الثالث : ويعنى بمفهوم الحاكمية المالية والإصلاح الموازني.
- المبحث الرابع : يخص ترشيد الإنفاق العمومي ومتطلبات نجاحه.
- خلاصة الجزء النظري

الجزء التطبيقي

مقدمة الجزء التطبيقي

الفصل الاول : وخصص لأزمة الاقتصاد الجزائري وإجراءات التحول نحو اقتصاد

السوق, وذلك من خلال أربعة مباحث وهي :

- المبحث الأول : طبيعة ووضعية الإقتصاد الجزائري قبل 1990
- المبحث الثاني : برامج الإصلاح الإقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية
- المبحث الثالث : برنامج الاستقرار الاقتصادي(94-95)
- المبحث الرابع: الاصلاح المالي والنقدي في ظل التعديل الهيكلي.

الفصل الثاني : ويتناول الميزانية العامة للدولة ومتطلبات اصلاحها , من خلال المباحث

التالية :

- المبحث الأول : الموازنة العامة في الجزائر من خلال مشاريع قوانين المالية .
- المبحث الثاني : التوازن الموازني وتأثير الإصلاحات.
- المبحث الثالث: تسيير وإصلاح الميزانية في الجزائر .
- المبحث الرابع : رؤية مستقبلية لاصلاح الميزانية على ضوء تعديل القانون 17/84.

الفصل الثالث: دور وتأثير النفقات العامة خلال فترة التحول الاقتصادي.

- المبحث الأول : وضعية الإستثمارات العمومية بصفة عامة وعلاقتها بالنمو الإقتصادي
- المبحث الثاني: تحسين فعالية الإستثمارات العمومية الموجهة للقطاعات الحساسة وهي الأشغال العمومية و الري ، النقل الصحة و التربية .

- المبحث الثالث: علاقة سياسة الإنفاق العام ببعض المؤشرات الكلية للإقتصاد الوطني.
- المبحث الرابع: سياسة الإنفاق خلال أهم مراحل فترة الدراسة أي 1990-2006.
- خلاصة الجزء التطبيقي .

وأخيرا تخلص الدراسة إلى خلاصة عامة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها مشفوعة ببعض الاقتراحات والتوصيات , وفي الأخير أرجو من الله أن أكون قد وفقت في عرض ودراسة وتحليل هذا الموضوع.

الجزء النظري

مكانة النفقات العمومية في مسار
التحول الكلي للاقتصاد
(دراسة نظرية)

مقدمة الجزء الذ

إبتداءً من الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 1929 فإنه تم التخلي عن الأفكار الإقتصادية السابقة والتي ترمي إلى الحياد المالي للدولة , بل أصبح تدخل الدولة ضروريا وتجسد ذلك في نطاق المالية العامة التي اتسع ليشمل جميع شؤون الدولة المالية الحديثة , حيث أدى ذلك إلى خلق علاقات وثيقة بين الموارد المتاحة في الدولة وطرق إستخدامها من جهة وبين الإقتصاد الوطني ككل والإقتصاد الدولي من جهة أخرى , أي خلق مستوى معين من التوازن والاستقرار الأمر الذي جعل المالية العامة تأخذ مضمونا واسعا ومكانة جديدة ذات صلة مباشرة بالمؤشرات الإقتصادية الكلية.

وفي هذا الإطار فان شرط التوازن بالنسبة للإقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق تعادل بين الطلب الكلي و العرض الكلي في ضوء المعطيات الإقتصادية المتاحة , كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها و المتمثلة في الأسواق السلعية و النقدية و العمالية، و التي يتم الربط و التنسيق بينهما في إطار السياسة الإقتصادية الكلية.

لذا أصبح على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتفق و يتلاءم مع توازن الإقتصاد الوطني, كما أصبح التوازن متعدد الأوجه تزداد أنواعه كلما اتجهنا من النظرية الكمية للتوازن إلى النظرية النوعية له.

إن من أهم مظاهر إختلال التوازن الإقتصادي الداخلي هو إختلال التوازن بين الإنتاج المحلي و الإستهلاك الوطني فالإستهلاك أكبر من الإنتاج ، وهو ما يعني وجود إختلال بين الإدخار الوطني و الإستثمار ، حيث لا يجاري الإدخار

المحلي الإستثمار وهو مايقود إلى الإعتماد على مساعدات وقروض لتمويل الإستثمار .

أما إختلال التوازن الخارجي فما هو إلا إنعكاس للإختلال الإقتصادي الداخلي أو ما يسمى بحالة فائض الطلب المعروفة عند الإقتصاديين حيث يعجز الإنتاج المحلي عن مواكبة الطلب الكلي على السلع و الخدمات وتتم تغطية فائض الطلب بالإستيراد ، وما يعكسه الميزان التجاري السالب دلالة على مايعانيه من عجز .

وفي ظل هذه الظروف يبدأ صانعو القرار الإقتصادي في أي بلد في البحث عن برنامج للإستقرار الإقتصادي يؤدي تطبيقه إلى تعظيم المنافع و المكاسب الاقتصادية و الإجتماعية للمجتمع وبأقل الخسائر الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية، وهو المطلب الأول لتطبيق أي إستراتيجية للإصلاح الإقتصادي وهو أمراً ليس سهلاً من الناحية العملية وإن كان ممكناً من الناحية النظرية ، إن وجه الصعوبة يمكن في مدى كفاءة أي برنامج للإصلاح و عدالته، ومن هنا تبرز النفقات العمومية كأداة أساسية في تجسيد الدور الاقتصادي للدولة وكذا في تأثيرها الواضح في تسيير مختلف برامج الإصلاح والتحول نحو اقتصاد السوق.

وعليه يتناول الجزء النظري هذا الفصول الثلاثة التالية:

- **الفصل الأول** ويتناول المالية العامة في الإقتصاد الكلي .
- **الفصل الثاني** ويعنى بالمالية العامة و التوازنات الإقتصادية الكلية .
- **الفصل الثالث** فقد خصص الإطار النظري لسياسات الإصلاح الإقتصادي .

مقدمة الفصل الأول :

تحتل المالية العامة مكانة هامة في مجالات الإقتصاد المتعددة ذلك أنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الإقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الإقتصادية في تحقيق التنمية الإقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الإستقرار الإقتصادي.

فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصيصية لأدوات السياسة المالية توجد آثار إستقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الإقتصادية الكلية، ويلاحظ مما سبق أن المالية العامة لا تعدو أن تكون في جوهرها ظاهرة إقتصادية. وبالتالي فإن المالية العامة أو على الأقل إقتصاديات المالية العامة تصبح جزء من الإقتصاد الكلي، وهذا الأخير يختص بدراسة وتفسير آلية تحديد المجمعات (agregats) مثل الإنتاج أو الدخل الكلي أو الوطني، حجم الإستهلاك مستوى الأسعار وتغيرات هذه المجمعات من خلال الزمن أي التنمية الإقتصادية.

غير أنه وعلى اثر الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 1929 فإنه تم العدول عن الأفكار الإقتصادية السابقة والتي ترمي إلى الحياد المالي للدولة بل أصبح تدخل الدولة ضروريا وتجسد ذلك في نطاق المالية العامة التي اتسع ليشمل جميع الشؤون المالية للدولة الحديثة حيث أدى ذلك إلى خلق علاقات وثيقة بين الموارد المتاحة في الدولة وطرق إستخدامها من جهة وبين الإقتصاد الوطني ككل والإقتصاد الدولي من جهة أخرى الأمر الذي جعل المالية العامة تأخذ مضمونا واسعا ومكانة جديدة ذات صلة مباشرة بالمؤشرات الإقتصادية الكلية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل الإجابة على الأسئلة الرئيسية التالية:

- ما المقصود بالمالية العامة ؟
- كيف يتجسد دور الدولة الإقتصادي؟
- ثم ماذا يعني الإقتصاد الكلي من حيث الدراسة والأهداف؟
- وماهي مكانة المالية العامة في الإقتصاد الكلي لأي بلد؟

وأخيراً ما المقصود من النفقات العامة وما اثرها
وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المالية العامة والدور الاقتصادي للدولة.

المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي الكلي.

المبحث الثالث: مكانة المالية العامة في الاقتصاد الكلي.

المبحث الرابع: النفقات العامة واثارها الاقتصادية الكلية.

المبحث الأول: المالية العامة

1- ماهية المالية العامة :

1-1 نظرية المالية العامة: تعتبر نظرية المالية العامة الدعامية الأساسية في دراسة علم الإقتصاد العام، فهي الموضوع الأول، و الأسبق زمنياً للإقتصاد العام، فنظرية المالية العامة تناقش الأسس التي يمكن على ضوءها حصر و تحديد الحاجات العامة للمجتمع بكافة أنواعها و تبحث في القواعد العلمية و الأصول الفنية التي يتعين على الدولة الأخذ بها في تدبير ما يلزمها من موارد إقتصادية. فقيام الدولة بإشباع الحاجات العامة يتطلب البحث في وضع سياسة مالية تحقق أهداف المجتمع بإستخدام كافة أدوات السياسة المالية في تكامل و تناسق تام. فنجاح الدولة في تحقيق دورها في النشاط الإقتصادي يتوقف على التفهم العميق لطبائع الأدوات المالية و التحليل العلمي لما بينها و بين بعضها من علاقات التنافر و التكامل و التناسق من جهة، و ما بينها و ما بين النشاط الإقتصادي الكلي من علاقات سببية من جهة أخرى. لذا فإن نظرية المالية العامة تمثل الخلفية الأساسية اللازمة لنجاح الدولة في تصميم سياستها المالية، و ذلك لما تقدمه من نهج فكري في محاولة للوصول إلى أفضل القواعد و المبادئ و الأحكام لإستخدام تلك الأدوات المالية¹.

غير أن الإهتمام بإستخلاص القواعد و المبادئ التي تساعد الدولة في رسم سياستها المالية ليس هو كل ما تعنيه نظرية المالية العامة بل أن الأمر يتعدى ذلك إلى البحث و المناقشة و التحليل لدراسة أفضل الطرق لتطبيق تلك المبادئ و أنجح الوسائل للرقابة على تنفيذ تلك السياسات في ظل كافة المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية.

1-2 تعريف علم المالية العامة: تبعاً لتطور مفهوم دور الدولة في الحياة الإقتصادية فإنه يمكن التمييز بين تعريفين أساسيين لعلم المالية، فالتعريف القديم لعلم المالية و الموضوع من طرف القانوني: غاستون جيز « GASTON GEZE »

د. حامد عبد المجيد دراز، د. سميرة إبراهيم أيوب: مبادئ المالية العامة،- الدار الجامعية- الإسكندرية 2002، ص

ينص على أن علم المالية : "هو مجموعة القواعد

تطبقها في تحديد النفقات" أما التعريف الحالي و الذي نجده في معظم كتابات المفكرين المعاصرين هو: "إن علم المالية الذي يتمثل موضوعه في دراسة القواعد المنظمة للنشاط المالي و للأنشطة التي تبذلها الهيئات في سبيل الحصول على الموارد الضرورية لإنفاقها قصد إشباع الحاجات العامة، أما منهجه أو طريقة بحثه فتتمثل في أدواته: الإيرادات، النفقات، الميزانية. و تحقق ذلك من خلال دراسة هذه الأدوات منفصلة و منعزلة عن العوامل الإقتصادية الأخرى". أو أنه "العلم الذي يدرس النفقات العامة و الإيرادات العامة و توجيهها من خلال برنامج معين يوضع لفترة محددة بهدف تحقيق أغراض الدولة الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية¹.

و مما سبق يمكن أن نخلص إلى التعريف التالي: "إن علم المالية هو ذلك العلم الذي يدرس القواعد المنظمة للنشاط المالي للهيئات العمومية و مؤسسات الدولة، هو ذلك النشاط الذي تبذله الهيئات في سبيل الحصول على الموارد الضرورية اللازمة لإنفاقها من أجل الوصول إلى إشباع الحاجات العامة".
و يستخلص من مفردات هذا التعريف أن الهيئات العامة التي تمارس نشاطا بقصد إشباع الحاجات العامة هي الأشخاص المعنوية العامة، أي الدولة و جماعاتها المحلية.

أما الموارد التي تسعى هذه الهيئات إلى تحصيلها فتسمى الإيرادات العامة، أما أوجه الإنفاق فتسمى النفقات العامة.

و مادام أنه مفروض على الدولة أن تسير على نهج منضبط و واضح عند القيام بنفقاتها و تحصيل إيراداتها فإنها تقرر ما ستقوم به من مهام و مشاريع في خلال فترة زمنية محددة، عادة ما تكون سنة، و تقدر مقدار النفقات الضرورية لتنفيذها و الإيرادات المحتمل الحصول عليها لتغطيتها.

و هذا التقدير للنفقات و الإيرادات، عن فترة قادمة مقبلة عادة ما تكون سنة، هي ما يطلق عليها الميزانية العامة للدولة².

(1) د.سوزي عدلى ناشد: "الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر - الإسكندرية 2000. ص 29

(2) د.سوزي عدلى ناشد - مرجع سابق. 31

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

1-3 المالية العامة و الإقتصاد : هناك علاقة

سواء من الناحية النظرية أو من الناحية العملية، حيث أن العديد من الكتاب يتناولون موضوعات المالية العامة من خلال الكتابة في الموضوعات الإقتصادية البحتة، فعلم الإقتصاد كما يعرفه الفرنسي "جون باتيست ساي" بأنه "العلم الذي يدرس إنتاج، تقسيم توزيع و إستهلاك الثروات في المجتمع"، بينما يعرفه النيوكلاسيك بأنه "العلم الذي يدرس منح و توزيع الموارد النادرة بين الحاجات النهائية البديلة¹.

إن و كما هو واضح فإن موضوع علم الإقتصاد هو البحث عن أمثل الطرق و الأدوات لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة من الموارد الطبيعية المحدودة، و من هنا تبدو الرابطة القوية التي تجمع بين الإقتصاد و المالية العامة و التي تبحث هي الأخرى في أفضل الوسائل لإشباع الحاجات العامة من الموارد المالية المتاحة للدولة و المحدودة عادة، يضاف إلى هذا أن كثيرا من طرق البحث في المادتين هي نفسها و في الوقت الحالي يبدو تأثير النظام الإقتصادي على المالية العامة واضحا خاصة إذا نظرنا إلى بنود النفقات العامة و الإيرادات العامة في دول مختلفة من حيث درجة و حجم نموها أو نظامها الإقتصادي، ولو قمنا بعملية مقارنة بين هذه البنود، فالسياسة المالية التي تصلح لبلد متقدم قد لا تصلح بالضرورة لبلد نام، أو في طريق النمو. فإذا كان الهدف مثلا هو زيادة الحصيلة الضريبية فإن الدراسة الإقتصادية هي التي توضح لنا مثلا أنواع السلع التي يستحسن أن تفرض عليها ضريبة الإستهلاك، كما توضح لنا أيضا أنواع الدخول التي تزداد عليها الضرائب أو تتخفف إذا هنا هدف التأثير بالزيادة أو النقصان في تيار الإنفاق الفعلي أو في حجم الإستهلاك أو في حجم الإدخار.

و كذلك تؤثر المالية العامة في سير النشاط الإقتصادي للدولة و تقوده نحو الوجهة التي يستهدفها بعد أن أصبحت المالية العامة الأداة الرئيسية لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي في حالة وجود قطاع خاص قوي.

فالميزانية العامة للدولة يمكن أن تستخدم في مواجهة بعض الحالات الإقتصادية الصعبة كفترات الكساد أو الرخاء².

1- صالح الرويلي : إقتصاديات المالية العامة . ص: 11

2- علي محمد تقي عبد الحسين : المدخل لدراسة المالية العامة ص: 25

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

و كنتيجة طبيعية لهذا الارتباط الوثيق بين العلم

بدراسة و تحليل المعنى الإقتصادي في مختلف قرارات المالية العامة، و أصبحت دراسة القضايا الإقتصادية لمختلف المباحث المالية العامة تمثل جزءا مستقلا بذاته في نطاق علم المالية، مما أدى إلى نشوء فرع جديد يدرس هذه النقاط من وجهة النظر الإقتصادية البحتة، و هو ما يطلق عليه: "علم إقتصاديات المالية العامة" أو "الإقتصاد المالي" و هو العلم الذي يدرس الظاهرة المالية من المنظور الكلي و يقوم بتحليل ما يطلق عليه الإقتصادي (ALAIN BARRER) "بالتدفقات المالية" (les Flux financiers) فهذا العلم يختص في البحث في الآثار الخاصة بالعبء الضريبي الكلي على الإقتصاد بصفة عامة أو في آثار النفقات العامة الإستثمارية التي تنعكس على النمو الإقتصادي، بينما علم المالية فموضوعه العمليات المالية الفردية من حيث التقنيات، و القواعد، عمليات المراقبة في المسائل المالية.

على هذا الأساس لا يهمننا فصل المالية العامة فصلا تاما عن الإقتصاد، ذلك أن المعطيات الإقتصادية تغذي العمليات المالية العامة، كما أن هذه الأخيرة تمارس تأثيرها و نفوذها على الحقل الإقتصادي.

2: مفهوم السياسة المالية و أهدافها و فروعها:

2- 1. مفهوم السياسة المالية:

يمكننا إدراك مفهوم السياسة المالية من خلال التطرق إلى بعض المفاهيم التي صيغت حولها و أهمها: "السياسة المالية عبارة عن مجموعة من القواعد و الأساليب و الوسائل و الإجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية خلال فترة معينة¹. "ينطوي مفهوم السياسة المالية على إستخدام أدوات المالية العامة لتأثير في مجريات و توازنات النظام الإقتصادي لتعظيم الرفاهية الإقتصادية، و تشتق السياسة المالية معناها و إتجاهاتها من تطلعات و أهداف المجتمع الذي تعمل فيه².

(01) عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الإقتصادية على المستوى القومي تحليل كمي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص: 43

(02) عبد العزيز علي السوداني: أسس السياسة المالية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، 1996، ص: 15.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

ينصرف مفهوم السياسة المالية إلى نشاط الدول

كالنفقات العامة و الضرائب و الرسوم و القروض العامة، " جميع عناصر الموازنة العامة للدولة بجانبها الإنفاقي و التحصيلي "للتأثير على كافة جوانب الحياة الاقتصادية و الإجتماعية بقصد تحقيق المصلحة العامة وفقا لطبيعة ظروف المرحلة التي يمر بها المجتمع و المتغيرات الاقتصادية و الإجتماعية و السياسية السائدة فيها، و تتمثل هذه المصلحة العامة في إشباع الحاجات العامة و تحقيق التوازن الاقتصادي و الإجتماعي و توفير إمكانيات النمو المستقر للاقتصاد القومي¹.

2-2 أهداف السياسة المالية:

من المعلوم أن السياسة المالية التي تعمل على تحقيق عدة أهداف تنصب في مجملها إلى تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد الوطني مع ملاحظة أنه قد يكون هناك تعارض واضح بين هذه الأهداف و قد لا يمكن تجنبه، و لكن هناك ترتيب منطقي للأهداف المذكورة و هو على الشكل التالي :

2-2-1 تحقيق التوازن العام:

تعمل السياسة المالية على تحقيق التوازن العام بين مجموع الإنفاق الكلي و الذي يتكون من مجموع إنفاق كل من القطاع العائلي و قطاع الأعمال بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي و بين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة و الأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة و متنوعة للوصول إلى هذا الهدف و أهمها الضرائب، القروض، الإعانات، الإعفاءات و المشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات و غيرها.

2-2-2 تحقيق التوازن الاقتصادي:

تعمل السياسة المالية على الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل حيث يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص و العام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن،

¹ - يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة، ص: 44.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

و موازاة مع ذلك ينبغي ألا تقل المنافع التي يحص

عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد، و يتحقق التوازن بين القطاعين الخاص و العام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة و النفقات معا إلى أقصى حد مستطاع، أي عندما يصل مجموع الدخل الوطني إلى حده الأقصى أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الإقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني إستغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

2-2-3 تحقيق التوازن الإجتماعي:

تهدف الدولة عن طريق السياسة المالية إلى الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للمجتمع في حدود إمكانيات هذا المجتمع و ما تقتضيه العدالة الإجتماعية، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعاً أقرب إلى العدالة، و لا يتأتى ذلك إلا عن طريق تدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني بأدوات السياسة المالية.

2-2-4 تحقيق التوازن المالي:

يحدث ذلك بالإستخدام الأمثل و الأكفأ لموارد الدولة، فيجب أن يتسم النظام الضريبي بمميزات تجعله يلائم حاجات الدولة من حيث المرونة و الغزارة، و يلائم في الوقت نفسه مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع و مواعيد الجباية و الإقتصاد، كما يجب أن لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية مما يعود بالفائدة على الإقتصاد الوطني.

2-3 فروع السياسة المالية:

تنفرع السياسة المالية إلى ثلاث سياسات فرعية و لكل سياسة من هذه السياسات أدواتها الخاصة بها حيث تتمثل هذه السياسات فيما يلي¹.

¹ - عبد العزيز علي السوداني : مرجع سابق ، ص52

2-3-1 . السياسة الضريبية : و تتمثل أدوا

أشكالها و مصادر الإيرادات العامة الأخرى.

2-3-2 . السياسة الإنفاقية : تتمثل أدواتها في مجالات الإنفاق العام.

2-3-3 . السياسة الإنتمانية : تهتم في جانب منها بسياسة حصول الدولة على القروض العامة بكافة أنواعها و إدارة و خدمة الدين العام و سداد أصل القرض و فوائده و تهتم في الجانب الآخر بسياسة منح الدولة للقروض و السلفيات لفئات المجتمع المختلفة و إدارتها لهذه القروض و متابعة إستردادها.

3- الدور الإقتصادي للدولة و مراحل تطوره: يمكن القول إن الدولة في أي

مجتمع حديث هي المدير و المنظم لهذا المجتمع و ينطبق ذلك بالنسبة لجميع المجتمعات مع إختلاف في الدرجة و الشكل و الهدف و الدولة الحديثة هي في الواقع نظام كبير يتكون من بشر، و أجهزة، و قوانين، و لوائح... الخ، و هناك حاجة دائمة لقدر معين من الأموال تتوفر للدولة لكي تقوم بدورها تحصل عليها من المجتمع لتقوم بإنفاقها على أوجه إنفاق متعددة على أن يتم ذلك من خلال نظام محكم يتجسد بشكل رئيسي في نظام مالي للدولة بوجه عام و موازنة عامة لتلك الدولة بشكل خاص.

و حتى يتحدد دور الدولة في النشاط الإقتصادي لأبد من وجود سياسة مالية لهذه الدولة يتحدد من خلالها و في إطار علاقاتها بباقي السياسات الإقتصادية، و تحقق بالتالي الأهداف المطلوبة و المتفق عليها من جميع أفراد المجتمع.

إن المنتبغ لدور الدولة في النشاط الإقتصادي يستطيع أن يلاحظ أن هذا الدور تطور عبر مراحل تاريخية مختلفة أبرزها:

3- 1 - الدولة الحارسة و دورها في النشاط الإقتصادي :

ساد مفهوم "الدولة الحارسة" في القرنين السابع عشر و الثامن عشر في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي بنيت على أساس ترك النشاط الإقتصادي للأفراد دون تدخل من الدولة، و أهم ما ميز هذه المرحلة:

- أن وظيفة الدولة هي القيام فقط بأعمال الأمن و الحماية و العدالة و الدفاع، و لا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي أنها تقف حارسة للنشاط الإقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

- أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة

الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالتزامات الدولة لأداء وظيفتها.

- أن هدف السياسة المالية و النظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط و ترك التوازن الإقتصادي و الإجتماعي يتحقق من خلال يد خفية توفق بين مصالح الافراد و مصالح المجتمع و يفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الإقتصادي يكاد لا يذكر.

2-3 - الدولة المتدخلة و دورها في النشاط الإقتصادي:

بعد الأزمة الإقتصادية الخطيرة التي تعرض لها النظام الرأسمالي سنة 1929 و التي سميت بأزمة الكساد العالمي الكبير، ظهرت هناك آراء و أفكار تدعو إلى ضرورة إعادة صياغة المفاهيم فيما يخص دور الدولة في النشاط الإقتصادي، و من أبرز هذه الأفكار و النظريات: النظرية الكيترية التي قامت على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بإقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الإقتصادي من الركود الذي قد يحدث في أوقات معينة، و يتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق العام بإعتباره "المضخة" التي تنشط الإقتصاد الوطني ، و أهم ما ميز هذه المرحلة:

- أن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبح لها دور متزايد في النشاط الإقتصادي و الإجتماعي بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل الأمن و الحماية و العدالة و إقامة المرافق التقليدية¹.

أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو "التخلي عن الحياد المالي" ليحل محله مفهوم المالية الوظيفية و الذي يقر بضرورة تحديد الإنفاق العام المطلوب أولاً، و الذي يحقق أهدافاً أكثر من الهدف المالي فقط و لا مانع من أن يتحدد إنفاق أكبر من الإيرادات العامة، و بالتالي من المسموح به حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة يتم تغطيته إما بإصدار نقود جديدة أو اللجوء إلى تكوين احتياطي مالي لمواجهة أعباء مستقبلية عن طريق الحصول على إيرادات أكبر من الإنفاق.

أن هدف السياسة المالية هو إحداث التوازن المالي و أيضاً إحداث التوازن الإقتصادي و التوازن الإجتماعي من خلال التدخل لإنهاء حالة الكساد أو معالجة التضخم و إعادة توزيع الدخل.

01. عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الإقتصادية على المستوى القومي تحليل كمي، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

3-3 - الدولة المنتجة و دورها في النش

ظهر هذا المفهوم نتيجة تبني بعض الدول للنظام الإشتراكي و الذي تقوم الدولة في ظلّه بالتدخل في النشاط الإقتصادي و الإجتماعي عن طريق تملكها لوسائل الإنتاج و بالتالي تصبح الدولة تنتج جنبا إلى جنب مع الأفراد بدرجات مختلفة حسب تطبيق هذا النظام، و أهم ما ميز هذه المرحلة:

- أن وظيفة الدولة تغيرت حين أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الإقتصادي و الإجتماعي في الكثير من المجتمعات و اختلف في هذا النموذج النشاط الفردي و تراجع بالتالي الحافز الفردي.

- أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة و التخطيط الإقتصادي الشامل و أصبح النشاط المالي للدولة جزءا لا يتجزأ من نشاطها الإقتصادي و الذي يرتبط ارتباطا كاملا بتخطيط الإقتصاد القومي و توزيع الدخل الوطني و إعادة توزيعه و توجيهه نحو مختلف استخداماته.

- أن هدف السياسة المالية و النظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف و تحقيق التوافق بينهما كهدف إحداث التوازن المالي و هدف إحداث التوازن الإقتصادي و هدف إحداث التوازن الإجتماعي و هدف إحداث التوازن العام¹.

3-4 - دور الدولة في ظل العولمة :

أفرزت العولمة وضعا جديدا في العلاقات الإقتصادية الدولية بشكل تراجع فيه السيادة القومية للدول، و إنتقال مراكز القرار الإقتصادي إلى مراكز فوق قومية مع زيادة الإندماج بين المؤسسات الكبرى، و أدى مثل هذا الوضع إلى تحول في وظائف الدولة إلى

(01)- دراوسي مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي , حالة الجزائر 1990-2006 , اطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة , جامعة الجزائر , 2006

1- الإهتمام بتوفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي الأساسي.

2- حماية البيئة.

3- بالإستغناء عن بعض الوظائف و استحداث وظائف جديدة أهمها:

- محاربة الفقر و التخفيف من حدته. - محاربة الفساد الإقتصادي.

- حماية المستهلك.

إن هذه المراجعة لدور الدولة في النشاط الإقتصادي تجري على مستوى معظم دول العالم سواء كانت دول متقدمة أو نامية، و ذلك للوصول إلى أفضل صيغة لهذا الدور مع اختلاف ظروف و أوضاع كل مجتمع و بالتالي اختلاف حجم هذا الدور على مستوى كل دولة¹.

(01)د. عبد المجيد قدي: المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية وتقييمية- ديوان المطبوعات الجامعية , 2006 , ص 21.

المبحث الثاني:

الإقتصاد الكلي

1- مصطلح الإقتصاد الكلي:

لقد أستخدم مصطلح الإقتصاد الكلي « macro économie » لأول مرة سنة 1933 من قبل الإقتصادي « FRISH » و يتكون من كلمة « macro » التي أخذت من اليونانية من كلمة « MAKRES » وتعني كبير و كلمة « ECONOMICS » و تعني الإقتصاد أي الإقتصاد الكبير و الذي أصطلح على تسميته فيما بعد بالإقتصاد الكلي أو التجميعي.

و من الملاحظ أن الإقتصاد الكلي لم يحتل مكانة بارزة في التحليل الإقتصادي إلا في منتصف الثلاثينات (1936) عندما قام الإقتصادي الإنجليزي « J.Keyens » بنشر كتابه حول "النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود"، إلا أن هذا لا يعني أنه لم يكن هناك إهتمام بهذا النوع من التحليل من قبل، حيث أن المدرسة التجارية مثلا نادت بتحقيق مصلحة المجتمع ككل على مصلحة الفرد أو الطبقة، و بالتالي نادى رواد هذه المدرسة بضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي على الأقل بالتنسيق و التوجيه و ذلك لعدم ثقتهم في النشاط الإقتصادي الفردي، و في هذا الصدد فقد قام "فرنسوا كينييه" « F.Kuesnay » بدراسة الجدول الإقتصادي الذي يهتم بدراسة النشاط الإقتصادي ككل. و لكن أهم تحليل منظم ظهر على يد « J.M.Keynes » بعد الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى (1929 - 1933) و ذلك لكونه إقترح بعض الأدوات التي تمكننا من تحليل العلاقات الإقتصادية للمجتمع ككل.¹

1-1-1- نشأة و تطور التحليل الإقتصادي الكلي:

1-1-1- فترة ما قبل "كيتنر" : (المدرسة الكلاسيكية) :

إن التحليل الإقتصادي الكلي بالمعنى الواسع قديم (من الناحية التاريخية) قدم التحليل الإقتصادي. فمثلا التجاريون إستخدموا مفهوما إقتصاديا كليا في تحليلهم لمفهوم الميزان التجاري الذي يمس التجارة الخارجية للبلد ككل.

¹ ، د/ برييش السعيد: الإقتصاد الكلي ، دار العلوم للنشر و التوزيع 2007- ص 10

و يقول بعض المفكرين و منهم « J.NAGELS »

LEBERT و الذي يعتبر مؤسس علم الإقتصاد الحديث بأنه إستخدم طريقة و مفاهيم التحليل الإقتصادي الكلي. حيث كان من الأوائل الذي تصور فكرة الدائرة الإقتصادية. و فعلا فقد درس الدخل الوطني و الطلب الكلي، كما أدرك بأنه يمكن تحديد الدخل الوطني وفقا لثلاث وجهات نظر و هي: الإنتاج، الدخل، و الإنفاق و هي المفاهيم التي يعمل بها في المحاسبة الوطنية.

أما المدرسة الطبيعية (physiocrate) فقد استعملت التحليل الإقتصادي بشكل كلي حيث أن زعيم هذه المدرسة (F.Quesnay) كان من نظم و طور فكرة الجدول الإقتصادي (Tableau Economique) والذي يصور دورة الإنتاج و إعادة الإنتاج الوطني و كيفية توزيع الأنفاق بين الطبقات الإجتماعية الثلاثة .

أما فيما يخص النماذج الإقتصادية الكلية فهذه ظهرت خلال القرن التاسع عشر على يد كل من (D.Ricardo) و (k.Smith). وفي هذا السياق لا يمكن تجاهل مساهمات من يسمى بأب الإقتصاد "دم سميث" (A.Smith) والذي تكلم عن أول نظرية في تحديد مستوى الإنتاج و الإستخدام الكليين في كتابه المعنون بـ "أبحاث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم".¹

غير أنه و منذ سبعينات القرن الماضي حل التحليل الإقتصادي الحدي محل التحليل الإقتصادي الكلي، و بدأ هذا التحول على يد الفرنسي « Dupuis » و الإقتصادي الألماني « Von Thunen » و الإنجليزي « W.S.Jenons » و من تلاهم فيما بعد كل A.C.Pigou , I.Fisher, W.Pareto, L.Walras و هكذا تكونت و ازدهرت أفكار المدرسة النيوكلاسيكية « Ecole Neo-Classique » و لقد ساد تحليل هذه المدرسة (التحليل الحدي) خلال ما يقارب ستين سنة (1870-1930). و لقد وسعت هذه الطريقة لنتناول شيئا فشيئا معظم المشاكل الإقتصادية: البطالة، المالية العامة، إقتصاد الرفاهية (PIGOU) ، النقد للنظرية الكمية على يد (FISHER) إلى أن وجدت نفسها عاجزة عن ضبط و تفسير الأوضاع و الأزمات التي تلت الحرب العالمية الأولى و بالخصوص أزمة 1929 .

01- د. محمد شريف المان : محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية الجزء الأول , ديوان المطبوعات الجامعية

حيث أن نظرية النيوكلاسيك كانت تعتمد

الرأسمالي يوجد دائما في حالة توازن للإستخدام الكامل لوسائل الإنتاج و اليد العاملة. فإذا وجدت بطالة فهي إرادية و بالتالي فإن أي خلل أو عدم توازن فهو عرضي (مؤقت)، ما يلبث أن تعود الأوضاع إلى وضع التوازن - الإستخدام الكامل- و ذلك لأن النظام الرأسمالي يملك آليات التصحيح الذاتي حسبهم.¹

و لكن إستمرار اللازمة و تفاقم الأوضاع خلال سنوات طوال و خاصة فيما يتعلق بالبطالة من جهة، و النجاح النسبي للسياسات الإقتصادية القائمة على تدخل الدولة من جهة أخرى كونت مجالا خصبا لتطور نظرة جديدة في التحليل الإقتصادي الرأسمالي، إنها الظروف التي مهدت لظهور و تطور نظرية الإقتصادي الإنجليزي الشهير (J.M.Keyns) (كيتير) في العملة و النقد و الفائدة و ذلك في كتاب نشر سنة 1936 « Theorie générale de l'emploi de l'interet et de la monnaie » .

1-1-2 - فترة "كيتير" و ما بعده :

هكذا و بالرغم من إختلاف المؤرخين حول أبوة الإقتصاد الكلي الحديث إلا أنه يمكن التسليم بأن نظرية "كيتير" تشكل الحافز الهام في تطوره، و هي التي إستقطبت انظار المعنيين و رجال السياسة.

و يمكن تلخيص أهم الأفكار الأساسية لنظرية "كيتير" فيما يلي :

(1) على عكس الكلاسيك(حيث التركيز على الإستخدام الكامل) فإن كيتير يبني نظريته على التوازن غير الكامل (Equilibre de sous emploi) ، و هي الحالة العادية حسب ما كان يلاحظ ميدانيا خاصة في الولايات المتحدة و إنجلترا و يفترض بأن حالة التوازن الكامل هي حالة عرضية و ليست دائمة، كما أن هناك ما يسمى بتوازن الإستخدام الزائد (Equilibre de sur emploi).

(2) و لكي يبرهن على حالة التوازن غير الكامل، فإنه يعمد إلى إختيار و عزل عدد محدود من المتغيرات الكلية الهامة و بعض الفئات من الوحدات الإقتصادية، و إعطاء الأفضلية لبعض العلاقات السلوكية.

¹- د. محمد الشريف المان ، المرجع السابق، ص 32

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

3) يقول كينز بأنه "في الفترة الطويلة سنكو

كينز في تحليله على الفترة القصيرة على عكس الكلاسيك. و هو في هذا الشأن يرفض الآليات الكلاسيكية في تسوية العمليات الإقتصادية فعرض التسوية عن طريق الأسعار ووضع و في الأمام التسوية عن طريق الكميات مما أدى إلى رفض قانون ساي للمنافذ « la loi de SAY »¹.

4) إن التحليل الكينزي يجمع بين القطاعين (النقدي و الحقيقي)، حيث أنه على عكس الكلاسيك فإنه يعبر بأن النقد نشيط و يؤثر على الحركة الاقتصادية، و أن التوازن يتم في آن واحد في القطاعين.

5) و على النقيض من أفكار الكلاسيك فإن كينز يعتبر تدخل الدولة ضروري و بشكل فعال و ذلك قصد إرجاع الاقتصاد إلى حالة توازن الاستخدام الكامل عن طريق السياسة الاقتصادية، حيث أنه ينطلق من حالة الاستخدام غير الكامل، و بالتالي حسبه فإن المشكل يكمن أساسا في الطلب الكلي غير الكافي، لذا فهو يقترح وسيلة أساسية لعلاج الوضع و هي سياسة النفقات العمومية، و ذلك أن زيادة هذه الأخيرة يؤدي إلى تشغيل العاطلين و من ثمة توزيع دخول إضافية مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و هكذا .. و انطلاقا من هذه الأفكار فإن النظرية الاقتصادية الكلية لم تتوقف عن التطور (التحليل الكلي) حيث تبلورت الأفكار الجديدة على الأقل في ثلاث اتجاهات نظرية و هي: الكينزية الجديدة، النقدية، الاندماجية و هي أفكار نظرية تجمع بين النظرية الكينزية و النظرية النيوكلاسيكية.

1-1-3 - التيار الكينزي الجديد: (Neo- Keynesien) :

هذا التيار يهدف إلى إرجاع الاقتصاد إلى حالته الاستقرارية و ذلك نتيجة تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية، فرواد هذه النظرية يرفضون النظرية الكمية للنقد محافظين بشكل عام عن الأفكار الأساسية لكينز.

¹- يعتبر قانون ساي للاسواق الذي يقرر ان العرض يخلق الطلب المساوي له, من النتائج الاساسية التي توصل اليها الاقتصاديون الكلاسيكيون.

1-1-4- التيار النقدي: (Monétariste) : تعط

التسمية الأهمية القصوى للنقد، و من أهم روادها (M.Frideman) و الذي ينطلق من النظرية النيوكلاسيكية، و التي تعتبر بأن الاقتصاد الرأسمالي لا يوجد في حالة الاستخدام غير الكامل بشكل دائم، و أنه يتجه بشكل آلي إلى التوازن الكامل.

أما فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية فإنهم يرفضون تدخل الدولة، بل يثقون كثيرا في آليات السوق في تسيير الاقتصاد، و لهذا فهم لا يتبنون السياسة المالية (كما هو الحال عند الكينزيون) بل يفضلون الاعتماد على السياسة النقدية¹.

غير أنه تجب الإشارة إلى أنه فيما بعد ثبت بأن السياسة النقدية لا تكون فعالة إلا في حالة مكافحة التضخم و ذلك بمراقبة معدل نمو الكتلة النقدية. و هذا ما خلصت إليه نظرية التنبؤات العقلانية التي طورها النقديون المحدثون أمثال: (Wallace et Sargent).

1-1-5- التيار الاندماجي:

إن أفكار هذا التيار تؤخذ من الأسس النظرية لكل من التيار الكينزي و النيوكلاسيكي، حيث حاول بعض الاقتصاديين أمثال: (A.Leijonhufnud et R.W.Clower) جمع هذين التيارين أو دمجهما، حيث أخذ هذا التيار عدة تسميات مثل: الأسس الاقتصادية الجزئية للاقتصاد الكلي أو الكينزي أو نظرية اللاتوازن، حيث أن هذا التيار يعتمد بشكل أساسي على سلوك الوحدات الاقتصادية الجزئية لضبط و تبرير العلاقات الكلية.

2- التحليل الاقتصادي الكلي :

إن التحليل الاقتصادي الكلي هو ذلك النوع من التحليل الذي يهتم بدراسة المتغيرات (الظواهر) الاقتصادية على المستوى التجميعي أي مستوى المجتمع ككل (الوطني) أو الإقليمي أو الدولي. فهو بذلك يهتم بدراسة عمل الوحدات الاقتصادية كوحدة واحدة، فإنه يدرس على سبيل المثال: الدخل الوطني، الإستهلاك الكلي، الطلب الكلي، و العرض الكلي، الإدخار الكلي، و الإستثمار الكلي، معدل الفائدة، التضخم، المستوى العام للأسعار التشغيل، البطالة، التجارة الخارجية، السياسة المالية و النقدية... و هذا كله يعرفنا بأهم

(01)- ، ضياء مجيد الموسوي : النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي - ديوان المطبوعات الجامعية ،

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

العوامل المؤثرة في الإستقرار الإقتصادي في ظل

المنطلق فإن الإقتصاد الكلي يهدف إلى الإجابة على مجموعة الأسئلة التالية:

1 - ما الذي يحدد حجم الدخل الوطني الحقيقي؟

2 - ما الذي يحدد معدل النمو الإقتصادي؟

3 - ما الذي يحدد تقلبات الناتج الكلي؟

فإضافة إلى إهتمام النظرية الإقتصادية الكلية بالعوامل التي تعمل على تحديد هذه المتغيرات التي تعبر عن مستوى الأداء الإقتصادي، فإنها تهتم أيضا بدراسة العوامل التي تعمل على تحديد مجموعة أخرى من المتغيرات الفرعية و منها:

10 - كيف يتم توزيع الدخل الوطني: كيفية توزيعه بين الأجور و الربح و الفائدة و الأرباح (أي بين عوامل الإنتاج).

11- الإنفاق الوطني الكلي: هنا لا بد من معرفة الإنفاق على الإستهلاك الخاص و العام (حكومي) و الإنفاق على الإستثمار الخاص و العام، و الإنفاق على الواردات و الصادرات. و الغرض من هذا كله هو دراسة (معرفة) التقلبات التي يتعرض لها الإنتاج أو الدخل و الإستهلاك خلال الزمن و التي يطلق عليها الدورات الإقتصادية و قد نشأ الإهتمام بدراسة الدورات الإقتصادية نتيجة لما واجهته الدول الرأسمالية المتقدمة خلال فترات عديدة من تاريخها الحديث من تقلبات شديدة في حجم الإنتاج و مستوى التوظيف.

- إن النظرية الإقتصادية الكلية تهتم أيضا بالعوامل التي تحقق النمو الإقتصادي و المتمثل في التغيرات المختلفة التي تطرأ على عناصر الإنتاج المستخدمة سواء من الناحية الكمية أو النوعية، فقد إقتصر التفكير في بداية الأمر بمعالجة المشكلات المتعلقة بالركود « la recession » أو النمو في الدول المتقدمة في المدى البعيد، إلا أنه اتجه الإهتمام فيما بعد لضرورة تنمية هذه العوامل في الدول الأقل تقدما، و تمثل هذا الإهتمام في لجوء الكثير من دول الجنوب (العالم الثالث) إلى أسلوب التخطيط للإسراع بتحقيق التنمية الإقتصادية الإجتماعية.¹

¹ -د/ بريس السعيد , مرجع سابق, ص 10.

1-2 - أنواع التحليل الإقتصادي

هناك ثلاثة أنواع من التحليل الإقتصادي: التحليل الساكن، التحليل الساكن المقارن و التحليل الديناميكي².

1-1-2 - التحليل الساكن : « analyse statique »

في هذا النوع من التحليل تكون العلاقات السببية مستقلة عن الزمن لأن المتغيرات المتضمنة في النموذج-محل الدراسة-غير مؤرخة، فمثلا يمكن كتابة العلاقة الدالية بين الطلب (Q^d) و السعر (P) و الدخل (Y) على الشكل التالي: $Q^d = Q^d(P, Y)$ و العلاقة الدالية بين العرض (Q^s) و السعر (P) كما يلي: $Q^s = Q^s(P)$ حيث يطرح السؤال: كيف يكون المتغير التابع (الطلب أو العرض) عندما يأخذ المستقل (السعر) قيمة معينة.

إن التحليل الكلاسيكي يتميز كله بالسكون، و لعل دوال العرض و الطلب من أهم أدوات التحليل الساكن، حيث يتم تحديد التوازن في لحظة معينة.

2-1-2 - التحليل الساكن المقارن : « analyse statique comparative »

يعرف هذا النوع من التحليل بأنه "مقارنة حالتين لهما نفس العلاقات السببية و لكن قيمة المتغير الخارجي قد تغيرت أي تختلف من حالة إلى أخرى.

و يلاحظ أن التحليل الكيتري هو من النوع الساكن المقارن:

$$Y = C + I_0 \quad (1) \dots \text{التالية الدخل}$$

حيث (Y) تمثل الدخل، (C) تمثل الإستهلاك و هي متغير بين بينما (I_0) الإستثمار فهو متغير خارجي.

و لنفرض أن دالة الإستهلاك من الشكل التالي: (2) $C = C_0 + CY$

و بتعويض (C) بقيمتها في (1) نتحصل على: $Y = C_0 + I_0 / 1 - C$

و من هذه العلاقة نستنتج أن قيمة الدخل تتغير كلما تغيرت قيمة (I_0) أو (C_0) أو كلاهما و ذلك بإعتبار أن (C) ثابت.

² - د/ محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003

فإذا تغير الإستثمار بقيمة ΔI_0 فإن الدخل سيت

$$\dot{Y} = C_0 + \dot{I}_0 / 1 - C$$

$$\dot{Y} = Y + \Delta Y$$

$$\dot{I}_0 = I_0 + \Delta I_0$$

و أهم ما يمكن إستنتاجه هنا هو أن إنتقال المتغير (Y) من وضع إلى آخر (من Y إلى \dot{Y}) قد تم في ذات اللحظة التي تغيرت فيها قيمة (I_0).

2-1-3- التحليل الحركي : « analyse dynamique »

على عكس التحليلين السابقين، تتغير المتغيرات الداخلية في هذا التحليل مع الزمن و هكذا يكون التحليل حركيا أو ديناميكيا عندما يؤخذ بعين الإعتبار عنصر الزمن، أي الزمن اللازم ليتمكن المتغير المفسر (المستقل) من التأثير على المتغير المفسر (التابع). و هناك نوعين من التحليل الحركي : التحليل الحركي المستمر و التحليل الحركي على فترات.

2-1-4- التحليل على فترات : « analyse par période ou discrète »

يعتبر الزمن كتدفق و هو مقسم إلى فترات متتالية ذات مدة محددة و ثابتة: تؤخذ هذه الوحدة كوحدة قياس الزمن:

فمثلا عندما نكتب متغير الإنتاج أو الدخل مثلا بالشكل (Y_t) يعني أنه متغير للفترات $t = (0, 1, \dots, n)$ في النموذج الديناميكي.

فإذا فرضنا أن الإنتاج الكلي أو العرض الكلي للفترة الحالية يتحدد بحجم الطلب الكلي للفترة السابقة، فهذا معناه أن هناك تأخيرا في تسوية الإنتاج الكلي بالطلب الكلي لفترة واحدة. و هو ما يسمى بتأخير « Lundbeg » و يكتب بالعلاقة التالية:

$$Y_t = C_{t-1} + I_{t-1} \quad \text{أو} \quad Y_E = D_{E-1}$$

2-1-5 التحليل الحركي المستمر : « analyse dynamique continue »

ففي هذا النوع فإن الزمن يمر بدون إنقطاع، و أن كل متغير يصبح تابعا للزمن أي مستمر. و الدوال المبنية على هذا الأساس تقبل عادة الإشتقاق، التفاضل، التكامل.

مثلا : الإنتاج في اللحظة (t) يكتب $Y(t)$ ، و هـ

الزمن، و من مقدار الإنتاج لكل فترة زمنية هو $(Y(t),dt)$ و الإنتاج الكلي خلال فترة زمنية طولها (T) هو $S_0^T yt.dt$

و هناك نوع آخر من التحليل الديناميكي يسمى: بالوضع الراكد (Etat stationnaire) حيث أنه يعني بتحديد آخر وضع أو إتجاه لبعض المتغيرات لفرض مرور بدون إنقطاع و لا تأخير (أي أن الزمن اللانهائي) مع بقاء بعض المتغيرات الخارجية الهامة ثابتة عبر هذا الزمن . و الإختلاف الموجود بين هذا التحليل الساكن هو تغير قيم المتغيرات الخارجية و نفس الشيء مع التحليل الساكن المقارن.¹

3- السياسة الإقتصادية:

3 - 1 - تعريف السياسة الإقتصادية:

هناك عدة تعريفات للسياسة الإقتصادية و في ما يلي نورد أهمها:

- السياسة الإقتصادية هي مجموع التصرفات المتبعة في المجال الإقتصادي من طرف السلطات العمومية.
- السياسة الإقتصادية هي مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية و التي لها إنعكاس على الحياة العامة.
- تعبر السياسة الإقتصادية عن تصرف عام تقوم به السلطات العمومية بشكل واع ومنسجم، و هادف، في المجال الإقتصادي، و يتعلق بالإنتاج، الإستهلاك، التبادل، للسلع والخدمات و تكوين رأس المال.

3-2 - مضمون السياسة الإقتصادية:

من أهم مضامين السياسة الإقتصادية ما يلي:²

- 3-2-1- **تحديد الأهداف** : و هي مجموعة من الغايات التي تسعى السلطات إلى تحقيقها أو بلوغها مثل: النمو الإقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، إستقرار الأسعار...الخ.

¹ -د/ محمد الشريف المان : مرجع سابق , ص 17

(2) د. عبد المجيد قدي, المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية, دراسة تحليلية تقييمية, ديوان المطبوعات الجامعية

سنة 2006 , ص: 31

3-2-2 - وضع تدرج بين الأهداف :

العمل على جعل الأهداف المنشودة مترابطة فيما بينها.

3-2-3 - تحليل الارتباط بين الأهداف :

و المغزى منه وضع آلية أو علاقة لربط الأهداف و كذا التدرج فيما بينها و هو ما يسمى بالنموذج الإقتصادي، لبناء نموذج يربط كل العلاقات بين الأهداف.

3-2-4 - إختيار الوسائل :

أي تحديد الوسائل التي تستخدم قصد تحقيق الأهداف المسطرة

و عموما هذه الوسائل هي ما يعبر عنها بفروع السياسة الإقتصادية و هي:

* السياسة النقدية. * سياسة الصرف.

* السياسة الجبائية * سياسة الميزانية.

* سياسة المداخليل. * السياسة الإجتماعية... الخ.

3-3 - أنواع السياسة الإقتصادية : يمكن ذكر ما يلي:

3-3-1 سياسة الضبط :

تهدف سياسة الضبط إلى المحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، و المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، إستقرار العملة، و كذلك للبحث عن التوظيف الشامل. وبصورة أشمل فإن هذه السياسة تعني مجموع التصرفات الهادفة إلى المحافظة على الوضع العام للنظام الاقتصادي.

3-3-2 سياسة الإنعاش:

إن هذا النوع من السياسة الاقتصادية يهدف إلى إعادة بعث و إطلاق الآلة الاقتصادية، باستخدام العجز الموازني، حفز الاستثمار، الأجور، الاستهلاك، و كذا تسهيلات للقروض... الخ. و هذه السياسة مستوحاة من السياسة الكينزية.

3-3-3 سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي:

و هي تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي، و ذلك بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، و تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي.

3-3-4- سياسة الإنكماش:

و هي مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى تقليص إرتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتراعات الإجبارية من الدخل، تجميد كتلة الأجور، مراقبة الكتلة النقدية و بالمحصلة تؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

3-3-5- سياسة التوقف ثم الذهاب (stop and go):

و هي سياسة تتميز بالتناوب بين سياسة الإنعاش ثم سياسة الانكماش و هكذا حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

3-4- أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

تحاول النظرية الاقتصادية شرح المشاكل الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد الوطني وإعطاء الحلول الملائمة لهذه المشاكل، وهذا يعني أنه لا مفر من وضع سياسة اقتصادية. غير أنه قبل دراسة و وضع السياسة و النظرية الاقتصادية الكلية فإنه لا بد من تحديد الأهداف الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني، لأنه لا يمكن وضع سياسة اقتصادية معينة بدون أهداف محددة لها. و من الواضح أن أهداف السياسات الاقتصادية تختلف من اقتصاد إلى آخر. إلا أنه يمكن لنا تحديد أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف المجتمعات الاقتصادية قصد تحقيق الرفاهية العامة وهي تلك الأهداف التي جرى العرف على تلخيصها إلى أربعة أهداف أساسية تعرف بالمربع السحري كالدور (kaldor) وهي:¹

3-4-1- النمو الاقتصادي:

يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع و الخدمات. و كلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل، لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد.

3-4-2- الاستخدام التام:

بما أن الاستخدام التام هو دالة تابعة لحجم العمل و المكافآت المحصل عليها فإذا لرفع مستوى معيشة الأفراد فإنه لا بد من جعل الاستخدام أكبر ما يمكن، أي توفير فرص عمل لكل شخص قادر و راغب في العمل.

¹ - د/ عمر صخري، مرجع سابق ، ص 12

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

3-4-3 استقرار الأسعار:

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤثر على المدخرات، سياسات التأمين و السندات Bonds. بعبارة أخرى فإن التضخم يؤثر سلباً على مستوى معيشة الأفراد خاصة ذوي الدخل المحدود. لهذا لا بد من تأمين استقرار الأسعار و تجنب حدوث التضخم و الانكماش.

3-4-4 عدالة توزيع الدخل:

من بين الأهداف التي ترمي إليها السياسة الاقتصادية الكلية هي محاولة توزيع الناتج الوطني بشكل عادل أو على الأقل قريب من العدالة. و هذا يتحقق عن طريق مكفأة الأفراد حسب إنتاجيتهم و جهودهم تطبيقاً لشعار "لكل حسب عمله" و بنفس الوقت يجب ضمان حد أدنى من الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع.

3-4-5 التوازن في ميزان المدفوعات:

من بين الأهداف الأخرى التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية الكلية هي تأمين التوازن في ميزان المدفوعات، و ميزان المدفوعات (la balance de paiement) عبارة عن ملخص لكل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن و العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، و تشمل الصفقات على الصادرات و الواردات و تدفقات رأس المال المختلفة. إن الدولة التي تعاني عجزاً في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها، مضطرة إلى اتخاذ إجراءات محددة من شأنها أن تحقق فائضاً في ميزان مدفوعاتها أو على الأقل موازنته.¹

¹ - د/ عمر صخري، مرجع سابق ، ص 13

المبحث الثالث:

العلاقة بين الاقتصاد الكلي والمالية العامة:

مقدمة: يعتبر الاقتصاد الكلي علم جديد، وكما سبقت الإشارة الى ذلك فان الأبحاث الأولى و التي تمت بشكل معمق في دراسة عمل مجمل الاقتصاد، تعود إلى سنوات الثلاثينات. وقد أشار إلى ذلك المفكر « G.Abram.F » بقوله: "إن لم يكن كينز قد قام بإنشاء الاقتصاد الكلي على غرار أفكار الفيزيوقراط و كذا المحاولات الأولى لتطبيق الجدول الاقتصادي لكيني (Quesnay - 1768) فإن كينز يعتبر عموماً المؤسس الحقيقي للاقتصاد الكلي.

و على عكس الفكر الليبرالي الذي يركز على الحياد المالي للدولة فإن النظرية الكينزية تضع دور المالية العامة في مركز التحليل الاقتصادي الكلي. إن الدراسة في هذا المجال والتي بينت شيئاً فشيئاً انعكاس أدوات الميزانية و هي رصد الميزانية، هيكل النفقات والإيرادات، على أهداف النمو، التشغيل والأسعار و التوازن الخارجي (أو ما يسمى بالمربع السحري). هذه الدراسة أسست إلى غاية نهاية الستينات - مع الأخذ في الحسبان الآثار المرافقة للسياسة النقدية- ما يسمى "النواة الصلبة" لما تم تصنيفه بالاقتصاد الكلي النموذجي (STANDARD). و منذ ذلك الوقت، عرف الاقتصاد الكلي الكثير من الحركية (أفكار غير مستقرة) كما أن استعمال المالية العامة للدولة لأغراض اقتصادية كانت في قلب النقاشات التي تمت بمناسبة تطور هذا العلم.

و يمكن أن نخلص إلى القول بأن تطور الاقتصاد الكلي المعاصر هو نتاج من جهة تعمق الفكر الليبرالي و من جهة ثانية إعادة تفسير كينز، حيث أن بعض الكتاب يذهبون حتى إلى تبني فكرة تلاقي المناهج، حيث أن استعمال نهج نظري بشكل دائم و مشترك يصعب من وضع حدود فاصلة بين مدارس التفكير، غير أن دراسة توصيات هذه الأخيرة فيما يخص السياسة الاقتصادية و خاصة بما يتعلق بدور المالية العامة يمكننا من التفرقة بينها¹.

¹- Nergory mankiw : les grands voies de recherches en macroeconomie depuis 1970; Revue problemes economiques ; n ° 2 243 annee 1991

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

و في هذا السياق يمكن من خلال هذا المبحث أر

في العنصر الأول، ثم هناك ثلاث توجهات للبحث في الاقتصاد الكلي: حيث يجب بداية معالجة ما يسمى "بالنقديين" (في العنصر الثاني) و الذين هم عكس الكينزيين، أي أن تنظيم الاقتصاد عن طريق الميزانية غير مرغوب فيه، ثم نتطرق في العنصر الثالث إلى ما يسمى بالاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد، و الذي يبين من جهة بأن استقرار الاقتصاد بفضل المالية العامة غير قابل للتحقيق (غير واقعي). و أخيرا هناك ضرورة لمعالجة الاقتصاد الكلي الكينزي الجديد (في عنصر رابع) و التي تعتبر - مع الأخذ بعين الاعتبار ملائمة الوسائل الأكثر حداثة في التحليل الاقتصادي- بأن فعالية السياسة الميزانية، و إن لم تكن غير أكيدة فهي على الأقل ذات ارتباط بالوضعية الفعلية للاقتصاد.

1- الاقتصاد الكلي النموذجي: "la macro économie standard"

لقد تطور الاقتصاد الكلي بشكل فعلي إبتداء من سنة 1936، مع ظهور النظرية العامة التي ساهمت بشكل كبير في زوال النظرة المارشالية فيما يخص التوازن الجزئي في أوساط الفكر الليبرالي.

و إنتقال النقاش إلى مستوى الظواهر الكلية، فإن J.M.kynes، شارك بشكل غير مباشر في تميم خطة (فكرة) والرأس (walras)، و التي كانت الوحيدة التي تطرقت إلى مشكلة التوازن الكلي للاقتصاد في إطار التحليل النيوكلاسيكي.

إن عملية دمج الجانب التجديدي لكينز مع منهجية النيوكلاسيك (باستعمال النموذج (IS.LM) الذي يجسد التوازن الآني في سوق السلع و سوق رؤوس الأموال، أدت إلى فرض نظرية الاقتصاد الكلي النموذجي.

إن أكبر النماذج الاقتصادية الكلية القياسية تطورت إبتداء من سنوات الستينات على أساس تحقيق هدف التعريف و التقسيم الأفضل لسياسة الإنعاش الاقتصادي، و ذلك باعتمادها على نظام من نوع IS.LM و الذي أثري بشكل سريع بواسطة التغيرات و التطبيقات المقدمة لتطور الأسعار و الذي سمح بترسيم شرعية تعمل على الاستقرار¹.

(1)- Jacques spindler :M acroéconomie et finances publiques
Revue francaise de finances publiques du 07_1996 N° 55 P 13 _ 34

1-2- نموذج IS.LM وتنشيط المالية العامة

le modele IS LM et l'activisme des finances publiques

إثباتا لضرورة التفكير في إطار التوازن العام، فإن النموذج IS.LM يبعد أحيانا من التحليل الكينزي، و هذا يسمح بإيجاد مفهوم التوازن و أوتوماتيكية الأسواق بفضل الأسعار و الأجور، في حين أن كينز يفكر في إطار اقتصاد مسيطر عليه عدم مرونة الأسعار و وجود عامل الشك، أو عدم اليقين. فمع فرضيات كينز فإن شكل منحنى IS.LM يظهر و كأنه حالة خاصة في التحليل النيوكلاسيكي.

ففي صورته المختصرة فإن النموذج IS.LM يركز على تعاريف منحنيين: الأول IS أو (الاستثمار، الادخار) يجسد التوازنات الممكنة في سوق السلع بين الاستثمار (دالة متناقصة بالنسبة لمعدل الفائدة) و الادخار (في علاقة تناسبية مع الدخل). و هكذا فإنه لما ينخفض معدل الفائدة فإن الاستثمارات سترتفع، و بالنتيجة يرتفع الدخل الوطني.

المنحنى IS أيضا متناقص على مستوى (الدخل الوطني، معدل الفائدة). المنحنى الثاني: LM و المسمى (سيولة، نقود) يمثل التوازنات الممكنة على مستوى سوق رؤوس الأموال ما بين المكونتين الاثنتين للنقود الكينزية و هما: الطلب على النقود من أجل الصفقات و الذي هو تناسبي مع الدخل و الطلب من أجل المضاربة و الذي هو دالة لمعدل الفائدة.

فلما يرتفع الدخل الوطني فإن الحاجة إلى السيولة من أجل الصفقات تتزايد، و هذا من أجل عرض للنقود معطى، فإن رؤوس الأموال المتوفرة من أجل القروض تنخفض و بالتبعية معدل الفائدة يرتفع.

المنحنى LM متناقص على مستوى (الدخل الوطني - معدل الفائدة). أحيانا حتى و إن يصبح الدخل الوطني ضعيف فإن معدل الفائدة قد لا ينزل أقل من حد أدنى (معدل أدنى) و الذي من خلاله يقبل أصحاب رؤوس الأموال الاقراض. و هذا الحد يسمى (trappe-à liquidité)، و مع هذا، و بعيدا عن هذه الوضعية الخاصة، فإننا نفهم جيدا بأنه في حالة استعملت السلطات العمومية في آن واحد للسياستين المالية و النقدية،

فإن المنحنيين IS.LM سيتحولان مع بعض (في أعلى من السابقة).

إن النموذج الاقتصادي الكلي (standard) يبين بأنه باستعمال السياستين الميزانية والنقدية مع بعض، فإن السلوكات المصرفية أي المتعلقة بالوضع الاقتصادي الراهن ستكون ذات فعالية، إن السياسة النقدية مكملة للسياسة الميزانية . هذا النموذج الأساسي تم تطويره فيما بعد بالأخذ في الحسبان الانفتاح الاقتصادي، حيث أن إدماج الخارج في الشكل البياني IS.LM و كذا مدى الحركية الدولية (mobilité) لرأس المال كانت قد تأسست من طرف الكاتبان J.S.Fony, R.Munell . حيث يبين هذان العالمان أنه في حالة اقتصاد مفتوح فإضافة إلى تحقيق مضاعف الميزانية فإن مساهمة المالية العامة سوف لن تكون فعالة إلا بمعدلات الصرف الثابتة. و على هذا و في وضعية كهذه فإن العجز العمومي يمول بالقرض الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة، إذن يكون تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية، و تزايد الكتلة النقدية (ثبات الصرف يجبر البنك المركزي على شراء هذه العملة الصعبة) و بالتبعية عودة معدل الفائدة إلى وضعه الأولي.

إن نتيجة هذه الوضعية ستكون إيجابية جداً، إذ إن النمو تم تمويله في جزء منه من طرف الادخار الخارجي، و بالعكس في حالة الصرف العائم فإن السياسة الميزانية المستقلة لا يمكن اعتمادها حيث ارتفاع معدل الفائدة الذي سينتج عن فجوة العجز العمومي يمكن أن يتغير على مستوى سوق الصرف على أنه مؤشر لضعف نقدي، والذي يؤدي بدوره إلى إجماع و مجيء أو تدفق العملات الأجنبية.

خلاصة نموذجي IS.LM و Mundell-fleming تم التوصل إليها على أساس فرضية جماد الأسعار و الأجور، و مع ظهور ضغوطات تضخمية كان لابد من تقييم التحليل الكينزي. في معظم سنوات الثلاثينات المشعة فإن المشاكل المطروحة كانت تختلف عن تلك التي كان كينز قد حلها ما بين الحربين. حيث كان من الضروري المحافظة على الاقتصاد في وتيرة متوازنة، بهدف تجنب من جهة تراخي النمو المصحوب بالبطالة و من جهة ثانية إشتداد الضرف السائد بسبب التضخم. و لذلك و من أجل محاربة

التضخم تم اعتماد سياسات اقتصادية منظمة(ض)
النمو المتوازن¹.

1-3- قانون فليبيس و الدور المنظم للمالية العامة:

la loi de phillips et le role regulateur des finances publiques

يعتبر قانون 'فليبيس' الركيزة الثانية للاقتصاد الكلي النموذجي بعد النموذج IS.LM و الذي يؤكد بأن تزايد الأجور الاسمية و من ثمة الأسعار، يرافقه انخفاض في البطالة و بشكل متبادل فإن هذا يعطي مبرر لتدخل السلطات العمومية قصد القيام بالتحكيم بين أمرين: التضخم أو البطالة. و في هذا السياق كان بالإمكان العمل للوصول إلى مبادلة 1 % من البطالة بفضل سياسة ميزانية مرنة- مقابل (س %) من التضخم الإضافي، و لبلوغ هذا الهدف تم تعريف مفهوم (corridor) رواق النمو. إن مركز هذا الرواق هو مركز النمو المتوازن في حالة التشغيل الكامل و معدل تضخم معدوم.

حواف هذا الرواق محددة من جهة بمعدل البطالة و من جهة أخرى بمعدل التضخم في حده الأعلى المقبول.

فعندما يلامس الاقتصاد أحد هذه الحدود أو يقترب منها فإنه على السلطات العمومية القيام بإجراءات تصحيحية تضاف إلى ميكانيزمات الاستقرار الأوتوماتيكي قصد إعادة توجيهه نحو مركز الرواق.

هذا المنهج في التحليل يفرض بطبيعة الحال ثبات الحد المسموح به من التضخم و البطالة، و كذا مراقبة قانون فليبيس على المدى القصير و في السياق الاقتصادي لسنوات الستينات، فإن هذه الفرضيات تم التحقق منهم بشكل تقريبي، حيث أصبح هذا التحليل عملي. وبالتالي تم تبني سياسة ضريبية و نقدية فعالة قصد بلوغ هذه الأهداف.

و هذه هي التغيرات العميقة و التي أدت ليس فقط إلى تأسيس علم اقتصادي جديد و لكن أدت إلى انتهاء الثورة الكينزية "

¹ - Jacques spindler : Op.cit. p 14

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

و بهذا فإن كينز يمكن أنه لم يستطيع أن يقيم هذا

الميزانية و بشكل دائم لأجل تنظيم و ضبط بشكل دقيق الظرف الاقتصادي السائد آنذاك.
لذا فإن مصداقية السياسات الاقتصادية تمر عبر إعلان أهداف واضحة و مستقرة. فهل
الحالة الكينزية لم يكن لديها كهدف أن تنعش النشاط الاقتصادي و أن تضيق من مجال
عدم اليقين في المستقبل.

و على الخلاف، فإنه انطلاقاً من منحنيات "فليبس" ارتفاع معدل التضخم المسبق"
فإن النقديون شنوا هجومهم ضد النتائج الكينزية¹.

1-4- "النظرية النقدية" LE MONETARISME: في نهاية الستينات و مع بداية
السبعينات و مع بداية تبدد النجاح الباهر الذي رافق النمو الاقتصادي، لوحظ العودة
القوية للأطروحات الليبرالية التي تهاجم الاقتصاد الكلي الكينزي، و مع ظهور الكساد
التضخمي (هذا النمو الناتج عن التضخم و البطالة في آن واحد)، شكك في قانون فليبس.
و تم شرح الصعوبات المتزايدة لسنوات السبعينات بسبب الآثار الجانبية للسياسة
الكينزية المتبعة لمدة طويلة، و بالخصوص النتائج التضخمية المحترقة لمدة طويلة من
طرف الكينزيين و السلطات العمومية. و في هذه الأثناء كانت هناك مدونة نظرية بديلة
و هي النظرية النقدية.

النظرية النقدية ظهرت في سنوات الخمسينات في جامعة "شيكاغو"، حيث أصبحت مع
الكاتب (Friedmen) التيار الأول المضاد للكينزية²، فبالنسبة للنقديين فإن كمية النقود
هي التي لها تأثير على الوضع الاقتصادي. و حسبهم فإن مساهمة المالية العامة قليلة،
فإذا كانت السياسة الميزانية كانت قد ظهرت أحياناً بأنها فعالة فذلك لكونها قد مولت بالإصدار
النقدي.

لذا فإن تنظيم و ضبط الاقتصاد بواسطة تفعيل السياسة الميزانية بالنسبة للنقديين يعتبر
وهم و من ثمة يؤدي ذلك إلى خطر إجماع المستثمرين الخواص.

¹ - Jacques spindler Op.cit. p 15

² - بلعزوز بن علي : محضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 177

1-4-1- إعادة تفسير قانون فليبيس على ضوء

بعد هذه الانتقادات الأولية للنظرية الكينزية، و بالنسبة لحقيقة مضاعف الميزانية، فإن (M.Friedmen) قام بزعة الاقتصاد الكلي النموذجي، و ذلك بإعادة تفسيره لقانون فليبيس، حيث أكد على أنه لا يمكن ان يكون هناك تحكيم بين التضخم و البطالة و أن اي سياسة تهدف إلى التخفيض من هذه الأخيرة مالها الفشل.

يجب القول في هذا الشأن بأن الأجراء و المؤسسات يكيّفون توقعاتهم للأجور و الأسعار على أساس ما لاحظوه في الفترة السابقة.

حيث تكون هناك ضرورة للمرور إلى منحى فليبيس "بمعدلات التضخم المرتفعة و المتوقعة" آخذين في الحسبان التوقع الجديد للتضخم، و عليه يمكننا التفرقة بين منحنيات فليبيس على المدى القصير (أو المؤقتة) و بين تلك على المدى البعيد (أو الدائمة) عمودية على محور السينات أين يتم تحديد معدل البطالة على أنه "طبيعي".

و نفسر هذا على النحو التالي: مع إدخال التوقعات "المكيفة" يقول فريدمان إذ ما توقع الأعوان الاقتصاديون بشكل صحيح التضخم فإنه لا توجد علاقة عكسية بين البطالة و التضخم، هذه العلاقة المفترضة حسب الكينزيين على المدى القصير حيث العمال يخطئون في التوقع (التضخم) و بذلك يعملون بأجر حقيقي أقل.

و على العكس فإنه على المدى الطويل و عندما تكيف التوقعات على ارتفاع الأسعار فإن العلاقة بين الأجور الاسمية و البطالة تكون عمودية إلى مستوى يناسب معدل بطالة طبيعي.

هذا التحليل سمح بالتشكيك في كل المنطق الكينزي، و من ثمة فإن منحى فليبيس على المدى الطويل يبين بوضوح بأن سياسته تهدف إلى إنعاش الميزانية أو إنعاش نقدي لا يمكنها أن تنتج إلا التضخم. و أكثر دقة فإن السياسة الاقتصادية لا يمكنها تخفيض معدل البطالة تحت الحد الطبيعي إلا مؤقتا و بتضليل الأجراء حول معدل التضخم، فإذا كان الهدف من هذه السياسة تخفيض معدل البطالة بطريقة دائمة فلن يكون ذلك إلا عن طريق تسريع التضخم.

بالنسبة للسياسات الاقتصادية الكينزية المنظمة للظرف الاقتصادي بواسطة المالية العامة فإن فريدمان يعترض على وضع حيز التنفيذ لقواعد بسيطة و تركها تنتج لأثارها

للاستقرار الأوتوماتيكي للإجراءات الضريبية و ال
بالحيادية الاقتصادية.

فبالنسبة للمالية العامة: استقرار النفقات و الاقتطاعات، توازن الميزانية، وبالنسبة للنقد
مراقبة شديدة لتطور الكتلة النقدية على أساس معدل نمو الاقتصاد على المدى
الطويل و رمز النقديون مصداقية السلطات النقدية.¹

1-4-2- إعادة تفسير نموذج IS IM واثر الابعاد للمالية العامة:

(l'effet d'eviction des finances publiques)

كما حدث مع قانون فليبس فإن النقديون لهم تفسير لنموذج IS.LM يختلف عن
الكينزيون:

الكينزيون: كان لهم ميول يعتبر بأن المنحنى LM أفقي من جهة الحساسية الكبرى بطلب
النقود لمعدل الفائدة، و بالتبعية فإن انتقال منحنى IS باتجاه اليمين بسبب سياسة ميزانية
شجاعة (إرادية) ترمي إلى خلق مستوى دخل توازني مرتفع.

النقديون: هؤلاء يفكرون على العكس: أي المنحنى LM يقترب أكثر من
العمودي و التفسير كما يلي: لما معدل الفائدة يتغير فإن عرض النقود لا يتغير بسبب أن
الادخار على عكس الكينزيون، لا يتأثر بسبب المضاربة لأن هذه الأسباب مستقلة عن معدل الفائدة.
و لما العجز العمومي يمول بالقرض، فإن ارتفاع معدل الفائدة الذي ينتج يكون غير قادر
على تطوير عرض النقود.

بالنسبة للنقديين فإن السياسة الميزانية تسحب و بدون مقابل السيولة من سوق رأس المال
مما يدفع المؤسسات إلى خفض استثماراتها (تبعده).

أما على مستوى منحنى IS.LM فإننا نعود لنقول أن المنحنى LM عموديا كلية.
أما الإنعاش بالمالية العامة و الذي يحرك المنحنى IS سوف لن يكون له أثر على الدخل
و يضيف النقديون إلى أثر الأبعاد اعتبارات نفسية، حيث ارتفاع العجز العمومي، ينقص
من الثقة في مستقبل الأعوان الاقتصادية.

و بنتيجة التوجه نحو الاكتناز فإن عرض النقود في سوق رؤوس الأموال
سينخفض و منحنى LM سيتجه إذن نحو اليسار مدخل بذلك أثر انكماش.

¹ - Jacques spindler(1) Op.cit.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الكينزيون قد قبلوا بوجود "أثر الإبعاد" لكنهم رفض

معدل الفائدة ليس له تأثير على الادخار. و يعتقدون أيضا أن السياسة الميزانية تكون فعالة في وضعية تشغيل غير كامل¹, لأن العجز يمتص الادخار أما الدراسات القياسية لم تفصل بشكل دقيق و نهائي بين الكينزيون و النقديون، حيث أن النقاش حول فعالية السياسة الميزانية و الضريبية على المدى القصير، لم يفصل فيها عن طريق التجارب الاقتصادية. و في الواقع فإن اتساع "أثر الإبعاد" دالة لمعدل للادخار: فإذا ارتفع فإن العجز سيؤول إلى الانعدام و إذا انخفض هناك حالتين:

الأولى: إما أن الدولة تبقي على جهودها الاستثمارية، و منه فإن احتياجات التمويل تغطي برؤوس الأموال الأجنبية.

الثانية: و إما أن الدولة تقوم بعملية توافق بين العجز الموازي و توازن المدفوعات الخارجية و أن رأس المال الخاص لا يمكنه تحويل كل الاستثمارات الضرورية لضمان إعادة إنطلاق الاقتصاد. و منه يظهر بأن "أثر الإبعاد" يبقى موجود لكن ليس بشكل كلي و مطلق. وختاما يمكن القول بان النقديون على عكس سابقهم يرون بان لا يوجد أي سبب حقيقي لتدخل الدولة قصد ضبط و تنظيم النشاط الاقتصادي، وفي سياق هذا المفهوم هاجم اقتصاديون اخرون وبشدة مبدأ تدخل الدولة، و يتعلق الأمر بالمنظرين للمدرسة الكلاسيكية الكلية الجديدة.

2- الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد : la nouvelle macro economie classique

تطورت هذه المدرسة في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات السبعينات، فبالنسبة لهذا التيار الفكري فإن الدورات الاقتصادية متوافقة مع فرضيات التوازن الأوتوماتيكي لكل الأسواق و تعظيم سلوكيات الأفراد بواسطة أعوان اقتصادية راشدة، هذه الفرضية الأخيرة أدخلت سنة 1961 من طرف F.Muth ، و طورت من طرف (R E lucas) سنة 1972 و أيضا Sergent، و هذه الفرضية تعتمد على التنبؤات العقلانية التي على أساسها يقوم الأعوان الاقتصاديون بإعداد تقديراتهم من المعلومات الحاضرة و السابقة.

¹- David Ronier : la nouvelle synthese keynésienne, Revue problemes economiques, n° 2.344 annee 1993.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

و بخلاف ذلك يمكن القول بأن نظرية التوقعات ا

تفرض أن الأفراد واهمون (الوهم النقدي)، و تذهب إلى أبعد من التصور "الفريدماني" حول التوقعات المكيفة، فهي تتصور بأن الأفراد يتوقعون بشكل صحيح آثار القرارات الاقتصادية و يأخذون في الحسبان توقعات التضخم، و منه فإن منحنيات فلييس على المدى القصير و الطويل تكون عمودية و لا يكون هناك تحكيم بين البطالة و التضخم. وتخلص هذه النظرية إلى عدم فعالية سياسة التنظيم و الضبط الضرفي سواء كانت ميزانية أو نقدية. و الدولة أحيانا لا تكون غائبة تماما في النموذج الكلي الكلاسيكي و بالتالي فإن النمو الداخلي في أوساط هذه المدرسة تؤدي إلى توازنات غير مستغلة كلية و هذا ما يعطي شرعية لبعض تدخلات الدولة.

2-1- التوقعات العقلانية و عدم فعالية المالية العامة:

باعتماد هذه النظرية فإن الاقتصاد الكلي الجديد يعتبر بأن النفقات العمومية الجديدة و المرتبطة بسياسة ميزانية توسعية سيتم تعويضها مستقبلا بارتفاع في حجم الاقتطاعات الضريبية. كما أن الأعوان الاقتصاديون سيدخرون جزء من المال قصد مواجهة التكاليف المستقبلية.

و نتائج هذه النظرية "التوقعات العقلانية" على دور المالية العامة تمت دراستها من قبل R.J.Barro، حيث يفترض بأن لا أهمية لطبيعة التمويل العمومي باعتبار أن القرض سيعود مجزء على الوقت و يتحمله المكلف بالضريبة الذي كان قد توقعه بشكل صحيح.

و من جهة أخرى فإن العجز الموازي الممول من طرف القروض لا ينتج آثاره في الإنعاش المنتظر من طرف الكينزيون. حيث أن الدولة إذا ما استدانست اليوم فإنها ستسدد غدا برفع الضرائب، و إذا الأعوان الاقتصاديون قاموا بهذا التوقع (العقلاني) فإنهم يعتبرون أن دخلهم سوف لن يتغير و بالتالي أثر الإنعاش سوف يكون معدوما.

إن سياسة ميزانية أقل فعالية تكون عندما الأفراد يشعرون بأنهم ينتمون إلى أجيال مستقبلية معنية بتسديد ديون اليوم.

في سنة 1977، برهن كل من F.Kydland و E.Presatt بأنه في مواجهة نمطية تقديرية للمالية العامة التي تهدف إلى توسيع النفقات و الإيرادات على أساس الوضعية الاقتصادية فإن الأعوان الاقتصاديون يتوقعون بأن الحكومة ستلغي قراراتهم الأولية.

و مع فرضية عقلانية كلية فإنه لا أحد سيق في

السياسة الاقتصادية ستكون غير فعالة، و أيضا من أجل مصداقية هذه السياسة يجب -كما أشار إلى ذلك فريدمان- أن يكون هناك حد للسلطة التقديرية للدولة و ذلك بتسطير قواعد مستقرة و متوقعة سواء في ميدان الضرائب أو النقد. هذا النوع من السياسة سيؤدي إلى التحسن حتى إن أدى إلى نوع من عدم التوازن المؤقت.

و إحدى المقاربات التي تثبت عدم فعالية السياسة الاقتصادية هي النماذج القياسية التي ستعمل المالية العامة أو النقد لأهداف ضرفية - كما هو "نقد lucas".

حيث يضيف (lucas) بأنه لأجل تقييم أثر إجراء معين قامت به الدولة، فإنه من الضروري معرفة كيف تغيرت توقعات الأعوان الخاصة حيال هذا الإجراء(السياسة).

و بعد أن تمت البرهنة على عدم فعالية السياسة الاقتصادية من قبل الزعماء الكلاسيكيون الجدد فإنهم طرحوا إشكالية شرعية مشاركة الدولة في تمويل النمو. حيث أن خلاصتهم في هذا الشأن كانت أقل ليبرالية، حيث يلاحظ أن أهم الدول التي عرفت نموا في المدة الأخيرة(اليابان) كان تدخل الدولة واضحا في ذلك.

2-2- النمو الداخلي و الشرعية الجديدة للمالية العامة:

" croissance endogene et la nouvelle légitimité"

إن النظرية الاقتصادية لم تقدم أبدا تفسيرات كاملة حول النمو، ففي النظرية التقليدية و المقدمة من طرف (R.M.Soloux) تبين بأنه فقط العوامل الخارجية مثل تزايد السكان، أو التطور السريع للإنتاجية تسمح بفهم تطور معدل النمو، الإنتاج، لذا يجب و إلى جانب التطور الكمي لرأس المال و العمل إدخال فكرة المردودية العالية لبعض العوامل التي لا تمر عبر السوق مثل ظاهرة التمهين و الخبرة. فتراكم رأس المال الاجتماعي في قطاع التربية، و انتقال المعرفة و البحث من قطاع إلى آخر فكلها عوامل تحدد النمو الداخلي أو النمو الذاتي.

و تم البحث فيما إذا كانت هناك بعض النفقات لها قابلية النمو بالتأثير بالعوامل السابقة.(حالة الولايات المتحدة خلال السبعينات). و من ثمة كان لابد من وضع خط وسط النفقات العمومية يميز تلك التي تسمح بالتنافسية و تلك التي تعيقها.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

هناك تقديرات تجريبية وصلت إلى خلاصة مفا

(استهلاكية) لها أثر سلبي على النمو، و على العكس فإن النفقات "المستقبلية" مثل التربية و البحث العلمي كانت لها علاقة تربط تطورها بتطور معدل النمو .

هذه الدراسات المعمقة انتهت إلى إعادة الاعتبار إلى دور الدولة هذا الدور يظهر بأنه مهم خاصة فيما يخص البنية التحتية، البحث العلمي، التكوين، و أحيانا طبيعة التوصيات المستوحاة من النمو الداخلي قد لا تتطابق مع النظرية التقليدية الرامية إلى تدخل الدولة.

و من المؤكد أن النمو الداخلي الذي تم تقديمه من طرف (R.J.Barro) 1990 ، أعطى للنفقات العمومية دور المحرك¹، لكن أعطى أيضا نتيجة أخرى مفادها وجود مستوى أعظم للإخضاع للضريبة. و منه حد أعلى للدولة من أجل تعظيم النمو الاقتصادي.

و هذا يعني أن نظرية النمو الداخلي تمنح للمالية العامة شرعية اقتصادية جديدة، و التي لم تكن في التقاليد الكينزية. و من هنا فإن عدد متزايد من الاقتصاديين يرون في نظرية النمو الداخلي عودة متوازنة و تجديد لمبدأ التدخل العمومي في الاقتصاد.

و حيث أنه يتم باستمرار إثارة فكرة أن: تزايد النفقات العمومية يمكن أن يكون له أثر دائم على النمو، حتى و إن ملأمة الدولة تفرض ان النفقات الإضافية تعوض بالأثر الذي تنتجه فيما بعد أو الضرائب. إذن و من هنا يجب التوجه نحو إعادة هيكلة أو تركيبة النفقات العمومية لصالح تلك التي تظهر توجه خارجي و تؤدي إلى إنتاج ادخار إضافي.

نظرية النمو الداخلي يمكن أن تؤدي إلى شرعية القرض العمومي.

و أخيرا يمكن القول بان العودة المعتبرة للشكالية الكينزية تم اعتمادها بشكل رسمي و مؤخرا في إطار ما يسمى الاقتصاد الكلي الكينزي الجديد.

2-3- الاقتصاد الكلي الكينزي الجديد : "la nouvelle macro economie keynésienne"

خلف هذا العنوان يوجد عدد من الاقتصاديين و منذ عشرية من الزمن يعترفون بضرورة تدخل الدولة كما رأينا في النموذج الكلي الأولي حيث تطورت مدونة نظرية متوافقة مع فرضيات التوقعات العقلانية حيث عدم التوازن الكلي يفسر بإهمال السوق.

¹- CHEVAUCHE BENOIT : la dépense publique au cœur de nos systemes financiers , RFFP, n°77 ,mars 2002.

و من هنا تقدم الفكرة مع B.Greenwald و Sliglitz

الجديد اختارت بأن تكيف الاقتصاد الكلي للجزئي فإن الكينزيون الجدد يهدفون إلى تكيف الجزئي للكلي¹.

و من هنا يظهر بان العلوم الاقتصادية تطورت فعلا ليس فقط بدقة الوسائل المستعملة في التحليل دائما بسبب الوضائع الاقتصادية. فمن خلال سنوات التسعينات تميزت الوضعية الاقتصادية ببروز ظاهرة البطالة و جمود الأسعار و الأجور(المنخفضة).

فإذا كانت السياسة الاقتصادية المستعملة مؤخرًا(الليبرالية) قد ركزت على تحسين تنافسية المؤسسات¹ فإنها أهملت وضعية التشغيل. و لهذا السبب ظهر للكينزيون الجدد ضرورة إعادة فتح ملف السياسات النشطة حيث توصلوا إلى نتائج متميزة.

2-4- مراجعة الادعاء(الانتقاد) ضد فعالية المالية العامة:

عدد كبير من تيارات المنظرين تتغذى من هذه المدرسة و حسب R.Arena

D.Torre و يمكن تصنيفهم إلى 03 فئات²:

الفئة الأولى: و هم منتسبوا "الكينزية العقلانية الجديدة" و أهم من يمثلهم S.Fisher و الذي يشرح ثقل التعديلات انطلاقا من السلوكات الفردية العقلانية في سياق جمود تكنولوجي و تنظيمي.

الفئة الثانية: و هم منتسبو "الكينزية المعلوماتية الجديدة" و أهم مفكريها نذكر B.Green wold و J.E.Sliglitz و الذين يبرهنون على أن عدم التوازن الاقتصادي قد ينتج عن المعلومات غير التامة، و الكاملة، و عن عقود العمل غير الكاملة.

الفئة الثالثة: و ينتمون إلى "الكينزية الاستراتيجية الجديدة" و منهم A.John و R.Cooper و الذي يضعون مسبقا عدم التنسيق بين القرارات تسبب في عدم التوازن.

هناك نماذج عديدة أدخلت الفرضية الكينزية فيما يخص عدم مرونة الأسعار في سياق توقعات عقلانية، بغرض استنتاج آثار السياسة الاقتصادية لما يكون الأعوان الاقتصاديون عقلانيون بشكل كامل.

في كل هذه النماذج تدخل الدولة يحلل على فترتين: بداية تتم دراسة أجوبة الاعوان بشكل

1- Nergory mankiw : les grands voies de recherches en macroeconomie depuis 1970 ,p7

2- Jacques spindler , op.cit, p 25

محدد. وثانياً نبحث عن الأسباب الكلية (IACRO) الردود و الأجابة الفردية.

ففي مثل هذه الوضعية فإن التوقعات الإيجابية أو السلبية للأعوان و بالذات الخاصة بالمقاولون تكون المتغيرات المحددة للإنتاج.

إن الكينزيون الجدد في مجملهم يعتبرون أن غياب التدخل الحكومي هو الذي يحكم الاقتصاد في وضعيته-الاستغلال الأقل- مع العلم أن كينز و في كتابه "النظرية العامة" كتب: الدولة في وضع يسمح لها بحساب فعالية رؤوس الأموال بنظرة بعيدة، و على أساس المصالح الاجتماعية للمجتمع، و ينتظر منا أخذ المسؤولية بشكل متزايد و بدون توقف في التنظيم المباشر للاستثمار¹.

2-5-فعالية المالية العامة تابعة للوضعية الحقيقية للاقتصاد:

إن أسباب التوازن في حالة تشغيل غير كامل متعددة، حيث أن كل كاتب من كتاب المدرسة الكينزية الجديدة وضع يده على أصل حقيقي لأحد هذه الأسباب. حتى و ان النماذج غير مخالفة لبعضها البعض إلا أن هذه الغزارة في النظريات تركت الكثير من الشكوك فيما يخص إعداد السياسات الرامية إلى تدخل الدولة. و هذه الشكوك هي بالتأكيد القاعدة التي تستعمل من خلالها المالية العامة حالياً، على أساس أنها وسيلة للضبط و الاستقرار أكثر منها وسيلة أو أداة للسياسة الاقتصادية.

إن العجز الموازني استبدل بالعجز المقصود، و المشكل الأساسي الذي يعرفه الاقتصاد الغربي حالياً هو انه كلما كانت الأزمة باقية فإن المثبتات الأوتوماتيكية تعمل على خفض الإيرادات الضريبية، و تساهم على إفراغ العجز الموازني من إيجابياته.

ان للحكومات هامش ضيق في المناورة و الذي يرمي إلى الحفاظ على صرامة الميزانية على المدى المتوسط، و ترك العجز العمومي على المدى القصير لتدعيم النشاط الاقتصادي، و أيضاً هذه الوضعية بدأت تتراجع عن الظهور، أخذاً في الاعتبار المتطلبات النقدية، لكن أيضاً هناك التخوف من تشجيع الحلقة المفرغة للدين العام. و عليه هناك ضرورة لوجود تنسيق بين الأعوان بشكل مستمر².

¹ - David Ronier op .cit

²- Jacques spindler: op,cit,p29

المبحث الرابع:

النفقات العمومية واثارها الاقتصادية الكلية:

1- تعريف النفقة العامة

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة .

ووفقاً لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العامة ذات عناصر ثلاثة :¹

1- مبلغ نقدي .

2- يقوم بإنفاقه شخص عام .

3- الغرض منها هو تحقيق نفع عام.

وسنتناول بالدراسة كل العناصر فيما يلي :

العنصر الأول :

النفقة العامة مبلغ نقدي :

تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمناً لما تحتاجه من منتجات سلع وخدمات ، من أجل تسيير المرافق العامة و ثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الإستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات و الإعانات المختلفة من إقتصادية وإجتماعية وثقافية وغيرها .

العنصر الثاني :

النفقة العامة يقوم بها شخص عام :

وفقاً لهذا العنصر، لايعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من قبيل النفقة العامة إلا إذا صدر من شخص عام .ويقصد بالأشخاص العامة الدولة بما في ذلك الهيئات و المؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، و الولايات في الدول الإتحادية ، أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات و المدن و القرى في الدول الموحدة . وعلى هذا فإن النفقات التي ينفقها أشخاص خاصة، طبيعية أو إعتبارية ، لايعتبر نفقة عامة حتى ولو تهدف إلى تحقيق نفع عام .

1- سوزي عدلي ناشد : الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر ، مصر، سنة 2000، ص 27.

العنصر الثالث :

الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام :

ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ، ومن ثم تحقيق النفع العام او المصلحة العامة، وبالتالي لاتعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع يعود على الأفراد.

وتبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدالة و المساواة بين جميع الأفراد إذا أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الاعباء العامة، كالضرائب ومن ثم فيجب أن يتساوون كذلك في الإنتفاع بالنفقات العامة للدولة، إذ أن تحمل الأعباء العامة و النفقات العامة هما وجهان لعملة واحدة. وبذلك فليس من المتصور أن تكون النفقة لغرض نفع أو مصلحة خاصة بفئة معينة، لما في ذلك من مخالفة لمبدأ العدالة و المساواة في تحمل الأعباء العامة .

1-2- تقسيم النفقات العامة من حيث اغراضها:

تنقسم النفقات العامة وفقاً للغرض منها، وأكما يفضل تسميتها" بالتقسيم الوظيفي" أي تبعاً لإختلاف وظائف الدولة، إلى ثلاث نفقات أساسية هي :¹

أ- نفقات إدارية ب- نفقات إجتماعية ج- نفقات إقتصادية

أ- النفقات الإدارية :

ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة ، واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والامن و العدالة و الجهاز السياسي وهي نفقات تواجه الإحتياجات العامة في المجالات التقليدية و الضرورية لحماية الأفراد داخلياً وخارجياً وتوفير العدالة فيما بينهم وتنظيم الشؤون السياسية لهم .

ب- النفقات الإجتماعية :

وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف و الاغراض الإجتماعية للدولة و التي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الإجتماعية للأفراد وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة و التعليم و الصحة للأفراد، وتحقيق قدر من التضامن الإجتماعي عن طريق

1 محمد عباس محرزي : اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003، ص75

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

مساعدة بعض الأفراد أو الفئات التي توجد في ظر

كبيرة العدد ذات الموارد المحدودة ، منح إعانة للعاطلين ...)

ج- النفقات الإقتصادية : ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض إقتصادية بصورة أساسية .ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الإستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس الاموال الجديدة وتشمل هذه النفقات كل ما ينفق على مشروعات الصناعة والقوى الكهربائية و الري و الصرف. أضف إلى ذلك كافة الإعانات الإقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة و الخاصة .

1-2-1- النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية :

يمكن أن تقسم النفقات العامة ، وفقاً لمعيار إستخدام القوة الشرائية أو نقلها ومدى تأثيرها على الدخل القومي، إلى نفقات حقيقية و نفقات تحويلية .

ويقصد بالنفقات الحقيقية- dépenses réelles- تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية ، كالمرتبات كالمرتبات وأثمان المواد و التوريدات و المهمات اللازمة لسير المرافق العامة التقليدية و الحديثة و النفقات الإستثمارية أو الرأسمالية .

فالإنفاق الحقيقي يتمثل في إستخدام الدولة للقوة الشرائية وينتج عنها حصولها على السلع و الخدمات و القوة العاملة. فالإنفاق هنا يمثل المقابل أو ثمن الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها .

فالدولة هنا تحصل على مقابل للإنفاق كما تؤدي إلى زيادة الدخل القومي زيادة مباشرة في الناتج القومي أي خلق إنتاج جديد .

أما النفقات التحويلية- dépenses de transfert- فهي تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال ، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الإجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الإجتماعية الأخرى محدودة الدخل .

وبمقتضى ذلك فإن النفقات التحويلية تنفقها الدولة دون إشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات من المستفيدين منها ومن ثم فإنها لا تؤدي إلى زيادة الدخل

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

القومي بشكل مباشر ومن أمثلتها الإعانات و الد
المختلفة، التي تمنحها أو تقدمها الدولة للأفراد أو المشروعات ، ومساهمة الدولة في
نفقات التأمين الإجتماعي و المعاشات .

أي أن الدولة تهدف منها إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات .
هذا ويهمننا بصفة خاصة ما يعد أهم صور الإنفاق الناقل وهي الإعانات -subventions—
التي تمنحها الدولة للأفراد و المشروعات صراحة أو بمناسبة عملية شراء أو بيع تقوم
بها هيئة عامة .

وفي إطار الإعانات يفرق بين الإعانات الإجتماعية (النفقات التحويلية الإجتماعية) وبين
الإعانات الإقتصادية (النفقات التحويلية الإقتصادية) :

فالأولى هي تلك التي تمنحها الدولة للأفراد إستجابة لحاجة ، فإذا قامت الدولة بشراء
سلعة أو خدمة بثمن يزيد على الثمن الذي يدفع إذا ما كانت السلعة أو الخدمة تنتج في
سوق غير إحتكاري كان مقدار الزيادة ممثلاً لإعانة كما إذا دفعت الدولة لمستخدميها
أجوراً أو مرتبات تزيد على ما يحصل عليه نفس النوع من العمل في قطاع النشاط
الخاص ، كذلك إذا باعت الدولة سلعة أو خدمة بثمن لا يغطي نفقة الإنتاج فإن الفرق يمثل
إعانة لمن يقومون بشراء السلعة أو الخدمة فردية (الفقر أو وقوع الكارثة) ، أو
إجتماعياً (بقصد زيادة السكان في المجتمعات التي تشجع النسل ، أو للهيئات الخاصة
التي تقوم بخدمات إجتماعية كالنوادي و الجمعيات) .

أما الثانية فهي تلك الإعانات الإقتصادية (النفقات التحويلية الإقتصادية) التي تمنح من
جانب الدولة لبعض المشروعات الخاصة والعامة بغرض خفض أثمانها رغبة في زيادة
الإستهلاك ، أو بغرض خفض إنتاجها رغبة في رفع معدلات أرباحها أو زيادة حجم
إنتاجها وقد تأخذ شكل الإعفاء من الضريبة (مثل الرسوم الجمركية أو الضريبة على
أرقام الأعمال أو رسوم الدمغة) كإعانة غير مباشرة وإن كانت في هذه الحالة الأخيرة
تتعلق بجانب الإيرادات وليس بجانب الإنفاق العام .¹

وخلاصة القول أن الإعانات الإقتصادية تهدف إلى تحقيق أهداف إقتصادية بحتة .

1- سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق، ص 67

1-2-2- النفايات العادية و غير العادية (النفقات)

جرى العرف الإقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين : نفقات عادية ونفقات غير عادية .

ويقصد بالنفقات العادية dépenses ordinaires تلك التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة ، أي كل سنة مالية ومن أمثلتها مرتبات العاملين وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة ، ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها و المقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها ، ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من وقت لآخر .

أما النفقات غير العادية dépenses extraordinaires فهي تلك التي لا تكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة ، ولكن تدعو الحاجة إليها . مثل نفقات مكافحة وباء طارىء ، أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية ، أو نفقات حرب ...إلخ .

1-2-3- النفقات القومية و النفقات المحلية : يستند تقسيم النفقات إلى قومية ومحلية إلى معيار نطاق سريان النفقة العامة ، ومدى إستفادة أفراد المجتمع منها .

فالنفقات القومية dépenses nationales ، أو المركزية ، هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة و تتولى الحكومة الإتحادية أو المركزية القيام بها ، مثل نفقة الدفاع و القضاء و الأمن فهي نفقات ذات طابع قومي .

أم النفقات المحلية dépenses locales أو الإقليمية فهي تلك التي تقوم بها الولايات ، أو مجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات و المدن و القرى ، و ترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء و المواصلات داخل الإقليم أو المدينة.¹

2- الآثار الإقتصادية للنفقات العامة :

1-2-1- دراسة الجوانب الرئيسية في إقتصاديات النفقة العامة : يترتب على قيام الدولة بالإفاق العام أثراً واسعاً ومدى تتصل بمختلف جوانب الحياة الإقتصادية و الإجتماعية في إقليمها ويهمنا في هذا المجال أن نتوقف عند الآثار الإقتصادية التي يحدثها هذا

1- حامد عبد المجيد المرسي، السيد حجازي : مبادئ الاقتصاد العام ، الدار الجامعية ، مصر ، 1998 ، ص 139

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الإنفاق بالنسبة لحجم الناتج القومي وطريقة توزيع

والإستثمار ، وذلك نظراً إلى أن هذه الآثار هي التي تعتمد عليها السياسة المالية الحديثة لمختلف الدول لأحداث تغييرات كمية وكيفية في إقتصادياتها وبتحديد نطاق بحثنا فيما تقدم فإننا نعرض في إيجاز لأهم هذه الآثار من خلال التقسيمات الذائعة في هذا الشأن في ثلاث عناصر على التوالي :¹

2-2- الأثار المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج و الإستهلاك القومي

2-2-1- أثار النفقات العامة في الإنتاج القومي :

تؤثر النفقات العامة في الإنتاج و العمالة في المجتمع من خلال تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعلي ، بالنظر إلى النفقات العامة تشكل جزءاً هاماً من هذا الطلب تزداد أهميته بإزدياد مظاهر تدخل الدولة في حياة الأفراد .وصلة النفقات العامة بحجم الطلب المشار إليه وأثرها عليه ، يتوقف على حجم النفقة ونوعها فالنفقات الحقيقية تشكل طلباً على السلع و الخدمات أما النفقات التحويلية فإن أثرها يتوقف على طريقة تصرف المستفيدين فيها، ومن ناحية أخرى يرتبط أثر النفقة العامة في الإنتاج بمدى أثر الطلب الكلي الفعلي في حجم الإنتاج و العمالة ، وهو ما يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى العمالة و التشغيل في الدول المتقدمة وعلى درجة النمو الإقتصادي في الدول التي تعاني من التخلف الإقتصادي و الإجتماعي وحتى يتسنى لنا الوقوف على تأثير النفقات - العامة على الإنتاج القومي فإن تناول هذه الغاية يدعو إلى التأمل في الأنواع الرئيسية لتلك النفقات - و التي تستوعب معظم الكميات المالية المخصصة للإنفاق العام في الدولة لبيان أثارها على الإنتاج.

2-2-1-1- نفقات الإنتاجية :

وسواء تولتها الدولة مباشرة من خلالها قيامها بالإنتاج مباشرة أو عملت على مد بعض المشروعات العامة أو الخاصة بها في صورة إعانات إقتصادية لتحقيق غرض إقتصادي معين ، فإنها تساعد على إنتاج السلع المادية و الخدمات العامة اللازمة

⁻¹ حامد عبد المجيد ، سعيد عبد العزيز: مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2002 ص 277

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

لإشباع الحاجات الإستهلاكية للأفراد ، كما تتد

للإستثمار (أموال الإستثمار أو النفقات الإستثمارية) وبالتالي فإن هذا الإنفاق الإستهلاكي و الإستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل القومي ورفع الكفاءة الإنتاجية للإقتصاد القومي .

2-2-1-2- النفقات الإجتماعية : هذه النفقات وسواء إتخذت صورة التحويلات النقدية أو التحويلات العينية فإنها تؤثر هي الأخرى على الإنتاج القومي ففي الحالة الأولى حيث تهدف النفقة إلى تحويل جزء من القوة الشرائية النقدية لصالح الفئات (الفقيرة أو محدودة الدخل) فإنها يصعب معرفة مدى أثر هذه النفقات على حجم الإنتاج، لتعذر معرفة أنواع السلع التي تتفق فيها تلك التحويلات على وجه التحديد ولكن بالنظر إلى نوعية الفئات المستفيدة من هذه التحويلات وإرتفاع الميل الحدي للإستهلاك لدى أفرادها فإن المجرى العادي للأمر أن يتجه المقابل النقدي للصرف على الإستهلاك المواد أو السلع الضرورية ، وبالتالي يزداد الطلب على السلع وهو ما يستتبع زيادة إنتاجه أما في الحالة الثانية التي تتخذ فيها النفقات الإجتماعية طابعها عينا (في صورة إعانات أو تحويلات مباشرة) فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل ملموس فهي تعمل على زيادة إنتاج السلع والخدمات الإستهلاكية كنفقات الصحة و التعليم وتؤدي أيضاً إلى رفع المستوى الإجتماعي للأفراد وتمكينهم من أداء نشاطهم بكفاءة أكبر(وهو الأمر الذي يؤثر في رفع إنتاجية العمل) .

2-2-1-3- النفقات الحربية :

هذه النفقات وهي تمثل مما قدما نسبة كبيرة من حجم الإنفاق الكلي للدول و يثور التساؤل دائماً على أثرها وجداوها في الإنتاج القومي، ولقد مر الفكر المالي في إصدار وجهة نظر في موضوع هذه النفقات بتطور كبير فقد كان الفكر المالي التقليدي يعتبر النفقات الحربية من بين النفقات التي تذهب للإستهلاك غير المنتج ، بينما أصبح الفكر المالي الحديث يمثل إلى عدم التعميم، بالتمييز بين الأثار الإنكماشية و الأثار التوسعية للنفقات الحربية فقد تحدثت النفقات الحربية أثراً إنكماشياً في حجم الإنتاج القومي ، من إشباع الحاجات الخاصة إلى الإشباع المتعلق بالأغراض العسكرية وبالتالي فإن الإنتاج العادي للأفراد يقل حجمه ويقضي إلى الأقل من الإستهلاك ومع ذلك فمن المتصور أن

يرتب النفقة الحربية أثراً توسعياً على حجم الإنتاج.

النفقة إلى إنشاء صناعات معينة أو منشآت متعددة كالمطارات و الموانى و الطرق يفيد منها الإقتصاد القومي فيما بعد الحرب .

2-2-1-4- آثار النفقات العامة في الإستهلاك القومي :

تؤثر النفقات العامة في الإستهلاك بطريق مباشرة وذلك من خلال الزيادة الأولية في الطلب على أموال الإستهلاك نتيجة للإنفاق العام، ويمكن ملاحظة هذا النوع من الأثار المباشرة للنفقات العامة على الإستهلاك من خلال نفقات الإستهلاك الحكومي أو العام ومن خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور تخصص نسبة كبيرة منها أو لإشباع الحاجات الإستهلاكية من السلع و الخدمات¹.

أ- نفقات الإستهلاك الحكومي أو العام :

و الإستهلاك الحكومي أو العام الذي تقوم الدولة به في سبيل إشباع الحاجات العامة قد تتخذ صورة شراء سلع أو مهمات تتعلق بأداء الوظيفة العامة أو تلزم للموظفين العموميين أو عمال المرافق العامة، ويرى بعض الشراح أن النفقات تمثل نوعاً من تحويل الإستهلاك من الأفراد إلى الدولة فبدلاً من أن تعطي الدولة للعاملين فيها دخولاً كبيرة تمكنهم من إستهلاك السلع أو الخدمات فإنها تقوم بتقديمها إليهم، وعلى ذلك فإن هذه النفقات لا تؤثر في الواقع على حجم الإستهلاك الكلي ويظل الفرق واضحاً بين تصدي الدولة لعملية الإستهلاك دون ترك الأفراد يمارسونه في مدى الحرية التي كان يتسنى لهؤلاء ممارستها في إختيار السلع والخدمات بأنفسهم .

ب- نفقات الإستهلاك الخاصة بالدخول الموزعة :

تقوم الدولة بتخصيص جزء من النفقات العامة لدفع مرتبات وأجور أو معاشات لموظفيها وعمالها (الحاليين و السابقين) ويتجه الجزء الأكبر من دخول الأفراد الموزعة هذه لإشباع الحاجات الإستهلاكية الخاصة من السلع و الخدمات ومن الواضح أن نفقات الدولة هذه تعتبر مقابل ما يؤديه عمالها من أعمال أو خدمات ولذلك فهي تعتبر من قبيل الفئات العامة المنتجة حيث تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي .

1- محمود ابراهيم الوالي : علم المالية العامة ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1997، ص 278

2-2-2- آثار النفقات العامة في توزيع الدخل

تؤثر النفقات العامة في توزيع الدخل القومي على مختلف الأفراد المشاركين فيه وذلك على أساس التمييز بين حالة التوزيع القائمة بين الأفراد الذين يساهمون في إنتاج الدخل وهي ماتعرف بتوزيع الدخل بين الافراد بصفتهم منتجين (التوزيع الأولي) ، وبين الرغبة في إعادة توزيع الدخل القومي بين الأفراد بصفتهم مستهلكين في ضوء الإعتبارات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية ، و التي يجب أن تصدر عنها السياسة المالية العامة للدولة (وعلى الأخص الجانب الإنفاقي منها) وتوزيع بيان ماتقدم في نقطتين على التوالي ¹.

2-2-2-1 النفقات العامة و التوزيع الأولي للدخول بين الأفراد بصفتهم منتجين : من الأمور التي لاتحتاج إلى كبير عناء في الوقوف عليها ، أن الدولة تستطيع أن تجري نفقاتها العامة على نحو تؤثر فيه على حالة التوزيع الاولي للدخل بين الأفراد بصفتهم منتجين للسلع و الخدمات يتجلى الأمر السابق بوضوح في النفقات الحقيقية حيث تقوم الدولة من خلالها بدفع دخول جديدة ، للأفراد الذين يقومون إليها سلعاً أو خدمات معينة تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي فالدولة تحدد مكافآت عوامل الإنتاج ، سواء إتخذت صورة الأجور و المرتبات ، أو الفوائد أو الربح أو الأرباح كما نراها تحدد أثمان المنتجات .

2-2-2-2 النفقات العامة وإعادة توزيع الدخول بين الأفراد بصفتهم مستهلكين :

كذلك فإن الدولة تستطيع أن تتدخل لإعادة توزيع الدخل القومي بين الأفراد وذلك عن طريق إدخال تعديلات على حالة التوزيع الاولي ، بإستخدام النفقات العامة ، ويتسنى للدولة القيام بالمهمة الراهنة من خلال نفقاتها الحقيقية ، أو نفقاتها التحويلية ، وإن كانت الأخيرة أظهر في الدلالة على دور النفقة العامة في إعادة التوزيع ، و السبب في ذلك أن النفقات التحويلية كما رأينا من قبل تهدف أساساً إلى إعادة توزيع الدخل لصالح بعض الأفراد (ويتم ذلك عادة للحد من التفاوت بين الطبقات) أو لصالح بعض فروع الإنتاج على النحو الذي رأيناه عند دراسة أنواع النفقات العامة وتقسيماتها المتعددة ولكي يحدث

1- محمد عباس محرزى ، مرجع سابق، ص 120

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الإنفاق العام آثاره المرجوة في إعادة توزيع الدخل

بالنسبة لإعادة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع (فإنه يشترط لذلك أن تكون معظم الإيرادات التي يعتمد عليها تمويل الإنفاق العام مستمدة من الضرائب المباشرة وبخاصة التصاعدية لأن نصيب الطبقات الغنية في حصيلتها أكبر من نصيب الطبقات الفقيرة ، ويجدر الشرط المتقدم تبريره في أنه إذا ارتكزت مصادر التمويل على الضرائب غير المباشرة فإن الحال سوف ينتهي إلى وضع مناقض ، وهو التوسيع في دائرة التفاوت بين الطبقات لصالح الطبقات الموسرة ، ووضع هذا شأنه بفرض حدوثه يتنافى مع عدالة توزيع أعباء التنمية الاقتصادية على المواطنين لإرتفاع الميل الحدى للإستهلاك لدى الفئات الضعيفة اقتصادياً وبالذات في البلاد النامية) كما يتنافى ومتطلبات العدالة التوزيعية في الاقتصاديات الاشتراكية .

3- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:

للفنقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل و هي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف و المعجل¹ .
و يطلق على أثر "المضاعف" الاستهلاك المولد، كما يطلق على أثر "المعجل" الاستثمار المولد. و يرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالآثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف و المعجل. و بمعنى أوضح فإن النفقة العامة لا تؤثر فقط على الاستهلاك بتأثير عامل "المضاعف" و لكنها تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج فقط و لكنها تؤثر على الاستهلاك بصورة عامة غير مباشرة.

و سنتطرق لأثر النفقات العامة من خلال أثري المضاعف و المعجل على النحو التالي:

3-1- أثر المضاعف (EFFET DU MULTIPLICATEUR) يشير المضاعف، في التحليل الاقتصادي، إلى المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولد عن الزيادة في الإنفاق و أثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك.

و إذا كانت نظرية كينز اقتصرت على بيان أثر الاستثمار على الدخل الوطني عن طريق نظريته في المضاعف و أثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل و كذلك الاستهلاك و الإنفاق العام و التصدير.

¹ د. باهر محمد عثم، اقتصاديات المالية العامة، ص 76.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

و لتوضيح فكرة المضاعف، فإنه عندما تزيد النفقة

أجور و مرتبات و فوائد و أسعار للمواد الأولية أو ريع لصالح الأفراد. و هؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة و يقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك و الادخار¹. و الدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى و تقسم ما بين الاستهلاك و الادخار و الدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار.

و بذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج- الدخل- الاستهلاك- الإنتاج. مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج و الدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق و لكن بنسبة مضاعفة و لذلك سمي بالمضاعف.

و لما كان أثر المضاعف ذا علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك و ينخفض بانخفاضه. و بطبيعة الحال، فإن الميل الحدي للاستهلاك ليس ثابتا بل يختلف من قطاع إلى آخر و من فئة لأخرى. و لذا تبدو أهمية تحديد الآثار المترتبة على الإنفاق العام في شتى القطاعات و مختلف الفئات.

فبالنسبة لأصحاب المرتبات والأجور والإعانات (نوي الدخل المحدود) فالميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع وبالتالي يرتفع أثر المضاعف مع زيادة النفقات العامة الموجهة لهؤلاء. أما أصحاب رأس المال فإنهم يتجهون إلى شراء المعدات و أدوات الإنتاج وبالتالي فإن أثر المضاعف يكون بسيطا بالنسبة لهم، حيث ميلهم الحدي للاستهلاك منخفض. أضف إلى ذلك أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة و توسع الجهاز الإنتاجي، و هذا يرتبط بدوره بدرجة النمو الاقتصادي. ففي لدى الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة و القدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك، فالمضاعف ينتج أثره بشكل ملموس. أما في الدول النامية، و بالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، يكون أثر المضاعف ضعيفا، نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي و انعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك².

(1). الميل الحدي للاستهلاك عبارة عن نسبة الزيادة في الاستهلاك إلى الزيادة في الدخل و تسمى دالة الاستهلاك، أما

الميل الحدي للادخار فهو عبارة عن نسبة الزيادة في الادخار الزيادة في الدخل و يسمى بدالة الادخار.

²- د. محمد دويدار، مرجع سابق، ص 125.

3-2- أثر المعجل (EFFET DE L'ACCELERATEUR)

يقصد باصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار. حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار و العلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل. و حقيقة الأمر، أن زيادة الدخل - كما رأينا - يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، و مع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع، و بعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع، بغرض زيادة أرباحهم و من ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات و آلات لازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها. و مع زيادة الاستثمار يزداد الدخل الوطني. فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار - بمرور الوقت - بنسبة أكبر.

و مما هو جدير بالذكر، أن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدئي المضاعف و المعجل، كما أن أثر المعجل، شأنه في ذلك أثر المضاعف، يختلف من قطاع صناعي إلى آخر¹.

1- محمد عباس محرزى ، مرجع سابق، ص 130 ، 132.

خلاصة الفصل الأول :

في نهاية هذا الفصل الأول من البحث و الذي تناولنا فيه بداية مفهوم المالية العامة و علاقتها بالاقتصاد كعلم ثم تطرقنا إلى مفهوم السياسة المالية و فروعها لنصل إلى الدور الاقتصادي للدولة و مراحل تطوره، حيث أن هذا الدور يتجسد في السياسة المالية و هي عبارة عن التجسيد العملي لتدخل الدولة في الاقتصاد الوطني.

أما المبحث الثاني فخصص إلى ماهية الاقتصاد الكلي من حيث التعريف، و النشأة ثم المدارس الفكرية التي مر به تطور هذا التحليل الكلي و لما كانت السياسة الاقتصادية هي إحدى وسائل التحليل الكلي فإننا خصصنا لها جزء هام تطرقنا فيه الي تعريف السياسة الاقتصادية، و مفهومها ثم أنواع هذه السياسة و كذا الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

أما المبحث الثالث و الذي تطرقنا من خلاله إلى مكانة (أو علاقة) المالية العامة في الاقتصاد الكلي، و في هذا الإطار فإن الدراسات التي تمت اهتمت بتحليل انعكاس أدوات الميزانية و المتمثلة أساسا في رصيد الميزانية، و هيكل النفقات العامة و الإيرادات على الأهداف العامة للاقتصاد الكلي. حيث تمت هذه الدراسات في إطار ما اصطحح **بالاقتصاد الكلي النموذجي le macroéconomie standard** .

وفي هذا السياق فإن استعمال المالية العامة لأغراض إقتصادية كان في قلب النقاشات و ذلك وفق وجهات نظر مختلفة يمكن تلخيصها كما يلي:

- إن عملية دمج الجانب التجديدي لكينز مع منهجية النيوكلاسيك (باستعمال النموذج IS-LM و الذي يجسد التوازن الآني في سوق السلع و الخدمات و سوق رؤوس الأموال) ، أدت إلى فرض نظرية الاقتصاد الكلي النموذجي حيث يعتبر نموذج (IS LM) ركيزته الأولى اما الركيزة الثانية للاقتصاد الكلي النموذجي فهو قانون فليبيس، و الذي يؤكد بأن تزايد الأجور الإسمية و من ثمة الأسعار يرافقه انخفاض في البطالة، و بشكل متبادل فإن هذا يعطي مبرر حقيقي لتدخل السلطات العمومية قصد القيام بالتحكيم بين أمرين هما: البطالة و التضخم و هذا ما يسمى برواق (corridore) النمو.

و من هذه المنطلقات أي منحنيات فليبس الما
فإن النقديون شنوا هجومهم ضد النتائج الكينزية.

- **النقديون:** و حسبهم فإن مساهمة المالية العامة قليلة، حيث أنهم يعتبرون بأن تنظيم و ضبط الاقتصاد بالسياسة الميزانية و كأنه وهم و من ثمة فهو يؤدي إلى خطر احجام المستثمرين الخواص.(تمويل بالإصدار النقدي، ظاهرة الإبعاد).ويخلصون الى أن الأهم ليس هو الإطار النظري لأفكار كل من الكينزيون و النقديون و إنما الأهم هو الدور الذي يمكن أن تأخذه السياسة الاقتصادية.

- **بالنسبة للكلاسيكيون الجدد:** فحسب هؤلاء فإن الأعوان الاقتصاديون يعدون تقديراتهم على أساس التنبؤات العقلانية و السلوكات الراشدة، و بالتالي يرون عدم فعالية سياسة التنظيم و الضبط الضرفي سواء كانت ميزانية أو نقدية.

-**الكينزيون الجدد:** أما فيما يخص رأي منطري المدرسة الكينزية الجديدة يعتبر جميعهم أن فعالية المالية العامة تعتبر تابع للوضع الحقيقية للاقتصاد.وبالتالي العودة إلى رد الاعتبار للمالية العامة في المنظور الكلي للاقتصاد بواسطة الكينزيون الجدد.

و من المؤكد أن فكرة النمو الداخلي الذي تم تقديمها من طرف (R.J.Barro) 1990 أعطت للنققات العمومية الدور المحرك. و أن تزايد هذه الأخيرة يمكن أن يكون له أثر دائم على النمو و من هنا يجب التوجه نحو اعادة هيكلة تركيبة النققات العمومية . وأخيرا عالج المبحث الرابع النققات العمومية وذلك من حيث المفهومها ومختلف المعايير المعتمدة في تقسيماتها , ثم تطرقنا الى اثارها الاقتصادية على المستوى الكلي سواء المباشرة على كل من الانتاج الوطني وكذا على الاستهلاك ثم على اعادة توزيع الدخل ,بالاضافة الى الاثار غير المباشرة والمتمثلة اساسا في اثر كل من المضاعف والمعجل.

الفصل الثاني

المالية العامة و التوازنات الإقتصادية الكلية

الفصل الثاني:

المالية العامة و التوازنات الكلية

مقدمة: لقد توسع إطار التوازن و لم يبقى توازنا للنفقات و الإيرادات في موازنة الدولة العامة يقتصر على إقامة معادلة متعادلة بين النفقات الإدارية اللازمة لتسيير مصالح الدولة من جهة و بين الإيرادات الضريبية من جهة أخرى، و إنما يشمل عناصر أهم و أكبر، كما أنه ليس توازنا رقميا بل هو كفي يَنْظُر إلى النوع بالإضافة للكَم.

إن شرط التوازن بالنسبة للإقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق تعادل بين الطلب الكلي و العرض الكلي في ضوء المعطيات الإقتصادية المتاحة كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها و المتمثلة في الأسواق السلعية و النقدية و العمالية، و التي يتم الربط و التنسيق بينهما في إطار السياسة الإقتصادية الكلية.

مما سبق يتضح أن نظرية التوازن الإقتصادية وسيلة فعالة لا غنى عنها في تصميم النماذج و تحليل الظواهر الإقتصادية من جهة بالإضافة إلى قدرتها على تحديد المجال المناسب لإحداث الدفعة القوية و متابعتها و توجيهها على أفضل وجه من جهة أخرى. لذا أصبح على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتفق و يتلاءم مع توازن الإقتصاد الوطني كما أصبح التوازن متعدد الأوجه، تزداد أنواعه كلما اتجهنا من النظرية الكمية للتوازن إلى النظرية النوعية له.

و عليه سنتناول في هذا الفصل موضوع المالية العامة و التوازنات الإقتصادية

وذلك بمحاولة الاجابة عن الاسئلة التالية :

- ماهي انواع التوازنات الاقتصادية ؟
- مالعلاقة بين التوازن المالي و التوازن الاقتصادي ؟
- ماثر السياسة المالية على التوازن الاقتصادي ؟

وهذا من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : التوازن في الفكر الإقتصادي.

المبحث الثاني : التوازن الكلي في النظام الإقتصادي.

المبحث الثالث : العلاقة بين التوازن المالي للموازنة العامة و التوازن الإقتصادي.

المبحث الرابع : الية عمل السياسة المالية ونموذج التوازن الإقتصادي.

المبحث الأول :

التوازن في الفكر الإقتصادي.

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي و الفكر الحديث, و خلال مراحل التطور هذه, كان يغير التوازن من طبيعته شيئاً فشيئاً ليحل التوازن النوعي بدل التوازن الكمي, و قبل استعراض آراء الاقتصاديين قديمه و حديثه في موضوع التوازن. يجدر بنا أن نتطرق إلى مفهوم التوازن و استعراض مختلف التعاريف التي حظي بها من طرف هؤلاء الاقتصاديين.

1 - مفهوم التوازن الإقتصادي :

يعتبر مصطلح التوازن من المصطلحات والمفاهيم القديمة في الاقتصاد, و قد اهتمت النظريات الاقتصادية في الأغلب الأعم من تحليلاتها بتحليل التوازن و مفاهيمه و كيفية تحقيقه.

و يزخر الأدب الإقتصادي بنماذج بشقيه العام و الجزئي و التوازن الداخلي و التوازن الإقتصادي الخارجي و من ثمة التوازن الإقتصادي العام.

و لا يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد المفهوم الإقتصادي للتوازن فيما قد نجدهم يتناولون بطرق مختلفة نوع التوازن المطلوب, و من ثمة وسائل تحقيقه. إلا أن المتفق عليه أن التوازن بصفة عامة يعرف بأنه الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له. و قد حظي موضوع التوازن بعدة تعاريف نذكر منها:

- التوازن هو الحالة الاقتصادية و المالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما, إذا ما توفرت شروط و ظروف محددة بحيث أن عدم استمرار إحداها أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات و التأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الإقتصادي سيرته الأولى 1 .

و تفسير ذلك أنه في النظرية الاقتصادية تتم دراسة العديد من الظواهر الاقتصادية كالإنتاج أو التضخم أو البطالة أو العرض أو الطلب.....الخ،

1 . مبارك حجير: التوازن الاقتصادي و إمكانياته للدول العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون سنة نشر ص 51.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

و تتم دراسة العديد من المتغيرات و المؤشرات و كل متغير يأخذ قيما مختلفة تتغير صعودا أو هبوطا و هي تتغير مع تغير مستوى معين، و هذه القيم المختلفة تتأثر بعدد لانهائي من المتغيرات و المسببات و إذا لم يتواجد ما يغير هذه المؤثرات و العوامل التي تدفع إلى تغيير قيمة المتغير فإن هذه القيمة تعرف بالقيمة التوازنية، و في النظرية الاقتصادية امثلة عديدة كالسعر التوازني، الكمية المتوازنة، الدخل التوازني...الخ.

سعر التوازن مثلا هو السعر الذي تتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة في السوق، أو الذي تتوازن عنده قوى الطلب من جانب المشتريين مع قوى العرض من جانب البائعين و بالتالي يقال للكمية التي يتحدد عندها ثمن التوازن كمية التوازن.

من هذا التعريف يتضح أنه ركز على حالة التشغيل الكامل أي صفة الثبات معتمدا في ذلك على الفكر التقليدي الذي ينطلق من شرط توازن الاستخدام الكامل، هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت تحليل مفهوم التوازن الاقتصادي العام بمفهوم الاختلال و التي عرفت اختلال التوازن بأنه الاختلال بين حجم الموارد المتاحة ذاتيا و بين حجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع أي أن الاقتصاد هنا يكون في حالة اختلال توازني إذا ما كان يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع، حيث أن اختلال التوازن الاقتصادي العام ينعكس في مجالين اقتصاديين هما اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي و اختلال التوازن الخارجي.

و من هنا يتضح أن التوازن على مستوى الوطني يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي و عندما لا يكون هناك دوافع للتوسيع أو الانكماش بزيادة الطلب الكلي أو العرض الكلي خلال الفترة القصيرة¹.

و أخيرا نخلص إلى أن التوازن مبدأ قديم في الاقتصاد و يرمز عادة إلى توازن الأسواق (السلع و الخدمات، النقد، العمالة) سيأتي تفصيل ذلك في المبحث القادم من هذا الفصل. بعدما تعرفنا على مفهوم التوازن نحاول في النقطة الموالية التعرف على أشكال هذا التوازن.

1. دراوسي مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر-1990-2004، جامعة

2 - أشكال التوازن:

لقد أخذ التوازن أشكالاً مختلفة باختلاف وجهه من جهة واحدة ومن جهة أخرى و من هذه الأشكال نذكر ما يلي.

2 - 1 - التوازن الجزئي و التوازن الكلي:

إن نظرية التوازن الجزئي تهتم بدراسة التوازن على المستوى الجزئي أي توازن الفرد أو المؤسسة أو القطاع، حيث أن توازن الفرد يتحقق عند تعادل مستخدماته مع منتجاته، أما توازن المؤسسة يتحقق عندما تتعادل إيراداتها مع نفقاتها.

أما التوازن الكلي هو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات و السلع على المستوى الوطني ثابتة أي انعدام صافي التدفقات ، و بالتالي ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار، و لهذا يتميز التوازن الكلي بقدرته على تتبع مسار المتغيرات الإجمالية في الاقتصاد الوطني و التأثيرات المتبادلة فيما بينها.

إن شرط تحقيق التوازن الكلي قد يتحقق بالرغم من وجود إختلالات في التوازنات الجزئية شريطة أن تتعادل مجموع الفوائض المنبثقة عن تلك الاختلالات حيث يتجه كل من الإنتاج و التوظيف و الأسعار إلى الانخفاض في الأسواق التي تعاني من فائض في العرض، في الوقت الذي يتجه للارتفاع في الأسواق التي تواجه تضخماً.

2- 2 - التوازن قصير الأجل و التوازن الطويل الأمد.

يقصد بالأول هو تلك الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغيير على الأقل في الزمن القصير مع إمكانية تغيير المخزون لاحقاً، الذي يعمل هو الآخر على تغيير التدفقات مما يؤدي إلى اختلال التوازن السلعي و التدفقي الكامل أي أن التوازن في المدى القصير يتجاهل التغييرات السلعية، أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل يتحقق عندما يكون توزيع مجموع المواد بحيث تصبح الإيرادات الإنتاجية للحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة بحيث يتعادل الناتج العيني الحدي لقيمة كل وحدة نقدية في مجموعها¹.

(1) صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1988، ص 115.

و منه المحافظة على المستوى التوازني للدخل في

الادخار مع الاستثمار، في حين يتطلب الوصول إلى مستوى التوازن في المدى الطويل زيادة استثمار اليوم دائماً عن ادخار الأمس¹، أي مع مرور الأيام يستلزم أن يكون الاستثمار أكبر من الادخار بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل.

2-3 - التوازن الساكن و التوازن الحركي:

يقصد بالتوازن الساكن هو تلك الحالة التي تستقر عندها قيم المتغيرات موضوع الدراسة أي عدم وجود ضغوط أو قوى تعمل على تغيير تلك القيم لكن هذا لا يمنع من حدوث اختلال بعد مرور الزمن، فقد يخلل التوازن في مركزه.

إن هذا النوع من التوازن لم يهتم بتحديد المدى الزمني اللازم لحركة المتغيرات بين الأوضاع التوازنية، كما أن منهجه لا يوفر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد بل على العكس من ذلك قد تتحرف المتغيرات عن مسارها نحو التوازن الجديد مما قد يؤدي بنا إلى نتائج خاطئة، و نظراً للانتقادات التي وجهت للنوع الأول تم استخدام النوع الثاني من التوازن و المتمثل في التوازن الحركي حيث يتحقق التوازن في نظر مستخدمي هذا المفهوم (الحركي) إذا ما توفرت له الظروف و العوامل المناسبة ثم ما يلبث أن يفسح المجال أمام اختلال جديد إثر تدخل عوامل و ظروف جديدة محل الاختلال الأول².

2-4 - التوازن الناقص و التوازن الكامل :

يقصد بالأول هو ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة و هذا ما ركز عليه كينز أين قسم التشغيل إلى مستويات و اعتبر أن التشغيل الكامل هو واحداً من هذه المستويات، غير أن هذا النوع صعب التحقيق و خاصة في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائماً إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج و الذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك و التي تنعكس على الاقتصاد الوطني.

1- فايز ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية و النمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985، ص 78.

2- مبارك حجير، التوازن الاقتصادي، المرجع السابق، ص 132.

أي الوصول إلى مستوى من الإنتاج و الذي يحقق

عن الآثار المترتبة عن ذلك و التي تنعكس على

و في حالة ما إذا عجزت آلية السوق على تخصيص الموارد عن طريق تنسيق بين قرارات المنتجين و المستهلكين تجنباً لسوء توزيع الموارد، فهنا تتدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات بصورة تضمن دفع الاقتصاد إلى مركز التوازن الذي يسمح باستغلال كل الموارد المتاحة و عندها نكون أمام التوازن الكامل ، مما سبق يتضح أن هذا التوازن الهدف منه هو تحقيق التوازن الاجتماعي .

إن التوازن الاجتماعي للمالية العامة يحقق أغراضه على مستوى التوازن الاقتصادي عندما تستطيع سياسة إعادة توزيع الدخل تحقيق توازن في التوزيع بين مختلف المواطنين و القطاعات في المجتمع فيكون هذا التوزيع على أساس زيادة قدرة الطبقة ذات الدخل الضئيل على الإنفاق و رفع مستواها المعاشي. و في الوقت نفسه يؤثر ذلك في الحالة الاقتصادية العامة فيزيد من حجم الاستهلاك و يمكن أن يكون عاملاً إيجابياً في التأثير في الاقتصاد الوطني بغية إقامة إقتصاد عام.

بعدما استعرضنا مفهوم التوازن و أشكاله نحاول في هذه النقطة المولية التعرض إلى المراحل التي مر بها خلال تطوره التاريخي.¹

3 - التوازن في الفكر الاقتصادي:

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي و الفكر الحديث و من خلال مراحل التطور هذه كان يغير التوازن من طبيعته شيئاً فشيئاً و سنحاول إيضاح المعالم الأساسية لكل مرحلة على النحو التالي.

3 - 1 - التوازن في الفكر التقليدي:

لدى الفكر التقليدي سادت الحرية الاقتصادية التي هي حسب اعتقادهم الكفيل الوحيد لحل جل المشاكل الاقتصادية و إعادة التوازن في حالة اختلاله. و قد افترض الكلاسيك جملة من الفروض و المتمثلة في توافر شروط المنافسة التامة في سوق السلع و الخدمات و استبعاد الاكنتاز، و استحالة حدوث فائض بسبب قانون ساي (العرض يخلق الطلب) مع عدم حدوث البطالة.

1- صقر أحمد صقر، مرجع سابق، ص 31.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

إن المحافظة على التوازن لدى الكلاسيك (بين الـ

لأن سعر السوق هو العامل الوحيد الذي يحقق التوازن في سوق العرض والطلب، وفي المدى الطويل عندما يكون سعر السوق مساويا لسعر التكلفة أين تكون القوى الاقتصادية في حالة سكون.

من هنا يتضح أن الفكر التقليدي و بصدد التوازن الاقتصادي ركز على التشغيل الكامل الذي يستند على دعمين أساسيين أولهما أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به أي أن حجم الإنتاج مهما بلغ سيتوفر له الطلب الكافي، أما الثاني أن التوظيف الكامل يتحقق بطريقة تلقائية و استنادا إليها فإن أصحاب الأعمال يستمرون في استخدام عوامل الإنتاج إلى الحد الذي تتكافئ فيه النفقة الحدية مع الإنتاج الحدي¹.

وأخيرا يبقى لنا أن نبحث على الكيفية التي تتحقق فيها توازن النظام الاقتصادي في ظل شروط الفكر التقليدي من حرية وتلقائية اللتان تعتبران الرابط الأساسي بين التوازن الداخلي و الخارجي.

3-1-1- التوازن الداخلي: و يقصد به هو ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عنه البطالة و التضخم. إن المساواة بين الادخار و الاستثمار عند الكلاسيك يشكل شرطا أساسيا لصحة قانون ساي و منه شرط التوازن الكلي، فقد توصل ساي إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات، و أن النقود وسيط للمبادلة و لا يمكنها أن تكون مخزنا للقيمة، بمعنى أنها ليست و سيلة لنقل القيم، عبر فترات الزمن، و بذلك فإن عدم تصريف منتجات فرع معين لا يعني نقص النقود، و إنما يعني نقص إنتاج فرع لآخر.

إن قانون ساي بمفهومه التقليدي يعبر عن التوازن الكلي الدائم و بالتالي يستبعد عدم تصور نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي و منه يتضح لنا أنه لا يوجد تسرب من الدخل عن طريق الادخار لأن هذا الأخير يحول مباشرة للاستثمار، أي أن الطبقة المدخرة هي نفسها الطبقة المستثمرة. و هي الطبقة الرأسمالية، في حين أن الطبقة العاملة تتفق كل دخلها على الاستهلاك الضروري نتيجة لحصولها على أجور تكاد تكون قريبة من مستوى الكفاف و بهدف تحقيق فكرة التوازن افترض الكلاسيك مرونة كل من الأسعار، الأجور، حركات سعر الفائدة².

1 - سامي خليل: اقتصاديات النقود و البنوك، شركة كاظمة للنشر و الترجمة، الكويت، 1982، ص 193.

2 - رفعت المحجوب: الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971،

3-1-2- التوازن الخارجي:

والمقصود به ميزان المدفوعات التي يصون
لقد حظيت فكرة التوازن الخارجي باهتمام كبير في فكر كل من آدم سميث من خلال
التخصص و تقسيم العمل، و كذلك ديفيد ريكاردو من خلال نظرية الميزة المكتسبة و التي
تقتضي بأن تختص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بأقل التكاليف مما
يسمح بخفض أسعارها و هو ما يعطيها قدرة تنافسية¹.

وحسب الكلاسيك أن العودة إلى التوازن إنما تتم عن طريق تغيير و تعديل مستويات الأسعار
المتعامل فيما بين الدول، و أن كمية النقود هي المؤثر الوحيد في تلك المستويات و التي
تؤدي بدورها إلى تغيير حجم الصادرات و الواردات، في الاتجاه الذي يعود بالتوازن
من جديد إلى ميزان المدفوعات. و لهذا نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية تبعاً
لمناداتهم بالحرية الاقتصادية عموماً، و بهدف نقل الآثار المترتبة عنها، إلى اقتصاديات
الدول الأخرى استند الكلاسيك على نظرية كمية النقود، حيث وضع هؤلاء الاقتصاديون
نظريتهم في التوازن الخارجي في ظل سيادة قاعدة الذهب و التي تستوجب من السلطات
النقدية التدخل لإعادة التوازن، مما أدى بهم إلى بعض الافتراضات المكملة للنظرية
الكمية، و المتمثلة في الارتباط بين كمية النقود و الذهب بالإضافة إلى حرية
حركة الذهب استيراداً و تصديراً .

مما سبق و في ظل النظام الكلاسيكي نخلص إلى أن الأوضاع التوازنية لن تعرف
الثبات إلا في مرحلة التشغيل الكامل. من خلال الفروض التي تبنتها النظرية نفسها أن
هناك ارتباط وثيق بين شقي التوازن الداخلي و الخارجي، حيث أن اختلال التوازن في
إحدهما سيؤدي حتماً إلى اختلاله في الآخر، غير أن هذه المدرسة في تحليلها اعتمدت
على الوحدة الاقتصادية ثم قامت بالتعميم على المستوى الكلي، كما افترضت عالماً يركز
على الحرية الاقتصادية و تسود فيه المنافسة التامة، غير أن واقع النشاط الاقتصادي يشهد
قيام التنظيمات العامة و الخاصة و سيطرة الاحتكارات و لهذا فإن الحرية يجب أن لا
تكون مطلقة لأنها قد ينجم عنها آثاراً اقتصادية و اجتماعية تتعكس سلباً على الاقتصاد
الوطني.

1- فايز ابراهيم الحبيبي: المرجع السابق، ص 20.

3-2- التوازن في الفكر الكينزي:

تهدف النظرية الكينزية إلى البحث عن العوامل الواقعية و التي تحدد حجم التوظيف الفعلي في المجتمعات و من ثم كيفية التخلص من البطالة و الوصول إلى أعلى درجة من التوظيف، و لذلك بدأ كينز نظريته برفض الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه النظرية الكلاسيكية و الذي يقول أن المجتمعات تسودها حالة من التوظيف الكامل¹. إن منهج كينز على حد قوله كان محاولة للتخلص من القديم و أخطائه و خاصة بعد أن عجزت النظريات التقليدية أن توجد تفسير للكساد و بصفة خاصة الكساد العالمي الكبير² حيث كانت تجتاح العالم أزمة اقتصادية كبرى بدأت عام 1930 و استمرت طوال الثلاثينات من القرن الماضي.

لقد أوضح كينز أن انخفاض الأجور يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعلي حيث أن هذه الأجور تمثل نسبة هامة من الدخل الوطني و في حالة انخفاضها ينخفض معها الدخل، كما أن انخفاض دخل العمال يؤدي إلى انخفاض طلبهم على السلع و الخدمات و عندها يخفض المنتجين من إنتاجهم فتزيد البطالة كما تؤجل المشاريع كل هذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة عكس ما كانت ترى المدرسة التقليدية من أن انخفاض الأجور يؤدي إلى ارتفاع الأرباح و من هنا خلص كينز إلى أن مستوى الأجور ليس هو المحدد لمستوى التشغيل و إنما يحدده الطلب الكلي. إن منهج التحليل الكينزي يتمثل في الطلب الفعلي أو الكلي لكونه يشكل أداة للتعرف على حقيقة الوضع التوازني للاقتصاد، و الذي أثبتت نظريته في الاستخدام إمكانيته حدوثه دون بلوغ مرحلة التشغيل الكامل و هو ما يعرف بتوازن ما دون التشغيل الكامل، الأمر الذي استبعدته النظرية التقليدية إمكان حدوثه على نطاق واسع يتكون الطلب الفعلي عند كينز من الطلب الاستهلاكي و الطلب الاستثماري- اقتصاد مغلق- ، و أوضح أن الطلب الاستهلاكي يتحدد بعوامل موضوعية و أخرى شخصية، و لذا اعتبره دالة في الدخل مهملاً بقية العوامل على الأقل في الزمن القصير

1- علي لطفی: إيهاب نديم، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، مكتبة عين الشمس، 1996، ص 89.

2- سامي خليل: اقتصاديات النقود و البنوك، مرجع سابق، ص 198.

و أن ميله الحدي يتناقص مع زيادة الدخل - قانون

الطلب الاستثماري تبعاً للعائد المتوقع من قبل المستثمرين. و من حيث الاستخدام، و لذا اعتبر أن قرار الاستثمار دالة في الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة السائد في السوق و سنحاول التطرق إلى نظرية التوازن لدى كينز على المستوى الداخلي و الخارجي و ذلك على النحو التالي¹:

3-2-1-التوازن الداخلي: تعتبر النظرية الكينزية أن المساواة بين الادخار و الاستثمار ($S=I$) شرط ضروري عند كل مستوى من مستويات الدخل، حيث ينظر للادخار على أنه ذلك الجزء المتبقي من الدخل و الذي لم ينفق على السلع الاستهلاكية، في حين يعتبر الاستثمار أنه ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك كما هو موضح في المعادلة التالية²: $S = IY$ → $Y = E = C + I = C + S$: الدخل، S : الادخار، I : الاستثمار، C : الاستهلاك، E : الانفاق

إن جوهر المساواة بين الاستثمار و الادخار عند كينز تنتقل من خلال تغيرات الدخل الوطني، حتى يتحقق مستوى الإنتاج الكلي الذي يعطي الحجم المماثل من الادخار، كما أنه انطلق من وضعية الاختلال، منفيًا بذلك الطبيعة الدائمة للمساواة بين الاستثمار و الادخار .

هنا يجب أن نحدد بدقة الطلب على أموال الاستثمار اللازم لتنفيذ حجم الإنتاج الكلي الذي يعطي المستوى المرغوب من الادخار، إن شرط التوازن في النظرية الكينزية يتمثل في التساوي بين طلب الاستثمار في الفترة اللاحقة مع طلب الفترة الحالية، و هذا نتيجة لافتراض ثبات حجم الاستهلاك على الأقل في المدى القصير أو كما يعرف بتساوي الادخار المحقق في الفترة الحالية مع الاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة.

مما سبق يتضح أن كينز رفض فكرة أن الادخار يتعادل مع الاستثمار تلقائياً على أساس التغير في سعر الفائدة عند التقليديين، كما يعتبر أن سعر الفائدة مقابل عدم الاكتناز و ليس جزء للادخار، و يرى كذلك ان العلاقة بين سعر الفائدة و الاستثمار إنما تتحدد في ضوء

1- ضياء مجيد موسوي: النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي-، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1994، ص 194.

2- صقر أحمد صقر: النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 184.

العلاقة بين سعر الفائدة و الكفاية الحدية لرأس المال نقطة التعادل بين عرض النقود و الطلب عليها. و

التوازن الداخلي عند كينز أن هناك نوعين من المساواة كنتيجة لإدخال عنصر الزمن في التحليل: الأول يتحقق بتوازن الادخار مع الاستثمار و بالمعنى المقصود عند الكلاسيك. أما الثاني يتحقق لما يتساوى الادخار المحقق في الفترة الحالية بالاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة و هذا ما انشغلت به النظرية الكينزية.

3-2-2-1 توازن الخارجي:

يجمع الإقتصاديون بشكل عام على أن تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي يعد من أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها. لقد اعتمد الاقتصادي كينز في تحليله لموضوع التوازن الاقتصادي الخارجي على فكرة الطلب الفعلي لاعتبارها أساس تصميم جل السياسات الاقتصادية لإحداث تغييرات في مستوى الإنتاج و التوظيف الأمر الذي ينعكس على الوضع الخارجي. و كما لاحظنا سابقا أن كينز حث على ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار لتحقيق التوازن في اقتصاد مغلق و حتى إن كان بهذا الاقتصاد حكومة و تجاوز الاستثمار الادخار فلا يتخوف كينز من ذلك طالما أن الضرائب أكبر من الإنفاق الحكومي بمقدار زيادة الاستثمارات على المدخرات.

أما في حالة الاقتصاد المفتوح فإن التوازن يتحقق عندما يتساوى الفرق بين عناصر الحقن و التسرب الداخلية، مع صافي التعامل مع العالم الخارجي، و هذا ما نوضحه من خلال المعادلات التالية:

$$Y = C + S = C + I \rightarrow S = I$$

$$Y = C + S + T = C + I + G \rightarrow S + T = I + G$$

$$Y = C + S + T + M = C + I + G + X \rightarrow I + G + X - M = S + T$$

Y : الدخل، T : الضرائب، G : الإنفاق الحكومي، C : الاستهلاك،

I : الاستثمار، M : الواردات، X : الصادرات.

و هكذا عندما يتحقق فائض في ميزان المدفوعات فإن علاجه يتم ضمن مستويات الدخل و التوظيف في الداخل، أي أن الدخل يرتفع و بما أنه من محددات الطلب الكلي، فإن الطلب المحلي على السلع المحلية و المستوردة يرتفع مما يؤدي إلى رفع حجم الواردات لكن من ناحية أخرى قد يؤدي ارتفاع الطلب إلى ارتفاع الأسعار في الداخل مما

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

يؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي على الصادرات. وبما أن ميزان المدفوعات
إلى نقطة التوازن و هذا حسب قيمة و مدى فعالية مضاعف التجارة الخارجية، كما أن
حدوث عجز في ميزان المدفوعات سيؤثر كذلك على الوضع الداخلي، حيث ينخفض
الدخل و تتراجع الأسعار مما يؤدي إلى نقص الطلب المحلي على الواردات و في نفس
الوقت يتزايد الطلب الخارجي على الصادرات و هكذا حتى يصل ميزان المدفوعات مرة
أخرى إلى نقطة التوازن من جديد¹.

مما سبق يتضح أن كينز في تحليله للتوازن الخارجي افترض مرونة كل من الطلب
الداخلي على الواردات و الطلب الخارجي على الصادرات بالإضافة إلى مرونة عرض
عوامل الإنتاج، و هكذا فإن تغيرات مستويات الإنتاج في النظرية الكينزية تحل محل
تغيرات مستويات الأسعار و أسعار الفائدة عند الكلاسيك و بمعنى آخر أن معالجة
موضوع التوازن الخارجي عند كينز تمت نوعاً ما بمعزل عن السياسة النقدية عكس
الكلاسيك. و نخلص في الأخير أن المعالجة الكينزية لفكرة التوازن بشقيه الداخلي و
الخارجي إنما تتم من خلال تغيرات الدخل الوطني، كما أن استمرار التوازن الاقتصادي
يتوقف على دقة و صحة توقعات المنظمين التي تسمح بتساوي كل من الطلب
المتوقع و الفعلي.

بعد استعراضنا لموضوع التوازن الاقتصادي عند كل من التقليديين و الكينزيين
اتضح أن كل منهما عالج التوازن الداخلي بمعزل عن التوازن الخارجي دون الربط بينهما
إلا كمتغيرات تابعة لتغيرات مستويات الأسعار و سعر الفائدة عند الكلاسيك أو لتغيرات
مستويات الدخل عند الكينزيين و عندها ينصح الكلاسيكيون بالسياسة النقدية، في حين فيما
يؤمن الكينزيون بالمواعمة التي تحدثها تغيرات الدخل الوطني و هكذا يهملون التعارض
الذي قد يكون قائماً بين السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن الكلي حيث تعقد السياسة
التي تحقق التوازن الداخلي مشكلة التوازن الخارجي كما يمكن أن تؤدي السياسة التي

1- محمد زكي شافعي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 1977، ص 133.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

تلتزم لتحقيق التوازن الخارجي إلى تعقيد مشكلة الـ

بعد تعرضنا لمعالجة التوازن الاقتصادي عند كل من الكنزيين و التقليديين، سنحاول
التعرض في النقطة الموالية لموضوع التوازن عند جيمس ميد أي معالجة فكرة توازن
الادخار و الاستثمار على النحو التالي .

3-3- التوازن عند جيمس ميد J.MEAD:

لقد لاحظ جيمس ميد أن السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن الداخلي لن
تترك التوازن الخارجي كما هو، نظرا لارتباط الأهداف الاقتصادية ببعضها البعض، ذلك
أن محاولة تحقيق التوازن الداخلي باستخدام بعض الأساليب قد يكون عاملا مساعدا
لتحقيق التوازن الخارجي. و بهذا حث جيمس ميد عن الحالات المختلفة التي يمكن من
خلالها انتقاء السياسات المناسبة لتحقيق التوازن الاقتصادي، بحيث تعمل على تحقيق
أعلى درجة من التوافق في اتجاه كل من التوازن الداخلي و الخارجي، أو على الأقل لا
تعمل بحيث يؤدي إلى معالجة أحد التوازنيين و تعميق اختلال الآخر، و سنحاول أن
نتعرض لفكرة توازن الادخار و الاستثمار عند جيمس ميد على النحو التالي:²

3-3-1- توازن الادخار و الاستثمار:

يرى جيمس ميد أن الادخار و الاستثمار كميات منفصلة عن بعضها البعض، و لا
يتحقق التوازن بينهما إلا إذا استهدف في ظل السياسات المالية و النقدية الرامية لذلك. كما
تنشأ في ذات الوقت تحقيق توازن مع العالم الخارجي لاستكمال الصورة العامة للتوازن
الاقتصادي.

ينفق ميد مع كينز عند انطلاقه في معالجة التوازن حيث كل من الاثنين ينطلق من وضع
عدم التوازن بهدف متابعة أكثر التطورات و التفاعلات الناتجة بين مقادير الكميات الاستثمارية
و الادخارية، بهدف الوصول إلى التوازن المنشود، حيث ينطلق ميد من وضع الانكماش
أي النقص الحاصل في الإنفاق الكلي في ظل ظروف تتسم أساسا بوجود مرونة في أسعار

¹ - د. بربيش السعيد: الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص 205

² - دراوسي مسعود: اطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص 113

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الفائدة التي يمكن أن تشجع على الافتراض و الاسمري و الاسمري و الاسمري
ميد يقصد به الحالة التي يرتفع فيها الادخار الفعلي عن الاستثمار المتوقع. كما قد تكون
نقطة البداية عند جيمس وضع الرواج الذي يقصد به الزيادة الحاصلة في الإنفاق
الكلي عما تسمح به ظروف العرض المتاح و عندها يكون الادخار الممكن أقل من
الاستثمار الفعلي.

مما سبق يتضح أن رؤية ميد لدور سعر الفائدة لا يختلف كثيرا عن دورها عند كينز
من ناحية تأثيرها في معدل الاستثمار، غير أن القرارات الاستثمارية التي يتخذها
الرأسماليون غالبا ما لا تتأثر بسعر الفائدة و خاصة في الأمد القصير، أما في الأمد
الطويل تتأثر تلك القرارات بمعدل الاستثمار، الذي يتأثر هو الآخر بالتقدم الفني
و اكتشاف موارد جديدة و بصفة عامة تتأثر هذه القرارات بمختلف السياسات التي من
شأنها التأثير في مجرى الاستثمار.

و أخيرا و بعد تحديد نقطة البدء من طرف ميد (MEAD) فقد استعرض جملة من
السياسات الملائمة لكل انطلاقة، ففي حالة الانكماش يستخدم السياسة المالية و النقدية
التوسيعية، و سياسة الأسعار الرامية إلى زيادة الاستثمار بهدف إحداث التوازن بين
الادخار و الاستثمار.

أما في حالة الرواج فإنه يتبع السياسة الانكماشية للتقليل من الإنفاق الكلي من خلال
الإنفاق الاستهلاكي و الحكومي.¹

وكمحصلة و نظرا لارتباط الأهداف الاقتصادية ببعضها البعض و بهدف تحقيق
التوازن الاقتصادي الكلي يجب استخدام الطرق و الأساليب التي تساعد على تحقيق كل
من التوازن الداخلي و الخارجي حيث أن الإبقاء على أحدهما في حالة عدم توازن سوف
يبعدنا عن الوضع الأحسن و الأفضل، و يبقى الاقتصاد في حالة رفاهية أقل مما يكون
عليه فيما لو كان عند وضع التوازن.

1- دراوسي مسعود :اطروحة دكتوراه , مرجع سابق, ص115

المبحث الثاني :

التوازن الكلي في النظام الاقتصادي

يمكن تقسيم الاقتصاد الوطني إلى أربعة أسواق أساسية و هي سوق الإنتاج، السوق النقدي، سوق العمل، سوق الأوراق المالية، و يتحقق التوازن العام على مستوى الاقتصاد الوطني ككل إذا تحقق التوازن في جميع الأسواق و في آن واحد ، و منه أن تحقيق التوازن في واحد فقط يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق التوازن العام و لكنه غير كاف¹.

ونظراً لارتباط الوثيق بين كل من الإنتاج و سوق النقد فسوف نكتفي بهما في هذه الدراسة، حيث يتحقق التوازن الكلي عندما يتحقق التوازن في كلا السوقين معاوفي نفس الوقت. فيما يلي سوف نتعرض أو لا للتداخل بين السوقين، ثم دراسة سوق الإنتاج (السلع و الخدمات)، و كيفية اشتقاق منحنى IS، ثم دراسة السوق النقدي مع كيفية اشتقاق منحنى LM.

1- التداخل بين سوق الإنتاج و سوق النقود

إن عجز التحليل الجزئي عن تحقيق التوازن العام من خلال التوازنات الجزئية يفرض ضرورة موضوعية لدراسة التوازن الاقتصادي العام، لنفترض مثلاً أن عرض النقود قد ازداد في حين بقي الطلب عليه ثابتاً و التحليل الجزئي في سوق النقود بفرض انخفاض سعر الفائدة، لكن إذا نظرنا إلى الأثر غير المباشر - أثر الدخل - لهذا الانخفاض في سوق السلع و الخدمات فنلاحظ أن انخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات و كذلك زيادة الاستثمارات، فيزداد الدخل بمقدار يحكمه المضاعف و هذا بدوره يؤثر على سعر الفائدة².

بينت النظرية الكلاسيكية أن سعر الفائدة يتحدد بناءً على تقاطع الإدخار مع الاستثمار و لكن ضمن حلقة مفرغة بين مستوى الدخل و سعر الفائدة لم تفضي في النهاية إلى تحديد سعر الفائدة، في حين يرى كينز أن سعر الفائدة يتحدد من خلال الطلب على النقود و عرض النقود على أن يعرف مستوى الدخل، و لكن معرفة هذا الأخير تتطلب معرفة

1 - محمد فوزي أبو السعود: مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 231.

2 - صقر أحمد صقر: مرجع سابق، ص 350 و 353.

حجم الاستثمارات و الذي بدوره يعتمد على سعر
المفرغة بين سعر الفائدة و مستوى الدخل.

مما سبق يتضح أن النظريتين تنقسمان بين المتغيرات الحقيقية والمتغيرات
النقدية، حيث تعتبر النظرية الكلاسيكية أن سعر الفائدة يتحقق بواسطة القوى الحقيقية
للادخار و الاستثمار، في حين يرى كينز أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتعلق بتفضيل
السيولة و عرض النقود في حين يعتبر أن العلاقة بين الادخار و استثمار هي التي تحدد
المستوى التوازني للدخل.

2- التوازن في سوق السلع و الخدمات :

مع ثبات المستوى العام للأسعار يتحقق التوازن في سوق السلع و الخدمات عند تعادل
الطلب و العرض الكليين في هذه السوق.¹

الطلب الكلي = الدخل الوطني (من وجهة نظر الطلب) = الاستهلاك الخاص + الاستثمار
الخاص + الإنفاق الحكومي (على السلع و الخدمات) + الصادرات.

$$Y_d = C + I + G + X \dots\dots\dots 1$$

- العرض الكلي: الدخل الوطني (من وجهة نظر العرض):
الاستهلاك + الادخار + الضرائب + الواردات.

$$Y_s = C + S + T + M \dots\dots\dots 2$$

بما أن العرض الكلي = الطلب الكلي فإن :

$$Y_D = Y_S \rightarrow C + I + G + X = C + S + T + M$$

و للتبسيط نفترض :

$$T = G \leq \leq \text{الميزانية متوازنة}$$

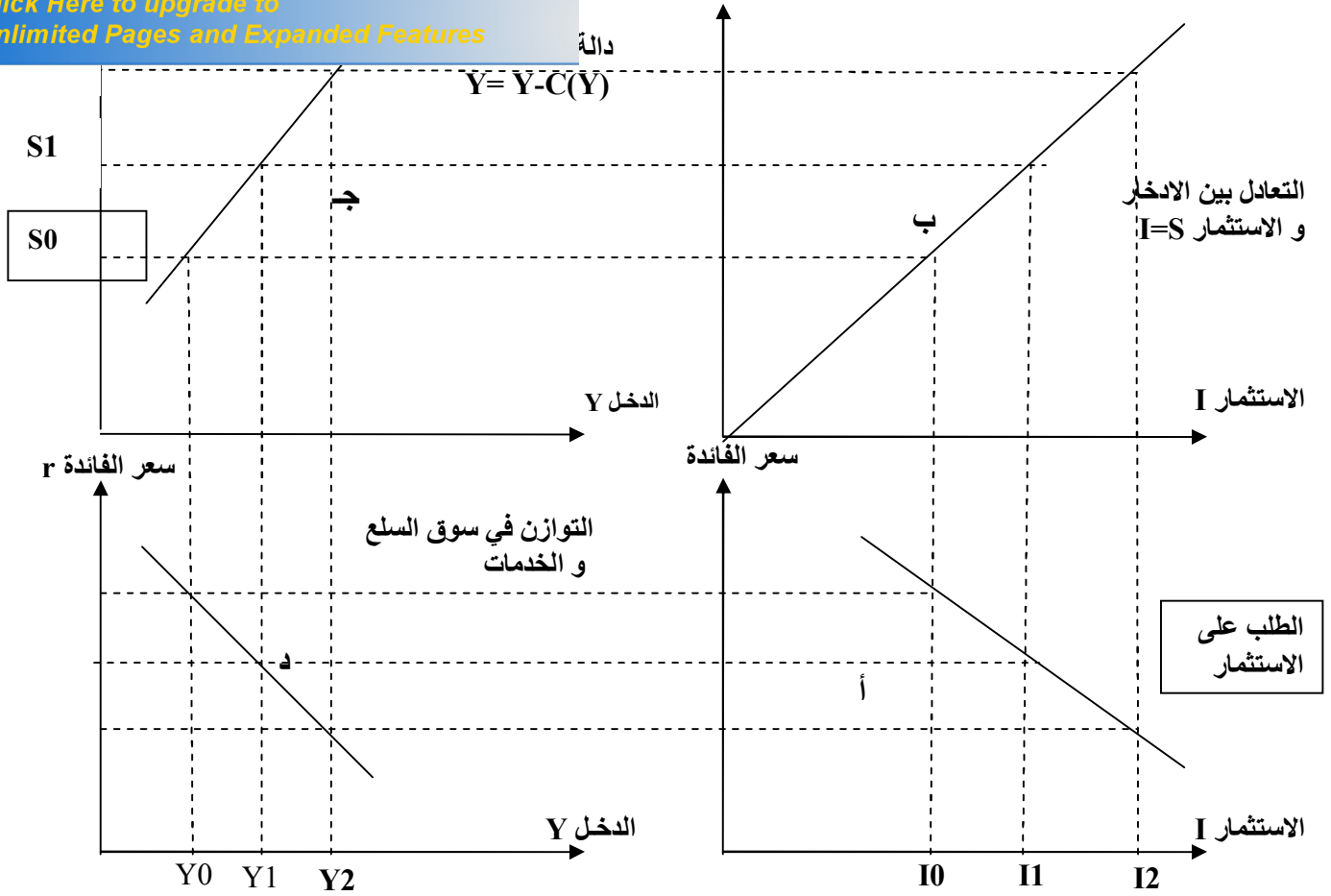
$$X = M \leq \leq \text{الإقتصاد مغلق}$$

$$S = I \text{ فيبقى لدينا الاستثمار = الادخار، أي}$$

بافتراض أن الطلب على الاستثمار مرن بالنسبة لسعر الفائدة (r) فإن دالة الاستثمار أو
منحنى الكفاية الحدية للاستثمار يبين العلاقة بين الطلب على الاستثمار و سعر الفائدة كما
هو موضح في الشكل رقم 01 الجزء أ- و يمكن كتابة معادلته (مع افتراض ثبات العوامل
الأخرى المؤثرة في دالة الاستثمار) كما يلي: 3..... $I = I(r)$

1 -- ضياء مجيد المسوي: مرجع سابق، ص 209 و 221.

Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features



الشكل رقم : 01 التوازن في سوق السلع و الخدمات

المصدر:-مدحت العقاد محمد ص 277

أما بالنسبة للإدخار (S) فهو يعتمد على مستوى الدخل الحقيقي، فلو كتبنا دالة الاستهلاك

مع ثبات العوامل الأخرى عليه كما يلي:

$$C = C(y) \dots \dots \dots 4$$

فعندئذ يمكن كتابة دالة الإدخار كما يلي:

$$S = Y - C(y) \dots \dots \dots 5$$

هذا يعني أن شرط التوازن في سوق الإنتاج (السلع و الخدمات) هو التساوي بين الاستثمار

المخطط (1) و الإدخار المخطط (S) و المبين رياضيا كما يلي:¹

$$I(r) = Y - C(y) \dots \dots \dots 6$$

¹ - دراوسي مسعود: مرجع سابق، ص 117

تمثل المعادلة (6) شرط التوازن في سوق السلع و...
 سعر الفائدة (r) و كذلك مستوى الدخل الحقيقي (y) عند مستوى مناسب يحقق هذه
 المعادلة. حيث يتضح من الشكل (01) أنه عند سعر فائدة معين (r_0) يتحقق مع استثمار
 محدد (I_0) عند مستوى دخل معين (y_0) ، عند انخفاض سعر الفائدة (r_1) فإن الطلب على
 الاستثمار يرتفع إلى (I_1) ، و يكون مستوى الدخل التوازني (y_1) عند قيمة يحددها
 مضاعف الإنفاق الاستثماري.

يمكن أن نلاحظ التعادل بين الادخار المخطط و الاستثمار المخطط في الجزء (ب)
 من نفس الشكل (01)، أما الجزء (ج) يوضح العلاقة بين الادخار و حجم الدخل
 الحقيقي و أخيرا الجزء (د) يمثل منحنى (IS) و الذي يمثل المحل الهندسي للقيم
 المناسبة و الممكنة للعلاقة بين الدخل الحقيقي (y) و سعر الفائدة (r) و المحققة للتعادل
 بين الادخار و الاستثمار المخططين و عندئذ منحنى (IS) يمثل التوازن في سوق
 السلع و الخدمات.

من منحنى (IS) نلاحظ ما يلي:

- يمثل المنحنى (IS) الطلب الكلي على السلع و الخدمات مع ثبات المستوى العام
 للأسعار، و ذلك عند مستويات مختلفة من أسعار الفائدة.

- من الشكل (01) أن منحنى (IS) هابط سالب الميل ليعبر عن العلاقة العكسية بين
 سعر الفائدة و مستوى الدخل التوازني، لأن العلاقة عكسية بين معدل الفائدة و الطلب على
 الاستثمار و العلاقة طردية بين الطلب على الاستثمار و مستوى الدخل فالعلاقة عكسية
 بين سعر الفائدة و مستوى الدخل، و كلما زادت مرونة الادخار و مرونة الاستثمار و كلما
 اشتد الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة لمعدل الفائدة كلما كان هبوط منحنى (IS) أقل
 انحدارا.

- باعتبار أن منحنى (IS) قد اشتق من شكل دالتي الطلب على الاستثمار و دالة الادخار
 فعندما تكون مرونة الكفاية الحدية للاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة ضعيفة، فإن مرونة
 المنحنى (IS) بالنسبة لسعر الفائدة ستكون ضعيفة أيضا، و ذلك لأن ضعف المرونة
 سيجعل التغير في الدخل المقابل للتغير في سعر الفائدة طفيفا، و من جهة أخرى فإن ميل
 دالة الادخار يؤثر طردا بعلاقته مع ميل المنحنى (IS) بالقيمة المطلقة.

إذا حدث تقدم تقني معين أو تحسنت التوقعات الاستثمارية فإن منحى الكفاية الحدية للاستثمار سينقل إلى اليمين مما يجعل منحى (IS) ينتقل هو الآخر نحو اليمين بالمقدار نفسه مضروبا في مضاعف الاستثمار.

و كذا لو انتقلت دالة الادخار يمينا نتيجة تغير ميول المستهلكين و توقعاتهم باتجاه إيجابي للادخار فإن المنحى (IS) سيتجه يمينا بنفس المقدار مضروبا بقيمة مضاعف الادخار. - إن التحليل السابق كان في اقتصاد مغلق و ميزانية متوازنة و لنقترب أكثر من الواقع أي عدم توازن الميزانية $G \neq T$ و كذلك يضاف إلى الاستثمار الإنفاق الحكومي G و الصادرات X فيكون $(I+G+X)$ في حين تصبح دالة الادخار بعد إضافة الواردات $(S+T+M)$ و إن هذا التوسع في المتغيرات يجعل المنحى (IS) معبرا عن مستوى أسعار الفائدة و المستويات المقابلة لها من الدخل الحقيقي و الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن بين الطلب و العرض الكليين على السلع و الخدمات في الاقتصاد الوطني.

3- التوازن في سوق النقود يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتوازن الطلب و العرض الكليين فيه و بالتالي يتحدد سعر الفائدة التوازني، فأما الطلب على النقود (MD) فيعتمد على مستوى الدخل النقدي و على سعر الفائدة، في حين يعتبر عرض النقود (MS) ثابتا تحده السلطات النقدية (البنك المركزي).

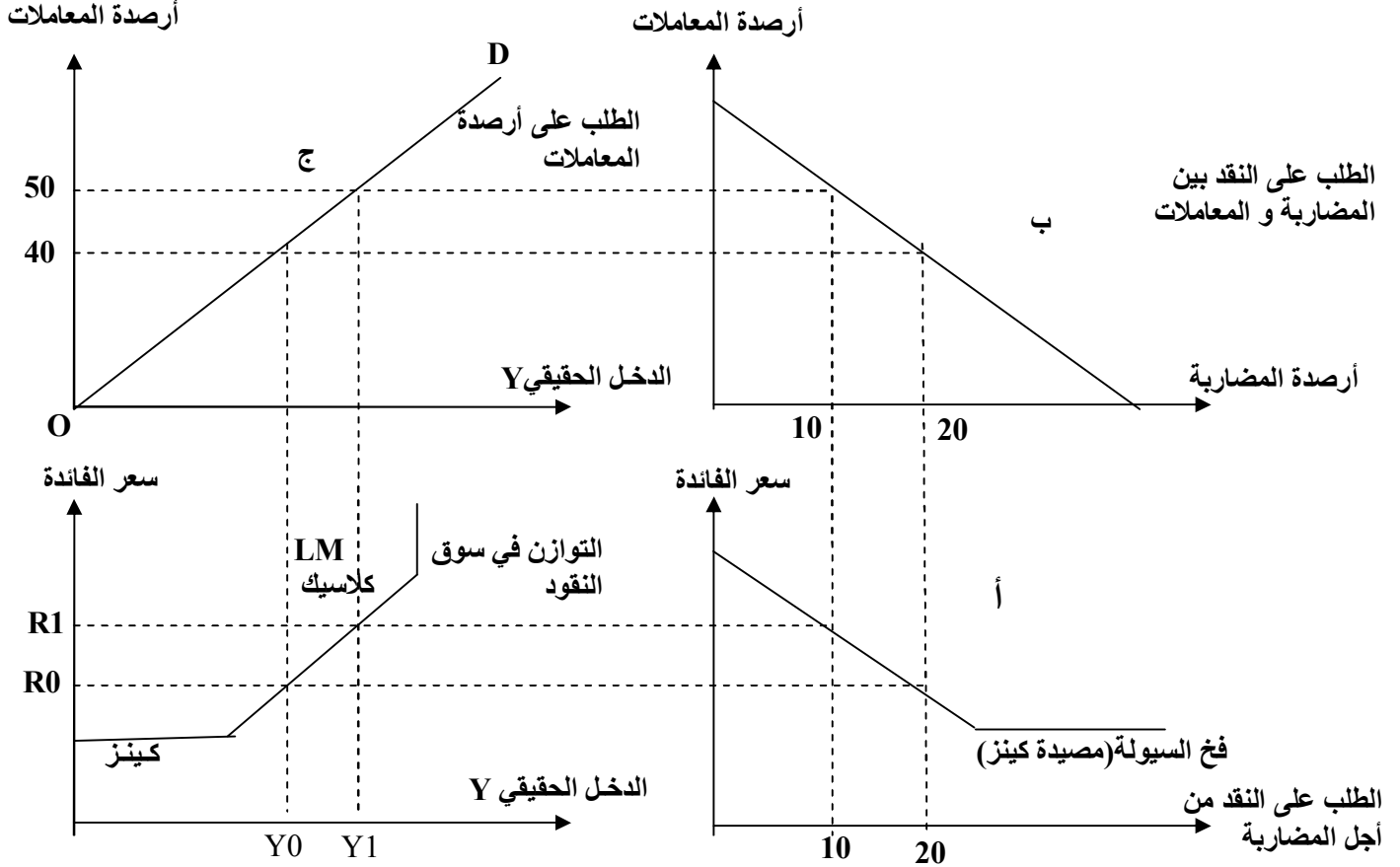
فشرط التوازن في هذا السوق هو $MS = MD$ ، و بما أن الطلب على النقود إما يكون من أجل المعاملات (L1) ، كما قد يكون بهدف المضاربة (الإكتناز) (L2)، فيمكن صياغة ذلك رياضيا كما يلي: $L1(y) + L2(r) = MD = L1 + L2$ فيكون شرط التوازن: $MS = MD = L1(y) + L2(r)$

و تشير العلاقة السابقة إلى أنه في حالة ثبات عرض النقود، فهناك علاقة محددة بين مستوى الدخل الحقيقي (y) و سعر الفائدة (r) و تعبر هذه العلاقة عن شرط التوازن في سوق النقود و يعبر عنها بالمنحى (LM) و الذي هو موضح في الشكل رقم (02).

(1) - ضياء مجيد الموسوي: مرجع سابق، ص 265

- بريش السعيد : مرجع سابق ، ص 209

الشكل رقم (02) : التوازن في سوق النقود



المصدر:- مدحت العقاد، محمد رضا العدل، مرجع سابق، ص 274.

يبين الشكل السابق الجزء "أ" العلاقة العكسية بين الطلب على النقود من أجل المضاربة و بين سعر الفائدة (r)، أما الجزء "ب" فيبين كيفية انقسام كتلة النقود المعروضة بين المعاملات و المضاربة، فلو بلغ عرض النقود 60 مليار وحدة نقدية و خصص للمضاربة عند سعر الفائدة (r₁) مقداره 10 مليار وحدة نقدية فعندئذ المتبقي للمعاملات هو 50 مليار وحدة نقدية.

فلو انخفض سعر الفائدة إلى (r₀) فإن أرصدة المضاربة ترتفع إلى 20 مليار وحدة نقدية، أما أرصدة المعاملات تنخفض إلى 40 مليار وحدة نقدية و هكذا.

أما الجزء "ج" يوضح العلاقة الطردية بين مستوى الدخل الحقيقي (y) وبين مستوى النقود من أجل المعاملات و يوضحها الخط البياني OD .

فعند تحديد الدخل الحقيقي (y_0) فإن المسافة بين مستوى الدخل الحقيقي على المحور الأفقي و بين الخط OD توضح الطلب على النقود لأغراض المعاملات عند هذا المستوى من الدخل. و بمعرفة الأرصدة المتاحة للمعاملات في الجزء "ب" يتم تحديد مستوى الدخل اللازم لتحقيق التوازن في سوق النقود.

عند سعر الفائدة (r_0) تبقى أرصدة المعاملات 40 مليار وحدة نقدية في مثالنا السابق لتحقيق التوازن في سوق النقود، و لابد أن يكون الدخل الحقيقي حينها عند المستوى (y_0)، أما عندما يرتفع سعر الفائدة (r_1) لابد أن يرتفع مستوى الدخل الحقيقي إلى (y_1). أما الجزء "د" يوضح العلاقة بين الدخل الحقيقي "y" و سعر الفائدة "r" و التي تحقق شرط التوازن في سوق النقود و المتمثل في المنحنى (LM).

من منحنى (LM) نلاحظ مايلي:

"أ"- إن شكل المنحنى صاعد و ميله موجب ليعبر عن العلاقة الطردية بين مستوى الدخل الحقيقي (y) و الزيادة في الطلب على النقود من أجل المعاملات، و مع افتراض ثبات عرض النقود فإن رفع سعر الفائدة سيؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود من أجل المضاربة.

"ب"- يعتمد منحنى (LM) في شكله على شكل منحنى الطلب على النقود لأغراض المعاملات و كذلك شكل منحنى الطلب على النقود لأجل المضاربة فنجد المنحنى متجه إلى اللانهاية، لانهاية المرونة و موازيا للمحور الأفقي عند المستويات المنخفضة من الدخل لأن الطلب على النقود من أجل المعاملات يكون منخفضا، و منه يزداد الطلب على النقود من أجل المضاربة مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة حتى يصل إلى سعر محدد لا ينخفض بعده سعر الفائدة أبدا و يطلق عليه اسم فخ السيولة أو مصيدة كينز، و أن هذا الجزء من منحنى (LM) يطابق التصور الكنزي الذي ساد أزمة الكساد العالمي لعام 1929

"ج"- عند المستويات المرتفعة من الدخل في أقصى اليمين (LM) يصبح هذا الأخير موازيا للمحور العمودي، لأن عرض النقود يكفي لتغطية الطلب على النقود من أجل المعاملات فيواصل سعر الفائدة ارتفاعه حتى يتم التخلص من أرصدة المضاربة كلها

و يطلق على هذه المساحة اسم المنطقة التقليدية)

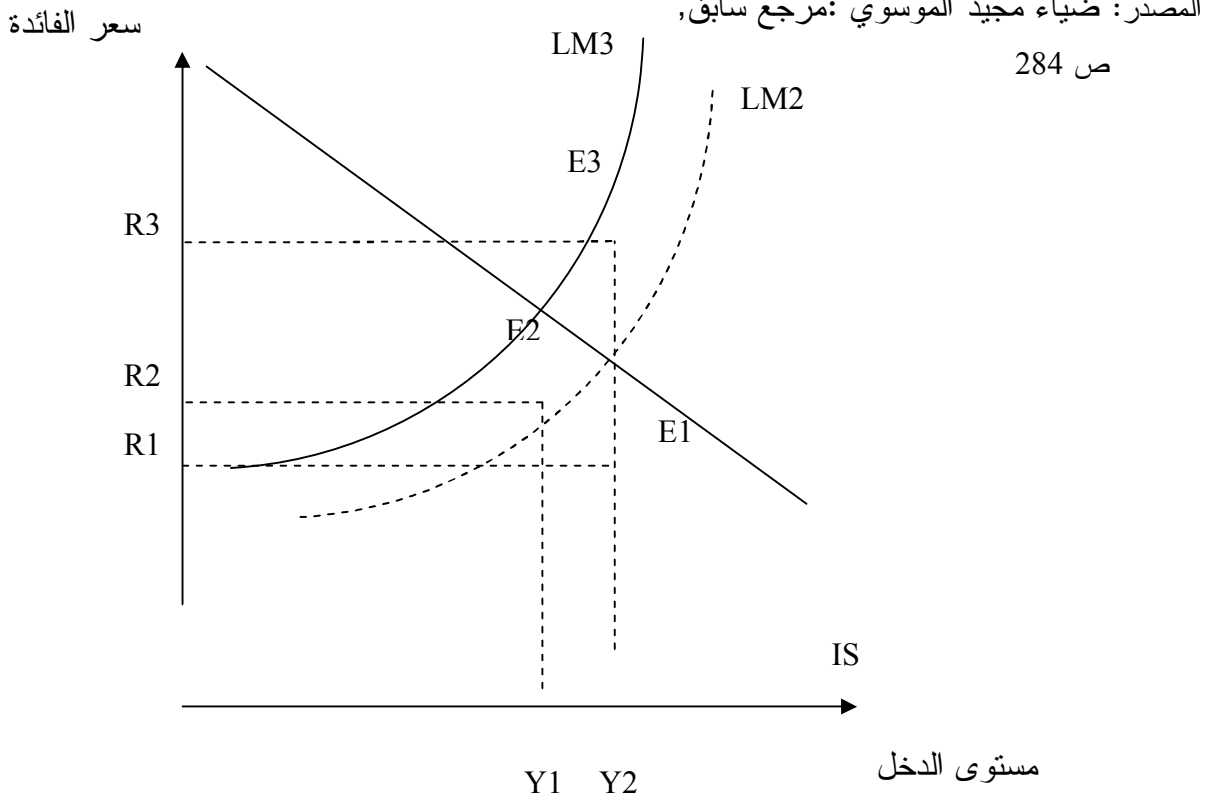
الطلب على النقود من أجل المعاملات فقط و لا علاقة بين الطلب على النقود و مستوى الدخل. بين الحالتين الكنزوية الأفقية و الكلاسيكية العمودية يتجه المنحنى (LM) متزايدا مائلا بعلاقة طردية مع مستوى الدخل ليمثل الحالة العامة.

"و" - إن زيادة عرض النقود أي التوازن قد اختل في سوق النقد و لكي تعود إلى التوازن لابد من زيادة الطلب على النقود و هذا لا يكون إلا بانخفاض سعر الفائدة أو زيادة الدخل، مما يؤدي إلى انتقال المنحنى (LM) إلى اليمين و يحدث العكس تماما (انتقال منحنى (LM) إلى اليسار في حالة افتراض انخفاض العرض النقدي).

4- التوازن في سوقي السلع و الخدمات و النقود:

لدراسة التوازن في السوقين يجب الربط بين الأجزاء الحقيقية للاقتصاد (القطاع الحقيقي) و الذي ينطوي على الأنشطة و العمليات الحقيقية مثل الدخل، الاستثمار، الادخار، سعر الفائدة (السوق الحقيقية) (المنحنى IS) و الأجزاء النقدية (القطاع النقدي) و الذي ينطوي هو الآخر على عرض النقود و الطلب عليها و سعر الفائدة (منحنى LM) كما أشرنا له سابقا. و كما هو ممثل في الشكل التالي:

الشكل رقم 03 : التوازن في سوقي السلع و الخدمات و النقود



من الشكل نلاحظ أن النقطة (E_2) عند سعر فائدة

شنقطة وحيدة لتوازن السوقين ($LM1$) و (IS) لبرس على التوازن التوازني
التاليين:

أ- إن سعر الفائدة التوازني هو (r_1) فالدخل التوازني المقابل هو (Y_2) فهذا يعني أنه من المفروض أن تكون E_1 هي نقطة التوازن في السوقين الحقيقية و النقدية، و بما أن E_1 تقع على منحنى IS فهي تحقق التوازن إذن في سوق السلع و الخدمات، في حين لا تحقق التوازن في السوق النقدية لأنها لا تقع على منحنى $LM1$ ، بالمقابل فإنه عند المستوى Y_2 من الدخل يفترض أن يكون سعر الفائدة التوازني r_3 عند مستوى أعلى من r_1 و هذا يعني وجود فائض في الطلب على النقود مما يدفع سعر الفائدة إلى الارتفاع عن r_1 و لكن ارتفاعه سيؤدي تخفيض الاستثمارات و ظهور فائض في الادخار عن الاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي ليصل إلى Y_1 و الذي يقابله سعر الفائدة وحيد هو r_2 عند نقطة التوازن E_2 .

ب- إن سعر الفائدة التوازني r_3 و مستوى الدخل الحقيقي Y_2 فإن النقطة E_3 هي نقطة التوازن بين السوقين الحقيقية و النقدية، غير أن وقوع هذه النقطة على منحنى $LM1$ يجعلها تحقق التوازن في سوق النقود، إلا أنها لا تحقق التوازن في السوق الثانية و عندها نجد فائض في السلع و الخدمات و استثمار غير مرغوب فيه عند النقطة E_3 ، مما يجعل مستوى الدخل الحقيقي ينخفض الذي يؤدي هو الآخر إلى ضعف الطلب على النقود من أجل المعاملات، و بالتالي يتجه سعر الفائدة إلى الانخفاض حتى يصل إلى نقطة التوازن E_2 عند مستوى الدخل التوازني Y_1 و سعر الفائدة التوازني r_2 .

من الفرضيتين السابقتين يتضح أن نقطة التوازن بين السوقين السلع و الخدمات، النقود (IS) و ($LM1$) هي النقطة (E_2) تقاطع منحنى ($LM1$) و (IS) في حين لو ارتفع عرض النقود من $LM1$ حتى يصل $LM2$ فإن النقطة E_1 هي التي تصبح نقطة التوازن الاقتصادي بين السوق الحقيقية و النقدية أي تحقيق شرط التوازن في كل من السوقين في آن واحد.¹

¹ - د.محمد شريف المان : مجع سابق ,ص204

- ضياء مجيد الموسوي: مرجع سابق ,ص284

5- أثر تغير المستوى العام للأسعار:

إن التحليل السابق لموضوع التوازن الاقتصادي في ظل تغير الأسعار، ورسالة
هذه الأخيرة إذا تغير المستوى العام لها، فإنها تؤثر على مستوى التوازن الاقتصادي من
خلال تأثيرين و هما:

5-1- أثر سعر الفائدة على المنحنى LM:

إن انخفاض المستوى العام للأسعار (P) يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية الحقيقية
للنقود مما يجعل منحنى LM ينتقل نحو اليمين فعندها يزداد الدخل الوطني Y و ينخفض
معدل الفائدة r فإذا كان الاستثمار حساسا لسعر الفائدة r فيزداد و بالتالي يزداد الدخل
الوطني كما أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الاستخدام و الإنتاج بشكل إيجابي طالما
ذلك يؤدي إلى تحسين وضع التوازن الاقتصادي باتجاه الاستخدام الكامل، و بعد هذا
المستوى فإن كل زيادة في النقد الحقيقي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار و بالتالي التضخم.
أما في حالة ارتفاع الأسعار فيكون العكس أي انخفاض الدخل الوطني مع الارتفاع في
معدل الفائدة r الذي هو بدوره يقلل من الاستثمار و تراجع في الاستخدام.

5-2- أثر النقد الحقيقي على منحنى IS:

إن انخفاض المستوى العام للأسعار P يؤدي إلى زيادة الاستثمارات I و الاستهلاك C
و بالتالي زيادة الطلب مما يجعل منحنى IS ينتقل نحو اليمين و بالتالي زيادة في الدخل
الوطني.

أما في حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار يحدث العكس تماما.

إن تغير المستوى العام للأسعار يؤثر على التوازن الاقتصادي من أثرين الأثرين
السابقين، في حالة الانخفاض الأسعار يؤدي إلى اتجاه المنحنى LM نحو اليمين، و إلى
زيادة الاستثمار إلى اتجاه المنحنى IS نحو اليمين و إن تعاضد الأثرين يؤدي إلى زيادة
الدخل الوطني من جهة و ثبات أو تغير معدل الفائدة من جهة أخرى¹.

¹ در اوسي مسعود: مرجع سابق , ص 127

المبحث الثالث:

العلاقة بين التوازن المالي للموازنة العامة و التوازن الاقتصادي

يقصد بالتوازن المالي بصفة عامة ما تحدثه المصادر الإيجابية في مصادر الدولة من حقن يعوض ما يترتب على مصادرها السالبة (النفقات) من تسرب بما يؤدي إلى تطابق بين العناصر المالية و العناصر الاقتصادية التي يتكون منها هيكل الاقتصاد الوطني أي بما يقود في النهاية علاوة على التوازن الكمي (المحاسبي) إلى إحداث توازن كفي يتمثل في التوازن الاقتصادي للمالية العامة.

قبل التعرض إلى أثر التوازن المالي على التوازن الاقتصادي تجدر بنا الإشارة إلى موضوع الموازنة العامة للدولة و مبادئها الأساسية في الفقرات التالية¹:

1-تعريف الموازنة العامة:

تعني كلمة موازنة في اللغة عدة معاني منها المساواة، المقابلة، وهي مشتقة من كلمة ميزان ويعني هذا الأخير العدل ويقال في لغة العرب وازن بين شيئين موازنة . وأطلق لفظ الميزانية في بادئ الأمر على حقيبة النقود أو المحفظة العامة ثم قصد بها بعد ذلك مالية الدولة ، وفي جميع الحالات تعني كلمة الموازنة العامة الإيرادات والنفقات العامة للدولة ، واستخدم لفظ الميزانية لأول مرة في بريطانيا و يقصد به الحقيبة التي يحمل فيها وزير الخزانة بيان الحكومة من موارد الدولة و حاجاتها إلى البرلمان. ثم استخدم اللفظ بعد ذلك للإشارة إلى مجموعة الوثائق التي تحتويها حقيبة وزير الخزانة أي الخطة المالية الحكومة و هو بصدد تقديمها للبرلمان للحصول على موافقة الهيئة التشريعية¹.

فالموازنة العامة عبارة عن برنامج عمل متفق عليه فيه تقدير الإنفاق العام للدولة و مواردها لفترة لاحقة، تلتزم به الدولة و تكون مسؤولة عن تنفيذه، و تتكون الموازنة العامة من جانبين يشمل الأول النفقات العامة (الاستخدامات)، و يشمل الجانب الثاني كافة الإيرادات التي تؤول إلى خزينة الدولة مهما كان مصدرها².

تمثل الموازنة العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من الدول، إذ أنها تشمل بنود الإنفاق العام، و كيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها

1-د.سوزي عدلي ناشد: مرجع سابق،ص

2-د.حامد عبد المجيد الدراز ،د. سميرة ابراهيم ايوب :مبادئ المالية العامة،الدار الجامعية الاسكندرية، 2002

لمواطنيها، بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصولها التي تمول بها هذا الإنفاق¹.

الموازنة بيان تقديري لنفقات و إيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة و تتطلب إجازة من السلطة التشريعية، كما أنها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للحكومة². و على هذا فإن الموازنة العامة للدولة ما هي إلا خطة مالية يتم على أساسها اتخاذ القرارات الخاصة بالنفقات العامة للدولة و إيراداتها لفترة لاحقة، أي أنها تمثل برنامجاً مالياً يتضمن السياسات المالية و الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها.

2- نظرية توازن الميزانية العامة للدولة³ :

يقضي توازن الموازنة التعادل بين النفقات و الإيرادات، عدم وجود عجز و فائض و نظرية التوازن هذه كانت مقدسة عند التقليديين، أي كان يمنع على السلطة التنفيذية إحداث أي زيادة أو عجز و عليه الخطة المالية المتمثلة في وثيقة الموازنة يجب أن تكون متوازنة، و كذلك الميزانية التي تظهر الواقع الفعلي لإيرادات و نفقات السنة المنصرمة يجب أن تكون متوازنة هي الأخرى و ذلك بغض النظر عن الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد المعينة.

من هنا يتضح أن توازن الموازنة يتطلب توفر عنصرين هما: عدم وجود فائض في الموازنة العامة و هو عنصر قليل الحدوث إلا في حالات الازدهار الاقتصادي، كما أن التوازن يفترض عدم وجود عجز لكن هذا الأخير قد يحدث لعدة أسباب:

1- خطأ في تقدير الإيرادات و النفقات، خطأ في دراسة الحالة الاقتصادية المقبلة التي تنفذ فيها الموازنة.

2- عدم كفاية الإيرادات و خاصة السيادية منها لتغطية النفقات العامة.

3- عجز مستمر لعدة سنوات و الناتج عن عدة أسباب مثل تزايد في النفقات لا يقابله تزايد في الإيرادات، التهرب الضريبي.

1- مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 261.

2- عصام بشور: توازن الموازنة العامة، مطبعة جامعة دمشق، 1983.

3- عصام بشور، توازن الموازنة العامة، مطبعة جامعة دمشق، 1983، ص 184.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

مما سبق يمكن أن نخلص إلى الأنواع التالية من

-عجز موازني تعترف به السلطة التنفيذية و يظهر في الموازنات السنوية في
في بداية السنة المالية.

-عجز ناتج عن الوضعية الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني أثناء تنفيذ
الموازنة، أي أن هذا النوع يظهر كذلك في نهاية السنة المالية و لم يكن موجودا في بداية
السنة، و في أغلب الأحيان يعود سبب هذا العجز إلى الانخفاض المفاجئ للإيرادات
و الناتج هو الآخر عن تغيير الأوضاع الاقتصادية خلال فترة تنفيذ الموازنة.

حسب النظرية التقليدية و بخصوص توازن، الموازنة أن النفقات العامة تكون في
حدودها الدنيا، و بالتالي الاقتطاع هو الآخر يكون في حدوده الدنيا. أما الدول الحديثة و
بغض النظر عن النظام الاقتصادي السائد بها فهي تتفق إنفاقا استهلاكيا، استثماريا
بالإضافة إلى الإنفاق التمويلي حتى و إن كان ذلك على حساب توازن الموازنة،
ويعود ذلك إلى توازن الموازنة هو حسابي لا يأخذ بعين الاعتبار وظائف الدولة التي
تفرضها الحالة الاقتصادية للبلاد، كما أن هذا التوازن هو وسيلة و ليس غاية، و يكون
التوازن المالي هو جزء من التوازن الاقتصادي و وسيلة لتحقيقه.

و لهذا يمكن القول أن توازن الموازنة هو حسابي أكثر منه فعلي، و تقديري أكثر منه
واقعي، و هذا التوازن لا يظهر إلا عند اعتماد الموازنة من طرف البرلمان.

مما سبق يتضح أن المفهوم الكلاسيكي لتوازن الموازنة العامة يتماشى مع وظيفة
الدولة آنذاك، و لا يتناسب مع وظائفها الحديثة(المنتجة) و ما تسعى إليه من تحقيق عمالة
كاملة رفع مستوى الإنتاج و زيادة الدخل الوطني و أخيرا تحقيق التوازن الاقتصادي
العام، فالموازنة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية(السياسة المالية) تستخدمها الدولة
لإحداث أمور مرغوبة و تتجنب أمور غير مرغوبة، و منه فإن توازن الميزانية قد يعطي
نتائج مرضية كما قد يعطي نتائج غير مرضية و هذا حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة.

لهذا لا يمكن المناداة بتوازن الموازنة في جميع الأوقات و الحالات ففي حالة
الازدهار الاقتصادي يتوفر فائض في الموازنة يمتص سيولة نقدية يؤدي حسن استخدامها
إلى تحقيق عبئ التضخم، يمكن للدولة في حالات الركود الاقتصادي أن ترفع من
حجم الاعتمادات و خاصة الاستثمارية فتزيد من الإنتاج و بالتالي تحريك عجلة التنمية،
كما أن التطبيق النظري لتوازن الموازنة قد يساهم في زيادة الأزمة الاقتصادية، ففي

حالة الركود الاقتصادي تتخفف الدخل و الإيرادات
أخرى تضطر الدولة إلى زيادة الحجم الضريبي
اقتطعت أموال يكون الاقتصاد بحاجة ماسة لها.

بالإضافة إلى ما سبق إن توازن الموازنة لا يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية
محتملة التغير في أي لحظة و إنما تحقيقه يعني تنفيذ لوثيقة ساكنة توضح الوضع المالي
للدولة، و هكذا فالتمسك بتوازن الموازنة قد يؤدي إلى نتائج عكس ما يهدف إليه و لهذا
يصبح توازن الموازنة وسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي العام و ليس غاية في حد ذاته¹.

3- التمويل بالعجز و التوازن الاقتصادي:

3-1- عجز الموازنة العامة بين المدارس الاقتصادية:

يعد عجز الموازنة العامة أحد القضايا التي لاقى اهتمام المدارس الاقتصادية بداية
من الكلاسيك وصولاً للاقتصاديين الكنزيين و لا تزال قضية عجز الموازنة أحد القضايا
التي تشغل الاقتصاديين و أصحاب السياسة، و توضع كمعيار للعديد من التقييمات
الاقتصادية من قبل الدول و المؤسسات الاقتصادية.

3-1-1- المدرسة الكلاسيكية و العجز المالي:²

تبنى الفكر الكلاسيكي مبدأ حياد الدولة، و عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، أي
حياد السياسة المالية، مبدأ توازن الموازنة العامة للدولة، و عدم اللجوء إلى عجز الموازنة
العامة و يرجع تبني هذا المبدأ إلى ارتكاز الفكر الكلاسيكي إلى العديد من الحجج منها:
1- إن اقتراض الحكومة لا يضيف طاقة إنتاجية، و ما هو إلا سحب من موارد القطاع
الخاص (الاستثمار الخاص) للإنفاق على الاستهلاك الحكومي.

2- إن اقتراض الحكومة يؤدي إلى عدم القدرة على تمويل الموازنة العامة مستقبلاً حيث
تتقل أعباء خدمة الدين و سداد أصل القرض للموازنة العامة في السنوات المقبلة.

3- عدم توازن الميزانية يساهم في نمو الإنفاق الحكومي، و تؤدي إلى اتخاذ إجراءات من
شأنها الضغط على دافع الضرائب لزيادة حصيلة الضرائب.

1- عصام بشور: توازن الموازنة العامة، مرجع سابق، ص 184

2- دراوسي مسعود: مرجع سابق، ص 145

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

4- إن وجود العجز المالي يؤدي إلى تدهور قيمة الاستثمارات و كان هذا الأخير يتطلب كمية كبيرة من النقود و بالتالي سوف تنخفض قيمتها، و بالتالي زيادة الأسعار مما يؤدي إلى استمرار العجز أي الدخل في دائرة مفرغة من التضخم الحزوني و تعميم عجز الموازنة.

3-1-2- الفكر الكنزي و العجز المالي:

رفض كينز قانون ساي للأسواق، و هو أحد معتقدات الكلاسيك، و أشار إلى عدم وجود نظام أو آلية تستند إلى اليد الخفية التي يؤمن بها الكلاسيك، كما أقر بواقعية البطالة الإجبارية و من ثم الخطأ بافتراض التشغيل الكامل الذي وضعه الكلاسيك كأساس للتحليل، و أن الأسعار و الأجور لا تتسم بالمرونة التي افترضها الكلاسيك و أرجع ذلك إلى نمو نقابات العمال، و لهذا اقترح كينز تدخل الدولة لتحقيق التوظيف الكامل و إيجاد التوازن للدخل الوطني من خلال السياسات المالية و السياسات النقدية. فقد نادى كينز بتدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي و تفعيل السياسة المالية و عدم توازن الموازنة العامة و ذلك من أجل استعادة هذا التوازن، و بهذا فإن كينز قد أباح عدم الالتزام بمبدأ توازن الموازنة، و إن عجز الموازنة يكون مرغوبا فيه طالما يؤدي إلى مستوى التشغيل و الناتج، عند حدوث خلل في التوازن بين الطلب و العرض، يتعرض الاقتصاد لحدوث البطالة، فإنه يمكن القضاء على هذه البطالة و إحلال التوازن الاقتصادي العام من خلال التمويل بالعجز (عجز الموازنة)، من خلال زيادة الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار و أيضا عندما يتعرض الاقتصاد للتضخم فإنه بالإمكان القضاء عليه من خلال تحقيق فائض بالإيرادات العامة من خلال زيادة الضرائب و تخفيض الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار.

مما سبق نخلص إلى أن الفكر الكنزي يؤمن بفاعلية الموازنة العامة و عدم حياد السياسة المالية، و بإمكانية إحداث عجز الموازنة العامة أي عدم توازن الموازنة العامة في سبيل تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني.

3-2- تمويل العجز:

يستخدم عجز الموازنة في التحليل المالي لقياس أثر الموازنة العامة للدولة في المتغيرات

الاقتصادية الأخرى، و كذلك دورها في عملية
و نميز للعجز المالي المفاهيم التالية¹ :

01-العجز الموازني الشامل: يتضمن حاصل طرح الإيرادات العامة الضريبية و غير
الضريبية مع عدم احتساب دخل الاقتراض- من النفقات العامة متضمنة فوائد القروض
مع استبعاد إهلاك ديون الحكومة-.

02-الدين العام الموازني: حصيلته طرح الإيرادات الضريبية وغير الضريبية من النفقات
العامة والتي تتضمن الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي الصافي والأصول المالية
الصافية.

العجز الجاري الموازني: و هو حصيلته طرح الإيرادات المالية من النفقات الجارية.

03-العجز المالي الموازني المحلي: و هو ناتج طرح المنح الخارجية من حصيلته طرح
الإنفاق العام من الإيرادات الحكومية.

عندما تستهدف السياسة المالية نتيجة الظروف و الأوضاع الاقتصادية إحداث عجز مالي
فإنه على السياسة المالية، و التي تقوم بتطبيقها السلطات المالية إيجاد سبل لسد هذا
العجز و تتمثل هذه السبل إما في القروض العامة أو الإصدار النقدي.

و لقد اختلف الاقتصاديون حول نظرية التمويل بالعجز و ظهرت ثلاثة اتجاهات²:

- الاتجاه الأول: المؤيد لنظرية التمويل بالعجز و يعتقد أصحاب هذه النظرية أن هذا
التمويل يحقق ما يلي:

- تشجيع الاستثمار و يسرع معدلات النمو الاقتصادي.

- يخلق كتلة سلعية في المستقبل تكفي لإعادة امتصاص الكتلة النقدية مصدر هذا التمويل.

- التمويل بالعجز يساعد على توزيع أعباء التنمية بين أجيال الحاضر و المستقبل.

الاتجاه الثاني: و يمثل الفريق المعارض للتمويل بالعجز، و تبريرهم لذلك هو أن هذا
التمويل يؤدي إلى تضخم نقدي حاد نظراً لأن البلدان التي تلجأ إليه غالباً ما يكون جهازها

1- الفرس عبد الرزاق: الحكومة و الفقر و الإنفاق العام، دراسة بظاهرة عجز الموازنة و آثارها الاقتصادية و

الاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997 ص 17-18.

2 - عبد العزيز علي السوداني: أسس السياسة المالية، دار الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، سنة 1996.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الإنتاجي ضعيفا، و الميل الحدي للاستهلاك لدى

التضخم من تشجيع المضاربة، ضعف الادخار، و تدهور مستوى المعيشة في الطبقات
الدخول الضعيفة (المحدودة) و منه زيادة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع. لما نادى
أصحاب هذا الاتجاه بضغط النفقات العامة و محاربة الدعم السلعي لأن ذلك يؤدي إلى
ظهور السوق السوداء التي تعبر عن الواقع الفعلي لأسعار السلع المدعومة و تزيد من
بؤس الطبقات الفقيرة.

-الاتجاه الثالث: المعتدلون في نظرتهم إلى سياسة التمويل بالعجز، و يرى هؤلاء
الاقتصاديون أن التمويل بالعجز يجب أن يكون ضمن حدود معينة، و أن يوجه نحو
المشاريع الإنتاجية ذات مردود سريع تستطيع من خلال الطلب على إنتاجها امتصاص
الكتلة النقدية الزائدة كما يجب أن يترجم التمويل بالعجز إلى سلع و خدمات منتجة تكافئ
الكتلة النقدية الفائضة، كما أن نسبة التمويل بالعجز لا تتعدى معدل زيادة الناتج. كما
يمكن لعجز الموازنة أن يمول بالقروض كما يلي:

3-2-1- القروض العامة:

يمكن أن نقسم القروض العامة من حيث صدورها و أنواعها إلى تقسيمات متعددة
يقوم كل منها على وجهة نظر معينة، فيمكن أن تقسم القروض إلى داخلية و أخرى
خارجية، إذا نظرنا إلى مصدرها، كما يمكن أن تقسم إلى قروض قصيرة و متوسطة
و طويلة و ذلك من وجهة نظر أجل لقرض.

و القرض العام هو مبلغ مالي تحصل عليه الدولة أو الهيئات العامة و ذلك من خلال
اللجوء للغير (أفراد و هيئات و مؤسسات وطنية أو أجنبية أو دولية) مع التعهد برد
مبلغ القرض و سداد فوائده وفقا لشروطه.¹

3-2-2- الإصدار النقدي:

عندما تتزايد النفقات العامة عن الإيرادات العامة فإن الدولة قد تلجأ للإصدار النقدي
الجديد عن طريق البنك المركزي و التوسع في الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي
و من الضروري أن يتم الإصدار النقدي في حدود الغطاء الموجود في المجتمع من سلع

¹-الطاهر لطرش : تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2000، ص 39

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

و خدمات فإذا تم إصدار أوراق نقدية دون أن يقبلها من السلع والخدمات ذلك أن كمية أكبر من النقود تطارد كمية أصغر من السلع والخدمات يسمى هذا الأمر بالتضخم النقدي، و كذلك يحدث تضخم عندما يتم خلق الائتمان بزيادة النقود المصرفية بمعدل يفوق معدل نمو الناتج الوطني و يسمى هذا التضخم بالتضخم المالي.1

وبذلك يمكن للدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد تمويل النفقات العامة بمراد و إيرادات غير مملوكة لها، أو غير حقيقية و يعد الإصدار النقدي الجديد من أسهل الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تغطية النفقات العامة في حالة عدم كفاية الإيرادات العامة، و تلجأ إليها الدول النامية بصفة خاصة، عند عجزها عن الإقراض أو زيادة حصيلة الضرائب و لتفادي الآثار السلبية الناتجة عن الإصدار النقدي الجديد، و يمكن ذكر شروط إنجاح الإصدار النقدي الجديد فيما يلي:

- تميز الجهاز الإنتاج بالمرونة و عدم الجمود.
 - توجيه الإصدار الجديد إل استثمارات حيوية و سريعة العائد يمكن من خلالها الاستغناء عن الإصدار الجديد فيما بعد.
 - ضخ الإصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة و في جرعات صغيرة.
 - تضافر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الاستثمار و سعر الفائدة و الضرائب و ذلك لضمان السيطرة على الآثار التضخمية الذي يسببها الإصدار النقدي.
- مما سبق يمكن أن نقول أن العجز الناتج بالموازنة العامة للدولة في الدول النامية عادة ما يحدث كنتيجة لجمود حصيلة الضرائب و عدم قدرتها اللحاق بالنمو السريع للإنفاق الحكومي على السلع و الخدمات المحلية و الذي يمكن تسويته من خلال الموارد المحلية (زيادة الإصدار النقدي، زيادة حصيلة الضرائب)، و كذلك عجز موارد النقد الأجنبي عن تمويل السلع و الخدمات المنتجة بالخارج، الأمر الذي يتم تسويته من خلال الديون الخارجية و الإعانات الخارجية أو جذب الاستثمارات الأجنبية.

4 - أثر التوازن المالي للموازنة العامة للدولة في التوازن الاقتصادي.

4-1- تطور مفهوم توازن الموازنة العامة للدولة:

لقد تطور مفهوم توازن الموازنة العامة من توازن كمي بين الإيرادات العامة و النفقات العامة إلى توازن مالي و اقتصادي و اجتماعي للموازنة العامة كما يتضمن التوازن الكمي و النوعي أيضا، فيسعى التوازن المالي للموازنة العامة إلى إقامة توازن بين الأصول و الخصوم و تحسين النفقات في جانب الخصوم و الإيرادات في جانب الأصول و يفترض في هذا التوازن ألا يكون حياديا في الحياة الاقتصادية للبلاد بل يجب أن يكون فاعلا ومؤثرا مت دخلا و منفعلا بها ليطور واقعها بشكل إيجابي.

ولهذا فالتوازن المالي بصفة عامة هو ما تحدثه المصادر الإيجابية في موازنة الدولة من حقن يعوض ما يترتب على مصادرها السالبة (النفقات) من تسرب بما يؤدي إلى التطابق بين العناصر المالية و العناصر الاقتصادية التي يتكون منها هيكل الاقتصاد الوطني، أي ما يقود في النهاية علاوة على التوازن الكمي (أو المحاسبي) إلى إحداث توازن كفي يتمثل في التوازن الاقتصادي العام.

و بمعنى آخر يمكن القول أن وراء توازن النفقات (التسرب) مع الإيرادات (الحقن) في فترة الموازنة يجب الأخذ بعين الاعتبار التوازن الكمي و الكفي للجانبين السلبي و الإيجابي في موازنة الدولة و يدخل عموما في الجانب الإيجابي إيرادات الدولة الاقتصادية و حصيلة الضرائب المفروضة، أما في الجانب السلبي الدين العام بكافة صورته و جميع الالتزامات التي تتحمل بها الدولة، و يمكن تفسير ذلك بما هو معلوم من أن عرض كل عنصر من العناصر السابقة يتمثل في إنتاج مقدار معين من المنافع الاقتصادية، و ذلك عن طريق استخدام الدخل فيتحقق التوازن الاقتصادي للمالية العامة.¹

فالتوازن المالي للتمويل بالعجز يفترض استخدام القروض و الإصدار النقدي في استثمارات ذات طابع إنتاجي تستطيع عوائدها من أرباح و سلع و خدمات و فاء هذا الدين و خدمته، أما التوازن الاقتصادي للموازنة العامة يفترض أن تكون منفعة إنفاق الإيرادات العامة لا تقل عن منفعة بقائها لدى القطاع الخاص، و هكذا فالتوازن الاقتصادي للمالية

¹ - عبد العزيز علي السوداني : اسس السياسة المالية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1996

العامة يتحقق عندما تكون زيادة الدخل الوطني أو الاقتصاد الوطني معادلة على الأقل للمنفعة التي هذه الأموال، أما إذا انخفض الدخل الوطني نتيجة ذلك فهذا يعني أن النفقات العامة قد تجاوزت حدها الأعلى في حين تظهر زيادة الدخل الوطني من حيث النتيجة سياسة مالية سلبية تتجلى في عدم الوصول إلى مرحلة الضغط الضريبي.

أما التوازن الاجتماعي للموازنة العامة فيقوم على أساس زيادة القوة الشرائية لدى الطبقات ذات الدخل المحدود، وكذا رفع مستواها المعيشي، و تخفيض حدة التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع المختلفة¹، فالدولة تقطع أموالا و تعيد توزيعها فيما بعد بشكل يفترض تخفيض حدة فقر الطبقة الفقيرة و تخفيض فحش الطبقة الغنية. و على هذا الأساس فقد أصبح ينظر إلى توازن الموازنة ليس على الاستقلال و لكن من خلال التوازن المالي، فأى زيادة في الجاني السلبي من الذمة المالية للدولة يجب أن يتمخض عنه زيادة في الجانب الإيجابي تكون مساوية لها على الأقل.

4-1-2- توازن الموازنة و التوازن الاقتصادي العام: من المهام الأساسية للموازنة

العامة في المفهوم الحديث أن تسهل عملية تقويم مقترحات المشروعات العامة و يمكن تعريف المشروعات العامة بأنها²: وحدة اقتصادية تملكها الدولة إما كلياً أو جزئياً، مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة، تتولى إنتاج السلع و الخدمات، و تعمل في نطاق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها.

يعتبر توازن الموازنة من أهم عوامل تحقيق التوازن الاقتصادي العام للاقتصاد الوطني و المحافظة عليه، فإذا لم يتحقق مثل هذا التوازن فإن ذلك من شأنه يؤدي إلى عدم توازن اقتصادي.

يتكامل التوازن المالي للموازنة العامة (التوازن بين الأصول و الخصوم) مع التوازن الاقتصادي لأنه يفرض تعادلاً بين الوسائل المالية المستخدمة في المالية العامة، فعندما يفرض التوازن المالي أن يقوم تعادل بين المنفعة الاقتصادية للقطاع مع مديونيته.

1- عصام بشور: توازن الموازنة العامة، مرجع سابق، ص ص 374-375

2- سعيد عبد العزيز عثمان: اقتصاديات الخدمات و المشروعات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

و بالتالي مع مديونية الدولة عندما يمول المشروع من طريقين رئيسيين
يعني على مستوى الاقتصادي العام منع حدوث الخلل بين المنفعة العامة و التكلفة العامة
و عندما يفرض التوازن المالي للموازنة أن يكون المردود المالي لزيادة المنفعة
الاقتصادية قادرا على الوفاء بالقروض التي تم التمويل بها و أداء خدمة هذه القروض
فهو يفرض بذلك عدم حصول تراجع في الدخل الوطني للبلاد¹.

مما سبق نلاحظ أن مشاريع الدولة يفترض فيها تحقيق التوازن المالي أو تحقيق
جدوى اقتصادية من استخدام الأموال فيها و ربح وعائد معقولين، فإنه في الوقت نفسه
يفترض فيها زيادة في الدخل الوطني وصولا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

يتكامل التوازن الاقتصادي للموازنة العامة مع التوازن الاقتصادي العام حيث يفرض
التوازن الاقتصادي للموازنة العامة رفع مردودية النظام الاقتصادي بما يتطلبه من تحليل
دقيق لحدود الاقتطاع العام نوعا و كما، بحيث يمنع هذا التوازن أن تقوم الدولة باقتطاع
أموال من القطاع الخاص و تقوم بعدها بإنفاقها بحيث لا تكون زيادة في الدخل الوطني
معادلة على الأقل لزيادته فيما لو بقيت هذه الأموال لدى القطاع الخاص، فالسياسة المالية
السلبية هي التي تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق توازن اقتصادي كلي جديد أعلى من
سابقه المحتمل قبل القيام بالاقتطاع و الإنفاق.

يتكامل التوازن الاجتماعي للمالية العامة مع التوازن الاقتصادي العام لأنه يقوم على
أساس الاقتطاع الضريبي من الدخول المرتفعة ثم إعادة التوزيع في صالح الدخول
المنخفضة و هذا يعني تحقيق زيادة في قدرة الطبقات ذات الدخل الضئيل على الإنفاق
و يعمل على رفع مستواها المعيشي، و يؤثر ذلك على الوضع الاقتصادي العام لأنه يؤدي
إلى زيادة الاستهلاك و بالتالي يؤدي إلى زيادة الإنتاج و الاستثمار في المجتمع و تحقيق
نمو في الدخل الوطني و توازن اقتصادي عام.

1 - - مبارك حجبر، التوازن الإقتصادي في الدول العربية، مصدر بدون سنة.ص194

5- أهمية نظرية التوازن الإقتصادي:

إن نظرية التوازن الإقتصادي وسيلة منهجية لتقييم السياسات الإقتصادية وقياس أثرها. إن أهمية النظرية تكمن في أنها تساعد على التنبؤ بالمركز الإقتصادي التوازني الجديد، و التوازن الإقتصادي هو الحالة الإقتصادية و المالية التي تسودها قوى جزئية أو كلية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط و ظروف محددة بحيث أن عدم استمرار أحدهما أو زيادته مع ثبات غيره يمكن أن يؤدي من خلال العلاقات و التأثيرات المترابطة عبر الوحدات الإقتصادية باقتصاد الوطني إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث أو تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الخل ليعود التوازن الإقتصادي سيرته الأولى. فحتى لو أخذنا بالنظريات المتطورة اللاحقة للنمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية و اعتبرناها هو الواقع أن الاقتصاد الوطني في حالة خلل توازني اقتصادي، فإنه لا بد من البحث أيضا في إطار نظرية الخل هذه عن وضعيات خلل التوازن التي تكون أكثر فعالية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي يفرض من جديد تبني نظرية التوازن الإقتصادي لفهم واقع الخل وصولا إلى الخل، و بحثا عن حالات التوازن الممكنة، و لدراسة الخل و التوازن أيهما أجدى ضمن معطيات إقتصادية معينة. لهذا ظلت فكرة التوازن أساسا للتحليل الإقتصادي، نظرا لإسهامها الكبير في حل المشكلة الإقتصادية، و هذه الإسهامات تتلخص فيما يلي:¹

1- تحديد سير الاقتصاد و عوامل اختلاله: تتجلى أهمية التوازن الإقتصادي عند دراسة المشكلة الإقتصادية في شكلها الإجمالي لإظهار التباين و التوافق القائم بين المتغيرات الإجمالية على المستوى القطاعي أو الكلي مع البحث في مقومات التوازن الإقتصادي و أسباب اختلاله و سبل معالجتها، و بهذا تكون نظرية التوازن الإقتصادي قد وضحت لنا الوضعية الجيدة للاقتصاد الوطني و ذلك بعد القضاء على كل الإختلالات التي تعرض لها و هذا من خلال تحقيق توازن نقدي يؤدي في النهاية إلى زيادة وسائل الدفع بنفس معدل النمو للاقتصاد الوطني، مع الاحتفاظ بالتوازن في سوق الاستثمار تجنباً للآثار التي قد تضر بالحوافز الاستثمارية كنتيجة لما قد يترتب على إنفاق النظام الائتماني

¹ - السيد حسن موفق: المشكلات الإقتصادية المعاصرة ، مطبعة جامعة دمشق، 1986 ص 173

في خلق النقد الإضافي في السوق الاستثمارية من ريادة الأعمال، والموارد الإنتاجية.

1-5- أهمية التوازن الإقتصادي لرسم السياسة الإقتصادية: كان سائدا عند الكلاسيك أن السياسة المالية تستعمل بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل كما تستعمل السياسة النقدية من خلال تخفيض أسعار الفائدة لتحقيق النمو الإقتصادي في ميزان المدفوعات، حتى جاء الفكر الكنزري الذي أظهر أهمية وفعالية السياسة المالية كسياسة تثبيت استجابة لصددمات الطلب الكلي كما أن الاستخدام المترامن للأدوات من أجل إنجاز أهداف متعددة في وقت واحد هي طريقة أكثر فعالية وضمن نجاحا، بدلا من استخدام أدوات محددة لأغراض و أهداف محددة الأمر الذي أدى إلى تنامي الاعتقاد بتشابك و تعقد الحياة الإقتصادية مما أدى في النهاية إلى اللجوء للحلول الشمولية، وهو ما يفسح المجال أمام استخدام النماذج الإقتصادية.

يعرف النموذج الإقتصادي بأنه وسيلة رياضية تعتمد على النظرية الإقتصادية و يتمثل في مجموعة من المعادلات أو القواعد التي تكفي لتصوير الهيكل الإقتصادي و نمط معدل أدائه من أجل استخدامها في دراسة مختلف التطورات المحتملة بناء على فروض معينة توطنه لتحديد السياسات الواجبة الإتباع لتحقيق الأهداف الإقتصادية.

يتحقق التوازن الإقتصادي للسياسة المالية عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها إلى الإقتصاد الوطني مساوية على الأقل للمنفعة التي حُجبت عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع الأموال، فإذا انخفض الدخل الوطني نتيجة زيادة الاقتطاعات العامة فهذا يعني أن النفقات العامة قد تجاوزت حدها الأعلى، أما إذا ازداد الدخل الوطني فهذا يعني أننا نميل إلى الحد الأدنى لحجم الإنفاق العام و الاقتطاعات العامة، الأمر الذي يدخل على أن التوازن الإقتصادي الذي تحققه السياسة المالية العامة يعظم مردود النظام الإقتصادي و يساهم في تحقيق التوازنات الإقتصادية¹.

1 - مبارك حجير، مرجع سابق، ص 201.

5-2 - أهمية التوازن في الإصلاح الاقتصادي:

نتيجة للصدمات الاقتصادية التي تعرضت لها اقتصاديات دول العالم كفشل النظام الاشتراكي خلال الثمانينات من القرن الماضي، و تصاعد حجم المديونية في الدول النامية، و تحول الاهتمام إلى السياسات الاقتصادية الكلية بوجه عام، و سياسات الإصلاح الهيكلي على وجه الخصوص، في الوقت الذي تم تجاهلها خلال فترة السبعينات حيث كان نادرا ما يستخدم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.

و نظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية المتأزمة في الدول النامية، قامت مؤسسات التمويل الدولية بتصميم برامج إصلاح اقتصادي بهدف معالجة تلك الاختلالات و تحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول، مشترطة في ذلك التقليل من دور القطاع العام و فسخ المجال للقطاع الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا.

تلعب تدابير السياسة المالية دورا أساسيا في برامج الإصلاح التي تدعمها المؤسسات الدولية و الموجهة إلى تحقيق النمو و ينبغي لها أن لا تسهم فقط في زيادة الادخار المحلي بتمويل متطلبات الاستثمار المرتبطة بهدف النمو، بل ينبغي لها أيضا أن تولي الاعتبار الواجب للطرق التي تؤثر بها السياسة المالية في تخصيص الموارد و تحقيق النمو.

لقد جاءت سياسات الإصلاح الاقتصادي على مرحلتين، تتمثل الأولى في سياسة التثبيت الاقتصادي التي اعتمدها صندوق النقد الدولي لأزمة الدول النامية و التي تقوم على أولوية قضايا التوازن العام في مواجهة قضايا استحداث و استحداثات النمو الاقتصادي على مستوى كل من الجهاز الإنتاجي و الطلب الكلي الفعال¹.

أي تعزيز تخصيص الفعال للموارد و تحقيق النمو و تتضمن هذه البرامج إدماج تدابير التثبيت التقليدية القصيرة الأجل و خاصة تصحيح الإختلالات الداخلية و الخارجية من خلال التحكم في الطلب الكلي في عمليات التكيف الهيكلي أطول أجلا نرمي إلى حقن جانب العرض في الاقتصاد، أما المرحلة الثانية فتتمثل في سياسات الإصلاح الهيكلي التي

¹ - سامي خليل، إقتصاديات النقود والبنوك، السنة 1982.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

يضطلع بها البنك الدولي، و التي ينبغي أن تواكب جهوداً عالمية في إصلاحات هيكلية ترمي إلى تحسين فعالية الموارد الإنتاجية المحدودة بغية زيادة معدل النمو في البلد بصفة دائمة.

مما سبق يتضح أن برامج الإصلاح تشمل عنصرين يحدد الأول الإطار العام للأداء الاقتصادي، من خلال السياسات المالية و النقدية و سياسات تحرير الأسعار، أما الثاني يحدد منهج الأداء على مستوى الوحدات الاقتصادية الذي يزيد من قدرتها على المنافسة، بالإضافة إلى رفع كفاءة تخصيص الموارد عن طريق تشجيع المبادرات الفردية (القطاع الخاص) على حساب دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

من الواضح أن إجراء مجموعة متكاملة من الإصلاحات هو مشروع طموح و قد أجريت بالفعل في كثير من الدول النامية بعض الإصلاحات، بيد أنه في بلدان أخرى توجد قيود تعوق التغييرات التي يمكن تنفيذها واقعيًا، و ينبغي وضع تصميم للإصلاح على أساس كل حالة على حدى. إن التحكم في الطلب بشكل سليم أمر لا غنى عنه سواء لخلق الثقة لدى المستثمر أو للحفاظ على المصادقية في أسواق رأس المال الدولية التي تتكفل بتوفير الموارد الخارجية الشيء الذي يبرر الإصلاحات الاقتصادية.

المبحث الرابع:

آلية عمل السياسة المالية ونموذج التوازن الانكماشية هي التي تتحكم في حجم الإنفاق و الضرائب و الدين العام و ذلك من أجل محاربة التضخم و الانكماش، فبواسطة السياسة المالية العامة يمكن للحكومة استخدام قواها الضريبية و الإنفاقية لتحقيق العمالة الكاملة رفع معدلات نمو الناتج القومي استقرار الأسعار و الأجور، العدالة في توزيع الدخل.

تستطيع الحكومة تحقيق هذه الأهداف من خلال زيادة أو خفض الإنفاق العام و الضرائب و ذلك وفقا للوضع الاقتصادي.

لا شك أن أدوات السياسة تستخدم إما لمعالجة وجود فجوة ائتمانية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد الوطني، أو ما يمكنه أن يطلق عليه حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني.¹

1- حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني:

تسعى جميع الدول إلى تحقيق مستوى توازن الناتج الوطني و لكن قد يبتعد الاقتصاد عن وضع التوازن، و يظهر ذلك في ظهور ما يسمى بالفجوات التضخمية و الانكماشية في حالة اختلاف المستوى التوازني للناتج عن مستوى التوظيف الكامل.

الحالة الأولى: قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة الانكماشية).

الحالة الثانية: زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة التضخمية).

1-1- الفجوة الانكماشية: تحدث الفجوة الانكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل.

مثال: لنفرض دالة الاستهلاك التالية:

$$C = 200 + 0.75 R$$

و الإنفاق الاستثماري التلقائي وحدة نقدية 3000 $I = 3000$

و بافتراض أننا نتعامل مع اقتصاد مغلق (لا يتعامل مع الخارج)

بناء على هذا الافتراض فإن المستوى التوازني للدخل يكون في شكل المعادلة التالية:

$$R = C + I \implies R = 200 + 0.75 R + 300$$

$$\implies R - 0.75 R = 500$$

$$\implies R = 500 / 0.25$$

¹ - عبد المنعم راضي : النقود والبنوك، مكتبة عين شمس القاهرة، 1998، ص297

وحدة نقدية $R = 2000$

فإذا افترضنا أن مستوى الدخل الذي يحقق التوظيف الكامل يعادل 2500 ون فإن هذا يعني وجود فجوة انكماشية، و من الواضح أن هذا المستوى الفعلي للطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل، أي أن هناك فجوة انكماشية قدرها 500 وحدة نقدية.

و من الواضح أيضا أن حجم الفجوة الانكماشية يشير إلى كمية الإنفاق التي تلزم إضافتها للطلب الكلي حتى يمكن الارتفاع بمستوى الدخل إلى مستوى التوظيف الكامل. و هذا يعني أنه من الضروري أن ترتفع دالة الطلب الكلي بمقدار 500 وحدة نقدية و هذه الزيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل من $R1$ إلى $R2$ بمقدار يعادل هذه الزيادة مضروبة في قيمة المضاعف ($500 = 4 \times 125$ وحدة نقدية).

1-2- علاج الفجوة الانكماشية (السياسة المالية التوسعية):

إن السياسة المالية التوسعية تتحقق من خلال زيادة النفقات العامة و تخفيض الضرائب و عجز الموازنة، و الهدف من هذه السياسة هو تنشيط الطلب العام على السلع و الخدمات.

و منه يمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل التالية:

أ- قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام: و هو ما يتوافق مع ما نادى به كينز عند حدوث أزمة الكساد العالمي، حيث أن الإنفاق الحكومي يمثل دخل للأفراد و بالتالي يزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج و من فرص العمل و علاج البطالة و دفع الاقتصاد الوطني إلى التحسن و علاج الفجوة الانكماشية.

ب- قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية، و تتحقق هنا كذلك زيادة في الدخل و يزداد الميل للاستثمار و تزداد القوة الشرائية في المجتمع مما يعني مزيد من الحافز على الإنتاج و زيادة فرص العمل و بالتالي القضاء على البطالة و معالجة الفجوة الانكماشية.

ج- قيام الحكومة بالجمع بين كل من البديل الأول

الإنفاق الحكومي و تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي
الاقتصاد الوطني.

1-3- الفجوة التضخمية: تحدث الفجوة التضخمية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ارتفاع الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق إلى توظيف الكامل. فإن فرضنا في المثال السابق أن مستوى الدخل الحالي هو 2500 وحدة نقدية و هو أعلى من مستوى التوظيف الكامل المرغوب فيه و هو 2000 وحدة نقدية أي أن هناك فجوة تضخمية قدرها 500 وحدة نقدية.

1-4- علاج الفجوة التضخمية (السياسة المالية الانكماشية):

يمكن اللجوء إلى هذه السياسة بفرض تخفيض الطلب الكلي و كبح جماح التضخم من خلال تخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب أو استخدامها معا. و هكذا يمكن علاج الفجوة التضخمية من خلال أدوات السياسة المالية من خلال البدائل التالية:¹

أ- قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك و بالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.

ب- قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد و بالتالي انخفاض الطلب الكلي و علاج الزيادة في مستوى الأسعار.

ج- قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام و زيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت بما يحقق الهدف من السياسة المالية.

و هكذا أن مضمون كل من السياسة المالية و التوسعية هو أنه في حالة الركود الاقتصادي، و عندما يعمل الاقتصاد الوطني بطاقة أقل من قدرته الإنتاجية الكاملة، هنا تلجأ الحكومة إلى تحرير الاقتصاد الوطني بواسطة التوسع في الإنفاق العام و إحداث عجز في الموازنة العاملة للدولة إلى أن يصل الاقتصاد إلى التشغيل الكامل، و عندها تلجأ الحكومة لاستخدام سياسة مالية انكماشية

¹ - عبد المنعم راضي: مرجع سابق، ص 299

غير أن الحكومات في العادة تميل إلى استخدام استخداماتها للسياسة المالية الانكماشية (التقييدية) للأسباب التالية:

- الاهتمام الزائد بأهداف التنمية.
- الرغبة في التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.
- الدوافع السياسية.
- النفقات المتزايدة.
- زيادة الإنفاق العام و الحد من ارتفاع الضرائب عامل أساسي من عوامل الدعم السياسي الشعبي.
- دعم و تشجيع النشاطات الاقتصادية التي تساعد في التقدم و النمو.

2- **التدخل المالي للدولة و نموذج التوازن الاقتصادي** : ينبغي على السلطة العامة في الاقتصاديات الحديثة التي تحدد المهام التي يصعب على القطاع الخاص القيام بها مثل مشروعات البنية الأساسية و المشروعات ذات النفع العام و ينبغي الإشارة إلى أن السياسة المالية لها تأثير مباشر على الناتج الوطني سواء عن طريق الإنفاق العام أو عن طريق الإيرادات العامة¹ و لكي نتأكد من ذلك يجدر بنا أن نعبر عن هذه الآثار في صورة إدخال النشاط المالي للدولة في نموذج التوازن الكلي للاقتصاد الوطني.

و لتكن لدينا معادلة التوازن الاقتصادي الكلي كما يلي:

$$\text{العرض الكلي} = \text{الطلب الكلي}$$

$$\text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{الإنفاق الحكومي}$$

$$Y = C + I + G \text{-----(1)}$$

و لما كان الدخل الوطني عبارة عن الناتج الوطني مقوما في صورة نقدية فإن الدخل الحقيقي الناتج يمكن تصوره على أنه الفرق بين الدخل الوطني مطروحا منه الاقتطاعات الضريبية (y-t) و عندئذ نجد

$$C = C_0 + a(y-t) \text{-----(2)}$$

و للتبسيط نفترض أن الاستثمار (I) هو بأكمله استثمار ذاتي أي مستغل على

1- ALEXIS Jacquemin, Henry Tulkens , Foul Mercier - Fondements de l'économie : analyse macroeconomique et analyse économique internationale, volume 2,pages bleus,2006.

1 2 page : 106 à 109.

مستوى الدخل فإن معادلة التوازن تصبح:

$$C_0 + a(Y-T) + I + G \text{-----} (3)$$

$$Y = 1/1-a (C_0-a T + I + G)$$

حيث أن: (Y) يمثل الدخل، (C₀) الاستهلاك التلقائي، (a) الميل الحدي للاستهلاك، (T) الضرائب، (I) الإنفاق الاستثماري، (G) الإنفاق الحكومي.

و الملاحظة هنا أن الحكومة يمكنها التأثير على مستوى الدخل الوطني عن طريق تعديل نسب الاقتطاعات الضريبية أو تعديل الإنفاق العام، أو تمارس الإثنين معاً.

و منه يمكن للحكومة أن تختار أحد السياسات المالية الثلاثة التالية:

- استخدام السياسة الإنفاقية.

- استخدام السياسة الضريبية.

- استخدام السياستين معاً كمؤثر على التوازن الاقتصادي.

و الجدير بالذكر أن كل سياسة من الثلاث لها آثار مختلفة على كل من تدخل الدولة في سوق السلع و الخدمات و في تحديد مستوى التوازن الاقتصادي و لهذا نحاول أن نتعرض باختصار لآثار كل من هذه السياسات على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي على النحو التالي:

2-1- آثار السياسة الإنفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي:

لدراسة هذا الأثر نتطرق إلى الفرضيات التالية:

- الموازنة العامة للدولة في حالة توازن.

- السلطات قررت زيادة الإنفاق العام من أجل تحقيق معدل معين لنمو الدخل الوطني.

- الاقتصاد الوطني في مرحلة عدم التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج.

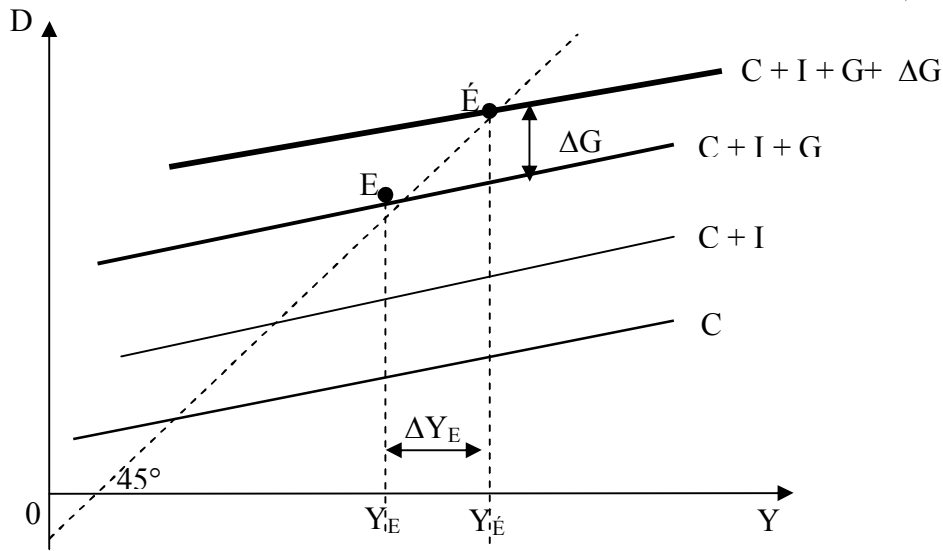
- حجم الموارد الضريبية(الضرائب) محدودة بحيث أن زيادة الإنفاق ينجم عنه عجز في الموازنة.

عندئذ نجد أن الزيادة في الإنفاق العام (ΔG) تؤدي بدورها إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال، و بما أن الاقتصاد هو في مرحلة عدم التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج فإن تلك الزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني عن طريق رفع مستوى التشغيل لعناصر الإنتاج و منه يمكن التغيير عن المستوى الجديد للناتج الوطني كما يلي:
فإن المستقيم الممثل للإنفاق العام (على الشكل أدناه) سوف ينتقل من الوضع الأول:

$C + I + G$ إلى الوضع الجديد: $C + I + G + \Delta G$

و نتيجة لذلك فإن نقطة هناك تغير على مستوى التوازن و سوف ينتقل هو الآخر من النقطة (Y_E) إلى $(Y_{E'})$ أي بمقدار (ΔY_E^*) و هذا دائما موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم: 04



و يلاحظ أن مسافة ΔY_E^* هي أكبر من المسافة الممثلة لـ (ΔG) و يمكن توضيح هذا

التغيير الناتج عن الزيادة في النفقات (ΔG) تحليليا كما يلي:

$$Y_E = (a - bT^* + I^* + (G^* + \Delta G)) \times (1/1 - b)$$

$$Y + Y_E = (a - bT^* + I^* + G^*) \times (1/1 - b) + \Delta G \times (1/1 - b)$$

و بطرح Y_E من طرفي المعادلة نحصل على:

$$\Delta Y_E = \Delta G \times (1/1 - b)$$

و هذا يعني بأن ارتفاع الدخل الوطني التوازني هو عبارة عن ارتفاع النفقات مضروبة في العامل $(1/1 - b)$ و هذا العامل هو ما يسمى بمضاعف النفقات.¹

حيث يمكن كتابته على الشكل $K_G = \Delta Y_E / \Delta G = 1/1 - b$

¹ - ALEXIS Jacquemin, Henry Tulkens: OP .CIT P .107

2-2- آثار السياسة الضريبية على نموذج التو

لدراسة هذه الآثار نبقى على الافتراضات السابقة مع تعديل في حجم الضرائب (ΔT) مع بقاء الإنفاق العام على حاله G .¹

فإن هذا التغيير في الاستقطاع الضريبي (ΔT) يؤدي إلى تغيير في مستوى الناتج الوطني

مساويا (Δy) و بذلك فإن المستوى الجديد لهذا الناتج يأخذ الشكل التالي:

$$Y + \Delta y = (1/1-a)(C_0 - a(T + \Delta T) + I + G) \dots \dots \dots (7)$$

و يطرح المعادلة (7) من المعادلة (3) فنحصل على

$$\Delta y = (1/1-a)(-a\Delta T) = (-a/1-a)\Delta T \dots \dots \dots (8)$$

حيث أن $(-a/1-a)$ يطلق عليه مضاعف الضرائب.

بما أن الميل الحدي للاستهلاك $(0 < a < 1)$ فإن القيمة المطلقة للمضاعف البسيط تكون

أكبر من القيمة المطلقة للمضاعف الضريبي:

$$(1/1-a) > (a/1-a)$$

و ينتج عن ذلك أن الزيادة في الإنفاق العام (ΔG) تؤدي إلى زيادة في مستوى

الدخل ΔY غير أن هذه الزيادة تكون أكبر من الزيادة في الدخل الناتجة عن تخفيض

الضرائب بنفس القيمة .

يتضح مما سبق أن المضاعف البسيط أكبر مضاعف للضرائب مما أدى إلى

زيادة الدخل الوطني ناتجة عن زيادة الإنفاق العام بمبلغ أكبر من الزيادة (Δy) الناتجة

عن تخفيض الضرائب بنفس القيمة.

و من جهة أخرى إذا ما قررت الدولة تغيير في حجم الضرائب بمبلغ معين بالارتفاع أي

$\Delta T > 0$ أو بالانخفاض $\Delta T < 0$ و هذا يؤدي إلى تغيير في الدخل المتاح للأعوان

الاقتصادية.

$$C = a + b(Y - T)$$

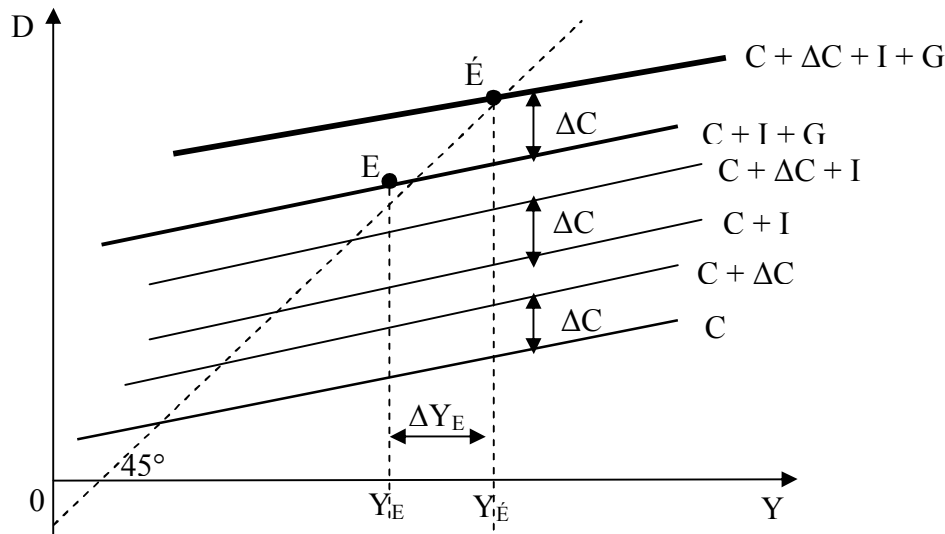
¹ ALEXIS Jacquemin, Henry Tulkens: OP .CIT ,P ,108

فإن الأثر على الاستهلاك (ΔC) الناتج عن تغيير الآتي:

$$C + \Delta C = a + b(Y - (T + \Delta T))$$

$$\Delta C = -b \Delta T \quad \text{حيث}$$

و هذا يمكن توضيحه على الشكل رقم: 05 أدناه:



ففي حالة انخفاض الضرائب: فإنه يلاحظ انتقال لدالة الاستهلاك نحو الأعلى حيث:

ينتقل من: $C + I + G$ إلى $C + \Delta C + I + G$

و أن أثر هذه السياسة الضريبية على الدخل الوطني التوازني بما فيها الاستهلاك يلاحظ في الارتفاع من Y_E إلى $Y_{E'}$ و هو ما يعبر عنه في ΔY_E .

و بنفس الطريقة السابقة فإنه يلاحظ أن المسافة الممثلة للتغير ΔY_E أكبر من المسافة الممثلة للتغير ΔC لكن العلاقة مع التغير ΔT هي سالبة لأنها في حالة انخفاض للضريبة.

أما من حيث التحليل الرياضي فإنه تبعا للتغير ΔT فإن الدخل الوطني التوازني هو:

$$\begin{aligned} Y_E &= (a - b(T^* + \Delta T) + I^* + G^*) \times (1/1-b) \\ Y_E + \Delta Y_E &= (a - bT^* + I^* + G^*) \times (1/1-b) - \Delta T \times (b/1-b) \\ &= Y_E - \Delta T \times (b/1-b) \end{aligned}$$

و بطرح Y_E من الطرفين نحصل على:

$$\Delta Y_E = - (b/1-b) \times \Delta T$$

و العلاقة $-(b/1-b)$ هي ما يسمى بمضاعف الضريبة حيث يمكن كتابته على الشكل:

$$K_T = \Delta Y_E / \Delta T = (b/1-b)$$

و من هذا التحليل يمكن استنتاج ما يلي

1- خفض الضرائب يؤدي إلى ارتفاع الدخل

و ارتفاع الضرائب يؤدي إلى خفض الدخل الوطني (من المصروفات)

2- و من جهة أخرى فإن القيمة المطلقة لمضاعف الضرائب K_T أقل من مضاعف النفقات العمومية K_G .

و أخيرا يمكن القول أن أي تخفيض في سعر الضرائب يؤدي إلى حدوث زيادة في الناتج الوطني، و يؤدي ذلك بدوره إلى نمو الحصيلة الضريبية حيث أن المتحصلات الإجمالية لا يمكن أن تتأثر بشكل حساس كذلك فإن آثار أي تعديل في سعر الضريبة (T) تكون له آثار كبيرة ليست فحسب في حالة الضرائب النسبية بل أيضا تكون هذه الآثار كبيرة و واضحة في حالة الضرائب التصاعدية¹.

¹ – ALEXIS Jacquemin, Henry Tulkens paul mercier: OP .CIT ,P ,109

خلاصة الفصل :

في ختام الفصل الثاني هذا والذي خصص لي مناقشة التوازن الاقتصادي فإنه يمكننا ان نلخص اهم الافكار التي تضمنتها مباحثه الاربعة على الشكل التالي:

_ المبحث الاول والذي تناولنا من خلاله التوازن في الفكر الاقتصادي بدءا بالمدرسة الكلاسيكية حيث ان الفرضيات التي انطلقت منها هذه المدرسة في تحليلها لعملية التوازن الكلي وكذا مالية الدولة هي أن لكل عرض طلب (قانون ساي) معتبرة أن التوازن يتم بشكل تلقائي (اليد الخفية)، و هذا طبعا في حرية اقتصادية تامة و حياد كلي للدولة و من هذه المنطلقات فإن شرط التوازن هو مساواة الادخار بالاستثمار ($S = I$)، أما نظرتها للنقود فإن تعتبر هذه الأخيرة مجرد وسيط للتبادل و لا أثر لها في مناحي الاقتصاد الأخرى.

إذن المفكرون الكلاسيك ينطلقون من فرضية مرونة كل من الأسعار و الأجور، و كذا حركة سعر الفائدة في ظل المنافسة التامة.

بالنسبة للمدرسة الكينزية: فحسب مفكري هذه المدرسة فإن مستوى الأجور ليس هو المحدد لمستوى التشغيل وإنما يحدده الطلب الكلي الذي يتكون من الطلب الاستهلاكي و الطلب الاستثماري. و شرطهم في التوازن هو دائما مساواة الادخار بالاستثمار ($S = I$) لكن ليس بالضرورة في حالة التشغيل الكامل و إنما هناك توازن دون مستوى التشغيل الكامل. أي ادخال عنصر الزمن هناك مستوى توازني عند كل مستوى من مستويات الدخل، أي في التحليل.

_موقف جيمس ميد: حاول هذا المفكر الربط بين التوازن الداخلي و الخارجي و هذا نظرا لوجود الارتباط بين الأهداف الاقتصادية أصلا. و يتم حسبه التوازن بين الادخار و الاستثمار عن طريق السياسة المالية و النقدية، مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن الخارجي لاستكمال صورة التوازن الاقتصادي.

-اما المبحث الثاني والذي عالجنا من خلاله التوازن الكلي في النظام الاقتصادي حيث خلصنا الى ان تحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد يتم حيث يتحقق التوازن في كل من الأسواق الأربعة: سوق الإنتاج، سوق النقد، و سوق العمل، سوق الأوراق المالية، أو على الأقل سوق الإنتاج و النقد لارتباطهما الوثيق.

و في هذا الإطار فإن منحنى (IS) يمثل الطلب الكلي على السلع و الخدمات مع ثبات المستوى العام للأسعار، و ذلك عند مستويات مختلفة لمعدل الفائدة، و ميل هذا المنحنى سالب بمعنى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة و مستوى الدخل التوازني.

- أما المنحنى (LM) و المعبر عن التوازن في

مستوى الدخل الحقيقي و سعر الفائدة، و ميل هذا المنحنى يرتبط ارتباطاً وثيقاً

بين الدخل الحقيقي و الزيادة في الطلب على النقود من دخل المعاملات هي علاقة طردية.

-أما فيما يخص المبحث الثالث والذي تمحور حول العلاقة بين التوازن المالي للموازنة العامة

والتوازن الاقتصادي فإنه يمكن تلخيص أهم الأفكار المتوصل إليها على الشكل التالي

- إن توازن الميزانية حسب المفهوم الكلاسيكي هو حسابي أساساً و هو بذلك يتناسب مع

وظائف الدولة التقليدية المسماة الدولة الحارسة، و لا يتوافق مع وظائف الدولة الحديثة

(المتدخلة)، نتيجة الدور الاقتصادي لهذه الأخيرة. فحسب المدرسة الكلاسيكية فإن يجب

المحافظة على توازن الميزانية بشكل دائم.

_ أما الفكر الكينزي فإنه غير ذلك بل يحدد العجز الموازي إذا كان هذا الأخير موجه

إلى استثمارات منتجة، و حسب هذه المدرسة دائماً فإنه يجب أخذ بعين الاعتبار التوازن

الاقتصادي ككل.

و في هذا السياق فإن كينز يرى بأن هناك بطلالة إجبارية و من هذا المنطلق لا

يمكن اعتبار التشغيل الكامل كأساس للتحليل، و أن الأسعار و الأجور لا تتسم بالمرونة

التي اعتمدها الكلاسيك في تحليلاتهم. و من هنا ينادي كينز بضرورة تدخل الدولة لإعادة

التوازن الاقتصادي و تفعيل السياسة المالية.

و نخلص مما سبق إلى أن الفكر الكينزي كان يؤمن بفعالية الموازنة العامة و عدم

حياد السياسة المالية. و أخيراً أنهينا هذا الفصل بتأثير السياسة الإنفاقية و الضريبية على

التوازن الاقتصادي الكلي، و ذلك من خلال مجموع من المعاملات التي تخلص إلى أن:

أ) تأثير السياسة الإنفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي يتم من خلال المضاعف البسيط

للانفاق الحكومي، حيث أن الزيادة في الانفاق العام (ΔG) سيتبعها نمو مضطرد في

الناتج الوطني (ΔY) و هذا نتيجة لأثر المضاعف مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.

و عندئذ تعتبر السياسة المالية ناجحة و فعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية و زيادة

الإنتاج.

ب) و في نفس الفرضيات و فيما يخص السياسة الضريبية فإنه يمكن القول أن تخفيض

في سعر الضرائب يؤدي إلى حدوث زيادة في الناتج الوطني، و يؤدي ذلك بدوره إلى

نمو الحصيلة الضريبية، و هذا أيضاً يتجسد عن طريق السياسة المالية.

الفصل الثالث

الإطار النظري لسياسات الإصلاح الإقتصادي .

الفصل الثالث:

الاطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي

مقدمة:

تعاني الإقتصاديات النامية عموماً من إختلالات هيكلية يمكن حصرها في إختلالين رئيسيين هما :

إختلال التوازن الاقتصادي الداخلي وإختلال التوازن الإقتصادي الخارجي .
إن من أهم مظاهر إختلال التوازن الإقتصادي الداخلي هو إختلال التوازن بين الإنتاج المحلي و الإستهلاك الوطني فالإستهلاك أكبر من الإنتاج ، وهو ما يعني وجود إختلال بين الإدخار الوطني و الإستثمار ، حيث لا يجاري الإدخار المحلي الإستثمار وهو مايقود إلى الإعتماد على مصادر التمويل الخارجي من مساعدات وقروض لتمويل الإستثمار .

أما إختلال التوازن الخارجي فما هو إلا إنعكاس للإختلال الإقتصادي الداخلي أو ما يسمى بحالة فائض الطلب المعروفة عند الإقتصاديين حيث يعجز الإنتاج المحلي عن مواكبة الطلب الكلي على السلع و الخدمات وتتم تغطية فائض الطلب بالإستيراد ، وهذا ما يعكسه الميزان التجاري السالب دلالة على مايعانيه من عجز .

إن تفاقم إختلال التوازن الإقتصادي الداخلي و الخارجي يفرز بكل تأكيد عدداً من الأزمات الإقتصادية الخطيرة. وفي ظل هذه الظروف يبدأ صانعوا القرار الإقتصادي في أي بلد في البحث عن برنامج للإستقرار الإقتصادي يؤدي تطبيقه إلى تعظيم المنافع و المكاسب الاقتصادية و الإجتماعية للمجتمع وبأقل الخسائر الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية، وهو المطلب الأول لتطبيق أي إستراتيجية للإصلاح الإقتصادي، وهو أمراً ليس سهلاً من الناحية العملية وإن كان ممكناً من الناحية النظرية ، إن وجه الصعوبة يكمن في مدى كفاءة أي برنامج للإصلاح وعدالته .

- وعليه سنحاول خلال هذا الفصل الاجابة عن الاسئلة التالية:
- ماهي اسباب عدم الاستقرار الاقتصادي بالنسبة لمختلف المدارس الاقتصادية؟
 - مانواع سياسات الاصلاح الاقتصادي ؟
 - ثم ماعلاقة اصلاح الميزانية بمفهوم الحاكمية المالية؟
 - واخيرا مامفهوم ترشيد الانفاق ,وماشروط نجاحه؟
- وهذا من خلال المباحث التالية :

- المبحث الاول** و نتناول من خلاله الاصلاح الاقتصادي في النظرية الاقتصادية.
- المبحث الثاني** وخصص لسياسات الاصلاح الاقتصادي.
- المبحث الثالث** ويعنى بمفهوم الحاكمية المالية والاصلاح الموازني.
- المبحث الرابع** يخص ترشيد الانفاق العمومي ومتطلبات نجاحه.

المبحث الأول:

الإصلاح الاقتصادي في النظرية الاقتصادية

كما سبق الإشارة إليه في مقدمة هذا الفصل فإن تحقيق الشرط الضروري للاستقرار يتوقف على حجم القدرات و الإمكانيات المادية و المعنوية المتاحة في الإقتصاد ويعتمد على مدى توفر الإدارة الاقتصادية الكفؤة التي تحسن إستخدام هذه الإمكانيات النادرة بطبيعتها بطريقة رشيدة وفعالة .

فمن الناحية النظرية ، فإن تحديد نموذج نظري ملائم للإصلاح الإقتصادي يعتوه عدد من الإشكالات لأن هناك أكثر من نموذج للإستقرار الإقتصادي وكل نموذج يركز على إطار فكري معين .

إن السؤال عن أنسب إطار نظري ملائم لإستراتيجية الإصلاح الإقتصادي إنما هو في الواقع سؤال عن قضية إقتصادية قديمة و جديدة يدور حولها حوار ساخن مستمر في الأدب الإقتصادي ، ذلك أن تحليل الإتجاه الملائم للإستراتيجية الإستقرار الإقتصادي لا ينفك عن تحليل وتحديد دور الدولة في النشاط الإقتصادي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي وفي إطار النظام الرأسمالي برز إتجاهان رئيسيان في التعامل مع هذه القضية هما : أنصار إقتصاد السوق و أنصار التدخل الحكومي .

يسمى أنصار إقتصاد السوق وعدم تدخل الدولة بالمحافظين ، وتسمى السياسات المقترحة من طرفهم بالسياسات الأرثوذكسية ويعتقدون بكفاءة السوق في تحقيق الإستقرار الإقتصادي .

وتعتبر أفكارهم إنعكاساً لأفكار المدرسة الكلاسيكية و الكلاسيكية الجديدة الذين يعتقدون بأن التضخم ظاهرة نقدية ، ثم جاءت بعد ذلك المدرسة النقدية ومدرسة التوقعات الرشيدة في الولايات المتحدة الأمريكية لتؤكد على تلك المفاهيم الإقتصادية في أسلوب جديد لكنه لا يخرج عن مبادئ وأراء الإقتصاديين الكلاسيكيين¹ .

أما أنصار تدخل الدولة في تحقيق الإستقرار من خلال تطبيق سياسات نقدية ومالية تسمى بالسياسات غير الأرثوذكسية ، حيث ستكون تلك السياسات ذات فعالية في تحقيق الإستقرار

1- محمد أحمد الأفندي، سياسات الإستقرار الطموح النظري وإشكالات التطبيق، مجلة الدراسات الإجتماعية، العدد الأول ، 1996، ص 84.

الإقتصادي في ظل تدخل الحكومة ، ولقد إعتبر

للإقتصادي البريطاني كينز بمثابة ثورة جديدة في

إن الجدل النظري و الحوار الساخن بين الإتجاهين الرئيسيين في إطار المنظومة
الرأسمالية لم ينحصر فقط حول الأسلوب الأمثل لتحقيق الإستقرار الإقتصادي وإنما إمتد
إلى قضية تحديد أسباب عدم الإستقرار الإقتصادي ، وفيما يلي نستعرض أهم أفكار
ورؤى مدارس هذين الإتجاهين .

1- المدرسة النقدية و أسباب عدم الإستقرار الإقتصادي :

لقد كان لأراء وأفكار عدة إقتصادييين أبرزهم : ميلتون فريدمان ، فرانك نايت ،
كاجان وغيرهم ، دوراً بارزاً في تشكيل ما يسمى بالمدرسة النقدية في الولايات المتحدة
الأمريكية و التي عرفت بمدرسة شيكاغو و عموماً هذه المدرسة تدعو إلى الأفكار
الإقتصادية التالية.

* تلعب التطورات النقدية و العوامل النقدية دوراً كبيراً في تحقيق الإستقرار الإقتصادي
حيث يجزم النقديون بوجود علاقة قوية بين التقلبات في المعروض النقدي و التقلبات في
مستوى الدخل الوطني ، بالإضافة إلى ذلك أن التغيرات في مستويات الطلب الكلي إنما
تقود بصورة أساسية إلى تقلبات مستويات العرض النقدي ، ومن ثم يصل النقديون إلى
نتيجة مفادها أن مشكلة التضخم تفسر بالإفراط في عرض النقود ، ولذلك قالوا : التضخم
ظاهرة نقدية .

* يطالب النقديون بأن يكون دور الدولة في النشاط الإقتصادي محدوداً ومناسباً وهو شرط
ضروري لتحقيق الإستقرار الإقتصادي ، ويستتبع هذا بالسماح لقوى السوق في الدفع
بعمليات النمو و التقدم في المجتمع من خلال قيام مؤسسات القطاع الخاص بالإنفاق
المتزايد على الأبحاث و الأفكار التي تقود إلى مزيد من النمو و التطور ، وبالتالي إلى
مزيد من الإستقرار الإقتصادي¹ .

* إن توفر إطار مستقر لنشاط إقتصادي يتميز بتدخل محدود للدولة ، يتم من خلال
تصفية كل أشكال الإحتكارات سواء كانت إحتكارات حكومية أو إحتكارات
المؤسسات الكبيرة و النقابات العمالية ، لأنها تعوق وتعطل حرية وآلية السوق .

1- المرجع السابق، ص86.

* يرى النقديون (فريدمان) أن تحقيق الإستقرار الاقتصادي يتم بزيادة معدل نمو المعروض النقدي عند مستوى مساو لمعدل النمو الحقيقي للناجح الوطني ، وأن يكون هناك توازن دوري لميزانية الدولة ، حيث فائض الميزانية في فترة الراج الإقتصادي يغطي عجز الميزانية في فترة الكساد الإقتصادي .

2- مدرسة التوقعات الرشيدة وأسباب عدم الإستقرار الإقتصادي :

يمثل الإقتصاديون- روبرت لوكس وتوماس سارجنت- أبرز مفكري مدرسة التوقعات الرشيدة التي تعتبر إمتداداً فكرياً لأفكار المدرسة الكلاسيكية ونتيجة لهذا التواصل الفكري بين المدرستين فقد عرف هؤلاء كذلك بالمدرسة الكلاسيكية الجديدة . تستند آراء هذه المدرسة إلى أهمية التوقعات الرشيدة عن المتغيرات الإقتصادية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي ، بحيث تفترض كفاءة توقعات الوحدات الإقتصادية المختلفة (مستهلكين أم منتجين ، عمالاً أم رجال أعمال) .

وإذا كان التغير في السياسة المالية و النقدية متوقعاً من قبل الوحدات الإقتصادية المختلفة ، فإن مستوى الإنتاج و التوظيف لن يتأثر بتلك السياسات ، أي أنها لن تكون فعالة في التأثير على مستويات الإنتاج و التوظيف ، وهو ما يتناقض مع آراء الكنزيين و النقديين على السواء .

أما إذا كانت السياسات المالية و النقدية غير متوقعة من قبل الوحدات الإقتصادية ، فإن الإنتاج و التوظيف سيتأثران بتلك السياسات ، وهذا سيؤدي إلى زيادة التقلبات في النشاط الإقتصادي ، وبالتالي زيادة عدم الإستقرار الإقتصادي .

وينصح أنصار هذه المدرسة لتقليل هذه التقلبات بضرورة تطبيق قواعد أساسية بسيطة تجعل من السهل التنبؤ بها ، من أهمها قاعدة ثبات معدل نمو العرض النقدي وهي نفس الفكرة التي قدمها النقديون¹ .

3 - المدرسة الكينزية وأسباب عدم الإستقرار الإقتصادي :

يعتبر الإقتصادي البريطاني كينز مؤسس هذه المدرسة و التي تركز بصفة عامة على الأفكار التالية :

1- عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.ص270

* أهمية دور العوامل غير النقدية في تحقيق الإستقرار

المدرسة أن التقلبات في الإستثمار في أوقات الكساد و الراج هي السبب الرئيسي لعدم الإستقرار الإقتصادي و في الوقت نفسه لا تغفل دور السياسات النقدية الخاطئة على الإستقرار الإقتصادي .

* أو بتعبير آخر تؤدي التقلبات في قرارات الإنفاق للقطاع الخاص في مجال الإستثمار إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني ، وهذا الأخير يسبب تقلبات في العرض النقدي ، وليس العكس مثلما يعتقد النقديون بأن تقلبات العرض النقدي بسبب السياسات الخاطئة للحكومة نتيجة تدخلها في النشاط الاقتصادي ، تؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني وبالتالي عدم الإستقرار الإقتصادي .

* يؤكد الكنزيون على دور تضخم التكاليف و الصدمات الإقتصادية التي تأتي من جانب العرض و تسبب تفاقم مشكلة التضخم .

* يؤكد الكنزيون على أهمية الدور الإقتصادي للدولة بخصوص تسريع عمليات النمو و التقدم ، وأن قوى السوق وحدها لن تكون كافية وفعالة في تحقيق ذلك .

* يشكك الكنزيون في الإقتراحات التي يقدمها النقديون لتحقيق الإستقرار الإقتصادي فهناك صعوبة عملية تكمن في تطبيق سياسة معدل نمو ثابت للعرض النقدي ، زيادة على ذلك أن إتجاه علاقة السببية بين العرض النقدي و الدخل الوطني ليس كما يراه النقديون . إن العلاقة السببية في نظر الكنزيون هي أن تقلبات الدخل الوطني تسبب تقلبات العرض النقدي وليس العكس ، وهذه العلاقة تعني أن دور العوامل غير النقدية مهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي .

ومع ذلك فإن الكنزيون الجدد يؤكدون على أهمية تطبيق سياسات مالية ونقدية ملائمة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الذي يمكن أن يتخذ أحد الأسلوبين¹ .

3-1- أسلوب التغذية المرتدة :

طبقاً لهذا الأسلوب يتم أولاً تحديد حالة الإقتصاد التي تستدعي تدخل الدولة ، فإذا ارتفع مثلاً معدل البطالة بنسبة 1/ عن المعدل المقبول ، يكون العلاج هو زيادة الإنفاق العام

1- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره. ص275

بنسبة 1% أو زيادة العرض النقدي بنفس النسبة

الأسلوب غير عملي لصعوبة تحديده بدقة ولكونه

علاقة غير مرنة بين السياسات التصحيحية و الحالة التي يمر بها الإقتصاد .

3-2- أسلوب السياسات التغييرية المرنة :

وهذا الأسلوب الأكثر استخداماً لمرونته ، حيث يحدد حجم وإتجاه تطبيق السياسات المالية و النقدية الملائمة لكل حالة يمر بها الإقتصاد الوطني على ضوء جملة مؤشرات إقتصادية هامة مثل : معدل التضخم ، معدل البطالة ، وضعية ميزان المدفوعات و المؤشرات و العوامل السياسية .

وعموماً المدرسة الكينزية تركز أساساً على سياسات الطلب الكلي لتحقيق الإستقرار الإقتصادي ، ومنه المقاربة التي تقدمها لمعالجة مشكلتي البطالة و التضخم تكمن في تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية .

ذلك أن السياسات المالية و النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي الفعال ومنه زيادة حجم الإنتاج المحلي وزيادة مستوى التوظيف فحل مشكلة البطالة ، وفي الوقت نفسه حل مشكلة التضخم .

ويعترف الكينزيون أن زيادة حجم الطلب الكلي تؤدي إلى إرتفاع معدل التضخم ، لكنهم يسارعون إلى القول أن ذلك لا يمثل عائقاً كبيراً في حالة عدم التوظيف الكامل للموارد لأن العرض الكلي في هذه الحالة سيستجيب للزيادة في الطلب الكلي الفعال ، وعلى عكس النقديين فإن الكينزيين يعتبرون أن تطبيق أي سياسات مالية ونقدية إنكماشية لن تكون فعالة وكافية لكبح حدة التضخم ، زيادة على تكاليفها المرتفعة من حيث الإنخفاض الذي سيحدث في الناتج الوطني ومنه تفاقم مشكلة البطالة .

ويشكك النقديون بدورهم في أهمية السياسات التوسعية التي ينادي بها الكينزيون كوسيلة لمحاربة التضخم و البطالة ، حيث يفترض النقديون عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وبالتالي فإن الإستجابة المنتظرة للعرض الكلي للزيادة في الطلب الكلي ستكون غير معبرة ، ومنه فشل السياسات التوسعية و المحصلة زيادة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وما ينتج عن ذلك من تفاقم للعجز المالي و الإفراط في إصدار النقود لتمويل هذا العجز وتكراره ، وهو ما يؤدي حتماً إلى تفاقم مشكلة التضخم و البطالة وسوء إستخدام الموارد ومنه زيادة عدم الإستقرار الإقتصادي .

4- المدرسة الهيكلية وأسباب عدم الإستقرار الإقتصادي

تبلورت آراء مفاهيم المدرسة الهيكلية على يد عدد من إقتصادي أمريكا اللاتينية منذ الخمسينات حينما تعرضت العديد من دول أمريكا اللاتينية لضغوط تضخمية (تضخم من ثلاث أرقام) .

تقدم المدرسة الهيكلية تفسيراً مغايراً تماماً لتفسير المدرسة النقدية فيما يخص تشخيص الأزمة الإقتصادية التي تهز إقتصاديات الدول النامية ، فالأزمة وفق منظور هذه المدرسة لا ترجع إلى وجود فائض في الطلب الكلي وما ينجم عنه من عجز ميزان المدفوعات وإرتفاع معدلات البطالة و التضخم ، وإنما تعود الأزمة إلى وجود ضعف الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني (جمود العرض الكلي وصلابته) .

وحددت هذه المدرسة ثلاث إختناقات أو قيود تضغط على جانب العرض الكلي من الإقتصاد وتمثل أسباباً أساسية لحالة عدم الإستقرار الإقتصادي في البلدان النامية ، هذه القيود هي :¹

* عدم مرونة العرض في القطاع الزراعي نتيجة زيادة دخول السكان و التمدين ، وهو ما أدى إلى إرتفاع معدل التضخم .

* إختلال بخصوص عرض العملة الصعبة و الطلب المتزايد على الواردات من السلع و الخدمات و هو ما أدى إلى إرتفاع أسعار الواردات وتفاقم معدلات التضخم .

* نقص الموارد المحلية للدولة و عدم كفايتها في تغطية النفقات العامة المتزايدة للدولة في النشاط الإقتصادي ، ويرجع هذا الإختلال حسبهم إلى ضعف الكفاءة في تحصيل الضرائب وإنتشار الفساد المالي و الإداري و التهرب ونهب المورد العامة .

ومن هنا فالأزمة الإقتصادية في البلدان النامية في نظر الهيكليين لا تعزي إلى العوامل النقدية أو السياسات النقدية و المالية الخاصة ، وإنما ترجع إلى إختلالات هيكلية تتم معالجتها في الفترة الطويلة (الأجل الطويل) ، ومن ثم رؤية المدرسة الهيكلية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي تبنى على التدخل النشط للحكومات للإزالة أسباب الإختناقات السابقة

¹ - عبيدات عبد الوهاب : الاصلاحات الاقتصادية -1990-200- رسالة ماجستير ، الجزائر ، ص 136.

وزيادة الإستثمار ، أي تبني سياسة إقتصادية توفّر
وتخفيض العملة سيكون لها أثر إنكماشى وتزايد
الإقتصادي.

وفي هذا السياق فان سياسات الاصلاح تهدف الى أداء النشاط الإقتصادي ، إلا
انها في ذات الوقت قد تفرز أثراً غير مرغوبة ولقد كانت تدابير بعض السياسات في
بعض الدول النامية ذات أثر قاسي على الجوانب الإجتماعية ، مما جعل البعض يتحفظ
من سياسات صندوق النقد الدولي ، وهذا ما أدى إلى بروز إجتهادات أخرى مستلهمة من
أفكار المدرسة البنيوية وتم تطبيقها في بعض البلدان, وهذا ما يقودنا إلى تصنيف سياست
الإصلاح ضمن مجموعتين أساسيتين , وهما السياسات الأصولية و السياسات غير
الأصولية¹ وهذا ما سنتعرض له في المبحث الموالي.

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره.ص271

المبحث الثاني

سياسات الإصلاح الاقتصادي:

وهي تلك السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي ، وتجد منطلقاتها الفكرية في الفكر النيو كلاسيكي الذي يعتقد ان التضخم ظاهرة نقدية .

1 - أساس السياسات الأصولية :

تعرف الأدبيات المتعلقة بالسياسات الاولية مجموعة من المفاهيم و المصطلحات وبالخصوص في الدول النامية و الإقتصاديات المتحولة ، وهذه المصطلحات هي كالتالي :
سياسات التثبيت ، سياسات التكيف أو التعديل أو التصحيح ، فما هو مدلولها ؟

1-1 - سياسات التثبيت و سياسات التكيف :

تعتبر سياسة التثبيت أو الإستقرار عن تلك البرامج الإقتصادية التي يقدمها صندوق النقد الدولي لبعض الدول بغرض إرساء الإستقرار الإقتصادي و المحافظة عليه ، بمعنى أنها تهدف أي إستعادة التوازنات الإقتصادية الكلية بتصحيح الإختلالات المالية وتكون هذه البرامج بموجب إتفاقيات قروض تلتزم الدولة بموجبها بتنفيذ شرطية الصندوق لمدة قصيرة ولقد بدأ الصندوق بإعتماد هذه السياسات منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات بتقديم مثل هذه البرامج لبعض الدول النامية مثل إندونيسيا وتونس بغرض إصلاح أوضاعها الإقتصادية وتهدف سياسات التثبيت الإقتصادي بصفة أساسية إلى تخفيض حجم الإستهلاك المحلي و العمل على تحريك قوى السوق في إتجاه تعزيز الإنتاج المحلي 1 .

تقليدياً ، يتم إمتصاص الإختلال في ميزان المدفوعات ، على الخصوص بإعتماد سياسات التثبيت ، وهذا بإفترض إستغلال آلية السوق بشكل سليم ، وهذا ما يدفع البحث عن المتغيرات الإقتصادية الكلية (إنتاج ، عمالة ، كتلة نقدية) القادرة على ضمان العودة إلى التوازن ، فالإستقرار يهدف إلى إصلاح المشكلات العاجلة و الأنية : التضخم المتراكم إستنزاف إحتياطي الصرف ... إلخ ومن هذا المنظور يمكن العودة إلى التوازن في المدى القصير .

وإذا كان إمتصاص العجز في الدول الصناعية ممكناً في المدى القصير بتقليل معدل

1- معتوق سهير محمود: سياسات التثبيت الإقتصادي" مجلة مصر المعاصرة عدد 419، 420، سنة 1990.

النمو مقارنة بمعدل الشركاء التجاريين حتى يمكن

متناسب مع الصادرات ، وهذه السياسة فعالة في ظل ظروف من مرونة من الصادرات و الواردات أكثر ارتفاعاً في هذه الدول من مرونة الأسعار فكبح نمو الدخل يكون إذن مستهدفاً ومطلوباً لتحقيق هدف الإستقرار .

أما سياسة التكيف أو التعديل فتعمل على إتخاذ الإجراءات الضرورية للتكيف مع الأوضاع و المعطيات الإقتصادية المتغيرة سواء كانت داخلية أو خارجية ، وتهدف إلى توزيع وتخصيص أفضل للموارد بما يضمن رفع كفاءة الأداء الإقتصادي ، ونتيجة سياسة التكيف إلى إصلاح الأطر الخاصة بالسياسة الاقتصادية ، أي إصلاح النظام الإقتصادي بما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط و الطويل .

ولقد تم اللجوء إلى مثل هذه السياسات بعد أن أدركت المنظمات الدولية أن سياسات التثبيت قد لا تتلاءم و الأوضاع التي تعرفها معظم دول العالم الثالث ، حيث الإختلالات عميقة وآلية السوق لا تعمل بشكل سليم وفي هذا السياق تم إعتماد سياسات التكيف حيث عن طريقها تتم العودة إلى التوازن الخارجي عن طريق مجموعة من التدابير المؤسسية أو التنظيمية التي تضمن الممارسة السليمة لآلية السوق وتهدف إلى القضاء على عراقيل النمو .

1-2- الأساس النظري للسياسات الأصولية :

تستند السياسات الأصولية إلى مرجعية نمطية ممثلة في نموذج تمت صياغته من قبل الإقتصادي جاك .ج بولاك¹ و الذي يدعي بالنموذج النقدي لميزات المدفوعات ، وتم دعم النموذج لاحقاً بأسلوب الإمتصاص أو الإستيعاب.

1-3- النموذج النقدي لميزان المدفوعات : ينطلق هذا النموذج من مقارنة مفادها أن هناك علاقة بين إختلال ميزان المدفوعات و الفائض في المعروض النقدي² ، ويسمح النموذج بحساب مبلغ القروض الملائم لدف محدد من مستوى الإحتياطيات الخارجية وهذا بإعتبار ميزان المدفوعات و التضخم ظاهرتين نقديتين ومن هنا تؤدي السياسة النقدية دوراً رئيسياً في سياسة إدارة الطلب الكلي من خلال الأسلوب النقدي لمعالجة إختلال ميزان المدفوعات .

¹ - بولاك جاك :ج: النموذج النقدي لصندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية ، العدد 04 ديسمبر 1997

² - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره.ص275

يقوم النموذج النقدي على مجموعة من الفرضيات

- إستقرار الطلب على النقود ، و الذي لا يتعلق إلا بالحاجة إلى المعاملات ، ويتناسب مع جزء من الدخل الإسمي الذي يرغب الأعوان في الإحتفاظ به في شكل سائل .
- يجد كل إختلال خارجي مصدره في وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي.
- كل تصحيح لإختلال ما يتطلب تخفيضاً في الطلب الإسمي وإعادة تخصيص عوامل الإنتاج بطريقة تؤدي إلى زيادة العرض الكلي .
- وتصاغ معادلات النموذج على النحو التالي :

$$M = F(Y) \quad 1- الكتلة النقدية هي دالة في الدخل$$

ومنه فإن أي تغير في عرض النقود في بلد ما يكون متناسباً مع التغير في الدخل بمقدار المعامل وهو مقلوب معدل دوران النقود .

$$\Delta M_0 = K \Delta Y$$

حيث أن :

ΔM_0 تغير عرض النقود،

k مقلوب معدل دوران النقود

Y_{Δ} تغير الدخل

$$M = mY \quad 2- الطلب على الواردات هو دالة في الدخل ومنه فإن :$$

حيث أن :

M : الواردات - m : الميل الحدي للواردات

3- التغير في عرض النقود يساوي بالتحديد التغير في الإحتياطيات الأجنبية للبلد

بالإضافة إلى التغير في الإئتمان المحلي من النظام المصرفي ΔD

$$\Delta M_0 = \Delta D + \Delta R \quad \text{ومنه فإن :}$$

4- يساوي التغير في الإحتياجات الأجنبية ΔR الصادرات X ناقصاً الواردات M

بالإضافة إلى تدفقات رأسمال الصافية للقطاع غير المصرفي K

$$\Delta R = X - M + k \quad \text{ومنه فإن}$$

ومن سلسلة المعادلات السابقة ، يمكن إستنتاج ما يلي .
- يتم تحديد حجم ميزان المدفوعات المستهدف من خلال دوال الواردات و الطلب على النقد
- يدعو النموذج النقدي لميزان المدفوعات إلى إتباع سياسة إنكماشية من خلال وضع
حدود عليا للإئتمان المحلي ، و لا يتم ذلك إلا من خلال تخفيض الإنفاق العام وإلغاء
الدعم المقدم من الحكومة للأسعار و المؤسسات العاجزة ، ويمكن أن يكون رفع سعر
الفائدة أحد الأدوات التي تحد من حجم الإقتراض .

- العمل على إيجاد الوسائل الكفيلة برفع الصادرات ، ويكون ذلك بتخفيض العملة المحلية
، تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الإستثمار الخاص بإزالة العوائق أمامه .
ب- أسلوب الإمتصاص أو الإستيعاب : يستلهم هذا الأسلوب من الفكر الكينزي ويعتمد
على معادلة التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي ، حيث أن :

$$Y = C + I + G + X - M$$

ويمكن كتابة المعادلة أعلاه على النحو التالي :

$$Y + M = C + I + G + X$$

وإذا ما عزلنا عناصر التجارة الخارجية ، نحصل على مايلي :

$$X - M = Y - (C+I+G)$$

وإذا عبرنا عن : $(C+I+G) = A$ نحصل على : $X - M = Y - A$

A: تعبر عن قدرة المجتمع على إمتصاص أو إستيعاب الإنفاق وتعبر المعادلة الأخيرة
عن أن فائضاً في الحساب الجاري (الصادرات ناقص الواردات) لا يمكن أن يتحقق إلا
إذا تجاوز الدخل القومي الطاقة الإستيعابية للمجتمع ، وبالتالي يكون هناك عجز عندما
تتجاوز الطاقة الإستيعابية الدخل القومي ومن هذا يمكن إستنتاج ما يلي :

- لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات لا بد من تخفيض الطاقة الإستيعابية أي الإنفاق
الحكومي و أو الإستهلاك الخاص و أو الإستثمار الخاص ، أو زيادة الدخل القومي
وبالنظر إلى صعوبة زيادة الدخل القومي في بلدان العالم الثالث، فإن ذلك يدفع إلى اعتماد
سياسة إنكماشية .

- يمكن لتخفيض أسعار الصرف أن تساهم في تخفيض العجز من خلال زيادة
الصادرات و الحد من الواردات .

وأخذ بعين الإعتبار للنموذج النقدي وأسلوب الإقتصاد
نحصل على ما يلي : $(SP - IP) + (T - G) = X - M$
حيث أن : الإيداع الخاص : SP - الإستثمار الخاص : IP - الإيرادات العمومية T - الإنفاق
الحكومي G.

وهذا يعني أن العجز في الميزانية العمومية يؤثر سلباً على الحساب الجاري وهذا يعني
أنه لخفض العجز في الحساب الجاري لا بد من خفض العجز الموازي.

1-4- موقع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي من السياسات الأصولية :

أ- دور صندوق النقد الدولي : تم إستحداث الصندوق لضمان إستقرار النظام النقدي
الدولي و العمل على أن تسمح السيولة الدولية بضمان نمو مستديم للإقتصاد العالمي .
ويتعلق الأمر أساساً بضمان توازن موازين مدفوعات الدول ، ويتم تدخل الصندوق من
منطلقات ليبرالية ، علماً بأنه ليس مؤسسة تمويل وإنما مؤسسة ضبط تتوفر على أدوات
تمويلية محدودة ولهذا لم يكن يمنح إلى غاية نهاية السبعينات إلا قروضاً قصيرة المدى
بشروط قريبة من شروط السوق ومن هنا كانت تدخلية الصندوق تنصب على مرافقة
عمليات إعادة توازن موازين المدفوعات بتسريعها وجعلها أقل حدة ، دون أن يكون
التمويل الممنوح من الصندوق هو الأساسي في العملية وهي الصورة السائدة تقريباً خلال
العشرينات الثلاثة التي أعقبت نشأة الصندوق و التي كان فيها نشاطه موجهاً بكل أساسي
نحو الدول الصناعية إذ أنه إلى غاية 1975 كان نصيب الدول النامية من أنشطة
الصندوق هامشياً وأصبح هذا النصيب ذا دلالة ومعنى منتصف السبعينات وتقريباً منذ
1980 لم يعد الصندوق يهتم إلا بأوضاع الدول النامية أو الدول الإستراتيجية (سابقاً)
و المتحولة نحو إقتصاد السوق بعد إنهيار جدار برلين .

وهكذا أنجز الصندوق نحو قضايا العالم الثالث ، خاصة فيما يتعلق بإعادة جدولة
الديون وتقديم قروض للدول المدينة وإلزامها بعدد من السياسات ضمن ما يعرف بـ"
شرطية الصندوق " و التي تلتزم الدول المدينة بموجبها بإنتهاج سياسات محددة مقابل
إعادة جدولة ديونها .

1-4-1-1 شرطية الصندوق النقد الدولي:

تدور شرطية صندوق النقد الدولي حول المحاور

- تخفيض عجز الموازنة العامة .

- العودة إلى حقيقة الأسعار (بتحرير الأسعار الداخلية والأجور وكذلك أسعار الصرف)

- إلغاء الدعم عن طريق الأسعار . - تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة .

ولقد تطورت شرطية الصندوق تبعاً لإهتمامها بأوضاع الدول النامية ، إذ كانت الشرطية

التقليدية ترتبط بتسهيلات الشرائح الإئتمانية العليا، التي يخضع بموجبها البلد المعني إلى

معايير أداء متفق عليها ، وتتم هذه التسهيلات في إطار إتفاقيات الإستعداد الإئتماني أو

إتفاقيات التمويل الممدد (الموسع) و التي تستهدف التغلب على مصاعب ميزان المدفوعات¹ .

1-4-2-1 إتفاقيات الإستعداد الإئتماني :

يتم إعداد هذه الإتفاقيات على فترة تتراوح ما بين 12-18 شهراً ويمكنها أن تصل أحياناً

إلى ثلاث سنوات ، ويتم سحب المبالغ الممنوحة على مراحل يتم على ضوء كل مرحلة

تقييم مدى إلتزام البلد بمعايير الأداء المتفق عليها ، ولقد تم إحداث هذا التمويل سنة 1952.

تسهيل التمويل الممدد : يقدم مساعدة للدول الأعضاء لمدة أطول وبمبالغ أكبر ومدته في

العادة 3 سنوات يمكن ان تمتد إلى أربع وهو معد أيضاً للتغلب على مصاعب ميزان

المدفوعات الناجمة عن المشاكل المتصلة بالبنية الإقتصادية وتسمح هذه الآلية المستحدثة

سنة 1974 للبلد العضو بالحصول على قرض يصل إلى 300 بالمائة من حصته في

الصندوق ويتضمن نفس التدابير الموجودة في تسهيل الشرائح الإئتمانية إلا أنها أكثر

هيكلية وموجهة لزيادة العرض إذ تهدف إلى وضع وتدعيم آليات السوق عن طريق

زيادة تحرير الإقتصاد وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتشجيع القطاع الخاص..... إلخ

تسهيل التصحيح الهيكلي : تم إستحداثه سنة 1986 ، وهو عبارة عن آلية مخصصة للدول

ذات الدخل المنخفض (و التي كان عددها 72 سنة 1992) وبالتالي هو موجه لدعم

البرامج الرامية إلى معالجة إختلالات عميقة ويمنح هذا التسهيل بشروط ميسرة بمعدل

فائدة 0,5 بالمائة على مبلغ يمكن أن يصل إلى 70 بالمائة من حصة البلد العضو في

1- قدي عبد المجيد، صندوق النقد الدولي ومسار التصحيح الهيكلي، حالة الجزائر- محاضرة الموسم

الجامعي 1995-1996.

الصندوق ، تمنح على مراحل على مدار ثلاث سنوات .
30 بالمائة ، 20 بالمائة من حصة البلد العضو .

ويتم التسديد بعد عشر سنوات مع فترة سماح بخمس سنوات .

تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز : تم إستحداثه سنة 1987 وتم توسيعه وتطويره سنة 1994 يتم منحه بموجب نفس شرط التصحيح الهيكلي ويوجه لنفس المستفيدين إلا أن تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز يختلف في كونه يتضمن تدابير أكثر صرامة ، ويصل مبلغه إلى 190 بالمائة من حصة البلد العضو ويمكن أن يصل إستثنائياً إلى 255 بالمائة . تسهيل التمويل التعويضي و للطوارئ : تم إستحداث هذه الآلية سنة 1988 ، ويضم التمويل التعويضي المستحدث 1963 وتمويل التكاليف الإضافية للواردات من الحبوب وتمويل الطوارئ¹ .

يوجه التمويل التعويضي للدول التي تعاني إنخفاضاً خارجاً عن إيراداتها في إيرادات الصادرات (تدهور الأسعار العالمية مثلاً) ويمثل 40 بالمائة من حصة البلد العضو أما التمويل التكاليف الإضافية للواردات من الحبوب فيمكن أن يتم بمبلغ يصل إلى 17 بالمائة من حصة الدولة العضو ، ويسمح بمواجهة إرتفاع تكاليف إستيراد الحبوب و لايمكن للدولة أن تستفيد من هذا التمويل إلا إذا عرفت عجزاً على مستوى الإيرادات من الصادرات أما تمويل الطوارئ فيهدف إلى تعويض بعض الآثار على ميزان المدفوعات المترتبة عن نمو غير ملائم لبعض المتغيرات الإقتصادية مثل أسعار المنتجات الأساسية للتصدير ، أسعار الفائدة.... إلخ ويمثل 40 بالمائة من حصة البلد العضو ويضم شريحة أخرى تصل إلى 25 بالمائة من حصة البلد العضو تدعى بالشريحة الإضافية أو الإختيارية يمكن إستخدامها كمكمل للموارد المحصل عليها بموجب باقي التمويلات .

1-4-2 تسهيل موارد اللجوء إلى الدين وخدمات الدين :

تم إستحداثه سنة 1989، ويقدم هذا التسهيل بمبلغ أقصاه 30 % من حصة البلد العضو تكميلاً لإتفاق إستعداد إئتماني أو تسهيل موسع ، لما تصل خدمات الدين مستويات مرتفعة تسهيل التحولات النظامية : تم إستحداثه سنة 1993 ويتم سحبه على مرحلتين يفصل

¹ - فريد بن طالبي : السياسات النقدية والمالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية - حالة الجزائر - مذكرة ماجستير . جامعة الجزائر، 2002 ، ص 177 .

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

بينهما سنة أشهر أو سنة ، ويمنح هذا التسهيل للدول - التي تطلبه - خطيرة نتيجة تحولها إلى نظام إقتصاد السوق و الدول المستفيدة من هذا التسهيل هي دول المنظومة الإشرافية سابقاً ويصل حجم هذا التمويل إلى 50 بالمائة من حصة الدولة العضو ب- دور البنك العالمي : وهو بنك تنمية تم تأسيسه بهدف تمويل مشاريع خاصة ومحددة بدقة ، سواء بشروط قريبة من شروط السوق (البنك العالمي) أو بروط إمتيازية (الوكالة الدولية للتنمية) أو في صورة مساهمة في المؤسسات (الشركة المالية الدولية) ولقد تخصص البنك العالمي في قضايا التنمية في الوقت الذي كان فيه إهتمام الصندوق منصباً على قضايا الإستقرار النقدي .

في البداية كان اهتمامه متجها لتمويل مشاريع البنية الأساسية متثرا في ذلك بتجربته في مجال إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب ، و هذا قصد احداث نمو اقتصادي باعتباره ، أي النمو مؤشرا على نجاح السياسات الاقتصادية و محققا للرفاهية . إلا أن عددا كبيرا من المشاريع لم تستطع تحقيق أهدافها مما قاد إلى التساؤل والتفكير في البيئة الاقتصادية الكلية و المؤسسة للمشروعات المعتبرة سببا محتملا للفشل . فنجاحة المشروعات الزراعية ، مثلا ، تتوقف على نظام الأسعار النسبية الذي يجب أن يكون ملائما للزراعة ، نظام ضريبي لا يعاقب المنتجين ، وتقديم مستوى أدنى من الخدمات العمومية الأساسية للمنتجين ، و سياسة تعريفية تمكن من تموين الأرياف بالسلع الاستهلاكية بأسعار مقبولة ، سياسة نقدية متحكم فيها لا تسمح بانطلاق التضخم . مثل هذه الاعتبارات ، هي التي جعلت البنك ينتقل من القضايا الجزئية إلى القضايا الكلية بشكل متداخل مع اهتمامات الصندوق إذ أصبح يمول تبني السياسات معينة مثل سياسة إعادة هيكلة أو الانتقال إلى القطاع الخاص .

لقد ارتبط هذا التغير في اهتمامات البنك بتغير نظرتة لمفهوم التنمية ، بإعطاء دور أساسي و اهتمام بارز أساسي و اهتمام بارز للرأس المال البشري من خلال الاستثمار في الإنسان عن طريق التعليم و الصحة ، و إيلاء أهمية أكبر لقضايا التوزيع . ولقد إتجه البنك إلى الإهتمام ببرامج التكيف الهيكلي نتيجة إنفجار أزمة المديونية مدعماً بذلك برامج التثبيت التي يقدمها الصندوق وهذا ما أدى بالهيئتين إلى التعاون .

تعتبر برامج البنك من حيث المدى الزمني

الجوانب الإقتصادية مثل تحسين توزيع المداخل شبكات الحماية الإجتماعية ، الإهتمام بقضايا البيئة وأساليب إستخدام السلطة بإعتماد الحكم الراشد .

وتتمثل شرطية البنك العالمي في إلترام الدول المعنية بتنفيذ تشكيلة واسعة من السياسات الهادفة إلى ترشيد إستخدام الموارد المتاحة توسيع الطاقة الإنتاجية تحرير التجارة الخارجية بإزالة العوائق الإدارية و التنظيمية أمام تدفق السلع و الخدمات ورؤوس الأموال .

2- السياسات غير الأصولية :

- السياسات غير الأصولية HETERODOXES : وهي تلك السياسات التي تتم إعتماؤها على الخصوص في دول أمريكا اللاتينية (البرازيل - الأرجنتين) بعيداً عن تدخل المنظمات الدولية ، معتمدة على أسس نظرية مختلفة عن مقاربات الصندوق وأهم مقاربة تعتمد هذه السياسات المقاربة البنوية وتعتمد تدابير أكثر تدخلية (وجود قوي للدولة) ولقد إعتمدت لجنة الأمم المتحدة لإفريقيا مقاربة مماثلة تدعى ب" الإطار الإفريقي المرجعي لبرامج التعديل الهيكلي من أجل التقويم و التحويل الإقتصادي و الإجتماعي 1.

2-1- الأساس النظري للسياسات غير الأصولية : ينطلق أنصار السياسات غير الأصولية من معارضتهم للسياسات الأصولية من خلال النقاشات التي دارت في أمريكا اللاتينية ، وفي إطار لجنة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية منذ سنوات الخمسينات حول تحديد طبيعة التضخم خاصة وأن التضخم الذي ظهر في بعض دول أمريكا اللاتينية كان ذا ثلاثة أرقام ، ولهذا إعتقدوا بأنه من غير المنطقي مقاومته بنفس الطريقة التي يتم مواجهة تضخم يعادل مثلاً 10 % أو 15 % .

يتصور غير الأصوليين أن مشاكل دول العالم الثالث ومنها التضخم في معظمها مشاكل هيكلية ، ومن هنا كان تحليلهم تحليلاً بنوياً ينطلق من الفرضيات التالية :

- لا يمكن الدول النامية المحافظة في السوق العالمي على مكاسب الإنتاجية التي يحققها جهازها الإنتاجي ، وتترجم هذه المكاسب بإخفاض الأسعار النسبية .

1- النشاشي وآخرون، الجزائر، تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998

- جمود العرض وصلابته في هذه الدول هو ريب في الإنتاجية و القطاع الأولي بشكل عام ، وعدم إكتمال جهاز الإنتاجي .
- يتم تحديد الأجور عن طريق علاقات القوى بين الأجراء و المقاولين أو بطريقة مؤسسية .
- يعتبر التضخم نتيجة لغياب إتفاق أو إجماع حول توزيع القيمة المضافة ، ويدعم ذلك صلابة العرض خاصة فيما يتعلق بالمواد الزراعية وهو ذو قصور ذاتي .
- ينتج الإدخار أساساً عن فائض الإستغلال وليس عن طريق الأجور الموزعة .
- أخذ بعين الإعتبار لطبيعة الأسواق ، يتحدد مستوى الأسعار أساساً بإضافة هامش إلى تكاليف العمل ، المدخلات من المواد المحلية و المستوردة الفوائد المدفوعة لتمويل رأسمال العامل .
- لا يمكن تشغيل الجهاز الإنتاجي من دون التمون الهام بالمدخلات و سلع التجهيز المستوردة ينتج من هذه الفرضيات أن الإختلال الداخلي (التضخم) و الخارجي (إختلال ميزان المدفوعات) ليس ناجماً عن فائض في الطلب الداخلي او خلق النقود ، ومن هنا فإن السياسة المقيدة للطلب لن يكون لها أي اثر إلا تخفيض الإنتاج و عرقلة الإستثمار و إنبعاث العديد من الآثار المضادة الأخرى كارتفاع التكاليف الإجتماعية .
- وإقامة إقتصاد مندمج قادر على توفير العملة الصعبة بتدخيل إنتاج المدخلات ، وبالتالي فإن سياسة التصحيح لا بد أن تعتمد أساساً على التدخل النشط للحكومات بقصد إزالة أسباب الإختناق ، ذلك أن إعتداد سياسة نقدية تقييدية بالتزامن مع تخفيض العملة يمكن أن يكون لها أثر إنكماشى يؤدي في ذات الوقت إلى التضخم و تراجع معدلات نمو الإقتصاد و من آثار إرتفاع معدلات الفائدة ، رفع تكاليف المؤسسات ، مما يدفعها إلى محاولة تحميل هذه التكاليف على أسعار البيع .
- وحتى يمكن الحد من قدرة المؤسسات على نقل الزيادات التي تحدث في تكاليفها إلى أسعارها بطريقة أوتوماتيكية ، لا بد من ممارسة الرقابة المباشرة و التحكم الإداري في الأجور و الأسعار بصورة مؤقتة .

ورغم أن هذه الرقابة قد تشوه الأسعار النسبية إلا

القصور الذاتي للتضخم ، وتساعد الإقتصاد على
منخفضة من التضخم ، ذلك ان التجميد المتزامن للأجور و الأسعار يضمن حيادية
المؤسسات فيما يتعلق بتوزيع المداخل ، فلو تم تجميد الأسعار لوحدها لدفع ذلك أصحاب
المؤسسات إلى تخفيض الهوامش المرغوبة للربح مما يؤثر على الإستثمار و التحكم في
الأجور لوحدها يمنع الأجور الحقيقية من الإرتفاع .

2-2- تدابير السياسات غير الأصولية :

لم يكن بإمكان الحكومات المنبثقة عن الإنتقال الديمقراطي في دول أمريكا اللاتينية
في سنوات 1983-1984 الإستمرار في السياسات التقيدية غير الشعبية التي تم إعتماها
في سنوات السبعينات للإستقرار الإقتصادي و التي أدت إلى بعض التحسينات في ميزان
المدفوعات ن واحياناً العودة إلى النمو 1 .

ومن هنا تم الإعلان عن خطة أستراليا في الأرجنتين في 15 جوان 1985 وخطة
مروزادو في البرازيل 1986 ومخطط أنتي في البيرو سنة 1985 ، وكل هذه الخطط
ذات طبيعة غير أصولية و التدابير المستخدمة في إطار هذه البرامج بعيدة عن تلك التي
تصفها المنظمات الدولية .²

2-2-1- خطة أستراليا:

نشير إلى أن وضعية الإقتصاد الأرجنتيني قبل إعتما هذه الخطة تلخصه المعطيات
التالية:

- كان معدل التضخم الشهري المتوسط لعام 1984 ، 18% أي 688% في السنة .
- إختلال خارجي حاد ، وصل حجم المديونية إلى 50 مليار دولار أي مايعادل 85%
من الناتج الكلي الخام.
- حدة عجز الموازنة الناجم عن المديونية العمومية للمؤسسة العسكرية .
- وإستهدفت الخطة التدابير التالية :
- تجميد الأجور و الأسعار .

1- عبد المجيد قدي: مرجع سابق، 301

2- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 302.

- خلق وحدة نقدية جديدة تسمى الأوسترال تحدد قيمتها بـ 100 وحدة نقدية جديدة ثابتة .
- تخفيض عجز الموازنة العامة بشكل جوهري من 10% من الناتج الكلي الخام إلى 4% ومنع لجوء الخزينة العمومية إلى البنك المركزي لتمويل الإنفاق العام .
- وقد إستخدم لتخفيض الإتفاق العام تخفيض قوى للأجور الحقيقية للعمال ، وخفض الإستثمار الحكومي ، وخصوصة المؤسسات العامة .
- أسفرت هذه الخطة على النتائج التالية :
- الفترة المالية للإنتهاء من الخطة .
- عرف معدل التضخم الشهري إنخفاضاً إذ وصل إلى 2% في النصف الثاني من 1985 بعدما كان 25% في ماي 1985 ، وأدت حدة المنافسة على إستمرار الأسعار في الإنخفاض .
- إنخفاض العجز الموازني من 11% من الناتج المحلي الخام في الثلث الثاني من 1985 إلى 1,9% من نفس الفترة لسنة 1986.
- العودة إلى النمو في الربع الأخير من سنة 1985 بتحقيق معدل نمو بـ 5,7% .
- زيادة درجة تنفيذ monétisation نقدية الإقتصاد فلقد إرتفعت النسبة M \ PIB خلال عشرة أشهر من 3% إلى 6,5% .
- بعد مرور سنة من تطبيق هذه الخطة :
- العودة إلى التضخم وإن كان بمعدلات أقل بدءاً من أفريل 1986 ، إذ وصل إلى 8% شهرياً في نهاية سنة 1986 ، مما دفع الحكومة إلى التحكم مجدداً في الأجور ، بعد أن سمحت بإرتفاع في الأجور و الأسعار بنسبة 3% شهرياً ولم يعد ممكناً التحكم في التضخم رغم تغيير محافظ البنك المركزي و الإرتفاع المذهل في أسعار الفائدة .
- هناك تفسيرات عديدة لعودة التضخم أهمها :
- عدم مساندة الخطة بإصلاح ضريبي .
- الإفراط في الإصدار النقدي و التخفيضات المستمرة للأوسترال للمحافظة على تنافسية الصادرات .

- أدى الصراع بين النقابات و الحكومة إلى عدم رغبة النقابات في زيادة الأجور .
 - ضغط النقابة تخفف من مراقبتها للأجور .
 - عودة رؤوس الأموال المحلية من الخارج نتيجة ثبات سعر صرف الأوسترال وإرتفاع أسعار الفائدة مما قاد إلى زيادة الطلب .
- ### 2-2-2- خطة كروزادو :

- نشير إلى وضعية الإقتصاد البرازيلي قبل إعتقاد هذه الخطة فيما يلي:
- تم إبرام إتفاق مع صندوق النقد الدولي ذو طبيعة أصولية تم تطبيقه في الفترة 1981-1984 ، إلا أنه لم يستطع السيطرة على الأوضاع وأفرز النتائج التالية :
- بقاء معدل التضخم السنوي مساو ل 100% سنة 1981-1982 وإستمر في الإرتفاع حتى وصل إلى أكثر من 200% سنة 1984 .
- تسجيل معدلات نمو سالبة في الفترة 1981-1983 .
- تخفيض قيمة العملة بـ 30 بالمائة في فبراير 1983 .
- وإستهدفت الخطة التدابير التالية :
- خلق وحدة نقدية جديدة كروزادو (CRUZADO) تتحدد قيمتها بالنسبة للدولار الأمريكي وهذا قصد السماح بإجراء تحويلات في النظام المالي من جهة ، وإقناع الأعوان الإقتصاديين بان محاربة التضخم تم الشروع فيها مما يسمح بعودة الثقة في الإقتصاد .
- تجميد الأسعار إنطلاقاً من 28 فبراير 1986 ، وإنشاء مجلس وزاري للسهر على تطبيق التحكم في الأسعار .
- ولقد أسفرت الخطة على النتائج التالية :
- مباشرة بعد تطبيق الخطة .
- إنخفاض مستوى إرتفاع الأسعار إلى ما بين 1% و 1,5% شهرياً أي حوالي 20% سنوياً بعدما كان قد إزداد في فبراير 1986 أي قبل تطبيق الخطة مباشرة بـ 15% شهرياً .
- مواصلة النمو الإقتصادي .
- بعد مرور عام على تطبيق الخطة :

- زيادة ضغط الطلب مما أدى إلى بروز السوق -
تفاقم العجز الموازني .
- التوقف عن تسديد فوائد الدين الخارجي التجاري في 1987 .
هناك عدة محاولات لتفسير هذا الوضع ، أهمها :
- الزيادة الكبيرة في الأجور التي تم منحها في بداية الخطة ، قبل أن يتم تجميدها مما أدى إلى زيادة الإستهلاك الخاص وهو ما خلق ضغطاً على الطلب .
- ضعف الإستثمارات مما لم يمكن من زيادة القدرات الإنتاجية بما يتلاءم و الزيادة في الطلب .
- مساهمة الرقابة على الأسعار في زيادة عجز المؤسسات العامة نتيجة إنخفاض أسعارها الحقيقية (بفعل التضخم) .
- ورغم هذه الإنتكاسات التي عرفتها البرامج غير الأصولية ، إلا أنها تبقى مؤشراً على عدة قضايا ، أهمها :
- أن سياسات التصحيح الإقتصادي ليست بالضرورة ذات إتجاه واحد .
- يمكن تحقيق التصحيح و المحافظة على النمو في ذات الوقت .
- ومن بين محاور الإصلاح الاساسية في البرامج المدعومة من طرف الهيئات الدولية قطاع المالية ، وخاصة ماتعلق منه بالتنسيق الموازني وهذا منعرض له في المبحث الموالي .

المبحث الثالث: .

الحاكمية المالية و اصلاح الميزانية

1- فكرة الحاكمية: NOTION DE GOUVERNANCE

1-1- التعريف و التطور التاريخي:

إن مصطلح "الحاكمية" (gouvernance) أخذ عدة مفاهيم متقاربة مثل: إدارة، قيادة تسيير، حكم... غير أن المفهوم الحقيقي لهذا المصطلح أوسع من هذه الكلمات و لكي نحيط بهذا المفهوم بجميع جوانبه يجب أن نعرف الجانب التاريخي له¹.

إن كلمة الحاكمية أصلها إنجليزي فهو مصطلح قديم، أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية و خاصة في معاجم تحليل التنمية، و يمكن شرحه بأنه "طريقة تسيير سياسية لأعمال و شؤون الدولة".

كما أن هذا المصطلح فرض لتحديد مجموعة من الشروط السياسية التي من خلالها وضعت في حيز التنفيذ المخططات التي تكسب شرعية للعامل السياسي و في نفس الوقت العلاقات مع الإدارة و مع القطب المسير و مع بقية المجتمع.

يقصد بالحكمية أسلوب و طريقة الحكم و القيادة، تسيير شؤون منظمة أو هيئة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة، فالحاكمية تركز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة و الشفافية في القرار.

إن مفهوم الحاكمية يطرح ضمن إشكالية واسعة من الفعالية و النجاح في العمل العمومي "action publique" و تهتم بالعلاقة بين السلطة و الحكم.

في إطار تعريف هذا المصطلح فإن اختصاصي البنك العالمي و ضمن معالجة هذا الموضوع منذ أكثر من عشرية من الزمن نجد التعريف الذي قدمه:

D.Kaufmann, Iart kray et de pablo zoido-labton

و المنشور في مجلة المالية و التنمية¹ بعنوان "تسيير الشؤون العامة من التقييم إلى التطبيق" على أن الحاكمية تعني: "التقاليد و المؤسسات التي من خلالها تمارس السلطة في البلد". و حسب مفهوم هذين الكاتبين فإن فكرة التقاليد و المؤسسات تشمل:

1- الأخضر عزي و عالم جلطي، بحث علمي حول التنمية البشرية للحكم الراشد.

- 1- المسار الذي من خلاله يتم اختيار الحاكمين
- 2- قدرة الحاكمين في التسيير الفعال للموارد، بتطبيق المبادئ التنظيمية و السياسية.
- 3- إحترام المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تعني بتسيير فعاليات الاقتصادية و الاجتماعية.

تعريف آخر يمكن ذكره و هو ذلك الخاص بالأستاذ/François castaing
و الذي يتضمن أربع نقاط أساسية:

- 1- يعرف الحاكمية بأنها نمط أو طريقة أخذ القرار.
 - 2- هذا النمط في أخذ القرار يتم في إطار منظم جماعيا.
 - 3- هذا التنظيم يشكل على عدة مستويات من السلطة.
 - 4- و الهدف من هذا كله و هو ضمان الفعالية.
- و في نفس السياق يمكن إدراج التعريف المقدم من طرف الأستاذ/Gerry Stocker
و الذي يركز على العلاقة بين المؤسسات و العمل ذو الطابع الجماعي، حيث يمكن تقديم
تعريفه للحاكمية على أساس النقاط التالية¹:

- 1- الحاكمية تعمل على إدخال و مشاركة مجموعة من المؤسسات و الفاعلين و الذي لا
ينتمون جميعهم على محيط الحكومة.
- 2- في وضعية الحاكمية هذه الحدود و المسؤوليات أقل وضوحا في مجال العمل
الاجتماعي و الاقتصادي، و الحدود المقصودة هنا هي تلك التي قد تكون بين العمل
العمومي و الخاص.
- 3- الحاكمية تعني وجود علاقة متبادلة بين السلطة و المؤسسات المشاركة في العمل
الجماعي، هذه العلاقة تتميز بتوفير شبكة من المعلومات المتبادلة.
- 4- الحاكمية تعتمد على مبدأ أن المجتمع المدني يأخذ مكانة جد متقدمة و متزايدة
باستمرار في مجابهة السلطات العمومية و في كل المجالات و خاصة في ميدان
البيئة و المحيط، التسيير الكلي، و الحماية الاجتماعية.

¹ - Brahim lakhlef: la Bonne gouvernance , croissance et développement,Dar el
khaldounia;2006 p09.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

أما اللجنة الأوروبية فانها تفضل في إطار و المعياري للعمليات حيث تعني "الحاكمية هي القرب والبرهان والشفافية التي تؤثر على ممارسة السلطة... خاصة من زاوية فتح المشاركة، و كذا المسؤولية، الفعالية و كذا التنسيق".

أي أن هذه الأخيرة تعطي الاهتمام إلى جانب الكيفي في الممارسة. و أخيرا يمكن ان نخلص إلى ان للحاكمية تأثير و تأثر مباشرين بعدة مفاهيم أخرى لها علاقة بالموضوع مثل الحاكمية و المؤسسات حيث أن المؤسسات و حسب تعريف للأستاذ Douglas North تعني "مجموع القواعد الرسمية و غير الرسمية التي تتدخل في الفعاليات الانسانية"¹.

كما أن الحاكمية تعتبر سياسة، فأى سياسة تعتمد دائما على تشخيص الوضعية، و تحديد الأهداف المستقبلية، أي نظرة مستقبلية تعتمد على أدوات معينة و خطوات محددة.

و بما أن الحاكمية تعطي اهتمام خاص إلى نوعية المؤسسات و هذه النوعية تقاس بمدى فعالية هذه المؤسسات من جهة و من جهة أخرى بدرجة ديمقراطيتها فالمشاركة في إعداد قانون أو مخطط عمل...، يعتبر شرط أساسي في النظام الديمقراطي و هذا يعني أن النظام الديمقراطي هو شرط أساسي للحاكمية الجديدة.

فالمنتخبين يجب أن يشاركوا في النقاشات الهادفة إلى تقييم و تعديل الإجراءات المعتمدة في مختلف البرامج و الخطط التنموية خاصة في إطار ما يسمى بالتنمية المستدامة و التي تعرفها اللجنة العالمية للبيئة و التنمية على أنها "تنمية تهدف إلى تلبية المتطلبات الحالية دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة".

و على هذا الأساس فإن مفهوم الحاكمية يساير الكثير من المفاهيم و المبادئ التي لها انعكاس مباشر على تنمية البلد.

1-2-الحكم الرشيد la bonne gouvernance

كما سبق ذكره فإن هناك تباين في انتساب أصل مصطلح الحكم إلا أن هناك تقارب كبير في تعريفه حيث تطورت هذه التعاريف كما يلي 1:

1- Brahim lakhlef; la Bonne gouvernance, op.cit;p29

ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في

الحكومة ثم كمصطلح قانوني (1978) يستعمل في سياق واسع عبر مسيرين (1967) و على هذا الأساس فإنه لا شك و لا اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة.

إن الحكم الراشد و الحاكمية هي مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة و مساعدة المسيرين للإلتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم و إلى تقديم خدمات غير قابلة للإنتقاد كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك في مجال التسيير.

فقد أصبحت الحاكمية الجيدة (bonne gouvernance) هي الكلمة المحورية للتنمية الدولية، و هي مطبقة في كل القطاعات، و قد ظهر هذا المصطلح بشكل كلي خلال الثمانينات أي في الوقت الذي بدأ فيه بالتطبيق الميداني لبرامج التعديل الهيكلي و التي تهدف إلى خلق النمو الاقتصادي. إلا أن ذلك لم يتحقق في كثير من الدول النامية، بمعنى ظهور صعوبات كثيرة و جادة حالت دون تطبيق هذه البرامج، و قد تم تشخيص هذه الصعوبات فتبين أن هناك أخطاء في تسيير الشؤون العمومية و التي مردها عدم الترجيح الإحصائي و الميداني، و نقص الشفافية لدى الحكومات¹.

و عليه فقد عرف البنك الدولي (1992) الحكم الراشد بأنه الطريقة التي تمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية و الاجتماعية لأي بلد بغية التنمية، أما البنك الدولي، فإنه يعرف الحكم الراشد على أنه مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال و الأمثل و من شأنه الإجابة على مختلف الانتقادات الخاصة بالمجموعات الدولية للتنمية التي تهتم و تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية.

و لهذا فان لجنة المساعدة التابعة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية قد أنشأت فريق عمل حول التنمية التشاركية و الحاكمية الجيدة بحيث ربطت بين الحاكمية الجيدة و التنمية التشاركية، و كذلك حقوق الإنسان و الديمقراطية. و قد اقترحت لجنة الحاكمية الإجمالية سنة 1995- تعريف أكثر عمومية بموجبه أشير إلى أن الحكم الراشد هو مجموع الطرق المتعددة لتسيير الأعمال المشتركة من طرف الأفراد و المؤسسات العمومية و الخاصة.

¹- mohamed CHERIF BELMIHOUB: les institutions de l'economie de marché à l'epreuve de la bonne gouvernance; revue IDARA;n°30 P17.

أو إلى أن الوظائف الأساسية للدولة في اقتصاد
كالمالية السوق كما تساهم في عدالة و إنصاف أكثر على من
مستويات متعددة للتدخل و عبر ثلاث عناصر أساسية: الدولة في حد ذاتها، المجتمع
المدني، القطاع الخاص¹.

إن الحكم الراشد يتطلب عدم استبعاد أي عنصر من النشاط الإنساني في خدمة التنمية.

2- الحاكمية المالية و إصلاح الميزانية

في كل دول العالم و بصفة عامة فإن تسيير المالية العامة تعتبر مسألة صعبة، ذلك
أن الكثير من الصعوبات تصادف المختصين و الخبراء في هذا الشأن.
كما أن طريق عقلانية تسيير المالية العامة هو الآخر لا يزال يخفي الكثير من
العراقيل و المشاكل الاتية في كثير من الأحيان بسبب ظاهرة الفقر المدقع.
و هذه الصعوبات مرتبطة في أغلب الأحيان بغياب الوسائل المادية و البشرية الكافية
لتسيير و مراقبة المال العام بصفة شفافة².

و مما يلاحظ أن طبيعة هذه الصعوبات ناتجة أيضا عن طبيعة الثقافة السائدة في
المجتمع، حيث أن المفهوم الجديد في تسيير المال العام الذي يصب في مفهوم جديد
للتسيير يصدم بهذه الأفكار و الممارسات التي تعتبر بعيدة كل البعد عن تسيير فعال
و شفاف للمال العام.

و من هذا المنطلق فإن الوصول إلى هذا الهدف يتطلب على الخصوص تحديد
العوامل المساعدة على بناء ما يسمى بفضاء مالي عمومي مستديم في الدول النامية
و الذي يجب أن يكون في انسجام تام مع أهداف التنمية و مع محاربة ظاهرة الفقر
و تحسين معيشة الفرد.

و لن يتأتى هذا إلا بإدخال ثقافة جديدة للحاكمية المالية العمومية أي تسيير المال العام.

¹ - عبد الحق شعبان، بحث حول الحكم الراشد والتنمية المستدامة، " المحور المتمدن " العدد 1804 في 13|01|2007.

² -- mohamed CHERIF BELMIHOUB ,op,citp18

و لتحقيق هذه الغاية فإن الكاتب¹ (Michel Bovier)

عليها هذا التحول نحو النظرة الجديدة لتسيير المال العام، وهي:

- الاهتمام بالجانب البشري في عملية الإصلاح.

- الاهتمام بالتصور العام للإصلاح.

- الاهتمام بالقيادة.

- الاهتمام بتقاسم فكرة الإصلاح.

و في نفس السياق فإن المراقبة الناجحة و الفعالة لتنفيذ الميزانية العامة تعتبر عاملا مكملا لعملية إصلاح هذه الأخيرة.

لذلك سنتطرق أولا إلى محاور الإصلاح للميزانية ثم إلى مراقبة الميزانية و الهدف من كل هذا هو الوصول إلى مستوى معين من حاكمية المالية العامة المستديمة في إطار ارساء قواعد الحكم الراشد.

2-1- العامل البشري في إصلاحات الميزانية:

فلكي تكون إصلاحات الميزانية ناجحة و فعالة فإنه يجب أن يتم تقبلها و اعتمادها من طرف كل الأعوان المعنيين بعملية الإصلاح، هذا الاعتماد يعطي الإصلاحات نوع من المصداقية و الاستمرارية عبر الزمن.

و في هذا الصدد، يجب الانتقال من مرحلة التقنيات الميزانية إلى مرحلة استثمار القدرات البشرية في عملية الإصلاح.

فمن الملاحظ في إصلاحات العالم الثالث أن إدخال التقنيات المالية في إصلاح الميزانية يحتل مكانة أكبر و أهم من الإهتمام بالعامل البشري المكلف أصلا بتنفيذ هذه الإصلاحات و هذا ما يفسر تفوق الثقافة التقليدية على ثقافة التسيير الحديثة، إذ أن مفهوم الإصلاح في الثقافة التقليدية يعني تراكم كم هائل من التقنيات مما لا يؤدي بالضرورة إلى إصلاح حقيقي و بالتالي و لكي نضمن إصلاحا ناجحا يجب أن تتم هذه الأخيرة في مسار زمني معقول، إذ أن الإصلاحات التي تتم بشكل سريع أو تحت ضغوطات ماء، فإنها لن تؤدي إلى النتائج المرجوة، و هذا ما يلاحظ في أغلب الدول النامية².

¹- Directeur de la revue française de finances publiques.

²- Michel Bovie, Nouvelle gouvernance Financière publique durable et conduite de la réforme budgétaire dans les pays en développement¹, RFFP N°98, 2007.p159

2-2- الإنتقال من الإصلاحات المفروضة إلى الإ

إن الإصلاحات يجب أن تتم من طرف الأعوان المبادرة الداخلية، و هذا سيضمن الإستمرارية و الفعالية، و هما عنصران ضروريان لأي استراتيجية¹.

و في هذا الإطار يجب أن تكون هناك مشاركة و مرافقة في عملية الإصلاح بين الأعوان الإقتصاديون الوطنيين و كذا أصحاب الأموال. و في هذا الشأن يجب الإشارة إلى نقطتين هامتين:

الأولى: تعني ضرورة أن يتحمل الأعوان الإداريون المسؤولية كاملة في مسار الإصلاحات.

و الثانية: و هي تلك التي تخص مسؤولية و دور المنتخبين فمنطق الطريقة الجديدة في تسيير المال العام تستدعي بالضرورة انخراط البرلمانين في هذا المسار.

2-3- الإصلاحات عبارة عن تصور فكري:

إن الملاحظ حالياً أنه في عدد كبير من الدول فإن القواعد الميزانية و المالية السارية المفعول تعود في إطارها القانوني إلى التشريعات المالية لسنوات الخمسينيات، حيث أنها تعود إلى الأمرية الصادرة بفرنسا سنة 1959 بالنسبة للدول الإفريقية الفرنكوفونية، أو إلى التشريع البريطاني بالنسبة للدول الأنكلوفونية، و لذلك أصبح من الضروري إيجاد نموذج ميزاني آخر يتميز بنوع من الذاتية و الإستقلالية.²

2-4- تعقيدات إدخال إصلاحات ميزانية في الدول النامية:

إن العقلانية في تسيير المالية العامة و التي تمثل إشكالية صعبة، لا زالت محفوفة بكثير من العراقيل الميدانية لما يتعلق الأمر بدول تعرف مشاكل ذات الأبعاد المتعددة. و في هذا السياق فإن الأمر يتعلق باعتماد تصور فكري واضح يأخذ بعين الاعتبار التعددية في المنطق. و التي تهدف إلى تحديد دور و مكانة كل عون من الأعوان المنخرطين في العملية، و تحديد أيضاً قيمة و مساهمة هذه الأخيرة.

1- Michel Bouvie, Op Citp160

2- Michel Bouvier, Le citeyen ,La nouvelle gouvernance Financiere publique et la transparence budgétaire, RFFP N°96, année 2006.

و في هذا السياق فإن مسار الإصلاحات المسد
مهمة موجودة في ثقافات و أفكار أخرى تسمح بالسير
5-2- الاستفادة من تجارب أخرى:

فإذا كانت الإصلاحات تهتم بالواقع المحلي فإن هذا لا يمنع بأن تثرى
بتجارب و ممارسات الآخرين عبر العالم خاصة إذا أثبتت فعاليتها.
ففي إطار إستراتيجية جديدة للقيادة و التسيير فإن استعمال الأدوات الجديدة في
التفكير و التصور العام لمسار الإصلاحات يعتبر أساسي في الثقافة الخاصة لكل بلد.
إن دمج هذه الأدوات مع المعارف الموجودة سيسمح من جهة من تصور حقيقي
لمسار الإصلاحات و اتجاهاتها المستقبلية و من جهة ثانية سيسمح أيضا بإعداد مخطط
عمل ضروري لمسار هذه الإصلاحات.

2-6- القيادة عنصر إستراتيجي في الإصلاحات:

إن قيادة مسار الإصلاحات يفرض علينا تعريف و اعتماد تصور إستراتيجي قصد
وضع هذه الإصلاحات ضمن أبعادها المكانية و الزمانية، و هذا يتطلب تأسيس فوج عمل
للقيادة يتكون من ممثلي الإدارات المعنية و كذا أصحاب الأموال.
أما من و جهة الحكم الراشد فإنه تجدر الإشارة إلى ضرورة إنخراط الطبقة السياسية
في عمل قيادة الإصلاحات.

2-7- وضع تنظيم قانوني للمراقبة و التقييم نظام المالية العامة:

إن القيادة الناجحة و كذا الميزانية ذات المصدقية تتطلب وجود نظام للرقابة،
يخضع هو الآخر لمبدأ قانونية العمليات و تقييم العمل التسييري.
و هذا النظام الرقابي يتطلب هو الآخر إنشاء و تطوير نظام للتسيير مندمج، يعطي كنتيجة
الاستعمال الواسع للإعلام الآلي.
إن عملية المراقبة تتطلب أجهزة متعددة¹ و ذات اختصاصات مختلفة.
إن فعالية الرقابة و التقييم سوف لن تكون مكتملة إلا بإدخال نظام محاسبي يعتمد على
محاسبة الذمة المالية و كذا المعلومة المالية².

1- سيتم التطرق إلى هذا الموضوع لاحقا

2 - هذه الفكرة تتماشى مع معايير المحاسبة الدولية IFRS.

و أهم ما يميز العمل القيادي في مجال الإصلاح الإداري هو أن يكون واضحاً و محدد و واضحة، إستراتيجية مستمرة عبر الزمن و كذا تبسيط هيكل الموازنة إضافة إلى مبدأ الشفافية.

2-8- الانسجام شرط لنجاح الإصلاحات الميزانية:

إن مسار الإصلاحات يجب أن يسير بانسجام تام من جهة بين المتعاملين الإقتصاديين، و من جهة ثانية بين المقرضين الذين هم ملزمين بإيجاد صيغة معينة لتنظيم التنسيق بينهم و ذلك قصد إعطاء طريقة للإستعمال الأمثل للأموال المقدمة. الانسجام المطلوب يخص أيضاً جانب الأهداف المرجوة و الوسائل المستعملة لذلك حيث يتم الانسجام بين هذه الأهداف و الحقائق الاجتماعية و الاقتصادية و تلك المتعلقة بالميزانية.¹

الانسجام المطلوب يخص أيضاً الربط بين الأهداف و المعايير المتعلقة بالميزانية حيث يتطلب الأمر بتنسيق و توافق بين التشريعات الميزانية المنصوص عليها قانوناً و كذا الأوساط المعنية بتطبيق هذه التشريعات.

2-9- تقاسم الإصلاحات:

إن هذه الإصلاحات يجب أن تكون نتيجة لفكرة و تصور مشترك (تقاسم) لكل المتعاملين العاملين سواء بشكل مباشر و غير مباشر كانوا وطنيين أو دوليين، و هذا يؤدي إلى أن تكون الإصلاحات ذات معنى مشترك و تطبيقاتها مقبولة من طرف الجميع.

2-10- تقاسم الإطار التصوري للإصلاحات الميزانية بين المتعاملين:

إن المتعاملين المباشرين و المعنيين بالإصلاحات (أصحاب القرارات، الإدارات، المقرضين...) يجب أن يتقاسموا نفس الفكرة الخاصة بتسيير المال العام. و من هنا يتضح أهمية و ضرورة وجود أرضية للمفاهمة و التوافق بين الجميع، وصولاً إلى قرارات ذات شفافية في تسيير المالية العامة .

1 - Michel Bouvie : la nouvelle gestion publique comme condition de la nouvelle gouvernance, RFFP n 82, juin, 2003

و قد تم الوصول إلى هذا عن طريق ما يسمى بين إصلاح و سي يسي و
الجميع على ضرورة اعتماد نهج الإصلاحات.¹

2-11- تقاسم مسار اتحاد القرار و آليات التقييم بين المتعاملين المعنيين مباشرة:
إن الإصلاحات الميزانية و خاصة عندما تكون لها كهدف التسيير الجديد للمالية
العامة، تتطلب بالضرورة انخراط السلطات السياسية، و قد يؤدي هذا أحيانا إلى ضرورة
إدخال إصلاحات مؤسسية تسمح بوجود علاقات جديدة بين السلطة التنفيذية و السلطة
التشريعية.

إن اليوم و في خضم الإصلاحات الميزانية فان مسار القرارات المتعلقة بالميزانية
أكثر اندماجا على مستوى المتعاملين السياسيين أصبح ضروري.²
و أخيرا يجب الإشارة إلى أن هناك مصلحة أكيدة في انخراط المقرضين في تنسيق فعال
مع الدول. و هذا يضمن الإنسجام المطلوب في مسار الإصلاحات بين كل المتعاملين
المعنيين.

3- ترشيد سياسة الإنفاق العام كاحد مستويات الإصلاح :

تواجه العديد من الدول وضعين متضادين ، الأول يتمثل في المزيد من النفقات العامة
و الثاني نقص وعدم كفاية الموارد اللازمة ، لذلك يجب الإستخدام الامثل للموارد
المتحصل عليها ، والتي تغطي على أكمل وجه كل المتطلبات الجديدة ، و يقتضي هذا
الإختلال حسن إستخدام النفقات العامة، أو ما يسمى بترشيد النفقات العامة ، ولذلك
سنتطرق في المبحث الموالي إلى مفهوم ترشيد الإنفاق العام ومختلف مقومات ومتطلبات
نجاحه باعتباره احد مجالات الإصلاح الموازي ، ثم نتطرق إلى أهم الصعوبات
و المشاكل التي تعيق هذه العملية .

¹ - Michel Bouvie, Nounelle gouvernance Financiere publique durable et conduite de
la reforme budgétaire dans les pays en développement, op, citp165

² - Mohamed cherif Belmihoub, Professeur sciences de gestion ENA alger , Les cuscitutions de
l'economie de mardé à l'apreuve de la benne gouvernance, Revue IDARA N° 30

المبحث الرابع:

مفهوم ترشيد الإنفاق العام ومتطلبات نجاحه.

1- مفهوم ترشيد الإنفاق العام :

توجد مصطلحات كثيرة تهدف إلى ضرورة التحكم في الإنفاق العام ولعل أهمها أولويات الإنفاق، ضبط الإنفاق ، تحسين كفاءة الإنفاق .. إلخ وربما يكون مصطلح الترشيح أدق وأشمل هذه المصطلحات فماذا نعني بالترشيح لغة وإصطلاحاً¹. فلقد نشأ مصطلح الرشادة الإقتصادية و العقلانية الإقتصادية مع المدرسة الحديثة التي أرادت من خلاله تفسير السلوك البشري ، فبالنسبة لهذه المدرسة فإن الرشادة الإقتصادية تعني إلتزام السلوك الإقتصادي بنتائج حساسة ودقيقة ، وهو في كل الحالات لا يخرج عن تحقيق الأهداف المحددة بأقل تكلفة ممكنة ، سواء كان ذلك يتعلق بسلوك الأفراد أو الهيئات العامة ، وقد دعا البحث المتقدم في هذا المجال (تخصيص الإنفاق العام) إلى الدراسة المقارنة بين الإمتيازات المحصلة من كل تخصيص ، و التكلفة اللازمة لذلك وكذا الفرص البديلة و الإمتيازات هنا لاتشمل تلك التي يتم تخصيصها مباشرة ، وإنما يجب أن يضاف إليها تلك الإمتيازات غير المباشرة للمستفيدين المحتملين بصورة غير مباشرة عن طريق الآثار الخارجية .

إن النظرة الإيجابية للحياة تفرض السعي لتحقيق مستوى لائق وضمن هذا المستوى المعيشي لكل أفراد المجتمع ، وفي أحسن الظروف كما أن الحياة لاتقتصر على الجانب الإقتصادي فقط بل تضم جوانب أخرى كالوقت و التوازن في توزيع الجهودات البشرية² ، وهي جوانب أساسية في الحياة البشرية ، يتعين تتميتها وإحتسابها في كل عملية هادفة وإذا كان من الممكن حصر مفهوم ترشيد الإنفاق في الجوانب المالية ، فإنه لايمكن إهمال الوجه الآخر لهذه العملية الملازم لها ، و الذي يعني جانب التمويل حيث أن الرشد الإقتصادي على حد تعبير الدكتور "محمد دويدار" يعني حسن التعامل مع الأموال كسباً وإنفاقاً مما يوحي بأن المسألة ذات شقين لأبد من مراعاتهما في نفس الوقت .

1-Jerom Bacher et Marie Niedergang : nouvelle parition des depenses publique,Revue Economie et Statistique N°343,année 2001.

2-سميرة ابراهيم ايوب: صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي , الاسكندرية , 200, ص 131.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

ولو إقتصرننا مفهوم الترشيد على الإنفاق العام ،

تصريف الأموال دون إسراف ولا تقتير مع مراعاة ما ينبغي إي بابه ينبغي و
بتعبير آخر يمكن القول أن زيادة الإنفاق العام عن موضع الاعتدال يعد سفه، وكذا إنقاصه
يعتبر تقتيراً.

كما أن عدم إتباع مبدأ الأهمية النسبية و الترتيب التفضيلي السليم لتخصيص الموارد يعد
سفها كما أنه لا يمكن الحكم على السلوك الإقتصادي بالرشاد و العقلانية الإقتصادية بناءً
على مؤشر واحد ، وإنما يجب أن يتم ذلك في إطار المنهج التحليلي الشمولي .

2- مقومات ومتطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام : إن عملية ترشيد الإنفاق العام
ليست بالسهلة ، لكنها خطوة ضرورية ، وهي في الوقت ذاته تحتاج إلى توفير ضمانات
ومتطلبات كي يمكن إنجازها على أحسن وجه¹ .

2-1- عناصر عملية ترشيد الإنفاق العام: تتطلب عملية ترشيد الإنفاق العام توافر جملة
من العناصر و الدعائم التي تتركز عليها ، ولعل من أهمها مايلي :

1- التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام الأمثل وذلك بتضييق المجال بين السقف الأعلى
و الحد الأدنى للإنفاق و يتوقف حجم الإنفاق على القرار السياسي ، المعبر عن موقف الدولة
إزاء الوظائف التي يمكن أن تتحملها الحكومة باتجاه المجتمع وهو الموقف الذي بدوره
يحدده النظام الإجتماعي و الإقتصادي القائم ، بالإضافة إلى الظروف البيئية التي يمر بها
المجتمع وإن كل هذه الإعتبارات ضرورية لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام ، ولو
إستخدمنا المنفعة كأداة للتحليل على غرار الفكر الحدي لأمكن القول بأن الحجم الأمثل لهذا
الإنفاق يتحدد إذا ما تم التوصل إلى النقطة التي تتعادل عندها المنفعة الحدية للمنفعة العامة
مع المنفعة الحدية لهذه النفقة لو بقيت في يد الأفراد ولو قاموا بإنفاقها² ومن هذا المنظور
فإن تقسيم الوظائف بين الدولة و الهيئات الخاصة ، لايعتمد على معيار النسب أو القطاعات
لان في ذلك قصر النظر، وإنما يعتمد على معيار تعظيم مصلحة المجتمع المحققة .

2- أن تكون النفقة العامة لإشباع الحاجة العامة ، وتجدر الإشارة إلى أن الفكر المالي
المعاصر يعتبر ذلك ركناً أساسياً من أركان النفقة العامة ، كما يعتبر الخروج عن هذا

¹ - سميرة ابراهيم ايوب: مرجع سابق، ص 133 .

2 - ضيف احمد : انعكاس سياسة الانفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004) ، مذكرة ماجستير، ص 16.

الركن خروجاً من مبادئ المالية الرشيدة إذ أن الإ

تحقيق الإشباع لحاجة يتعارف عليها المجتمع على أنها ركن أساسي من أركان الإدارة المالية الرشيدة. يستهدف حاجة خاصة كان هدراً للمال العام وخروجاً به عن أوجه الرشد .

3- إتباع مبدأ الأولوية ، حيث أن إحترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ الاموال من الضياع وتعظيم منفعة إستخدامها ، وقد تعرض الفكر الإقتصادي على بعض الادوات التي تمكن من تطبيق هذا المبدأ ومن ذلك تحليل التكلفة و العائد ، حيث أن المقارنة بين تحليل التكلفة ومستوى العائد تسمح بإختيار تلك المشاريع ، التي تكون عوائدها أكبر من التكاليف اللازمة لإنشائها ، كما أن إعطاء أوزان ترجيحية للأهداف الموجودة ، و الأثار المباشرة لكل من هذه المشاريع ، يسمح بترتيبها و البدء بأفضلها تحقيقاً للمصلحة العامة .

4- التحديد الدقيق لمقدار النفقة العامة المطلوبة، و التوقيت السليم لها ، فبالإضافة إلى أن مقدار النفقة العامة يجب أن يكون معيارياً، كما يجب أن يتم في الوقت المناسب ، دون تقديم أو تاخير وذلك من أجل تحصيل الأثر المطلوب من الإنفاق العام في حينه وإلا فإن ذلك يعد مخالفاً لمبدأ الرشادة .

5- كذلك فإن توافر جملة المعلومات اللازمة عن الموارد المالية المتوقعة ، وعن أوجه الإنفاق المختلفة وأن تكون هذه المعلومات معالجة وقابلة للإستعمال مما يسمح بالتأكد من إتجاهات حركة الإيرادات و الإنفاق مستقبلاً كما يسمح إستخدام مختلف الأساليب التنبؤية لبناء الدراسة اللازمة على أسس أكثر واقعية.

3- الرقابة على تنفيذ الميزانية:

يعتبر عامل الرقابة من اهم العوامل المساهمة في عملية ترشيد الانفاق العام حيث تعد الرقابة المرحلة الأخيرة التي تمر بها الميزانية العامة للدولة. و تسمى مرحلة مراجعة تنفيذ الميزانية و الهدف منها هو التأكد من أن تنفيذ الميزانية قد تم على الوجه المحدد و وفق السياسة التي وضعتها السلطة التنفيذية و إجازتها من طرف السلطة التشريعية¹. و بناء على ذلك فإن الهدف الأساسي من الرقابة على تنفيذ الميزانية هو ضمان تحقيقها لأقصى قدر من المنافع للمجتمع في حدود السياسة العامة للدولة.

¹- د.حسين مصطفى: المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية،1995، ص258

و تأخذ الرقابة على تنفيذ الميزانية عدة صور
التشريعية و الرقابة المستقلة.¹

و سنتطرق فيما يلي إلى الرقابة الإدارية ثم الرقابة التشريعية و أخيرا الرقابة المستقلة.
أولاً:

3-1 الرقابة الإدارية:

تتولى وزارة المالية الرقابة الإدارية على تنفيذ الميزانية، حيث يقوم الرؤساء من موظفي الحكومة بمراقبة مرؤوسيههم و كذلك مراقبة موظفي وزارة المالية عن طريق المراقبين الماليين و مديري الحسابات على عمليات المصروفات التي يامر بدفعها المختصون أو من ينوبون عنهم.

تتم الرقابة الإدارية من الناحية العملية في طريقتين أساسيتين:

3-1-1- الرقابة الموضوعية:

تعني انتقال الرئيس إلى مكان عمل المرؤوس ليتأكد من مباشرته لعمله على نحو دقيق، و مثالها أن ينتقل مدير المالية العامة إلى مكاتب رؤساء المصالح و رئيس المصلحة إلى مكاتب رؤساء الدوائر، و رئيس الدائرة إلى مكاتب سائر الموظفين التابعين له و هكذا.

3-1-2- الرقابة على أساس الوثائق:

هنا لا ينتقل الرئيس إلى محل عمل مرؤوسيه و لكن يقوم بفحص أعمالهم من خلال التقارير و الوثائق و الملفات. و تبدو هذه الطريقة أيسر في التطبيق من الناحية العملية من الطريقة السالفة، الرقابة الموضوعية. حيث أن انتقال الرئيس إلى مكان عمل مرؤوسيه قد يؤثر و خاصة في الدول النامية على انضباط العمل و دفع بصورة مؤقتة مما يؤثر بالسلب على سير العمل و لا يحقق الرقابة الفعالة على تنفيذ الميزانية للدولة و لذا فإن أغلب الدول تأخذ بالطريقة الثانية، الرقابة على أساس المستندات. و تنقسم الرقابة الإدارية من حيث توقيتها، إلى رقابة قبل تنفيذ الميزانية و أخرى لتنفيذ الميزانية.

3-1-3- الرقابة السابقة: تمثل الجزء الأكبر و الأهم من الرقابة الإدارية و تكون مهمتها عدم صرف أي مبلغ إلا إذا كان مطابقاً لقواعد المالية المعمول بها سواء كانت قواعد الميزانية أو القواعد المقررة في اللوائح الإدارية المختلفة.

¹ - عباس محرز: مرجع سابق ، ص 451

وتتمثل تلك الرقابة التي يطلق عليها كذلك الرقابة

الإيضاحات و المعلومات التي تساهم في السير في الإيرادات العامة، سواء تم ذلك في صورة أسئلة شفوية أو خطية أو حتى بالاستجابات.

فمن حق اللجان المالية التابعة للبرلمانات أن تستدعي ممثلي السلطة التنفيذية عند الضرورة للاستماع إليهم فيما يخص مالية الدولة العامة أو ماليتهم الخاصة كما قد تتمثل الرقابة التشريعية عن طريق مناقشة الحساب الختامي عن السنة المالية السابقة.

على هذا فإن الرقابة التشريعية على الميزانية العامة تتمثل في مرحلتين: المرحلة المعاصرة لتنفيذ الميزانية، و المرحلة اللاحقة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة.¹

3-2-1- المرحلة المعاصرة لتنفيذ الميزانية:

تختص بالرقابة التشريعية لجنة الشؤون المالية في البرلمانات و هي "لجنة الشؤون الاقتصادية و المالية" التي لها أن تطلب البيانات و المستندات و الوثائق اللازمة عن تنفيذ الموازنة العامة أثناء السنة المالية فإذا تبين وجود أي مخالفة للقواعد المالية الخاصة لتنفيذ الميزانية فإنه يكون من حقها تقديم أسئلة و استجابات على الوزراء المختصين عن كيفية تنفيذ الميزانية. بل و أيضا تحريك المسؤولية السياسية ضد كل من يثبت في حقه ارتكاب مخالفة للقواعد المالية المتعلقة بسير و تنفيذ الميزانية. أضف إلى ذلك، أن السلطة التشريعية تتمكن من إجراء الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة عندما تلجأ الحكومة إلى البرلمان، طالبة فتح اعتمادات إضافية، حيث تقوم الحكومة بالضرورة بتقديم معلومات كافية إليها عن حالة تنفيذ الميزانية و تبرير طلبها بفتح هذه الاعتمادات و مناقشة الحكومة في سياستها المالية.¹

3-2-2- المرحلة اللاحقة على تنفيذ الميزانية:

تتعلق تلك المرحلة بعرض الحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية لمناقشة و اعتماده ثم إصداره إما في شكل قانون أو في شكل قرار من رئيس الدولة. فالبرلمان كما رأينا يقوم باعتماد الميزانية بعد تنفيذها مما سيتتبع ذلك، منطقيا أن تعرض عليها نفس الميزانية بعد تنفيذها للتأكد من تطبيقها على نحو اعتمادها

1-Dr Lawhar Fellah, " quel contrôle Parlementaire de l'exécution du budget ; el watan Economie du 16 Juillet 2006 .

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

لها، فتقوم بالإطلاع على النتائج الفعلية للحساب التي تدرج فيها النفقات الميزانية و مدى مطابقتها للميزانية في الصورة التي اعتمدها سواء بالنسبة للنفقات المعتمدة أو حصيله الإيرادات.

و يشمل اعتماد البرلمان للحساب الختامي اعتماد المبالغ التي أنفقت و التي حصلت بالفعل و اعتماده لإضافة ما قد يتحقق من فائض الإيرادات عن النفقات للاحتياطي العام أو تغطية مقدار العجز الناتج عن تجاوز النفقات للإيرادات عن طريق السحب من هذا الاحتياطي و اعتماده.

فإذا تبين للسلطة التشريعية سلامة الموقف المالي للحكومة فإنها تقوم باعتماد هذا الحساب. أما إذا تبين لها حدوث أي مخالفات مالية جسيمة في تنفيذ الميزانية فيحق لها تحريك المسؤولية السياسية ضد الوزراء المخالفين و ذلك عن طريق سحب الثقة من الوزير، و قد يصل الأمر إلى سحب الثقة من الحكومة بأكملها.

و تكون الرقابة أكثر فاعلية إذا تمكنت السلطة التشريعية من مناقشة الحساب الختامي مبكرا بعد انتهاء السنة المالية مباشرة¹. إذ ليس بخفي أن تغير الوزارات و الوزراء قد يجعل منها مجرد رقابة شكلية أكثر منها موضوعية.

و بالرغم من فاعلية الرقابة التشريعية، يعاب عليها أن أعضاء السلطة التشريعية يكون لديهم آلاف الصفحات و الأرقام لمناقشة تفصيلية أضف إلى ذلك الأعباء و المهام السياسية الخطيرة التي يتقل بها أعضاء السلطة التشريعية مما يجعل الرقابة التشريعية غير كافية بمفردها على تتبع و سير و مراقبة حسن تنفيذ الميزانية العامة للدولة.

ثالثا:

3-3- الرقابة المستقلة:

تعتبر هذه الرقابة أكثر أنواع الرقابة فاعلية. و يقصد بها الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة عن طريق هيئة مستقلة عن كل من الإدارة و السلطة التشريعية تتحصر مهمتها في رقابة تنفيذ الميزانية و التأكد من أن عمليات النفقات و الإيرادات قد تمت على النحو الصادر به إجازة السلطة التشريعية و طبقا للقواعد المالية المقررة في الدولة.

¹ - عباس محرزوي: مرجع سابق ، ص 455

و بمعنى آخر تتولى هذه الرقابة هيئة فنية خاصة تقوم بتسيير الحسابات الختامية و الميزانية و مراجعة حسابات الحكومة و مستندات التحصيل و الصرف و محاولة كشف ما تتضمنه من مخالفات و وضع تقرير شامل عن ذلك. و بناء عليه تستطيع السلطة التشريعية فحص الحساب الختامي فحفا جديا تحاسب على أساسه الحكومة عن كافة المخالفات المالية.

و تختلف هذه الهيئة التي تقوم بالرقابة المستقلة من دولة لأخرى ففي فرنسا، تتولى الرقابة على تنفيذ الميزانية هيئة قضائية مستقلة هي محكمة الحسابات و هي محكمة إدارية منظمة تنظيميا قضائيا، و في الجزائر مجلس المحاسبة، و تتولى مهمة الحكم على كافة الحسابات العامة ما عدا الحسابات التي يعطي المشرع اختصاص النظر فيها إلى جهات أخرى.

3-3-1- الرقابة المالية و المحاسبية: يقصد بها قيام مجلس المحاسبة بمراقبة الإيرادات و النفقات التي تتضمنها حسابات الدولة، للتأكد من تنفيذها بصورة سليمة دون ارتكاب إلى مخالفات للقواعد المالية، و مراجعة حسابات المعاشات و التأمينات الاجتماعية و فحص القرارات المتعلقة بشؤون العاملين و مراجعة حسابات التسوية و السلف و القروض و التسهيلات الائتمانية و الرقابة على المخازن و مراجعة الحسابات الختامية للشركات و منشآت القطاع العام و بفحص سجلات و دفاتر و مستندات التحصيل و الصرف و كشف حوادث الاختلاس و الإهمال و المخالفات المالية و بحث أسبابها و وسائل تلاقيها مستقبلا و بمراجعة تقارير مراقبي الحسابات و الشركات التي تدخل في اختصاصه. و يختص الجهاز بفحص و مراجعة كل حساب أو عمل آخر بعهد إليه بفحصه أو مراجعته من رئيس الجمهورية أو مجلس الشعب أو رئيس الوزراء و يبلغ رئيس الجهاز ملاحظاته على الجهة طالبة البحث¹.

و يكون لمجلس المحاسبة في سبيل تأدية مهمته أن يفحص السجلات و الحسابات و المستندات المؤيدة لها و أي مستندا أو سجل أو أوراق أخرى يرى لزومها للقيام

1- abdelaziz BARI: la responsabilité du controleur financier ;annales des sciences financiere juridiques et economiques;n 04 – 1988, iedf ,alger,p05

باختصاصاته على الوجه الأكمل، كما يحق للمجلس أن يقيم تصرفات المشرفين على الهيئات العامة شركاتها المصرفية صرفت في الوجه المقررة له من جهة، و لتقييم نتائجها من جهة أخرى.

3-3-2- الرقابة التقنية:

يكون لمجلس المحاسبة أن يقيم تصرفات المشرفين على الهيئات العامة شركاتها وفيما يتعلق بأعمال الإدارة و التنظيم. إذ من الممكن أن تكون هذه التصرفات سليمة من الناحية المالية و المحاسبية و لكنها معينة من الناحية الفنية، لكونها ترعي تنظيم العمل بأسلوب اقتصادي مقبول مما يستلزم مراجعته لحسابات تكاليف أعمال هذه الجهات و مراجعة نتائج أعمالها و تحديد العائد منها. و تقويم هذا العائد اقتصاديا في ضوء ما سبق تحديده في الخطة الاقتصادية العامة. أي أن من مهام مجلس المحاسبة متابعة تنفيذ الميزانية العامة من الناحية المالية و الحسابية و كذلك الناحية التقنية، حتى يتأكد من أن نتائج الإنفاق تتفق مع النتائج المرجوة له دون تبذير أو إسراف. و يقوم الجهاز بوضع تقارير كل ثلاثي إلى جانب تقارير سنوية عن نتائج أعماله و مسؤولياته.

و يتضح مما سبق أن اختصاصات و أعمال مجلس المحاسبة تتعلق بالرقابة اللاحقة على تنفيذ الميزانية و ليست رقابة سابقة عليه.

أخيرا، استنادا إلى كافة أنواع الرقابة السالفة الذكر، الإدارية و التشريعية و المستقلة، يمكن القول بأن وزارة المالية هي التي تقوم، عادة بالرقابة السابقة على الصرف بينما يقوم مجلس المحاسبة بالرقابة اللاحقة على الصرف و كلاهما مهم من الناحية الواقعية. إلا أن لكل منهما مزاياه و عيوبه التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

3-3-3- مزايا الرقابة السابقة على الصرف¹:

- 1 - يمنع هذا النوع من الرقابة التصرفات التي قد تقوم بها السلطة التنفيذية، و التي تتسم بعدم المشروعية الأمر الذي يؤدي إلى تقوية سلطة القانونية.
- 2 - إنها تقلل من حجم المسؤولية على رجال الإدارة، إذ أنها تستند إلى قرار هيئة الرقابة قبل إجراء أي تصرف في المستقبل.

¹ - عباس محرزى: مرجع سابق، ص 461.

3 - إنها تحقق اقتصادا في النفقات العامة، فهي ت

المشروعة خاصة مع لاطراد التوسع في النفقات

3-3-4 - عيوب استعمال هذه النوع من الرقابة:

1 - أنها تعطي لوزارة المالية نفوذا كبيرا على باقي وزارات الدولة بحيث تراقب تصرفاتها و تلغي ما تراه غير مشروع، و ذلك يخالف المفهوم السليم للنظام الإداري، إذا أن وزارة المالية لا تعدو أن تكون كغيرها من الوزارات.

2- قد يترتب عليها تأخير تنفيذ أعمال الإدارة بسبب عدم مرونة من يقومون بهذه الرقابة.

3 - أنها قد تقيد الرقابة اللاحقة بالنتائج التي توصلت إليها.

3-3-5 - مزايا الرقابة اللاحقة على الصرف:

1 - أن هذه الرقابة تتم بعد تنفيذ بنود الميزانية العامة، مما يعني أن الملاحظات من جانب الهيئة المختصة تتم على أساس الواقع و ليس التقدير.

2 - أنها تتعلق بالواقع و من ثم فإنها تكون أقدر على اقتراح الإصلاحات في المستقبل.

3 - إن الرقابة اللاحقة على الصرف يمكن إن تراقب تحقيق الأهداف المطلوبة من خلال العمليات المالية، و هو ما يسمح بتطبيق الأساليب الحديثة لتحضير الميزانية العامة كميزانية الأداء و تخطيط و برمجة الميزانية بصورة تكفي لترشيد الإنفاق العام.

3-3-6 - عيوب استعمال هذا النوع من الرقابة:

1 - أنها تتم بعد تنفيذ الميزانية، و من ثم فإنها لا تسمح بإصلاح العيوب و المخالفات أي أنها لا تتمكن من الحفاظ على المال العام.

2 - عادة ما تتأثر الرقابة اللاحقة بما وصلت إليه الرقابة السابقة على الصرف من ملاحظات مما قد يجعلها غير فعالة في بعض الأحيان.

4- لإتجاهات الحالية لإصلاح سياسات الإنفاق العام : يعمل صندوق النقد الدولي على

توجيه سياسات الإنفاق العام وفق معايير يعتقد انها تقلل من الهدر وتسمح بضمان مردودية أفضل للأموال العمومية ومن هنا فإن الإتجاهات المحبذة من قبل الصندوق تعمل على ثلاثة

محاور¹:

¹ Jerome Bascher et Marie Niedergang: Une nouvelle partition des dépenses publiques , Revue de economie et statistiques , n° 343 , 2001

4-1- تخفيض الإنفاق :

وهذا من خلال العمل على تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها وتركها للقطاع الخاص ، و العمل في ذات الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة بخصوص الخدمات التي لا يمكن إيكالها للخواص ، وهذا إعتباراً لكون الموارد العمومية ليست متاحة بالقدر الكافي وفي هذا الإطار نجد أن إعتقاد برامج التصحيح المدعومة من قبل الصندوق أدت إلى إجبار السلطات العمومية على إجراء تخفيضات في الإنفاق الحكومي ، فلقد إنخفض الإنفاق الحكومي الحقيقي للحكومات المركزية في خمسة عشر بلداً عالية المديونية في المتوسط بمعدل يزيد عن 18% في أوائل الثمانينات من القرن العشرين. و عرف الإنفاق الإستثماري إنخفاضاً يتجاوز 35% في حين عرف الإنفاق الجاري إنخفاضاً قدره 8% .¹

4-2- إعادة توجيه الإنفاق العام :

وهذا من خلال الإهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الإنتاج من الطاقة الإنتاجية الموجودة ويتعلق هذا التوجيه بـ :

* تشجيع الإستثمار الحكومي المنتج : وهذا من خلال الإهتمام بإقامة برامج إستثمار ذات نوعية عالية ، وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الإقتصادية ذلك أن تكلفة المشاريع الضعيفة الإعداد أو التنفيذ يمكن أن تكون عالية ، وتصبح فعالية هذا التقييم أكبر عندما تكون في إطار سياسات عامة لتصحيح تشوهات الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج و السلع ، ومن المفيد جداً التركيز على الإستثمار الحكومي الذي يكمل الأنشطة الخاصة لا تلك التي تنافسها .²

¹- د. عبد المجيد قدي: مرجع سابق ، ص 192

²- د. عبد المجيد قدي: مرجع سابق ، ص 193

* الإهتمام بعمليات تشغيل وصيانة الإستثمار

الجاري لتشغيل وصيانة الإستثمارات الرأسمالية
الإنفاق على

عمليات التشغيل يمكن أن يؤدي إلى إنخفاض مستويات الفعالية في مجالات مثل التعليم
الصحة... إلخ وتؤدي عدم كفاية الإنفاق على الصيانة إلى التدهور السريع في رأس المال
المادي أيضاً.

* الإهتمام بعلاج مصادر إنخفاض الإنتاجية في الحكومة وهذا من خلال الموازنة بين
الأثر الذي يمكن أن يتركه خفض الأجور و الرواتب في مجالات الكفاءات الإدارية و الفنية
بتثبيته للعمل وخفضه للإنتاجية من جهة وبين إعتبار القطاع العام كملاذ للعمال فهو ما
يمكن أن ينجز عنه تكاليف إضافية دون مقابل و لا يكون هذا إلا بإقامة محفز للكفاءات في
القطاع العمومي من جهة وترشيد سياسة التوظيف من جهة ثانية .

* البحث عن كفاءة الإنفاق العام ، وهذا بالبحث عن أفضل البدائل التي يستخدم فيها
الإنفاق العام لتحقيق نفس الهدف ، فلقد بينت التجربة مثلاً أن سياسة دعم الأسعار ليست
هي الأداة الكفؤة لمساعدة الفقراء، وقد يكون من الأفضل دعم الأجور أو إقامة مشاريع
ذات أهداف معينة موجهة للفقراء خصيصاً .

* العمل على تقليص الإستهلاك الحكومي وهذا بخفض أشكال الإستهلاك الحكومي الأقل
إنتاجية مما يؤدي إلى زيادة إسهام القطاع العام في الإدخار القومي و الحد من اللجوء إلى
زيادة الضرائب .

3-4- تخطيط وضبط الموازنة العامة :

ذلك أن تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق العام يتطلب إصلاحاً في مجالات تخطيط المالية
العامة ووضع الميزانية وتنفيذها ورقابتها .

* تخطيط المالية العامة ، ويتضمن هذا التخذ
مراحل وتقدير إحتياجات الإنفاق الجاري وتقييم
الإقتراض لفترة ما بين ثلاث إلى خمس سنوات .

* الميزانية السنوية بعد صياغة برنامج الإستثمار يمكن إعداد ميزانية شاملة لفترة عام
من أعوام الخطة متوسطة المدى ينبغي أن تكون الخطط و الميزانيات الهادفة إلى تشجيع
كفاءة إتخاذ القرار تعتمد مفاضلات واضحة وصريحة بين الوكالات البرامج و المشاريع
كما يجب ان تخضع الميزانية لقيود حازمة .

* تدعيم أنظمة ضبط الميزانية و الإنفاق وهذا بزيادة شفافية ودقة توقيف رفع تقارير
المالية العامة ، خاصة تلك التي تتسم بأهمية خاصة لفاعلية إدارة العمليات المالية و الرقابة
على أعمال الحكومة و المشاريع العامة¹ .

¹ فرحي محمد : النمذجة القياسية , ترشيد السياسات الاقتصادية الكلية , (دراسة خاصة لسياسة الانفاق العام), اطروحة
دكتوراه دولة, جامعة الجزائر , 1999.ص286.

من خلال هذا الفصل تعرفنا على مفهوم الإستقرار الإقتصادي وأسباب عدم الإستقرار وذلك من وجهة نظر المدارس الإقتصادية المختلفة : المدرسة النقدية ، مدرسة التوقعات الرشيدة المدرسة الكينزية وأخيراً المدرسة الهيكلية .

ثم بعد ذلك تعرضنا إلى صنفين سياسات الإصلاح الإقتصادي وهما :
السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي أو ما يسمى بالسياسات الأرتوذكسية وهي تنقسم إلى نوعين سياسات جانب الطلب وتسمى سياسات الإستقرار أو التثبيت الإقتصادي وسياسات جانب العرض وتسمى سياسات التصحيح أو التكيف الهيكلية ، وتعرضنا بالشرح إلى مختلف تدابير هذه السياسات بالإضافة إلى مقارنة الصندوق النظرية في تعميم هذه السياسات من خلال أسلوب الإمتصاص (الإيستيعاب) و الأسلوب النقدي لميزان المدفوعات .

ثم تعرضنا إلى الصنف الثاني وهو سياسات غير الأرتوذكسية وهي سياسات تبنتها بعض الدول في امريكا الآثينية كالأرجنتين و البرازيل وهي عبارة عن محاولة ذاتية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي حيث أنها تختلف في مضمونها وإجراءاتها عن السياسات الأرتوذكسية لصندوق النقد الدولي خاصة فيما يخص معالجتها لموضوع التضخم .

ودائماً في إطار إستعراض المرجعية النظرية لسياسات الإصلاح من الضروري التطرق إلى موضوع الحاكمية المالية وإصلاح الميزانية من خلال المبحث الرابع حيث وضعنا مختلف المفاهيم المتعلقة بفكرة الحاكمية ومن ثمة الحكم الراشد لما له من علاقة وطيدة بفكرة الإصلاحات بصفة عامة و الإصلاحات المالية بشكل خاص و التي تتجسد في إصلاح الميزانية مبرزين أهم عناصر هذا الإصلاح ثم تطرقنا بعد ذلك إلى مفهوم ترشيد النفقات العامة ومتطلبات نجاحه ، حيث تم الوقوف على أهم عوامل النجاح لنختم هذا المبحث بإستعراض موجز لفكرة الرقابة في صرف المال العام كأحد عناصر الترشيد.

في نهاية هذا الجزء النظري و الذي تناولا

الاقتصاد الكلي , حيث استعرضنا مفهوم السياسة المالية و فروعها لنصل إلى الدور الاقتصادي للدولة و مراحل تطوره، حيث أن هذا الدور يتجسد من خلال هذه السياسة .
ثم تم التطرق الولى ماهية الاقتصاد الكلي وعلاقة المائة العامة به , و في هذا الإطار فإن الدراسات التي تمت أخذت شيئاً فشيئاً بتحليل إنعكاس أدوات الميزانية و المتمثلة أساساً في رصيد الميزانية، و هيكل النفقات العامة و الإيرادات، على الأهداف العامة للاقتصاد الكلي و المتمثلة في النمو التشغيل و الأسعار، و كذا التوازن الخارجي. أي ما اصطلح عليه بالمربع السحري. فهذه الدراسات و إلى غاية الستينات مضافاً إليها السياسة النقدية، شكلت النواة الصلبة لما تم تصنيفه بالاقتصاد الكلي النموذجي *le macroéconomie standard* والذي يعني عملية دمج الجانب التجديدي لكنيز مع منهجية النيوكلاسيك (باستعمال النموذج IS.LM و الذي يجسد التوازن الآني في سوق السلع و الخدمات و سوق رؤوس الأموال).

وعليه فإن النموذج الاقتصادي الكلي (STANDARD) يبين بأنه باستعمال السياستين المالية و النقدية مع بعض، فإن السلوكات المصرفية أي المتعلقة بالوضع الاقتصادي ستكون ذات فعالية، إذن السياسة النقدية مكملة للسياسة المالية.

أما الركيزة الثانية للاقتصاد الكلي النموذجي فهو قانون فليبيس، و الذي يؤكد بأن تزايد الأجور الإسمية و من ثمة الأسعار يرافقه انخفاض في البطالة، و بشكل متبادل فإن هذا يعطي مبرر حقيقي لتدخل السلطات العمومية قصد القيام بالتحكيم بين أمرين هما: البطالة و التضخم و هذا ما يسمى برواق (corridore) للنمو .

ومن هنا فإن السياسة الاقتصادية لا يمكنها تخفيض معدل البطالة تحت الحد الطبيعي إلا مؤقتاً - **النقديون**: و حسبهم فإن مساهمة المالية العامة قليلة، حيث أنهم يعتبرون بأن تنظيم و ضبط الاقتصاد بالسياسة الميزانية و كأنه وهم و من ثمة فهو يؤدي إلى خطر أحجام المستثمرين الخواص.(تمويل بالإصدار النقدي، ظاهرة الإبعاد).ويخلصون الى أن الأهم ليس هو الإطار النظري لأفكار كل من الكينزيون و النقديون و إنما الأهم هو الدور الذي يمكن أن تأخذه السياسة الاقتصادية.

-الكلاسيكيون الجدد: فحسب هؤلاء فإن الأعوان
التنبؤات العقلانية و السلوكيات الراشدة، و بالتالي
الظرفي سواء كانت ميزانية أو نقدية.

- و أخيرا يمكن القول بأن العودة المعتبرة للإشكالية الكينزية تم اعتمادها بشكل رسمي
و مؤخرا في إطار مايسمى بالاقتصاد الكلي الكينزي الجديد.

-الكينزيون الجدد: أما فيما يخص رأي منطري المدرسة الكينزية الجديدة يعتبر جميعهم
بأن كينز في كتابه "النظرية العامة" كان يشير إلى دور الدولة في نظرتة البعيدة لرؤوس
الأموال و كذا التنظيم المباشر للاستثمارات و نتيجة الاسهامات التي قدمها كتاب المدرسة
الكينزية على اختلاف أرائهم فإنهم توصلوا الى أن فعالية المالية العامة تعتبر تابع للوضعية
الحقيقية للاقتصاد.

و بالتالي يمكن القول بأن في كل هذه النقاشات و عبر هذه الآراء المتباينة فإن موضوع
المالية العامة كان دائما يمثل محور الاقتصاد الكلي.

- إن تحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد يتم حيث يتحقق التوازن في كل من الأسواق
الأربعة: سوق الإنتاج، سوق النقد، وسوق العمل، سوق الأوراق المالية أو على الأقل
سوقي الإنتاج و النقد لارتباطهما الوثيق.

أما دور المالية العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي (موضوع الفصل الثاني)
فإنه يمكن تلخيص أهم الأفكار المتوصل إليها على الشكل التالي:

- إن توازن الميزانية حسب المفهوم الكلاسيكي هو حسابي أساسا و هو بذلك يتناسب مع
وظائف الدولة التقليدية المسماة الدولة الحارسة، و لا يتوافق مع وظائف الدولة الحديثة
(المتدخلة)، نتيجة الدور الاقتصادي لهذه الأخيرة. فحسب المدرسة الكلاسيكية فإن يجب
المحافظة على توازن الميزانية بشكل دائم.

أما الفكر الكينزي فإنه غير ذلك بل يحبذ العجز الموازني إذا كان هذا الأخير موجه إلى
استثمارات منتجة، و حسب هذه المدرسة دائما فإنه يجب أخذ بعين الاعتبار التوازن
الاقتصادي ككل.

و في هذا السياق فإن كينز يرى بأن هناك بطلاة إجبارية و من هذا المنطلق لا يمكن
اعتبار التشغيل الكامل كأساس للتحليل، و أن الأسعار و الأجور لا تتسم بالمرونة التي

اعتمدها الكلاسيك في تحليلاتهم. و من هنا ينادي
التوازن الاقتصادي و تفعيل السياسة المالية.

و نخلص مما سبق إلى أن الفكر الكينزي كان يؤمن بفعالية الموازنة العامة و عدم حياذ
السياسة المالية.

و أخيرا أنهينا هذا الفصل بالعنصرين التاليين :

أ) تأثير السياسة الإنفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي يتم من خلال المضاعف البسيط
للانفاق الحكومي، حيث أن الزيادة في الانفاق العام (ΔG) سيتبعها نمو مضطرد في الناتج
الوطني (ΔY) و هذا نتيجة لأثر المضاعف مع افتراض ثبات العوامل الأخرى. و عندئذ
تعتبر السياسة المالية ناجحة و فعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية و زيادة الإنتاج.

ب) و في نفس الفرضيات و فيما يخص السياسة الضريبية فإنه يمكن القول أن تخفيض في
سعر الضرائب يؤدي إلى حدوث زيادة في الناتج الوطني، و يؤدي ذلك بدوره إلى نمو
الحصيلة الضريبية، و هذا أيضا يتجسد عن طريق السياسة المالية.

من خلال الفصل الاخير تعرفنا على مفهوم الإستقرار الإقتصادي وأسباب عدم
الإستقرار وذلك من وجهة نظر المدارس الإقتصادية المختلفة : المدرسة النقدية مدرسة
التوقعات الرشيدة المدرسة الكينزية وأخيراً المدرسة الهيكلية .

ثم بعد ذلك تعرضنا إلى صنفين سياسات الإصلاح الإقتصادي وهما :

السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي أو ما يسمى بالسياسات الأرثوذكسية وهي تنقسم
إلى نوعين سياسات جانب الطلب وتسمى سياسات الإستقرار أو التثبيت الإقتصادي وسياسات
جانب العرض وتسمى سياسات التصحيح أو التكيف الهيكلية ، ثم تعرضنا إلى الصنف الثاني
وهو السياسات غير الأرثوذكسية وهي سياسات تبنتها بعض الدول في امريكا الآثينية
كالأرجنتين و البرازيل، وهي عبارة عن محاولة ذاتية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي.

وفي هذا السياق تعرضنا لبعض المفاهيم المتعلقة بفكرة الحاكمية ومن ثمة الحكم الراشد
لما لها من علاقة وطيدة بفكرة الإصلاحات بصفة عامة و الإصلاحات المالية بشكل
خاص، و التي تتجسد في إصلاح الميزانية مبرزين أهم عناصر هذا الإصلاح ثم تطرقنا
بعد ذلك إلى مفهوم ترشيد النفقات العامة و متطلبات نجاحه ، حيث تم الوقوف على أهم
عوامل النجاح لنختم هذا المبحث بإستعراض موجز لفكرة الرقابة في صرف المال العام
كأخذ عناصر الترشيده.

الجزء التطبيقي

دور النفقات العمومية في مسار

تحول الاقتصاد الجزائري

1990 - 2006

(دراسة تطبيقية)

مقدمة الجزء التدر

إن الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 وإنهيار سعر البترول جعلت الخيارات المعتمدة فيما مضى محل شك وإعادة نظر ، ومن ثمة كل إستراتيجية التنمية العتمدة من طرف السلطات العمومية من خلال تطبيق مخططات ثلاثية ورباعية خلال سنوات الستينات و السبعينات و المخططات الخماسية خلال الثمانينات . إن الوضع المتردي الذي أعقب هذه المخططات أنتج أزمة إجتماعية وحضرية حقيقية أوحى بضرورة إدخال إصلاحات مستعجلة . من خلال هذا الفصل الأول سنحاول تحليل الأزمة التي ضربت الإقتصاد الجزائري مركزين على الطابع الريعي للإقتصاد الجزائري وأثر ذلك في هذه الأوضاع .

وفي مرحلة ثانية سنحاول توضيح كيف أن هذه الأزمة أجبرت السلطات العمومية اللجوء إلى التعديلات الهيكلية بإشراف المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كنموذج لتسوية عدم التوازن الداخلي و الخارجي للإقتصاد الوطني .

ولكون الموازنة العامة الأداة الرئيسية للسياسة المالية ، فإن هذه الأخيرة - السياسة المالية - تعتبر الآلية التي تسمح للحكومة بالتدخل في النشاط الإقتصادي وتوجيهه وفقاً للأهداف الإقتصادية التي تريد تحقيقها ، وذلك بما توفره من أدوات وميكامزمات تسمح لها بالتأثير في النشاط الإقتصادي بصفة عامة ، وبالرجوع إلى تعريف الميزانية حسب المشرع الجزائري فإنه قد عرفها كما يلي تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات و النفقات العامة للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها.

فمن هذا المنطلق فإن التسيير الموازني يكتسي أهمية بالغة ، حيث أنه لا يمكن أن يكون هناك إصلاحاً إقتصادياً دون المرور على إصلاح وعصرنة طرق تسيير الموازنة العامة ، وهذه هي أهم محاور الفصل الثاني .

أما الفصل الثالث فقد خصص للإنفاق الـ

في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الإجتماعية, و بد
أثراً إيجابياً قصد توفير الموارد المالية اللازمة للنمو الإقتصادي , ومن بين
الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها عن طريق سياسة الإنفاق العام حفز النمو
وخلق مناصب شغل جديدة , فخلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2006
فان الجزائر إعتمدت سياسة إنفاقية متغيرة حسب الظرف الإقتصادي السائد
وحسب البرامج الإصلاحية المعتمدة , فخلال فترة التعديل الهيكلي (1994-
1998) تم إعتقاد سياسة إنفاقية تقشفية , وذلك بقصد خفض عجز الموازنة ولقد
رافق هذا الإجراء إنخفاض في مستوى التشغيل و إرتفاع معدلات البطالة.

أما الفترة (2001-2004) فقد تميزت سياسة إنفاقية توسيعية مستلهمه من
الفكر الكينزي تهدف إلى تحقيق مستوى إيجابي دائم من النمو , وكذا برنامج
إنفاقي ضخم يتمثل في برنامج الإنعاش الإقتصادي (PSRE) ثم عزز هذا البرنامج
ببرنامج إضافي لدعم النمو يمتد من 2005 إلى 2009 (PCSC) وهو الآخر يعتبر
امتدادا لهذه السياسة الإنفاقية التوسيعية .

وعليه فان الجزء التطبيقي هذا والذي خصص للحالة الجزائرية وذلك
من خلال طبيعة ازمة الاقتصاد الجزائري وكذا البرامج الإصلاحية المعتمدة قصد
التحول نحو اقتصاد السوق, سنحاول من خلال كل هذا ابراز دور واهمية النفقات
العمومية كاداة اساسية في مسار تحول الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من
1990 إلى 2006.

وسيتم التطرق إلى هذا الجانب من خلال الفصول التالية:

- **الفصل الأول** ويتناول الأزمة الاقتصادية وإجراءات التحول إلى إقتصاد السوق
في الجزائر (1990-2006) .

- **الفصل الثاني** ويتناول الميزانية العامة للدولة في الجزائر وتحديات الإصلاح.

- **أما الفصل الثالث** فانه يعالج دور وأهمية سياسة الإنفاق العام خلال مرحلة
التحول الإقتصادي .

الفصل الأول

الأزمة الاقتصادية و إجراءات التمويل إلى اقتصاد السوق في الجزائر (1990-2006)

مقدمة :

منذ إستقلالها سنة 1962 قامت الجزائر بجهود كبيرة قصد تحديث و عصرنه الجانب الإقتصادي و الإجتماعي مركزه الجهود على النمط المعتمد في التنظيم الدولة . غير أنه ومنذ أزمة 1986 وإنهيار سعر البترول فإن هذه الخيارات في العصرنة أصبحت محل شك وإعادة نظر ، ومن ثمة إستراتيجية التنمية المعتمدة من طرف السلطات العمومية من خلال تطبيق مخططات ثلاثية ورباعية خلال سنوات الستينات و السبعينات و المخططات الخماسية خلال الثمانينات .

إن الوضع العام المتردي الذي أعقب هذه المخططات أنتج أزمة إجتماعية واقتصادية حقيقية أوجت بضرورة إدخال إصلاحات مستعجلة على كل المستويات.

من خلال هذا الفصل سنحاول تحليل الأزمة التي ضربت الإقتصاد الجزائري مركزين على الطابع الريعي للإقتصاد الجزائري وانعكاس ذلك على هذه الأوضاع . وفي مرحلة ثانية سنحاول توضيح كيف أن هذه الأزمة أجبرت السلطات العمومية اللجوء إلى التعديلات الهيكلية بإشراف المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي , كنموذج لتسوية عدم التوازن الداخلي و الخارجي للإقتصاد الوطني .

وفي هذا السياق فاننا قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي كالآتي :

المبحث الأول : طبيعة ووضعية الاقتصاد الجزائري قبل 1990.

المبحث الثاني : برامج الإصلاح الإقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية .

المبحث الثالث : برنامج الاستقرار الاقتصادي (94- 95) .

المبحث الرابع : الإصلاح المالي والنقدي في ظل التعديل الهيكلي.

المبحث الأول:

طبيعة ووضعية الاقتصاد الجزائري قبل 1990.

1- الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري :

من منطلق عملي وأفاق وظيفية يمكن تعريف الريع على أنه مجموعة الموارد الخارجية (exogenes) كمداخل البترول أو المعادن و تحويلات المهاجرين ، مساعدات دولية ، فهي مداخيل تصب بشكل خاص في الإقتصاد الوطني ، وهي بهذا الشكل تحدث أثارا سلبية على النشاط المنتج للإقتصاد .

غير أن اعتماد الريع ، وكيفية إنتقاله ومراقبته من طرف الدولة التي تتحكم في توزيع الموارد الريعية لصالح فئة معينة من المجتمع ، أصبح يشكل رهانا خطيراً على المستوى السياسي لأي بلد .

وحسب هذا المفهوم للإقتصاد الريعي أو للدولة الريعية فإنه يتم ظهور كيانات سياسية واقتصادية جزء مهم منها ممول من موارد من أصل خارجي لاتتعلق لا بالإمكانيات الإنتاجية للوطن ولا بالقرارات التي تعود بشكل محدد إلى المسؤولين السياسيين والإقتصاديين¹.

وهذا التعريف يسمح لنا بتأكيد الطابع الريعي للإقتصاد الجزائري الناتج عن صادرات البترول و المعادن الأخرى ، و التي تشكل الجزء الأكبر من الموارد الخارجية .

ففي الجزائر يجب الإشارة إلى الدور المهيمن للدولة في مسار تركيز وإستغلال الموارد وكذا "أثار الإبعاد" أو الإزاحة التي تمكنت من النمو فيما يخص الإستثمار المنتج . وفي هذا الإطار فإن برامج التعديل الهيكلي تقترح إصلاحات للدولة قصد إبعاد الانحرافات التي أسستها خلال فترة الريع ومن ثمة التشكيك في العقد الإجتماعي خلال هذه الفترة ، وأيضا إعادة النظر في العلاقة بين الإقتصاد و السياسة ، غير أنه وفي مرحلة إرتفاع سعر البترول أو المعادن أخرى فإن التدفق المالي الكبير و المرتبط بوجود ريع محتكر من طرف الدولة سيؤدي إلى سلسلة من الآثار تتجسد من خلال إرتفاع الأسعار، وبالتالي إرتفاع التكاليف المتوقعة ومن ثمة غياب إنتهاء المشاريع ، وأيضا الإستعمال غير المجدي للإمكانيات الإنتاجية الموجودة وأيضا إتساع عدم المساواة في الدخل... إلخ

¹- abdelkader Sid Ahmed : le paradigme rentier en question –l'expérience des pays arabes producteurs du brut ; Revue tiers monde ,XLI, n°163,juillet 2000,p 5001.

1-1 أزمة وريعية الإقتصاد الجزائري:

في الجزائر كما هو الشأن في باقي دول لعالم الثالث فإن الإزمات التي زعزت الهيكل الإقتصادي ليست ناتجة عن أحداث معينة أو هزات ظرفية وإنما هي أبعد وأخطر من ذلك حيث انها ذات طبيعة تراكمية .

وبصفة عامة فإن الجزائر أسست سياستها الإقتصادية على نظام التخطيط المركزي (مخطط ثلاثي 67-69 ومخططين رباعيين (70-73) و (74-77) ، وكذا مخططين خماسيين 80-84 و 85-1989) حيث كان الهدف هو الرفع من إمكانية الإنتاج وذلك عن طريق الإستثمارات غير أن موارد هذه الإستثمارات كانت خاضعة بشكل أكيد إلى تقلبات سوق المحروقات .

إن الجباية البترولية تبقى هي المورد الأول في تمويل التنمية مكملة بالقروض الخارجية.

إذن الجزائر وضعت آلية للتنمية الإجتماعية عن طريق نظام إقتصادي قائم على أساس الرقابة العمومية للوسائل الكبرى للإنتاج وإستغلال الموارد على أساس عدالة التوزيع بواسطة وسائل بيروقراطية ، وفي هذا الإطار فإن الإستثمارات تمت بشكل أساسي في القطاع العمومي ، حيث أن المؤسسات العمومية تلقت الدعم المالي اللازم عن طريق ميزانية الإدارة المركزية ، غير انه وبالرغم من سرعة نمو القطاع العمومي إلا أن القطاع الخاص لعب دوراً مهماً من جهة كمنتج ومن جهة كمستهلك .

إذن الإقتصاد الوطني في هذه المرحلة كان مسيراً من طرف الدولة وان الوسيلة الرئيسية المستعملة في ذلك هي تنظيم الواردات فكانت السلطات العمومية تحضر برنامج سنوي للواردات يكمل البرنامج السنوي للإستثمارات، وهذا ما يوضح حجم وسائل الإنتاج المستوردة قصد وضعها في خدمة الهياكل وإمكانات الإنتاج¹.

غير أن هذه الإختيارات الإستراتيجية آنذاك بدأت تطرح بشكل حاد إشكالية التحكم في عامل التكنولوجيا لهذه القدرات الإنتاجية، وكذا كيفية تمويل التجهيزات الضرورية لعمل هذه الآلية.

¹ - M .tahar HAMADA: crise et transition à l'économie de marché en algerie, revue de sciences humaines; n°21 juin2004, p69

أما المحافظة على التوازن في التمويل الناتج عن
بالإنهيار الكلي لسعر البترول وكذا قيمة الدولار

إجمالي مباشر في الربح الناتج عن انخفاض في قيمة المحروقات .
إن الإلتخافض الخطير في وسائل الدفع الخارجية بدأ يندرج بوجود أزمة ضرفية، و التي
تعني إختلال إقتصادي ومالي وموازني أيضاً اي أزمة هيكلية مرتبطة ب¹:

- 1- وجود جهاز صناعي وتكلفة باهضة وفعالية قليلة .
 - 2- توقف الإنتاج الفلاحي وإزدياد التبعية الغذائية .
 - 3- أزمة في العمران و في المدن الحضرية رغم المجهودات المبذولة في هذا الشأن
إلى غاية 1985 وازمة سكن مزمنة ودائمة .
 - 4- النمو السريع للإقتصاد الموازي .
- 2- الأسباب و العوامل الدافعة للإصلاح :
- 2-1- الأسباب العامة للأزمة :

عرف الإقتصاد الجزائري وضعاً غير متكافئ ، منذ الإستقلال إلى أزمة
المحروقات سنة 1986 ، ويمكن إرجاع ذلك الإختلال إلى مجموعة من الأسباب
و العوامل²:

- إعتداد الصناعات المصنعة منذ السبعينات ، كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل
النظام الإشتراكي ، فإعتمدت الجزائر على الصناعة وأهملت الزراعة ، وإنتهجت
التخطيط وأهملت قواعد التسيير الإقتصادي الراشد ، فضلت القطاع العام وأهملت القطاع
الخاص إلخ .

- غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات (عرفت فترة الستينات و السبعينات بوضوح
نموذج التنمية الإقتصادي) رغم محاولة الحكومة الجزائرية محاكاة النمط الرأسمالي في
بعض مبادئه ، فتوقفت عجلة التنمية بإنخفاض الإستثمارات بسبب إنخفاض حاد في موارد
الدولة التي كانت تعتمد كلية على المحروقات ، نتيجة تراجع أسعار النفط وتقلص سوق
المديونية الخارجية .

¹ - M .tahir HAMADA :op,cit p72

² - د. بلعزوز الطاهر: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 199

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

- و مما زاد في تأزم الوضع في الجزائر ، و بالإد

إرتفاع حجم الواردات من السلع و الخدمات الضروريين و التجهيزات المنزلية في إطار سياسة من أجل حياة أفضل وهو ما أدى بالضرورة إلى عجز في ميزان المدفوعات و إرتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين الخارجي .

- سياسة التمويل : إعتمدت الجزائر كلية في تمويل الإستثمارات المخططة وفقاً لنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي ، حيث لم تكن وظيفة هذا القطاع سوى خدمة الخزينة ، الأمر الذي أدى إلى نمو غير متوازن بين الكتلة النقدية ، و النمو الإقتصادي فقد كانت تلجأ الحكومة لمواجهة العجز المستمر في الخزينة إلى طلب تسبيقات وإعتمادات من البنك المركزي ، دون قيد أو شرط .

2-1-1- إنعكاس أزمة البترول لسنة 1986 على التوازنات النقدية :

- إن إعتقاد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق في كل مراحل تطور الإقتصاد الجزائري 95% ، أحدث أزمة حقيقية عندما إنخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986 و إنخفاض سعر صرف الدولار .

- لقد كانت السياسة الإقتصادية رهينة تغيرات و تطورات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ، نتيجة الإعتقاد الكلي على المحروقات ، وما نتج عن ذلك من إرتباط القرار الإقتصادي بالدوائر الخارجية المتحكمة في التجارة العالمية و الأسواق المالية و النقدية .

- إن إرتباط تمويل الإقتصاد الجزائري بعوائد صادرات المحروقات دون مصادر أخرى دفع بها إلى شفى الإنهيار بسبب أزمة البترول ، و إنهيار مداخيل الصادرات سنة 1986 حيث عرفت سوق النفط تراجعاً خطيراً في الأسعار فمن 27 دولار للبرميل سنة 1985 إنخفض السعر إلى أقل من 14 دولار في سنة 1986 بعيداً كل البعد عن أسعار 1982 التي بلغت آن ذاك 32 دولار للبرميل .

- ونتيجة لذلك إنخفضت إيرادات الصادرات من 12,7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7,9 مليار سنة 1986 ، أي إنخفاض قدر بـ 8 مليار خلال سنة واحدة ، أي نسبة إنخفاض 38% وهو ماثربشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات .¹

¹- د. بلعزوز بن علي: المرجع السابق، ص 2001

2-1-2- أثر المديونية الخارجية على الإستقرار

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في سبيل تحريرها من المديونية الخارجية. فتحت الأسواق المالية و النقدية الأجنبية على مصرعيها لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي إعمدها الحكومة في المخطط الرباعي الأول (70-1973) و المخطط الثاني (74-1977) خاصة وان نموذج التنمية المتبع قائم على الصناعات المصنعة الذي يتطلب رصد أموال ضخمة ، الامر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية للحصول على موارد مالية إضافية لتمويل البرامج الإستثمارية المخططة .

والحقيقة أن الدول المانحة للقروض كانت تعاني من أزمة ركود خلال هذه الفترة فخفضت معدلات الفائدة الحقيقية عبر المؤسسات المالية العالمية ، لتستقطب المزيد من الدول الباحثة عن رؤوس الأموال الأجنبية ، فخرجت الدول المتقدمة من وضعها المالي الصعب وأوقعت الدول المتخلفة و النامية في فخ المديونية ، الأمر الذي أدى بها في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات إلى اللجوء لمؤسسات النقد الدولية طالبة منه المساعدة للخروج من ورطتها ومن ثم تدخلت هذه المؤسسات الدولية فإرضة شروطا مجحفة لتقديم المساعدة ، وتسهيل عملية إعادة جدولة هذه الديون .

لذلك يمكن تتبع مراحل تطور المديونية الخارجية للجزائر من 1970 إلى 1993 عبر المراحل التالية¹ :

- المرحلة الأولى من 1970 إلى 1985 قدرت المديونية الخارجية سنة 1970 بحوالي 0,95 مليار دولار لتصل إلى 17 مليار في 1980 أي تضاعفت 17 مرة خلال عشرية واحدة أما خدمات الدين إنتقلت من 0,05 مليار سنة 1970 إلى 3,9 مليار سنة 1980 أي تضاعفت 84 مرة .

- بلغت الديون الخارجية في نهاية المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) حوالي 12 مليار لترتفع بعد ذلك إلى 19,8 مليار في سنة 1985 ، وهذا ما يؤكد إرتباط مديونية

1-Ahmed DAHMANI: l'expérience algérienne des réformes –problematique d'une transition à l'économie de marché- annuaire de l'afrique du nord ,tome xxxvii ,1998,p 130

الجزائر بالإستثمارات المخططة ، ولكن هذه الدي
حيث كانت تسدد في أوقاتها المحددة .

- ففي الفترة الممتدة ما بين سنتي 1970-1985 وجدت الجزائر نفسها في وضعية سيئة تجاه المديونية الخارجية ، هذه الوضعية الغير المناسبة بالنسبة لإستقلالية القرار الإقتصادي الداخلي و الخارجي ، جعلت السلطات الجزائرية تسعى إلى تخفيض حجم المديونية بواسطة التسديدات المسبقة خصوصاً في الفترة ما بين 1980 و 1985 حيث إنخفضت المديونية إلى 14 مليار دولار في سنة 1984 .

- المرحلة الثانية : من 1985 إلى 1993 : تميزت هذه المرحلة مرة أخرى بالإنخفاض المفاجيء لأسعار البترول في سنوات 89، 90، 1991 ، وبأزمة سياسية وأمنية حادة فأدى ذلك إلى الإرتفاع المستمر للديون الخارجية المتوسطة و الطويلة الأجل كما يوضحه الجدول التالي:

- جدول رقم 01 تطور الديون الخارجية خلال الفترة 1985-1993

السنة	85	86	87	88	89	91	92	1993
مجموع حجم الديون الخارجية	19,8	23,7	27,8	25,8	26,8	27,9	26,7	25,7

المصدر بنك الجزائر نشرية سنة 1996 ، الوحدة مليار دولار .

أما خدمات الدين في السنوات الثلاثة الأخيرة من هذه المرحلة 92،91،1993 فقد بلغت على التوالي 9،5 مليار ، 9،3 مليار وأكثر ، في الوقت الذي بلغت فيه إيرادات صادرات الجزائر خلال هذه الفترة على التوالي 12،9 مليار ، 12،1 مليار و 11 مليار ، مسجلة بذلك إرتفاعات قياسية في نسبة خدمات الدين ، بلغت هذه النسب 73،9% في 1991 و 76،5 % 1992 ، و 82،2% في 1993 .

ويمكن إرجاع أسباب إرتفاع نسبة خدمات الدين خلال مرحلة الأزمة إلى أربعة عوامل رئيسية :

- إنخفاض إيرادات صادرات المحروقات بسبب الإنخفاض المفاجيء لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية .

- تغيرات أسعار الصرف الدولار بالنسبة للجزائر ، حيث تقدر نسبة صادرات المحروقات إلى الصادرات الكلية بـ 95% .

ففي خلال هذه المرحلة تحاول الدولة إنتهاج سياسة

السابقة التي كانت تهدف إلى جعل النموذج المتبع من سياسات إقتصادية راديكالية تهدف إلى إرساء مبادئ جديدة تحت إطار نظام جديد .

3-1- محتوى مرحلة الانتقال : يمكن تحديدها في خمس محاور أساسية هي¹ :

المحور الأول :

يتمثل هذا المحور في تحقيق الإستقرار الإقتصادي خلال مدة تتراوح ما بين 3 إلى 5 سنوات من خلال :

- إسترجاع التوازنات الكلية وذلك بإنتهاج سياسة نقدية وسياسة مالية صارمة - علاج المديونية الخارجية .

المحور الثاني:

من خلاله يتم تحرير الإقتصاد في مدة تتراوح ما بين 3 إلى 5 سنوات من خلال :

-تحرير التجارة الخارجية , تحرير الأسعار , فتح المجال للإستثمار الأجنبي , تحرير سعر الصرف و إبعاد الدولة عن النشاطات الإقتصادية وفتح أبواب المنافسة.

المحور الثالث : مدته من 5 إلى 10 سنوات يهدف إلى إقامة إطار مؤسستي يرتكز عليه في هذه المرحلة :

- نظام مصرفي فعال , سوق نقدية , سوق مالي , وضع أطر قانونية وتنظيمية , قانون المنافسة , القانون التجاري , قانون الإفلاس , قانون الملكية , وضع نظام جبائي فعال , خلق سوق حقيقي للعمل .

المحور الرابع : مدته من 10 إلى 20 سنة من خلاله يتم فتح المجال للقطاع الخاص عن طريق الخصخصة .

المحور الخامس : مدته من 5 إلى 15 سنة هدفه إعادة تنشيط الإقتصاد من خلال :

- تخفيض المناصب الإدارية وتطوير الخدمات التجارية .

- خلق نسيج صناعي متعدد

- تنشيط التجارة الخارجية

- إعادة النظر في تخصيص الشركات.

¹-IVAN SAMSON , les trois étapes de la transition au marché des économies post socialistes (dix grands , problèmes économiques contemporaines) , (Algérie , OPU 1993) , pp: 57 ,58 .

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

وتمر مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق بثلاث مر

المرحلة الأولى : وهي مرحلة التحرير وتعتبر من أسباب الأزمة التي يسببها بطرقتين إما عن طريق التحول التدريجي وهي أقل خطورة ، أو عن طريق العلاج بالإصطدام ، أي تتم بصفة سريعة وعنيفة دون الأخذ بعين الاعتبار المترتبة عنها .
المرحلة الثانية : وهي مرحلة الإستقرار وذلك من خلال وضع قواعد وإجراءات إقتصادية وسياسة متينة .

المرحلة الثالثة : يتم فيها تحديد معالم النموذج الإقتصادي الرأسمالي واهداف التنمية المنشودة .

ونجد ان الجزائر دخلت مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق بصفة رسمية سنة 1988 من خلال إتخاذ مجموعة من التصحيحات الذاتية تهدف إلى الانفصال التدريجي من النظام الإشتراكي ثم تلتها تصحيحات معمقة بالتعاون مع الهيئات المالية الدولية .

3-2- إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق : بعد أن تعرضنا لأسباب الأزمة التي حلت بالدولة الجزائرية في سنة 1986 ، حيث توقفنا عند أزمة البترول وما نتج عنها من إختلالات على مستوى ميزان المدفوعات ، نتيجة الإرتفاع الحاد في حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين ، بسبب تقلص موارد الدولة من عائدات الصادرات كانعكاس مباشر لإنهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية .

- كان لزمأً على السلطات الجزائرية الإسراع في الإصلاحات على مختلف القطاعات و المستويات الإقتصادية ، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من الإصلاحات : الإصلاحات الذاتية ، والإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية.

4- الإصلاحات الذاتية المتخذة خلال هذه الفترة : خلال سنة 1988 دخلت الجزائر في إصلاحات سياسية وإقتصادية شاملة تهدف إلى فتح الأبواب تدريجياً لقواعد اقتصاد السوق وتتمثل الإصلاحات السياسية في الإنتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية وقواعد الديمقراطية و التي ترجمت في دستور 1989. أما الجانب الثاني من الإصلاحات كانت موجهة لتنظيم الإقتصاد و التي يأتي تفصيلها فيما يلي :

¹- فريد بن طالبي : السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية -حالة الجزائر-

4-1- الجانب التنظيمي : مست هذه الإصلاحات

عن طريق إصدار العديد من التشريعات و...
و الضروري للدخول في إقتصاد السوق ، و التي يمكن إيجازها فيما يلي¹ :
- تعويض الإقتصاد المسير إدارياً بميكانيزمات إقتصاد السوق الذي ترجم في دستور
1989 .

- إعطاء إستقلالية أكبر لمؤسسات القطاع العام و التي يجب أن تسير بقواعد تجارية وذلك
من خلال تجسيد قانون 01\88² و الذي يتضمن منح الإستقلالية القانونية للمؤسسات
العمومية مع إعادة تأهيلها ومحو ديونها.

- منح قرض أكبر للقطاع الخاص للمشاركة في تطوير الإقتصاد لأنه قطاع يضمن الأداء الجيد .
- تحرير الاسعار بواسطة التخلي التدريجي عن الدعم و التمييز بين الأسعار
المقننة و الأسعار الحرة من خلال قانون 12\89 المؤرخ في 25\12\1989 و المتعلق
بالأسعار.

- إستقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر إتجاه الخزينة من خلال وضع قانون
النقد و القرض³ 10\90\1990 حيز التنفيذ ، و الذي أعطى للبنك المركزي مسؤولية الرقابة
على الجهاز المصرفي وتسيير السياسة النقدية .

- إعادة تعريف مفهوم علاقات العمل من خلال إدخال المفهوم التعاقدي بين
المستخدمين و العمال من خلال قانون 11-90 .

- إلغاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية وذلك حسب قانون 16\90 المؤرخ في
07\08\1990 . و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990 .

- إصلاح النظام الجبائي المتبع وذلك من خلال تخفيض الضغط الجبائي وإعادة تصحيح
التعريفات الجمركية .

¹ - جنان عبد المجيد ، محاضرات في الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، محاضرات مقدمة لطلبة جامعة سطيف
الجزائر ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، كلية فيصل بشير للعلوم الاقتصادية و التسيير ، جوان 2000 ، ص : 43

² - قانون رقم 88-01 المؤرخ في 12/01/1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، ج.ر. 2

³ - قانون 1990-10 المتعلق بالقرض و النقد المؤرخ في 14\04\1990 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 16

بتاريخ 14\04\1990 .

- إصدار القانون التجاري في سنة 1993 الذي أ

بالنسبة للمؤسسات ، بالإضافة إلى إصدار قانون الضمانات و الإجراءات التحفيزية للمستثمرين في ظل الإنفتاح الإقتصادي على الخارج .
- بالإضافة إلى القانون المتعلق بصناديق المساهمة 88-03 التي أوكلت لها مهمة تسيير الأموال العمومية عن طريق إقامة إستثمارات لصالح الدولة بواسطة المساهمة في رأسمال المؤسسات العمومية بهدف تحقيق الأهداف .

ولقد شكل قانون النقد و القرض 90-10 أهم قفزة نوعية في تاريخ السياسة النقدية الجزائرية.
4-1-1- قانون القرض و النقد 10-1990 : وضع القانون المتعلق بالقرض النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد مميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد و السياسة النقدية ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الإئتمان في ظل إستقلالية واسعة وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان إقتصادية مستقلة .

كما تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية ، مع تحديد مدتها ، وإسترجاعها إجباريا في كل سنة وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتركمة لغاية 14\04\1990 وفق جدول يمتد على 15 سنة، تم إلغاء الإكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة ، ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك و المؤسسات المالية من أداء هذه العمليات¹ .

4-1-1-1- مبادئ قانون القرض و النقد : سمح قانون 10-1990 بتحول السلطة النقدية إلى مجلس القرض و النقد ، الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر ، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض و النقد .

يعتبر القانون 10-90 المتعلق بالنقد و القرض ، نصا تشريعياً يعكس حق الإعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي واعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات ، بالإضافة إلى انه أخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 و القانون المعدل و المتمم لسنة 1988 .

¹ - د. بلعزوز بن علي: المرجع السابق، ص 185

أما عن مبادئه الأساسية فإنه يمكن إختصارها في
أ- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية :

كانت القرارات النقدية تتخذ تبعاً للقرارات الحقيقية ، على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط وتبعاً لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الإستثمارية المخططة .

ب- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة المالية :

لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض ، كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز ، هذا الامر أدى إلى التدخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية ، وخلق تداخلاً بين أهدافهما التي لا تكون متجانسة بالضرورة وجاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين ، فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد ، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية :

- إستقلالية البنك المركزي على الدور المتعاضم للخزينة .

- تقليص ديون الخزينة إتجاه البنك المركزي ، وتسديد الديون السابقة المتركمة عليها .

- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة ، على التوازنات النقدية .

- تراجع إلتزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد .

ج- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الإئتمان :

كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل إستثمارات المؤسسات العمومية ، حيث همش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، فجاء القانون ليضع حداً لذلك فأبعدت الخزينة من منح القروض للإقتصاد ، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الإستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة ، ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية ، وإنما يرتكز أساساً على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع .

د- أهمية السياسة النقدية :

كان من مبادئ قانون 10-90 إعادة الإعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الإقتصاد بعدما كانت مهمشة ومغيبية خلال ثلاثة عقود من الزمن، ونتيجة لذلك أعيد للبنك الجزائري وظائفه ومهامه التقليدية منها :

- إصدار الأوراق النقدية و القطع المعدنية .

- تحديد قيمة وشكل حجم ومواصفات الأوراق النقدية

- شروط كيفية مراقبة صنع وإتلاف الأوراق النقدية

- منح رخص إنشاء البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية و الأجنبية .

الترخيص بفتح وإعتماد مكاتب ووكالات تمثل البنوك الأجنبية .

- يضمن البنك الجزائري السير الحسن للسوق النقدية من خلال تدخله بالأدوات المباشرة

وغير المباشرة (معدل الخصم ، سياسة السوق المفتوحة...)¹.

4-1-1-2- أهداف قانون القرض و النقد :

يمكن التعرض بإيجاز لاهم أهداف قانون 10-1990 في النقاط التالية:

- وضع حد لكل تداخل إداري في القطاع المالي و المصرفي .

- رد الإعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض .

- إعادة تقييم العملة بما تخدم الإقتصاد الوطني .

- تشجيع الإستثمارات و السماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة وأجنبية

- إنشاء سوق نقدية ومالية حقيقية (بورصة)

- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك .

وأخيراً يمكن القول أن قانون القرض و النقد قد وضع وبشكل تام المنظومة المصرفية

و النظام النقدي في مسار الإنتقال من إقتصاد مسير مركزياً إلى إقتصاد موجه بآليات السوق

4-2- الجانب الإقتصادي :

جاءت الإجراءات التصحيحية التي تمت في الجانب الإقتصادي تهدف إلى تنظيم الإقتصاد

الوطني من أجل التحول إلى إقتصاد السوق عن طريق إعداد سياسات إقتصادية تتماشى

مع المرحلة المقبلة و المتمثلة في :

4-2-1- السياسة المالية :

إن الإعتماد الكبير على الجباية البترولية جعلت وضعية الإقتصاد الوطني مرهونا بأسعار

البترول التي تتحكم فيها الأسواق الدولية ، مما جعل السلطات الوطنية خاصة بعد أزمة 1986

تعيد النظر في السياسة المالية من خلال عدة إجراءات أهمها إنشاء اللجنة الوطنية للإصلاح الضريبي

في مارس 1987 و التي كانت تهدف إلى :

¹ - صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الإقتصادية ، السياسات النقدية في الدول العربية-ص : 317-318 .

- الإستعمال الأمثل للنفقات العامة .

- تبسيط النظام الضريبي وهذا عن طريق إلغاء

بضريبة وحيدة بمعدلات متعددة .

- تحسين إدارة الضرائب .

- العمل على تسهيل مهمة إدارة الضرائب في تحصيل إيراداتها والتقليص من نفقات التحصيل .

- خلق الشروط المواتية للتوازن الخارجي وهذا عن طريق العمل على تشجيع الصادرات .

- ترقية الإيداع وتوجيهه نحو الإستثمارات المنتجة، وكذا تخفيض الضغط الضريبي على المؤسسات .

4-2-2- السياسة النقدية :

لقد أصبح البنك المركزي بموجب قانون النقد و القرض 90-10 المسؤول الوحيد على

تسيير السياسة النقدية وفي ظل إستقلالية تامة¹ ، وكان الهدف من هذا القانون هو فصل

السياسة النقدية عن السياسة المالية من جهة ، و التحكم في الكتلة النقدية من جهة أخرى

عن طريق :

- محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات .

- وضع نظام مصرفي عصري وفعال في مستوى تعبئة توحيد الموارد .

- الحد من توسع القرض الداخلي .

- الحد من اللجوء إلى الإصدار النقدي حيث يتم التأثير على أسعار الفائدة وجلب المواد المدخرة .

- عدم التمييز بين الأعوان الإقتصاديين بخصوص منح القروض .

بالإضافة إلى إنشاء سوق نقدي .

4-2-3- نظام الاسعار : في إطار إعطاء الإستقلالية وتمكين المؤسسة من السيطرة

على أدوات إتخاذ القرار تمت مراجعة نظام الاسعار ، حيث ميز بين نوعين من الأسعار.

الأسعار المقننة : وهي تخضع لإدارة الدولة من ثلاث منظورات² .

- الأسعار المضمونة : وهي محددة على مستوى المنتج من خلال العديد من المنتجات

التي ترمي السلطات العمومية إلى تشجيع إنتاجها وإحلال الواردات مثل : المنتجات

الغذائية الصناعية ، و المنتجات الزراعيةإلخ

1- صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الإقتصادية ، السياسات النقدية في الدول العربية ، مرجع سابق ، ص 304 .

² - قدي عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص : 125

- الأسعار المسقفة :

وذلك بإخضاع العديد من المنتجات إلى اسعار قسوى ليس بمرتبة إقتصادية
القدرة الشرائية للأفراد ، مثل الخبز و الزيت .

-الهوامش المسقفة :

وهنا نجد الدولة لا تتدخل في تحديد السعر بشكل مباشر وإنما تتدخل على مستوى
الهوامش بالنسبة للمنتج .

-الاسعار الحرة :

وهي الأسعار التي تتحدد حسب العرض و الطلب و الهدف من ذلك هو تحرير
الأسعار وذلك من خلال رفع الدعم عليها ويخضع هذا النوع من الأسعار لنظام التصريح بالأسعار
لدى المصالح التجارية .

4-2-3- سياسة سعر الصرف :

إن إرتباط سعر الصرف بسلة من العملات إبتداءً من جانفي 1974 قد منح
الدولار الأمريكي وزناً كبيراً نسبياً في هذه السلة في ضوء أهمية في حصيلة صادرات
النفط ومدفوعات خدمة الديون ، وأدت الزيادة الكبيرة في قيمة الدولار الأمريكي خلال
النصف الأول من الثمانينات إلى إرتفاع قيمة الدينار الجزائري ، غير أنه وفي عام
1986 تعرض الإقتصاد الجزائري لصدمة نفطية حادة أدت إلى إنخفاض إيرادات
الصادرات الشيء الذي أدى إلى زيادة الإقتراض من الخارج وتشديد القيود على
الواردات،وفي الوقت ذاته إتخذت السلطات سياسة نشطة لسعر الصرف تضمنت خفض
قيمة الدينار الجزائري مقابل سلة العملات بنسبة 31% بين عامين 1986 و1988 وأمام
تخفيض إتمادات النقد الأجنبي لقيود لا حصر لها،جعل سعر الصرف الاجنبي في السوق
الموازية يرتفع بحوالي خمسة أضعاف .

ولقد تم إلغاء هذا النظام سنة 1988 وإستبداله بنظام يقضي بتخفيض النقد
الأجنبي للبنوك التجارية ضمن إطار سقوف الثمانية وهو مايتماشى مع أهداف ميزان
المدفوعات على أن تقوم البنوك بتخفيض النقد الأجنبي للمؤسسات العامة التي تتعامل
معها ، وفي عام 1991 تولى مجلس النقد و القرض مسؤولية وضع سياسة النقد الأجنبي
و الدين الخارجي وكذلك سلطة إتماد الإستثمارات الأجنبية و المشاريع المشتركة ولقد

صدر قانون التمويل الإضافي في أبريل 1990
حسابات بالعملات الأجنبية¹.

4-2-4- تحرير التجارة الخارجية :

لقد مرت السياسة التجارية بمرحلتين، مرحلة الرقابة و التي إمتدت إلى غاية 1969 ، ثم تلتها المرحلة الثانية وهي مرحلة إجراء الأحتكار و التي إمتدت إلى غاية 1988 ، وفي تلك السنة جاء القانون 29\88² الذي شكل نقطة تحول في السياسة التجارية .
وإنطلاقاً من سنة 1989 بدأ السلطات في تنفيذ برنامج لتحرير المبادلات الخارجية وهكذا تم إلغاء القيود على الإستيراد الذي كانت تحتكره المؤسسات العمومية و التي كان لديها تراخيص لإستعمال النقد الأجنبي وأصبح بإمكان شركات الإستيراد الحصول على هذا النقد وهذا عن طريق تخصيص مبلغ معين منه لكل شركة من أجل إستعماله.
ولقد ساهم قانون النقد و القرض 90-10 في إلغاء الإحتكارات من خلال فتح المجال للإستيراد أو للإستثمارات الأجنبية .

1- السناشي كريم وآخرون ، مرجع سابق ، ص : 114 .

2 - القانون 29\88 المؤرخ في 19 جويلية 1988 و المتعلق بممارسة الدولة لإحتكار التجارة الخارجية .

المبحث الثاني:

برامج الإصلاح الإقتصادي مع مؤسسات النقد الدولي

1- محاولتان للإستقرار :

يتعرض هذا المبحث إلى المحاولتين الأولتين لإعادة إستقرار الإقتصاد الكلي بمساعدة صندوق النقد الدولي و اللتين تميزتا عن غيرهما من الإتفاقيات اللاحقة بسرية تامة نظراً للوضع السياسي الذي كانت تعرفه الجزائر وعدم الرضا الشعبي للتعامل مع الصندوق .

1-1- الإتفاق الأول للإستعداد الإئتمائي (من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990)

إنتهت المحاولة الأولى للتصحيح الذاتي بين (86-89) إلى الإقتراب من المؤسسات المالية الدولية ، أساساً صندوق النقد الدولي و البنك العالمي اللذان في الواقع كانت الجزائر ترفض التعامل معهما منذ عضويتها فيهما منذ سنة 1963 لانهما يرمزان إلى الإمبريالية العالمية ، ويتدخلان في السيادة الوطنية للدول النامية التي تطلب مساعدتهما ولم تستعمل الجزائر أبداً مصادر مالية من الصندوق إلى غاية 1989 أين كان لها أول تعامل معهما في السداسي الثاني من عام 1989 بسبب مشاكل ميزان المدفوعات ، وذلك من خلال عمليتين¹ :

العملية الأولى :

وتمثلت في السحب من الشريحة الإحتياطية ، التي تمثل الفارق بين حصة البلد العضو في الصندوق و الموجودات لديه من عملة هذا البلد ، ووفق تشريعات الصندوق فإن السحب داخل الشريحة الإحتياطية يكون دون شروط ويتم بصورة آلية بعد تصريح البلد العضو بحاجته لتمويل عجز في ميزان مدفوعاته .

العملية الثانية :

وهي طلب مساعدة الصندوق في الحصول على حق إستخدام موارده في الحدود المسموح بها خارج الشريحة الإحتياطية ، وذلك بالتفاوض معه حول " تسهيلة تمويل تعويضي " لتمويل العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن إنخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات وإرتفاع أسعار الحبوب المستوردة .

ومن خلال هاتين العمليتين حصلت الجزائر على تمويل في حدود 619 مليون

¹ - د.مدني بن شهرة : سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برامج واثار, جامعة تيارت, ص 04

دولار (470 مليون حقوق سحب خاصة) موزع
مليون دولار (155,3 مليون ح.س.خ) أي 25 في المائة من إجمالي حقوق السحب
نهاية 1988 وتمويل تعويضي بمبلغ 401 مليون دولار (315,2 مليون ح.س.خ) وتوازياً
مع ذلك حصلت الجزائر على قرض من البنك العالمي في حدود 300 مليون دولار.

العملية الثالثة:

والتي إستجاب لها الصندوق كانت مشروطة بتنفيذ أول برنامج للتنشيط (الإستقرار)
الإقتصادي بعد مفاوضات تمت في سرية تامة حيث أبلغت الجزائر الصندوق بالتدابير
المالية و الاقتصادية التي تنوي تنفيذها مع الإستمرار في تسديد إلتزاماتها الخارجية ،
وتوجت المفاوضات بعقد أول إتفاق إستعداد إنتمائي في 31 ماي 1989 مدته 12 شهراً
وإرتكز محتواه على مايلي :

- ضرورة تخلي الدولة على السياسة الميزانية التوسيعية مصدراً للتضخم و العجز
الخارجي ورمزا لإقتصاد المديونية ، ويتم ذلك من خلال ضغط عجز الميزانية العامة
و تقليل النفقات و تحرير الأسعار تدريجياً ورفع الدعم عنها .
- تبني سياسة نقدية صارمة(بخصوص تسير الكتلة النقدية وأسعار الفائدة) .
- مواصلة إنزلاق قيمة الدينار الذي بدأ منذ سبتمبر 1986 .
- مراجعة دور الدولة في النشاط الإقتصادي ، وإقتصاره على دور المعدل و المنظم
للسياط الإقتصادي خلال فترة التحول ، أي العمل على ترسيخ قواعد إقتصاد السوق .
- وكان رد فعل السلطات العمومية الجزائرية هو القيام بسلسلة من الإصلاحات الإقتصادية
من خلال إصدار جملة من القوانين و المراسيم الهادفة إلى مواصلة الإصلاحات التي
شرع فيها من قبل وإدراج أخرى يتضمنها الإتفاق مع صندوق النقد الدولي منها¹ :
- إصلاح نظام الأسعار وجعلها أكثر مرونة تمهيداً لتحريرها فيما بعد ، مع بداية التخلي
التدريجي عن دعمها ، رغم أنها مازالت في جوهرها مقننة (قانون 89-12 مؤرخ في
05 جويلية 1989 يتعلق بالاسعار) حيث نميز بين الأسعار الإدارية (مضمونة، مسقفة
،وذات الهوامش المحددة) و الأسعار الحرة .

¹ لخضر عزي، محمد اليعقوبي ، السعيد فكرون : تحليل اثار برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي
الجزائري-دراسة اقتصادية اجتماعية- مجلة العلوم الانسانية، عدد 24 ، سبتمبر 2005 ،

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

- الإصلاح المالي و البنكي من خلال صدور قانون - و - (1990) من أجل
10 أبريل 1990 و الذي كان يهدف إلى إستقلالية البنك المركزي - بنك الإصدار - عن
الخزينة و البنوك التجارية من جهة و عن التطهير المالي لمديونية الخزينة و المؤسسات
العمومية من جهة أخرى ، و تحرير حركة رؤوس الأموال مع الخارج ، أي السماح
بدخول رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية وخدماتية (الإستثمار الأجنبي المباشر) .
- إصلاح النظام الضريبي مع تخفيض الضغط الجبائي ، و مراجعة التعريفات الجمركية
حيث وضع قانون المالية لسنة 1991 أسس الإصلاح الضريبي الذي طبق ابتداءً من سنة 1992 .
و الذي ومن خلاله تم تصحيح عدد كبير من الرسوم على الخدمات العامة و بعض الرسوم
الجمركية ، و تبسيط قيود الإستيراد و تحرير التجارة الخارجية .

1-2- الإتفاق الثاني لإستعداد الانتمائي Stand by 2 (من 03 جوان 1992 إلى 03/31/1992) : هذا الإتفاق تم الإمضاء عليه في جوان 1991 و مدته 10 أشهر
و يتعلق ببرنامج الإستقرار الإقتصادي¹ ، الذي بموجبه يلتزم الصندوق بتقديم قرض قيمته
400 مليون دولار موزع على أربعة أقساط يستمر تحريرها بناءً على الإلتزام بتنفيذ بنود
الإتفاق الموقع بخصوص الإصلاحات الإقتصادية (التي تتضمنها رسالة حسن النية و تتمحور حول:
- مواصلة تخفيض قيمة العملة من أجل الوصول إلى قابليتها للتحويل .
- مواصلة تحرير أسعار المواد الواسعة الإستهلاك و أسعار الصرف .
- ضرورة تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية
و تخفيض نفقات التوظيف و التجهيز .
- التحكم في التضخم و تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية إلى 12% سنة 1991.
- تحرير التجارة الخارجية .
- تنويع الصادرات من غير المحروقات .

إن تنفيذ هذا الإتفاق من طرف الحكومة الجزائرية كان صعباً للغاية في ظرف وطني
إمتاز بالإضطرابات السياسية ، و ظرف دولي إمتاز بحرب الخليج و إنهيار المعكسر

¹-M.Tahar Hamada: crise et transition à l'économie de marché ,op;cit p76

الإشترائي ، ولذلك كان هامش تحرك الحكومة ض

الأسعار ونزاع الدعم عن المواد الواسعة الإستهلاك
جهة أخرى أن أي تراجع عن تطبيق برنامج الإستقرار يؤدي إلى وقف تحرير قروض
جديدة ، هذه الشرطية المتقاطعة تمنع مواصلة تحرير قروض الصندوق وحتى تحرير
قروض جديدة مع أطراف أخرى في إطار متعدد الأطراف أو إطار ثنائي ، وحتى مع
البنوك التجارية .

إن قساوة الشروط أدت إلى توقف المفاوضات كلية بين الطرفين ، وفضلت الجزائر
مراجعة صندوق النقد الدولي ، وطلب إدخال نوع من التساهل و المرونة فيما يتعلق
بالأسعار ، سعر الصرف وعرض العملة ، وتوجت رسالة النية الجديدة (30 سبتمبر
1991) على نوع من التخفيف لبنود الرسالة الأولى مع إشتراط الصندوق تخفيض العملة
وزيادة أسعار بعض المواد الأساسية و المنتجات الطاقوية ، لكن تأخر تنفيذ هذه الشروط
أدى إلى تعليق رسالة الموافقة و الدعم التي بموجبها تدخل البنوك التجارية الأجنبية في
مفاوضة حول إعتماد تمويل جزء من المديونية مع القرض الشعبي الجزائري.

وبعد تسوية الخلاف ، أرسل الصندوق رسالة الموافقة إلى البنوك التجارية الدائنة للجزائر
ووافق على رسالة حسن النية الجديدة ، وهو ماسمح بتحرير قرض بـ 350 مليون
دولار من البنك العالمي لإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي نهاية جوان 1991¹ .

2- تقييم الإتفاقيين ومدى تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي :

بعدها نفذت الجزائر برنامجين للإستقرار الإقتصادي بدعم من صندوق النقد الدولي
(في سنتي 1989 و 1991) و المعتمدان على سياسات جانب الطلب الصارمة من
خلال إجراء تخفيض كبير في قيمة سعر الصرف وضغط النفقات العمومية من خلال
سياسة مالية تقييدية وسياسة نقدية حذرة ، ساعد على ذلك إرتفاع مداخيل الصادرات من
المحروقات ، على إثر إرتفاع سعر البترول.

وسنعالج هذه النتائج المحققة من خلال تعرضنا إلى جوانب السياسة المالية و
السياسة النقدية و التوازنات الخارجية .

1- عبد الله بلوناس ، مرجع سابق، ص، 288.

2-1- السياسة الميزانية :

يقتضي الإتفاق مع صندوق النقد الدولي التخلي عن سياسة التوازن في ميزانية الميزانية في نمط الإقتصاد الموجه لانها مصدر التضخم و الإختلال الخارجي وتبني سياسة نقدية صارمة وهو ما حدث في الواقع العملي وأدى إلى تحسن العديد من المؤشرات منها¹ :

- زيادة إيرادات الميزانية (الإيرادات العامة) بنسبة 43% ما بين (88-91) وهذا يرجع لسببين :
- إرتفاع أسعار البترول في السوق الدولية (حرب الخليج) وإنخفاض قيمة الدينار الجزائري (إنزلاق الدينار ثم التخفيض الرسمي في 1991) بنسبة تفوق 60% ، وهو ما أدى إلى تقليص الطلب على العملة الصعبة.

جدول (02) : تطور سعر البترول وسعر صرف الدينار .

البيان	1988	89	90	جوان 91	سبتمبر 91
سعر البرميل (دولار)	15,14	15,53	24	21	-
سعر الصرف (دولار ادينار)	5,9	7,45	8,9	18,5	22,5

Source: CNES ,projet de rapport sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structure novembre 98 ,p,21

وأدى هذا الإجراء من جهة أخرى إلى تراجع سعر خصم الدينار في السوق الموازي من خمسة أضعاف سنة 1988 إلى أقل من ضعفين سنة 1991 .

وبالأرقام الجارية بلغت إيرادات الميزانية 153,4 مليار دينار ، 90% منها تعود للجباية البتولية وبمقارنة هذا التطور كنسبة من الناتج الداخلي الخام إرتفعت إيرادات الميزانية من 26,69% سنة 1988 إلى 31,4% سنة 1991 أي تطور بـ 05 نقاط ، ويلاحظ أنه بعد عجز لمدة أربعة سنوات سجل فائض في الميزانية بـ 3,3% و 4,1% من الناتج الداخلي الخام لسنتي (90-91) على التوالي ، كما سجل فائض في الخزينة في حدود 3,76% و 1,79% من الناتج الداخلي الخام لنفس الفترة .

أما من جانب النفقات فقد تقلصت ، سواء النفقات الجارية أو نفقات التجهيز وتمويل المؤسسات العمومية ، و الجدول أسفله يوضح تطور نفقات الخزينة العامة للدولة .

¹-بلعوز بن علي : مرجع سابق ،

جدول (03) تطور نفقات الخزينة العمومية كنسب

البيان	1988	1985	1988	1985	1988
أيرادات الخزينة	31,4	28,4	27,6	26,7	36,8
نفقات الخزينة	27,1	25,3	29,6	39,4	46,4
منها : نفقات جارية	19,4	16,6	19	21,8	18,2
إستثمارات عمومية	7,4	8,9	10,5	12,4	15,3
قروض للمؤسسات	0	0,1	1,6	5,9	7,8
أخرى	3,0	-0,1	-1,5	0,7	5,1

Source: Banque mondiale , la transotion vers une économis de marché , rapport 1993 ,p3

حيث إنخفضت نفقات الخزينة بـ14 نقطة من الناتج الداخلي الخام بين (88-90) و بـ21 نقطة بين (89-90) ، وهذا نتيجة إنخفاض النفقات الجارية ونفقات الإستثمار المباشر (ميزانية التجهيز) وغير المباشر (تسبيقات وقروض) التي إنتقلت من 28,2% من الناتج الخام سنة 1985 (60% من الإجمالي) إلى 91 % سنة 1988 فقط سنة 1991 .

وبعد فصل نفقات التطهير المالي وإعادة الهيكلة في صندوق خاص إبتداءً من سنة 1991 وتمويله بـ22 مليار دج ، ورغم ذلك حققت الخزينة العامة فائض بـ14 مليار دج . كل هذا التراجع في النفقات العامة يؤكد تراجع دور الدولة في النشاط الإقتصادي لصالح آليات السوق .

2-2- السياسة النقدية :

تكتسي السياسة النقدية أهمية خاصة بالنسبة لصندوق النقد الدولي ، ذلك أن تسيير عرض النقود يرتكز بصورة أساسية على الأسعار ، السياسة الميزانية وسعر الصرف ، هذه العناصر من جهة أخرى هي المسؤولة عن فائض الطلب المحلي ، ولذلك تسعى السياسة النقدية إلى تقليص هذا الفائض في الطلب ، وتندرج الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد و القرض (90-10) في هذا الإطار ، حيث منح للبنك المركزي إستقلالية (بعد الدور الذي لعبه في تزويد المؤسسات العمومية بالقروض) وإعتباره كمؤسسة مستقلة تدعي بنك الجزائر يديرها مجلس للنقد و القرض ، الذي يلعب دور المتحكم النقدي ، فهو مكلف بإدارة السياسة النقدية ومراقبة المنظومة المصرفية ومتابعة تنظيم النشاط البنكي

ومدى إحترام البنوك التجارية للنصوص القانونية

تخلي الدولة عن التمويل المباشر للمؤسسات العمومية

وفي هذا السياق التنظيمي و التشريعي المنصوص عليه في هذا القانون المدعم باتفاقية التثبيت مع صندوق النقد الدولي تم إتخاذ عدة قرارات¹ :

- إصلاح أدوات السياسة النقدية وإنشاء السوق النقدية مع العمل على تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة إلى حدود 20% .

- رفع سعر إعادة الخصم من 7% سنة 1989 إلى 10,5% سنة 1991 ثم إلى 11,5% سنة 1992 .

وكان من نتيجة ذلك تراجع معامل السيولة النقدية (M2/PIB) من 83,68% سنة 1987 إلى 52% سنة 1992 ، أي إمتصاص الفائض من الكتلة النقدية في التداول .

من جهة أخرى أدى إنخفاض سعر صرف الدينار و التحرير الجزئي لأسعار السلع و الخدمات وأسعار الفائدة إلى إرتفاع معدل التضخم(مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك) إلى 22,8% سنة 1992 ثم 31,8% سنة 1992 بعدما كان في حدود 10,3% في المتوسط خلال الخمس سنوات السابقة وهو مستوى مرتفع جداً مقارنة مع أهم الشركاء التجاريين للجزائر .

2-3- التوازنات الخارجية : نتيجة لخفض الإنفاق العام وضغط الواردات مع التحسن

الملاحظ في سوق النفط تحول العجز في الميزان الجاري من 3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1988 إلى فائض نسبته 6% من هذا الناتج سنة 1991 ، مع مواصلة

تحرير عمليات التجارة الخارجية وإنزلاق ثم تخفيض قيمة الدينار لتصحيح سعر الصرف.

أما بالنسبة لحساب رأس المال فقد تدهورت مؤشرات المديونية الخارجية بشكل واضح ، إذ إرتفعت مدفوعات خدمة الدين إلى الصادرات إرتفاعاً كبيراً منتقلة من 35% سنة

1988 إلى 76% سنة 1991 وهذا بسبب الإعتماد على القروض القصيرة الأجل².

¹-Abdelouahab Keramane " l'expérience algérienne de passage à l'économie de marché " Media Bank , N°15, Banque d'algerie , Décembre , juin 95 , p 7

²-نشاشبي وآخرون ، مرجع سابق ، ص،9

2-4- الشبكة الإجتماعية : بعد إمضاء الإنفاق

1991 ، تم إنشاء صندوقين، الأول " صندوق النهرين " الثاني " صندوق
للمؤسسات لتحضير نفسها لمواجهة شروط السوق ، والثاني : هو الشبكة الإجتماعية
بموجب قانون المالية لسنة 1992، وفي أفريل من نفس السنة تم دفع تعويضات للعائلات
المعوزة التي يقل دخلها أو يساوي 7000 دج، وفي السداسي الأول من سنة 1992 دفعت
الدولة حوالي 20 مليار دج كإعانات للفقراء ، وحوالي 15 مليار دج كدعم لأسعار السلع
الأساسية من الدرجة الأولى و الهدف من كل ذلك هو الإحاطة بآثار تحرير الأسعار منذ
سنة 1989 وجعل مرحلة الإنتقال سهلة بالنسبة للإقتصاد و المجتمع وتحقيق الفعالية من
حيث توزيع الموارد من جهة أخرى¹.

**3- المحاولة الثالثة للإستقرار: التصحيح من دون تدخل المؤسسات المالية
الدولية (92-93) :** بداية يمكن القول أن برنامج الإستقرار المدعم من طرف صندوق
النقد الدولي لسنة 1991 لم يتيسر تنفيذه كلية وهذا لعدة أسباب أولاً : أن السلطات
العمومية الجزائرية كانت ترفض بشدة اللجوء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية مما
قلص من حجم التمويل المتاح وثانياً : لم يتم تحرير الكثير من خطوط القروض لسنة
1991 مما ساهم في تراجع الواردات بالقيمة بحوالي 20% وهو مانتج عنه إنخفاض في
الإنتاج وتراجع في قطاعات الصناعات التحويلية و البناء وثالثاً : لم يحظى البرنامج
بإجماع واسع من طرف الشركاء الإجتماعيين (أرباب العمل ونقابات العمال) حيث
تضرر أرباب العمل من خسائر الصرف ، بينما نقابات العمال فلم يتم إشراكها في النقاش
، وهي غير مستعدة لتخفيض الأجور بسبب تخفيض قيمة العملة الوطنية .

3-1- محاولة للإستقرار أم عودة للإقتصاد الإداري : كانت المحاولة الثالثة للإستقرار
التي وصفت بأنها إدارية ومن طرف واحد لأنها إعتمدت سياسة إقتصادية تدخلية
وتوجيهية شعارها اللاءات الثلاث: لا لتخفيض قيمة الدينار للإعادة الجدولة ،
لا لخصوصة المؤسسات العمومية الإقتصادية المنتجة .

¹- Benabdellah y , " la réforme économique en Algérie : entre et rente production " , revue
monde arabe – maghreb machrek , N 166 , 1999,p (16-31)

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

و النتيجة كانت معاكسة تماماً للأهداف التي يتم

النقطة الأولى : فإن التقييم المبالغ فيه للدينار و
إيرادات الصادرات وشجع المستوردين عوض المنتجين ، وعرقلة عملية إحلال المنتجات
المحلية محل المنتجات الأجنبية بفضل القيود والضوابط التي وضعتها الحكومة على
الأسعار و التجارة وهو ما قلص من فرصة التزود بمدخلات الإنتاج للمؤسسات العمومية .
- العودة إلى الدعم الحكومي للسلع الواسعة الإستهلاك شكل ما نسبته 5% من الناتج
المحلي الإجمالي خلال (92-93) .

- بلغ عجز الميزانية العامة لدولة ما نسبته 8,7% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1993
بعدها كان الفائض في الميزانية بـ 4,1% سنة 1991 كما أصبح الرصيد الإجمالي
للخزينة سالباً بـ 10% من الناتج الداخلي الخام بعدما كان موجباً خلال (90-91) .
- زيادة الإستهلاك الحكومي بـ 2% من الناتج الداخلي الخام خلال (92-93) وزيادة
الإستثمار العمومي بـ 4,2% من الناتج الداخلي الخام خلال (91-94) .
- عودة العجز الميزاني وتمويله بالإصدار النقدي ، جعل معدل التضخم في حدود
31,8% سنة 1992 .

أما النقطة الثانية : بخصوص رفض إعادة الجدولة لأنها في نظر الحكومة مرفوقة
بشرطية لا تتلائم مع إستقلال القرار الإقتصادي و الحفاظ على السيادة الوطنية ، وكانت
المبررات هي ¹ :

النظرة الرسمية غداة عقد الإتفاق الثاني للإستقرار و التي وافق عليها صندوق النقد
الدولي هو تكيف أزمة المديونية على أساس أنها أزمة سيولة وليست أزمة ملاءة (أي
أنها أزمة ظرفية وليست هيكلية) نتيجة الديون المبرمة مع بداية العشرية وتلك المبرمة
بشروط غير ملائمة بعد الصدمة البترولية العكسية لسنة 1986 ، وبالتالي ليس ضرورياً
اللجوء إلى إعادة الجدولة لتخفيف ضغط الديون ، وإنما يكفي الإتفاق مع شركاء الجزائر
حول تمويل إستثنائي لتجاوز حدة خدمة الدين ما بين (90-93) .

¹⁻ Benabdellah y , op, cit , p,18

- إمكانية تجنب إعادة الجدولة من خلال إستغلال

مؤرخ في 04 ديسمبر 1991 يسمح للشركات الأجنبية بالوصول إلى الائحة (عقود الجزائر بشرط إحتفاظ شركة سوناطراك بنسبة 51% على الأقل من الحصص) تقاسم الإنتاج) دخول الشركات الاجنبية يسمح بالحصول على حقوق الدخل وزيادة الإنتاج بفضل إستخدام التكنولوجيا الحديثة المتطورة ، وحسب التقديرات الرسمية في تلك المرحلة " فإن إيرادات الصادرات ستكون ذات أهمية إبتداءً من سنة 1992 ، و الزيادة المنتظرة خلال هذه السنة تكون في حدود 3 مليار دولار ، تضاف إليها حقوق الدخل التي يجب أن تدفعها الشركات الأجنبية ، وتكون المحصلة في حدود 05 مليار دولار .

- يمكن إعتقاد سياسة إعادة التمويل من خلال التفاوض مع الدائنين على إعادة تشكيل (reprofilage) لجزء من الديون مع مختلف الدائنين بالرغم من أن هذا الحل ليس إلا تأجيل لعبء المديونية ، ومن ثم الأثر على التوازنات الداخلية و الخارجية للإقتصاد الوطني لاحقاً ، إلا أن السلطات العمومية تصر على أن التفاوض مع الصندوق يسمح بالإتفاق معه على برنامج عمل ، ومن ثم تسريح القروض المجددة و المخصصة لدعم ميزان المدفوعات و تسريح كذلك مختلف القروض المبرمة في إطار متعدد الأطراف وفي إطار ثنائي وإمكانية الحصول على عمليات جديدة لإعادة التمويل مع الدائنين .

- إعادة الجدولة ليست عملية تقنية بحتة ، بل لها كلفة إجتماعية وسياسية داخلية وخارجية وبالتالي يجب تجنب الإقتصاد و المجتمع هذه الصدمة و الحفاظ على السيادة الوطنية .

بالنسبة للنقطة الثالثة : فإن السلطات العمومية الجزائرية ومنذ سنة 1992 أصبحت ترى أنه ليس من الضروري إستكمال الإطار القانوني لفتح رأس مال مؤسسات الدولة للقطاع الخاص ، ويمكن العمل على إصلاح القطاع العام الذي يظل ملكاً للدولة ، وهو ما يعكس تراجعاً إلى الوراء وعودة لإحتكار الدولة في ظل النظام التخطيطي المركزي .

3-2- أهداف مقارنة التصحيح دون تدخل المؤسسات المالية الدولية :

كانت مقارنة التصحيح من دون تدخل المؤسسات المالية الدولية تتدرج في إطار أولويات برنامج عمل الحكومة الذي يهدف إلى تحقيق جملة أمور :

- التخفيض التدريجي ب(30% ، 10% ، 15%) للقروض التجارية المرتبطة سنوياً للحصول على نسبة خدمة المديونية في حدود 40% سنة 1997 .

- الحفاظ على مستوى مرتفع من إحتياطيات الم
ورسم هدف للوصول إلى 3 أشهر إستيراد .

- زيادة الصادرات من السلع و الخدمات خارج المحروقات .

3-3 - فرضيات وتوقعات المقاربة : مخطط عمل الحكومة لبناء التوازنات
الخارجية إرتكز على مجموعة من الفرضيات و التوقعات هي كالآتي¹ :

- خفض خدمة المديونية الخارجية إلى حدود 40% من إيرادات الصادرات خلال خمس
سنوات مثلما يوضحه الجدول :

الجدول رقم: 04 توقعات خدمات الديون - 92 - 97 الوحدة : مليون دولار

البيان	1992	1993	1994	1995	1996	1997
خدمات المديونية المتوسطة ، و الطويلة الأجل	9259	9015	8502	7503	6945	6675
خدمات المديونية كنسبة من الصادرات (%)	76,0	74,9	71,2	54,1	44,4	39,6

المصدر: الجريدة الرسمية رقم:26 صادر بتاريخ: 1993/04/26

كما تتوقع هذه المقاربة خفض المديونية بالقيمة المطلقة بمقدار 7 مليار دولار خلال نفس
الفترة ، على أن تمثل حوالي 24% من إجمالي الناتج الوطني لسنة 1997 عوض 56%
سنة 1992 (46% في المتوسط في البلدان المتوسطة الدخل لسنة 1989) و الجدول
التالي يوضح هذه التوقعات .

جدول رقم: (05) أفاق تطور مخزون المديونية (92-97) الوحدة : مليون دولار

الديون	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الديون المتوسطة و الطويلة الأجل	25323	2374	2192	2421	8240	1787
الديون القصيرة الاجل	792	700	600	470	-	-
مخزون المديونية	26215	2444	2252	2071	-	-

المصدر: المرجع سابق ، ص، 39 .

تتبنى هذه المقاربة أيضا على جدول توقعي لتطور أسعار البترول لدى التصدير تتراوح
ما بين (20-21) دولار للبرميل ما بين (93-94) وتصل الى (22-23) دولار ما بين
(96-97) مثلما يوضح ذلك الجدول التالي:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مرسوم تشريعي رقم (93-07) مؤرخ في 24 أبريل 1993 يتضمن
الأهداف العامة للفترة (93-97) و المخطط الوطني لسنة 1993 (الجريدة الرسمية)، عدد 26 الصادر بتاريخ 26
أفريل 1993 ص، 17 .

جدول رقم 06 توقع متوسط سعر البترول للبرميل

البيان	1992	1993	1994	5
سعر البرميل	20,0	20,5	21,0	21,5
			22,0	23,0

المصدر: المرجع السابق ص 39

تتوقع المقاربة أن تكون إيرادات الصادرات من المحروقات في حدود 11 مليار دولار سنويا خلال (93-94) ثم تصل الى 15 مليار دولار سنة 1997، أما الصادرات خارج المحروقات فستبلغ 1,8 مليار دولار خلال خمس سنوات.

يتوقع أن تكون التحويلات الصافية الى الداخل في حدود 1,4 مليار دولار وخلال الفترة (93-97) مع مساهمة تحويلات الجالية الجزائرية التي بلغت 300 مليون دولار سنة 1990.

يتوقع برنامج الحكومة على الاجل المتوسط (93-94) أن يكون دخول الاستثمار المباشر في حدود 150 مليون دولار سنويا¹.

ترتفع قدرة الاقتصاد الوطني على الاستراد الى مستوى 10 مليار دولار مابين (92-93) لتصل الى مستوى 19,5 مليار دولار سنة 1997.

في ظل هذه التوقعات يمكن تسديد خدمات المديونية التي تتراوح مابين (9-10) دولار سنويا من خلال تبني سياسة تقشفية وخفض الاستراد وبذلك تكون الجزائر مع نهاية 1996 قد سددت جزءاً كبيراً من مديونيتها في حين أن الإلتزامات الجديدة هي متوسطة وطويلة الأجل وهو ما يقلص من خدمات المديونية وبذلك ترتفع المقدرة على الإستيراد لأغراض الإنتاج.

3-4 - النتائج تعاكس التوقعات : هذه المقاربة تبدا للوهلة الأولى من الناحية النظرية أنها جيدة ، لكن إذا تفحصنا جيداً نجد أنها تحمل مخاطر كبيرة سواء على المستوى الإقتصادي الإجتماعي وحتى السياسي كونها قد جانبت الواقع ، نورد الحقائق الإقتصادية التالية مع نهاية 1993 :

- إنخفاض الصادرات من المحروقات بـ 1,0994 مليار دولار منتقلة من 10,9794 مليار دولار 1992 إلى 8796,9 مليار دولار، وهذا سبب تراجع أسعار المحروقات من 19,93 دولار للبرميل سنة 1994 إلى 14,19 دولار للبرميل سنة 1993 .

1- Ministère des finances ;rapport financier; 1993

- إنخفاض الصادرات خارج المحروقات ب 7،
أين كانت تمثل 531،9 مليون دولار .

تراجع الواردات من مدخلات الإنتاج بـ 20،8% منتقلة من 3،042 مليار دولار سنة 1992 إلى 2،409 مليار دولار سنة 1993، وإنعكس ذلك في حالة ركود للإقتصاد وتراجع الناتج المحلي الخام بـ 2،9% عن مستواه سنة 1992.

- سجل عجز في ميزان المدفوعات قدره ب 38،8 مليون دولار بعد أن سجل فائضاً بـ 526 مليون دولار سنة 1991 و 67،5 مليون دولار سنة 1992 وتم تمويل هذا العجز بإستهلاك إحتياطيات الصرف ، كما سجل حساب رأس المال ، رصيماً سالباً قدر بـ 836،7 مليون دولار .

زيادة معدل البطالة من 20% من القوة العاملة سنة 1990 إلى 24% سنة 1993.

- في تراجع تسديد فوائد الديون بمقدار 373،3 مليون دولار مقارنة مع سنة 1992 .
- إنخفاض مخزون المديونية الإجمالية من 26،215 مليار دولار إلى 24،712 مليار دولار يعكس جهود التقليل من عبئها لكن هذا الإنخفاض لم يكن له أثر موجب على خدمة المديونية التي بلغت 86% من إيرادات الصادرات بسبب تركيبة المديونية ، متوسط مدة التسديد والإنخفاض في الإيرادات بالعملة الصعبة .

ومن هذا يمكن القول أن هذه المقاربة متفائلة وأسقطت من الحساب أن الإقتصاد لجزائري هو إقتصاد محروقات تتحدد أسعارها بعوامل خارجية مقومة بالدولار الأمريكي يتحدد سعر صرفه بعوامل خارجية كذلك ، وأن أي إنخفاض في سعر البرميل بـ 1 دولار يفقد الجزائر سنوياً ما قيمته 500 مليون دولار من الإيرادات .

كونها قد جانبت الواقع نورد الحقائق الإقتصادية التالية مع نهاية 1993¹ :

- إنخفاض الصادرات من المحروقات بـ 1،0994 مليار دولار منتقلة من 10،9794 وأمام هذه المعطيات أصبحت الجزائر تقارب وضعية عدم القدرة على الدفع إبتداءً من سنة 1994 ولم يبق إلا خيار واحد هو الرجوع من جديد للتفاوض مع صندوق النقد الدولي حول إتفاقية تثبيت جديدة وطلب إعادة جدولة الديون الخارجية لدى نادي باريس ونادي لندن ثم برنامجاً متوسط المدى للتصحيح الهيكلي.

1- Revue cinjoncture , mensuel l'économique édite par l'agence presse service , N° 16 ,1993 ,p 15

المبحث الثالث:

برنامج الاستقرار الاقتصادي (94-95).

1- الإستعداد الإئتماني (01أفريل 94 الى 31 مارس 95)

لقد فشلت محاولة التصحيح دون تدخل المؤسسات المالية الدولية وإستبعاد خيار إعادة الجدولة نتيجة هشاشة الإقتصاد الجزائري وتأثره العميق بالعوامل الخارجية فالتبعية و النمو الديمغرافي يعتبران محددان أساسيان لأي محاولة تمويلية ، ونقصد بالتبعية الإقتصادية هنا إرتباط الإقتصاد الجزائري بالعوامل الخارجية منذ الإستقلال وإستجابته للصدمات الخارجية (سوق المحروقات) وتبعية غذائية (تقدر الفائورة الغذائية في المتوسط بـ 2,0مليار دولار) زيادة على إرتباط الصناعة الجزائرية بالخارج من حيث تموينها بمدخلات الإنتاج ، مما يجعل أي تخفيض للواردات ينعكس في ركود إقتصادي وتراجع لمعدل النمو للنتائج الداخلي الخام (0,4% في المتوسط ما بين 88-93) يقابل ذلك معدل نمو للقوة العاملة بـ 4% سنوياً ، ومعدل نمو ديمغرافي بـ 2,4% ومعدل نمو سالب بـ 2,5% مع نهاية سنة 1993 مما يشكل ضغطاً على الطلب الإجمالي ، خدمات، صحة ، تعليم سكن ،... إلخ .

وهو ما حدث فعلاً مع نهاية سنة 1993 من حيث تدهور مختلف مؤشرات الأداء على مستوى الإقتصاد الكلي ومن ثم الرجوع من جديد للتفاوض مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي " وما دام إستعمال الموارد العامة للصندوق في الشرائح العليا للقرض ، يتم على مراحل ، ويرتبط بما يحرزه العضو من تقدم في تنفيذ السياسات الرامية إلى إستعادة الوضع السليم لميزان المدفوعات وتحقيق نمو إقتصادي مستديم فإن هدف شرطية الصندوق هو أن يصبح في مقدور الأعضاء الذين يستعملون موارد أن يسددوها في الوقت المناسب ، وإذا كانت مشكلة ميزان المدفوعات مؤقتة ، ويمكن أن تصحح نفسها بنفسها ، يصبح كل ما هو مطلوب تمويل مؤقت مناسب ، ومع ذلك فليس من الصواب في نظر الصندوق ، ولا من الممكن تمويل العجز في ميزان المدفوعات لفترة طويلة بغير التصدي للأسباب الكامنة وراء هذا العجز¹.

1- نشرة صندوق النقد الدولي أوت 1994 ص9

ولذلك تطلبت هذه المحاولة للإستقرار الإقتصادي

12 شهر (11أفريل 1994 - 31 مارس 1995)

و الخاصة بالإضافة إلى برنامج للتصحيح الهيكلي للإقتصاد الجزائري في إطار إتفاقية التسهيل الموسع مدتها 3 سنوات (95-98) وهو ما نستعرضه كالاتي :

2- الأهداف الكبرى لبرنامج الإستقرار الإقتصادي (94-95): تتدرج أهداف برنامج الإستقرار الإقتصادي في إطار مخطط متوسط الأجل يهدف إلى¹:

- تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بـ 3% سنة 1994 و 6% خلال سنة 1995 (بمعدما كان 2,5% سنة 93) وذلك بنية إستعاب الإرتفاع في القوة العاملة وخفض معدل البطالة تدريجياً ، ويتم ذلك عن طريق توزيع النمو الإقتصادي وإختيار القطاعات ذات الأولوية خاصة السكن ، الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، البناء الأشغال العمومية الزراعة و الإستعمال الأمثل لطاقات الإنتاج المتاحة في القطاع الصناعي .

- يتوقع البرنامج العودة إلى النمو و الإستقرار المالي عن طريق خفض معدل التضخم ومقاربتة لمعدل التضخم العالمي (3-4) % سنة 1997 عن طريق سياسات ميزانية صارمة.

- إستعادة التوازن في ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من إحتياجات الصرف الأجنبي .

- تحسين فعالية الشبكة الإجتماعية لحماية الطبقات الأكثر تضرراً في المجتمع بسبب تكاليف مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق .

ولإنجاز هذه الأهداف الكبرى ، كان ينبغي إعادة النظر في إشتغال السياسة الميزانية و السياسة النقدية بالنسبة للتوازنات الداخلية ، وسياسة الصرف وتحرير التجارة الخارجية وضغوطات المديونية الخارجية بخصوص التوازنات الخارجية ، بالإضافة إلى النظر في تدابير الحماية الإجتماعية الإضافية التي ينبغي إنجازها لتوفير مناخ يتصف بالسلم الإجتماعي يكون ملائماً لمواصلة مسار الإصلاحات الإقتصادية وضمان عدم تعثرها مرة أخرى.

2-1- تدابير وإجراءات برنامج الإستقرار الإقتصادي : جاءت تدابير برنامج الإستقرار

¹-Programme stand by , FMI,Avril 1994 , p 8

2-1-1- السياسة الميزانية :

تهدف السياسة الميزانية إلى تخفيض إستهلاك الدولة للموارد المالية ، و العمل مع زيادة الموارد الميزانية (تحقيق فائض) للمساهمة في تمويل إعادة هيكلة القطاع العام ومواصلة تراجع دور الخزينة في تمويل الإستثمارات العمومية لصالح النظام البنكي و الوصول إلى سعر صرف للدينار الجزائري أكثر واقعية ومصداقية ، وتخفيف الآثار التي يفرزها الإستقرار و تنفيذ البرنامج على الطبقات المحرومة في المجتمع .

ومن هنا حدد كهدف في برنامج الإستقرار خفض عجز الميزانية من 5,9 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 0,3 % سنة 1994 ، عن طريق تقليص نفقات التوظيف و المستخدمين ، تجميد الأجور ، خفض التحويلات الإجتماعية وإعانات الدعم حتى بالنسبة للمواد الضرورية من الدرجة الأولى حيث ثلاث منتجات فقط يستمر دعمها (حليب ، سميد ، فريضة) في حدود 5 % من الناتج المحلي الخام لسنة 1993 ، لينخفض هذا الدعم إلى 2 % مع نهاية البرنامج .

وتقتصر الاسعار ذات الهوامش المحددة على المواد التالية : الأدوية ، التبغ القهوة السكر ، الزيت ، الكتب و اللوازم المدرسية ، بينما تخضع باقي المواد الأخرى للتحريير الكامل ، مع إستبدال قانون الأسعار (89-12) بقانون المنافسة (95-06) لأن تنظيم السوق يرتكز منذ صدور هذا القانون بشكل أقل على المراقبة الإدارية للأسعار وبشكل اكبر على مراقبة إحترام قواعد السوق .

ويمكن بلوغ هدف تقليص عجز الميزانية بفضل أثر تعديل سعر الصرف على إيرادات الجباية البترولية و الإيرادات الجمركية ، وأثر تحرير الأسعار المحلية وإمكانية تحسن المردود الضريبي على موارد الميزانية¹ .

كما تهدف السياسة الميزانية إلى خفض العجز الإجمالي للخزينة من 2,9 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 3,3 % خلال مدة البرنامج مع ضرورة تحقيق فائض على مراحل خلال فترة التصحيح الهيكلي (95-98) .

¹- Banque d'Algérie , résumé du programme stand by , 1994,p 3

2-1-2- إصلاح السياسة النقدية :

إصلاح السياسة النقدية يعني التخلي عن الوسائل المباشرة وإستحداث وسائل المبنية على قواعد السوق للتأثير مباشرة على العملة ، القرض وأسعار الفائدة وبإدخال تغييرات على شروط السيولة للبنوك التجارية و المؤسسات المالية الأخرى، وفي إطار البرنامج مع صندوق النقد الدولي إستهدفت السياسة النقدية تصحيح الإختلالات التي عرفتھا الفترة (91-93) فكانت الأهداف كالتالي¹ :

- تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية (M2) من 21% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 14% سنة 1994 .

- رفع معدل إعادة الخصم من 11,5% إلى 15% .

- أن يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية بمعدل محوري يقدر بـ 20% بعد أن كان 17% .

- رفع المعدل المطبق على السحب على المكشوف في حسابات البنوك لدى بنك الجزائر من 20% إلى 24% .

- تحديد سقف الهامش البنكي بـ 5% وهو معدل الفائدة المطبق من طرف البنوك التجارية على الحسابات المدنية ، وبإعتبار أن التكلفة المتوسطة لموارد البنوك في حدود 18,5% سيكون معدل الفائدة على القروض في حدود 23,5% .

- تمنح الخزينة العمومية معدلات فائدة بـ 16,5% على سندات التجهيز الجديدة .

- يطبق الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط معدلات فائدة بـ 10% على حسابات إيداع السكن ، و 14% على الدفاتر الأخرى .

هدف البرنامج كذلك هو الحفاظ على سعر الصرف الجديد بعد تخفيض الدينار بـ 40,17% في أبريل 1994 (1 دولار = 36 دج) و الحد من الضغوط التضخمية وتخفيف الآثار السلبية الناتجة بإعادة تخصيص الموارد نحو الإقتصاد .

ويقتضي التخطيط المالي الذي يفرضه الصندوق من خلال تنفيذ هذا البرنامج وتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية (M2) و التي لها علاقة مباشرة مع تغير الموجودات الخارجية و الداخلية الصافية ، أن يتم وضع حد للتوسع في القرض الداخلي وزيادة إحتياجات

الصرف لرفع القيمة الخارجية للعملة وتحسين وضع ميزان المدفوعات ولقد إستعمل جزء

1-CNES ,Rapport ,op,cit,p,33

من أموال إعادة الجدولة بهدف تجنب الآثار التض

2-1-3- تدابير الحفاظ على التوازنات الخارجية

إن البحث عن التوازنات الخارجية دفع السلطات العمومية إلى تخفيض الدينار الجزائري بنسبة 7،8% في مارس 1994 و بـ 17،40% في أبريل من نفس السنة ، وكان الهدف هو إلغاء إجراءات التقييد المفروضة على الصرف بداية من سنة 1992 ومواصلة تحريرها وإذا أمكن أن يتم تحديده على أساس نظام التثبيت (le système fixing) بناء على العرض و الطلب على العملة الصعبة في إطار إجتماعات دورية (أسبوعية) بين البنوك التجارية وبنك الجزائر ، أو مايسمى بالتحويل التجاري للدينار في إنتظار إستكمال شروط التحويل الكامل على المستوى الخارجي ، كما أدخلت السلطات النقدية نظام سوق النقد الأجنبي بين البنوك نهاية سنة 1995 لتعزيز قوى السوق في تحديد سعر الصرف . و الإجراء الثاني بخصوص البحث عن التوازنات الخارجية هو مواصلة تحرير عمليات التجارة الخارجية سواء بالنسبة للصادرات مع إستثناءات محددة ، وفيما يخص الإستيراد فإن المبدأ العام هو السماح لكل عمليات الإستيراد ماعدا بعض المواد الي تخضع لمعايير محددة مسبقاً كالأدوية وتعليق إستيراد منتجات أخرى مؤقتاً لغاية إستكمال عمليات إعادة هيكلة القطاع الصناعي .

ومن حيث التمويل يمكن لكل مؤسسة مستوردة لها ملاءة الحصول عليه بسعر الصرف تتفاوت حوله مع البنك ، بالإضافة إلى تمكين الأشخاص من فتح حسابات بالعملة الصعبة وتوسيع ذلك ليشمل المؤسسات التي أصبح بإمكانها الإحتفاظ بجزء من إيرادات صادراتها بالعملة الصعبة، كما خفضت الحماية الجمركية و الحدود القصوى للتعريفية الجمركية على الواردات من 60% إلى 50% ثم إلى 45% بين (1996-1997)¹ . ولتخفيف الضغوط المفروضة على ميزان المدفوعات جراء إرتفاع أعباء خدمات الديون الخارجية قررت السلطات العمومية بعد نقاش دام سنة 1993 كاملة بين مؤيد ومعارض تطبيق برنامجاً شاملاً لإعادة جدولة الديون العمومية و الخاصة بما يزيد عن 17مليار دولار على مدى أربعة سنوات ، زيادة على التمويل الثنائي و المتعدد الأطراف الذي كان مقرراً أن تحصل عليه بما فيها تسهيلات الصندوق هي حدود 1 مليار دولار ، و المحصلة

1- نشاشبي واخرون ، ص 113 .

من التمويل الإضافي في حدود 5،5 مليار دولار

الإقتصادي ثم مباشرة برنامجاً للتصحيح الهيكلي ومن أهم إجراءاته:

- تشكيل إحتياطات صرف بما يتجاوز شهر ونصف من الواردات .

- تخفيض نسبة خدمة المديونية إلى مستوى ينسجم مع أهداف النمو .

- لا يجب أن تؤدي عملية إعادة الجدولة في الأجل المتوسط إلى ظهور إحتياجات جديدة في التمويل.

إن نجاح هذه الإستراتيجية يعتبرها الصندوق عاملاً حاسماً لإسترجاع ثقة أسواق المال

الدولية ودخول الجزائر إليها كمقترض طبيعي .

2-1-4 - إصلاح تدابير الحماية الإجتماعية :

ارتكزت تدابير الحماية الإجتماعية المؤسسة في فيفري 1992 على أربعة أنواع من التعويضات :

تعويضات العائلات التي لها دخل وحيد منخفض (التعويض للأجر الواحد) التعويض

الإضافي للمنحة العائلية ، التعويض التكميلي لمعاشات التقاعد التعويض الممنوح

للأشخاص بدون دخل ، وتضمن برنامج الإستقرار لسنة 1994 إدخال تعديلات هامة على

شبكة الحماية الإجتماعية من حيث :

- إستبدال نظام التعويضات الممنوحة للفئات دون دخل ببرنامج النشاط ذو المنفعة

العام (120 دج شهريا) .

- تحمل الدولة للمنح العائلية وتحويل تعويضات الأجر الواحد إلى المؤسسة المستخدمة

وتعويضات معاش التقاعد إلى الصندوق الوطني للتقاعد .

- إنشاء نظام التأمين ضد البطالة (مرسوم تشريعي 94-11) لفائدة الأشخاص الذين

يفقدون مناصب عملهم بصفة غير إرادية ولسبب إقتصادي (إعادة هيكلة

القطاع العام و الخصخصة) وإلغاء تعويضات التسريح لأسباب إقتصادية .

3- الإتفاق الموسع و الإصلاح الهيكلي (22 ماي 1995-21 ماي 1998)

3-1- الإطار العام لبرنامج التصحيح الهيكلي :

أنشأت إتفاقية التسهيل الموسع سنة 1974¹ ، وتسمح لصندوق النقد الدولي بأن

يمنح للدول الأعضاء التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات مساعدة مالية تساوي إلى

¹ 1- Bulletin du FMI , sept 1992,p,16

نسبة مرتفعة من حصصهم (270-330%) ولف

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

شرائح القرض) لكنه في المقابل يجب على البلد الذي يبرمج في
لإقتصاده (تحرير التجارة الخارجية خصوصا المؤسسات العمومية ، إصلاح النظام
المصرفي ..) وعادة ما تمتد مدته من 3 إلى 4 سنوات بناء على طلب البلد العضو .
في الجزائر وبعد إنتهاء مدة برنامج الإستقرار الإقتصادي وعلى ضوء النتائج
المحصل عليها و التي نالت رضا الصندوق " البرنامج مع الجزائر خاصة فيما تعلق
بالسياسة الميزانية و النقدية ، وتحرير التجارة الخارجية تم تنفيذه بدقة¹ " وهو ماسمح
بمواصلة المفاوضات لإبرام إتفاقية التسهيل الموسع لثلاث سنوات لاحقة بالإضافة إلى
طلب إعادة جدولة ثانية للديون العمومية وتطبيق برنامجاً للتصحيح الهيكلي للإقتصاد "
فالجزائر بإمكانها الخروج من الأزمة شريطة تبنيها سياسات الإقتصاد الكلي و السياسات
الهيكلية الضرورية ترى السيدة بوكاهتوم puckatilhon من قسم الدراسات بصندوق
النقد الدولي أن برنامج التصحيح الهيكلي يهدف إلى توقيف التضخم وضمان إعادة إنتعاش
النمو الإقتصادي وتصحيح ودعم ميزان المدفوعات ، أي أن البرنامج يستهدف القضاء
على الإختلالات الداخلية و الخارجية ، أي تعميق إجراءات الإستقرار السابقة وتبني
إجراءات أخرى مكتملة للتأثير على العرض وبعث النمو الإقتصادي في الأجل المتوسط .
يقول P.Heller² " أن التصحيح الإقتصادي يعني العمل على أن البلد لا يعيش فوق
إمكانياته، ويهدف إلى توازن أحسن للعرض وأحسن إستعمال للموارد ومنه يمكن تقسيم
إجراءات التصحيح الهيكلي إلى قسمين :

3-2 - الإجراءات ذات الطابع الإستقراري : هذه الإجراءات يتواصل إنجازها على الأمد

المتوسط و الطويل ، ونعيد التذكير بها كما يلي :

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل
السلع و الخدمات .

العمل على تحرير أسعار الفائدة وإعطاء إستقلالية أكثر للبنوك التجارية في منح القروض
مع ضرورة تطبيق القواعد الإحترازية (les règles prudentielles) .

¹-Déclaration du directeur du FMI , journal el watan , N° 1281 ,du 05/01/95

²-Peter Heller, " les programmes d'ajustement appuyés par le fonds et les pauvres " , R
finances et Développement , décembre 1988 ,p, 28

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

- تحرير أسعار الصرف الأجل و العاجل لتحديد
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الإيداع العمومي .
العامه (نفقات التجهيز ودعم الأسعار ، تقليص اليد العاملة في الوظيف العمومي ، التخلي عن التطهير المالي للمؤسسات العمومية) وزيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي .
- التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول .
- مراجعة الشبكة الإجتماعية لتكون أكثر فاعلية في التخفيف من الآثار السلبية لعملية التحول .
- 3-3- الإجراءات ذات الطابع الهيكلي:** تحتوي مجموعة الإجراءات المتعلقة بالتصحيح الهيكلي على العناصر التالية و التي بالإضافة إلى تدخل الصندوق تعد مجالاً لتدخل البنك العالمي الذي زيادة على كونه ممولاً للمشاريع على المستوى الكلي يمنح قروضاً للتصحيح الهيكلي لتدعيم مختلف الإصلاحات (إصلاح القطاع العام ، إصلاح التجارة الخارجية ، إصلاحات تتعلق بالميزانية و الضرائب وغيرها)¹.
- فتح الرأسمال الإجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب و المحليين (الأمر رقم 22\95) حدد حوالي 300 مؤسسة أو حدة إنتاج وتصفية المؤسسات المفلسة (حوالي 88 مؤسسة إقتصادية محلية وإستكمال برنامج إعادة تأهيل وهيكله 23 مؤسسة إقتصادية عمومية .
- العمل على تنويع الصادرات من غير المحروقات (إنشاء هيئة تأمين القرض عند التصدير - CAGEX - وصندوق دعم ترقية الصادرات)
- إنشاء سوق مالي لتسهيل عمليات الخصخصة و الحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الإستثمارات خارج التمويل التقليدي البنكي .
- تعويض صناديق المساهمة بالشركات القابضة (les holdings) ، التي تقوم بتسيير أسهم المؤسسات العمومية لحساب الخزينة ، ولتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتنمية مختلف القطاعات المكلفة بها .
- إصلاح النظام المالي و المصرفي وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة

1- بلوناس عبد الله " برامج التثبيت و التعديل الهيكلي للإقتصاد الجزائري التجربة و النتائج " مداخلة في ملتقى دولي بعنوان " تأهيل المؤسسة الإقتصادية وتعظيم مكاسب الإدماج في الحركة الإقتصادية العالمية " ، ومن تنظيم كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، أيام 29\31 أكتوبر 2002 .

الهيكلية و الخوصصة مع تشجيع تأسيس البنوك الـ

- طلب الإنظام إلى المنظمة العالمية للتجارة و

1997 لرسم إطار للشراكة و الوصول إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر .

3-4 - أهداف برنامج التعديل الهيكلي : إن أهداف برنامج الإصلاح الهيكلي تصب في

إتجاه إستقرار الإقتصاد على المستوى الكلي وعودة النمو الإقتصادي وتحقيق التوازنات

الكبرى الداخلية و الخارجية ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي¹ :

- بعث النمو الإقتصادي .

- تحقيق الإستقرار المالي .

- التحكم في التضخم .

- توازن ميزان المدفوعات .

- تنمية الإدخار الوطني لتمويل الإستثمارات وخلق مناصب الشغل .

- تشجيع القطاع الإنتاجي .

- زيادة إستهلاك العائلات ودعم الفئات الأكثر تضرر من عملية التصحيح ذاتها .

4- إصلاح القطاع المالي و البنكي كأحد إجراءات الإصلاح الهيكلي :

بعد ما كان النظام المالي و البنكي في ظل التسيير المركزي للإقتصاد عبارة عن أداة

مالية لإنجاز الإستثمارات العمومية ، فالبنوك التجارية الخمس المملوكة للدولة لم تمارس

أي نشاط تجاري بل إنحصرت وظيفتها في جمع مدخرات الأعوان الإقتصاديين وتوجيهها

نحو تمويل الواردات و تغطية إحتياجات مؤسسات القطاع العام دون معايير واضحة في

تحديد المخاطر وتخصيص الإئتمان .

ولعبت الخزينة العمومية دوراً محورياً في القطاع المالي محتكرة معظم المدخرات التي

إستخدمت في تمويل المشاريع العامة ، بينما كان دور البنك المركزي ثانوياً ولم يمارس

أي نشاط بخصوص الرقابة على البنوك ، حتى وظيفته في إعادة خصم الأوراق التجارية

لم تكن سوى وسيلة لتزويد البنوك بالسيولة الضرورية ، مع وضع حدود قصوى لإعادة

الخصم وللإقراض و حددت أسعار الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات سالبة بالقيم

1-El Hadi Mekboul " le P.A.S en algérie , problématique et application " revue de CNEAP ,
N° 15 , 2000 P 09

الحقيقية ومنح القروض بأسعار فائدة تفضيلية لـ

عموماً مندمجاً في الأسواق المالية الدولية بسبب
وميزان حساب رأس المال وسعر الصرف وغياب أسواق حقيقية لرؤوس الأموال
ومحدودية القطاع الخاص الوطني .

في عقد الثمانينات وبعد ما أصبحت الاختلالات على مستوى الإقتصاد الكلي واضحة
نتيجة سوء تخصيص الموارد وتراجع الكفاءة الإستثمارية و الضعف في إستعمال الطاقة
الإنتاجية وعدم خضوع المؤسسات العمومية إلى القيود المالية ومفهوم الربحية أكثر من
خضوعها لأهداف المخطط في مجال الأسعار و العمالة وتراكم ديون ضخمة عليها تجاه
النظام البنكي صار وضعها حرجاً جداً خاصة عقب الأزمة النفط العكسية لسنة 1986
وهو ما أثر تبعاً لذلك على الحالة المالية للبنوك التجارية.

كما أدى التوسع في الإصدار النقدي إلى نمو الكتلة النقدية M2 وزادت نسبة السيولة إلى
84% سنة 1988 ، بينما نسبة الودائع إلى موارد البنوك التجارية فكانت منخفضة (50%)
وأدى هذا الإفراط في السيولة إلى تطور السوق الموازية للنقود و السلع و الخدمات ¹ .

كانت محاولة إصلاح النظام المالي و البنكي من خلال قانون (85-12) المؤرخ في 19
أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض ، الذي أشرنا إليه في الفصل الثالث من هذه
الدراسة ، و الذي أقر بوصاية وزارة المالية على البنك المركزي ومؤسسات القرض ،
ولم يحرر البنك المركزي ليلعب دوره وفق قواعد السوق ، وأقر التخطيط المالي الذي
يقتضي تحديد أهداف محددة بخصوص جمع الموارد المالية وتوزيع القرض ووضع
سقف لذلك أي أن السياسة النقدية تستعمل الوسائل المباشرة في تأطير القرض وتحديد
أسعار الفائدة .

1-4 - إدارة السياسة النقدية (90-94) :

في إطار التحول المفروض بحكم الضغوطات المالية على الإقتصاد الجزائري عقب
الأزمة النفطية العكسية لسنة 1986 نحو إقتصاد السوق ، أدخلت إصلاحات جذرية
متدرجة على النظام البنكي و المالي خلال هذه الفترة متزامنة مع إتفاقات الإستعداد
الإئتماني المبرمة مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي وعاكسة مختلف التوجيهات

1- نشاشبي وآخرون ص 54 .

والنصائح المقدمة للجزائر بغرض التحول نحو إ
تهدف إلى :

- توجيه القطاع للأشغال وفق قواعد السوق و المنافسة .
- ضرورة مسايرة النظام البنكي و المالي للإصلاحات المتخذة في قطاع المؤسسات العمومية (مشرع إستقلالية المؤسسات العمومية) بحكم الترابط الإجباري بين القطاعين .
- ضرورة الإعتماد على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة القائمة على إعتبرات السوق و تحرير أسعار الفائدة و التحرير التدريجي للميزان التجاري و ميزان حساب رأس المال و إعتماد سياسة مرنة بخصوص سعر صرف العملة .
- و هذا وقد إتخذت عدة قرارات كخطوة أولى للإصلاح و محاولة توفير بيئة مؤسسية ملائمة منها :
- إنسحاب الخزينة العمومية من عمليات تمويل الإقتصاد سنة 1987 و إنحصار دورها في تمويل إستثمارات البنية التحتية و المشاريع القطاعية الإستراتيجية .
- بهدف تدعيم المنافسة قررت الحكومة رفع إلزامية تخصص البنوك التجارية الخمس في تمويل نشاطات محددة وفتح المجال أمامها لتعمل في مختلف المجالات 88187 .
- إنشاء سوق نقدية سنة 1989 ما بين البنوك التجارية التي أعطيت لها الإستقلالية ويتدخل البنك المركزي في هذه السوق النقدية لضمان التمويل قصير الأجل للبنوك .
- يعتبر صدور قانون النقد و القرض (90-10) مؤرخ في 10 أفريل 1990 نقطة تحول بارزة في ميدان النقد و القرض الذي جاء في إطار سياق سياسة الإستقرار الإقتصادي بدعم و مشورة صندوق النقد الدولي و المرتكز على :
- إعطاء إستقلالية للبنك المركزي (بنك الجزائر) عن وزارة المالية و تكليفه بتسيير السياسة النقدية .
- إنشاء مجلس للنقد و القرض يمثل السلطة النقدية و يشرف على وضع السياسات النقدية سياسات الإقتراض و العملة الصعبة و الدين الخارجي.
- السماح بحرية حركة رؤوس الأموال و دخولها للإستثمار في الجزائر بغرض الإنتاج وخلق فرص عمل و نقل المعرفة و التكنولوجيا .
- معاملة القطاع الخاص و القطاع العام معاملة واحدة بخصوص الحصول على القروض و إعادة التمويل من بنك الجزائر و أسعار الفائدة .

وضمن هذا الإطار المؤسسي الجديد إستمرت الس
مباشرة هي¹ :

- 1- فرض حدود قصوى على الإئتمان المصرفي المقدم للمؤسسات ،وعلى كمية إعادة الخصم من جانب البنوك .
- 2- فرض حدود قصوى على صافي الإئتمان المصرفي المقدم لى 23 مؤسسة عامة كبيرة تخضع إلى إعادة الهيكلة المالية .
- 1- فرض حدود قصوى على إعادة خصم الإئتمان المصرفي المقدم إلى 23 مؤسسة عاملة كبيرة تخضع إلى إعادة الهيكلة المالية .
- 2- فرض حدود قصوى تقديرية على تدخلات بنك الجزائر في سوق المعاملات النقدية بين البنوك وتوسيع المشاركة في هذه السوق لتشمل المؤسسات المالية غير المصرفية (مثل شركات التأمين ، صناديق التقاعد) التي سمح لها بأن تقرض فوائضها المالية .

⁻¹M.Tahar Hamada : crise et transition à l'économie de marché en algerie, op;cit;p77

المبحث الرابع:

الإصلاح المالي والنقدي في ظل التعديل الهيكلي

1- إدارة السياسة النقدية في ظل إتفاقيات التثبيت و التسهيل الموسع (94-98)

منذ سنة 1994 وعندما شرعت الجزائر في تنفيذ برنامج للإستقرار الإقتصادي متبوعاً ببرنامج متوسط المدى للتحصيح الهيكلي للإقتصاد بمساعدة صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بدى التحول واضحاً إلى إستخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية من خلال¹:

فرض إحتياطات إلزامية في أكتوبر 1994 على البنوك التجارية والمؤسسات المالية لدى بنك الجزائر بمعدل 11,5% وإحتياطي إلزامي لدى كل بنك يمثل 2,5% من مجموع الإيداعات (الإيداعات لأجل ، تحت الطلب ، دفاتر الإيدار وسندات الخزينة) عدا الودائع بالعملة الصعبة .

- تدخل البنك الجزائري في سوق النقد من خلال نظام للمناقصات لبيع سندات الخزينة حيث وصلت أسعار الفائدة عليها إلى 22,5% بداية سنة 1996 لتتخفض إلى 17,5% نهاية 1996 بعد تراجع معدل التضخم ويشترك في هذه المناقصات البنوك و المؤسسات المالية غير المصرفية (شركات التأمين ، صناديق المعاشات و التقاعد) ، وقد سهل هذا النظام ممارسة عمليات السوق المفتوحة من جانب البنك المركزي في ديسمبر 1996 .

- إبتداءً من ديسمبر 1995 وبعد أن كانت أسعار الفائدة للإقتراض لدى البنوك خاضعة لحد أقصى بنسبة 20% سنوياً ، تم إزالة هذا الحد الأقصى ووضع سقف مؤقت بـ 5% فوق التكلفة المتوسط للإقتراض في إطار برنامج الإستقرار لسنة 1994 ، ثم أصبحت بعدها حرة بعد تراجع معدلات التضخم نتيجة سياسات جانب الطلب المتشددة وظهور أسعار فائدة حقيقية موجبة منذ بداية سنة 1996 ، و الجدول التالي يوضح تطور معدلات الفائدة.

جدول رقم: 07 تطور معدلات الفائدة في السوق النقدي :

1998	1997	1996	1995	1994
13-10	14,5-11,8	19-17,2	23-19,4	(20-19,5)

المصدر: بنك الجزائر

¹- د.مدني بن شهرة: سياسات ديل الهيكلي في الجزائر , مرجع سابق.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

- بداية بنك الجزائر العمل بمناقصات إعادة الشـر

التجارية ، وكان الهدف من المناقصات زيادة دور ممارسات السوق التنافسية وضمـان المزيـد من الشفافية بخصوص منح القروض وأصبحت تعقد جزائر و البنوك التجارية .

- تضاعف حجم المعاملات في السوق النقدي 6 مرات بين (94-98) منتقلاً من 21,5 مليار دج إلى 134,5 مليار دج .

- مثل سوق مابين البنو (جزء من السوق النقدي) نصف المعاملات بالحجم التي تمت في السوق النقدي مابين (97-98) ومعظم هذه الصفقات كانت في سوق ما بين البنوك لأجل وهو ما ترجم في الأخير بتحسـن نسبة السيولة البنكية¹ .

- أدت السياسة الميزانية التقيدية و السياسة النقدية بأدواتها غير المباشرة إلى تقليص معدل النمو الكتلة النقدية ، وهو مآدى إلى تراجع معدل التضخم من حوالي 30% سنة 1995 إلى 5% سنة 1998.

1-1- إعادة هيكلة البنوك التجارية

قبل الإصلاحات مع المؤسسات المالية الدولية كانت البنوك التجارية تفتقد إلى الإطار المؤسسي والخبرة للقيام بنشاط الوساطة المالية بفعالية، بسبب تدهور ملاءتها المالية بدرجة كبيرة نتيجة حجم حقوقها الكبير لدى المؤسسات العمومية ، ومنه تزايد لجوئها إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بشكل كبير ، ولمواجهة هذه الوضعية إعتمدت السلطات الجزائرية مجموعة من التدابير بمساندة من البنك العالمي في إطار برنامج تصحيح المؤسسات و القطاع المالي نذكر منها :

- تحمل الدولة في (92-93) لما يزيد عن 275 مليار دج من ديون المؤسسات العمومية المستحقة للبنوك¹ وذلك بمبادلتها بسندات حكومية بأسعار فائدة بلغت 10% سنوياً وأجل إستحقاق مدته 12 سنة (هذا المبلغ يعادل 23 % من الناتج الداخلي الخام).

- إبتداء من سنة 1994 شرعت البنوك في تنفيذ برنامج لإعادة الهيكلة الداخلية و المالية وأن تتقدم من جديد بطلب الحصول على الإعتماد من بنك الجزائر لمباشرة العمل المصرفي .

¹ - SID AHMED qbdelkader: le paradigme rentier enquestion L'experience des pays arabes productrues de brut; revue de tiers monde tome XLI N 163.

- إجراء عمليات تدقيق بالتعاون مع البنك (إعادة تشكيل رأس المال الإجتماعي) للبنوك وبنوكها (إعادة تشكيل رأس المال / الأصول) التي بلغت 5% سنة 1994 ورفعتها إلى 8% سنة 1999 تماشياً مع معايير البنك العالمي ، وبعد إنتهاء عمليات التدقيق سنة 1995 تبين وجود ثلاث بنوك في حاجة إلى إعادة رسملة إضافية في 1998.¹
- تلقت البنوك التجارية ما بين (91-96) مبلغ 217 مليار دج نقداً منها حوالي 80% كتعويضات عن خسائر الصرف عند الإقتراض الخارجي و 20% في شكل إعادة رسملة للبنوك . هذا ونشير إلى أنه تمت كذلك إعادة الرسملة بتمويل عمومي حكومي إضافي كما يلي: (2)
- أصدرت الحكومة في سنة 1995 ما قيمته 24,5 مليار في شكل سندات مدتها 20 سنة لإعادة رسملة أربعة بنوك عمومية (بإستثناء البنك الخارجي الجزائري) .
- خصصت الحكومة من الميزانية سنة 1997 ما قيمته 8 مليار دج لإعادة رسملة الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط وتحويله إلى بنك للسكن .
- قامت الحكومة خلال سنة 1997 بإستبدال ما قيمته 187 مليار دينار من القروض البنكية (بما فيها قروض شركة الكهرباء و الغاز ، شركة النقل بالسكك الحديدية وكالات الإستيراد للمواد الغذائية و الأدوية) بسندات مدتها 12 سنة وشكلت هذه العملية 24% من رصيد إئتمان البنوك التجارية للإقتصاد ككل سنة 1996 .
- كل عملية رسمية بنك مصحوبة بتوقيع عقود أداء بين الحكومة ومدراء البنوك و الذي بمقتضاه يتحمل المديرون كامل المسؤولية عن إحترام معايير العمل المصرفي المحددة من طرف بنك الجزائر ، ومنحها كامل الإستقلالية في إتخاذ قرارات منح القروض أو الرفض في حالة المشاريع عالية المخاطر.
- طبقاً لهذه الإجراءات بدأت البنوك التجارية سنة 1996 في إعادة جدولة ديون المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها بشرط قيام المؤسسات بتصفية الوحدات العاجزة .
- بدأ بنك الجزائر في سنة 1995 في تنفيذ القواعد الإحترازية الجديدة للحد من المخاطر

¹ - المبلغ يمثل إعادة الهيكلة المالية لـ 23 مؤسسة وعمليات التدقيق لـ خمسة بنوك

² - هذه البنوك هي : CPA ، CNEP ، BADR

ووضع قواعد واضحة لتصنيف القروض وتحديد

البنوك الإلتزام بما يلي :

- تقييد حجم السحب على المكشوف بما يعادل رقم الاعمال بـ 15 يوم (عوض 45 يوم سابقاً) .

- عدم تسجيل مدفوعات الفائدة المتأخرة التسديد في حساب الإيرادات .

- وضع مخصصات للعمليات التي تتم خارج الميزانية .

كل هذا دفع البنوك للعمل على تعبئة أكثر للموارد المالية وتفعيل تخصيص الموارد و البحث عن شركاء من القطاع الخاص .

- لتشجيع المنافسة بين البنوك أدخلت تعديلات على قانون الإستثمار سنة 1993 للسماح بالمشاركة الأجنبية في رأس مال البنوك الوطنية وتأسيس البنوك الخاصة مثل سيتي بنك البنك العربي ، بنك يونيون.... إلخ .

- إنشاء سوق للأوراق المالية سنة 1997 لما لها من دور فعال للنهوض بالقطاع وتعزيز المنافسة بين البنوك بإعتبارها تعبء المدخرات وتعد بتمويل الشركات الوطنية عن طريق الأسهم و السندات وتنشيط برامج الخصخصة ، وإستفادت الجزائر في هذا الإطار من المساعدة الفنية لتكوين المختصين قدمتها كل من فرنسا ، كندا، وتونس .

- هذا الإصلاح في القطاع المالي و البنكي صاحبه إصلاح للمؤسسات العمومية بحكم الترابط الموجود بين القطاعين ، حيث تم حل صناديق المساهمة وإنشاء الشركات القابضة لتحضير المؤسسات العمومية للخصخصة وهو ما نتعرض له في النقطة الموالية.

1-2- إصلاح القطاع العام و الخصخصة كأحد إجراءات الإصلاح الهيكلي :

بهدف القضاء على العقبات التي تعترض الإستثمار خاصة في القطاع الصناعي إتخذت عدة خطوات هامة منها: قانون الإستثمار لسنة 1993 الذي وحد أنظمة الإستثمار وألغى كل تمييز بين الأعوان الإقتصاديين سواء كانوا وطنيين أو أجانب ، عموميين أو خواص ، إنشاء وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمارات (APSI) تهدف إلى المساهمة في تخفيف إجراءات الإستثمار ومنذ مارس 1995 وضعت هذه الوكالة¹ ما يسمى بالشباك الموحد يضم كل الهيئات و الإدارات المعنية بالإستثمار ، وبإمكان المستثمر أمام هذا الشباك الإستعلام على فرص الإستثمار التي يمنحها هذا القانون كالإعفاءات الضريبية مثلاً ، وإستكمال كل الإجراءات في حدود 60 يوماً على الأكثر .

وبهدف تفعيل أداء القطاع الصناعي كان لابد من

وخصوصة المؤسسات العامة ، ففي سنة 1995 تم إنشاء الشركات القابضة¹ les holding في جوان 1996 ، وفق قانون الأموال المنقولة للدولة رقم (12-1995) ، وعددها 11 شركة قابضة وطنية وخمس شركات قابضة جهوية وتظم الشركات القابضة الوطنية المؤسسات العمومية ذات النشاط الصناعي ، التجاري و الخدمي مع إستثناء مؤسسات قطاع المحروقات وقطاع النقل و البنوك وشركات التأمين

2- إجراءات تحقيق أهداف البرنامج : إن الإصلاحات التي إتبعتها الحكومة الجزائرية في مجال السياسة النقدية و المالية لبلوغ الأهداف المسطرة في برنامج الإنفاق الموسع قد إتسمت بسياسة ميزانية صارمة .

- لجأت منذ سنة 1994 إلى إستعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية ومن ثم العمل على تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الذي يسمح بإستقرار الأسعار ، وهذا ما يفسر رفع معدلات الفترة وإلغاء الفائدة خلال هذه الفترة وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة و السقوف على الفائدة في السوق النقدية فيما بين البنوك كما قامت بفرض نسبة 25% كاحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية ، وفي نفس الوقت بإشترات الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16,5% .

أما السياسة المتبعة من طرف السلطات في مجال إصلاح النظام المالي تهدف إلى تنمية الوساطة المالية ، بفضل تحسين أدوات السياسة النقدية ومراقبة النظام المصرفي.

- حيث في 1994 تم إعتقاد نظام الإحتياطي القانوني لأجل تنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية عن طريق إعادة الخضم للبنوك التجارية من قبل البنك المركزي ليحل السوق النقدي مكانه كأداة من أدوات السياسة النقدية ، كما تم إدخال اداة عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية في شكل مزايدات القروض و العمل على تسهيل إدخال عمليات السوق المفتوحة في 1996 كما عملت على ضبط الموازنة العامة خلال ثلاث سنوات القادمة مما تطلب من السلطات إعتقاد نظام ضريبي فعال ومرن وشامل و التحكم بشكل صارم في نفقات الحكومة و العمل على زيادة الإيرادات العامة .

¹- القانون 55/95 المؤرخ في 27/09/1995 المتعلق بالشركات القابضة.

- كما عملت على ضبط الموازنة العامة خلال ثا

السلطات إعتقاد نظام ضريبي فعال ومرن وشامل

الحكومة و العمل على زيادة الإيرادات العامة .

- أما إجراءات إصلاح الجهاز المصرفي ، فقد تم تشجيع إنشاء المصارف و المؤسسات

المالية الخاصة ن وإعادة رسملة البنوك الوطنية لتسمح بتحقيق نسبة ملائمة ب 8% نهاية

1995 وذلك لتنشيط المناقسة في النظام المصرفي ونمو فعالية إجراءات الوساطة المالية

، وكذا العمل على التحرير المتزايد لتكوين أسعار فائدة حقيقية موجبة على الودائع لحث

المتعاملين الإقتصاديين على زيادة مدخراتهم في شكل أصول مالية ونقدية بالعملة الوطنية

لرفع نسبة تعبئة الإذخار ، وإنتقاء أكفأ المشروعات الإستثمارية و الرفع من إنتاجية رأس المال .

3- محاولة تقييم مسار الإصلاحات : إن تقييم آثار برنامج التعديل الهيكلي على أداء

الإقتصاديات النامية يعتبر مسألة ذات بعد زمني يتجه إلى الوراء أكثر منه إلى الأمام ذلك

أن الإطار الذي يتم فيه التحليل الهيكلي يعتبر صعب التحديد .

وفي هذا الإطار فإن عملية التقييم تتم على مستويين¹:

3-1- على مستوى الإستقرار الكلي للإقتصاد الوطني : على المستوى الكلي فإن

برنامج التعديل الهيكلي قد أدخل بعض المعايير للتنظيم و الضبط قصد المساهمة في

تحسين الحياة الجماعية للمواطنين في الجزائر .

غير انه وكما تبين كل المؤشرات الضرفية هذه الوضعية الجيدة التي أدت إلى إنخفاض

منتظم للمستوى العام للأسعار النسبية تضاف إلى إستقرار في المتغيرات النقدية و المالية

بالإضافة إلى أن هذه الإجراءات دعمت العمل على مكافحة التضخم (5.7 % 1997

) و البحث عن التوازن الداخلي (إحداث سوق الصرف مابين البنوك، نظام الصرف

المرن) .

غير أن هذا الإستقرار في الأسعار لم يتماشى مع حركية النمو الإقتصادي (1،2 %

1997) و الذي بقي ضعيفاً وغير منتظم لكونه يخضع لعوامل خارجية (سعر البترول

و الظروف المناخية) وأيضاً لم يكن هناك إنخفاض ملموس في معدل البطالة 28%

¹.Tahar Hamada : crise et transition à l'économie de marché en algerie, op;cit;p79

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

1998) وفي مستوى المديونية الخارجية (30 مليار دولار في 1997) التي تطبق هذه الإصلاحات الهيكلية لا يجب أن يغطي النقائص التي سجلت في تطبيق إتفاق Stand-By وكذا الإتفاق التسهيلي للتمويل الموسع ، وعلى هذا الأساس فإذا كان تخفيض الدينار الذي إعتد كمسار إمتد مع التحويل الجزئي للدينار يمثل شرط أساسي في خطوات صندوق النقد الدولي تجاه الجزائر فإن هذه السياسة قد تركت أثارا سلبية على الطابع الأحادي للصادرات الجزائرية و التي تمثل 98% من المحروقات و التي يفترض أنها تدعم النمو.

وعلى مستوى آخر فإن الآثار الناتجة عن التمويل التجاري للدينار كانت تهدف إلى تشجيع نشاط المؤسسات التجارية و التي تعمل من أجل تحقيق الربح و المردودية الآنية على أموال معتبرة بالعملة الوطنية . ولكن هذا صعب من مهمة المؤسسات المنتجة ذات الأموال الخاصة الضعيفة حيث قلل من هامش المناورة .

3-2- على مستوى البعد لمؤسستي والهيكلية :

إن الإصلاحات الهيكلية المعتمدة في الجزائر كانت تهدف إلى تسريع المرور من إقتصاد ريعي إلى إقتصاد إنتاجي يعتمد على حركية النمو الذاتي . إن الوصف المقدم سابقاً و الخاص بهذه الإصلاحات يشير إلى أن هناك تناسق وتجميع في إطار واحد يشمل الإصلاحات الجبائية، وترشيد النفقات العمومية، وتحرير التجارة الخارجية وإصلاح سوق العمل وكذا السوق المالي .

وفي خضم هذه الإصلاحات فإن الكثير من الإجراءات قد شرع فيها ، و البعض الآخر لازال بصدد الإنطلاق بالرغم من انها تمثل عناصر أساسية للحكم الراشد في بلد يحكمه إقتصاد السوق . وفي هذا الإطار فإن إصلاح نظام الملكية في الجزائر سيدفع بعملية الخصخصة إلى الأمام ففي الجزائر يكون توسيع السوق بتحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص وهذا ماتم تقنينه على المستوى القانوني بواسطة الأمر رقم

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

95\22 المعدل و المتمم فيما بعد ، غير أن تعقيد البرنامج
وضعية غير واضحة المعالم حيث أنها وتحت إشراف البنك العالمي قد أعلنت خلال
الفترة (1996-1998) على برنامجين لخصوصة المؤسسات العمومية، حيث أن نتائج
هذه البرامج لازالت متواضعة .

أما فيما يخص المجال البنكي و المالي فإن الإصلاحات المنتظرة تأخرت كثيراً بالرغم من
صدور قانون القرض و النقد لسنة 1990 و الذي عدل سنة 2001 ، و الذي يهدف إلى
تحسين التسيير العام للإقتصاد الوطني بالتسريع في الإنتقال من إقتصاد المديونية إلى
إقتصاد السوق وأيضاً ومن أهداف هذا الإصلاح إحداث البنوك الخاصة ، وخصوصة
البنوك العمومية بعد عملية المراجعة لحسابات هذه الأخيرة .

غير أن تعليق هذه الإصلاحات البنكية و المالية يمثل الحجز الأساس في الإصلاحات
الهيكيلية ، وهذا ليس في صالح الجزائر و التي أمضت في ديسمبر 2001 إتفاق الشراكة
مع الإتحاد الأوروبي و التي تفاوض الآن للدخول في نظام التبادلات المتعددة الأطراف
الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة .

خلاصة الفصل:

في الختام ومن خلال ماسبق عرضه يمكن القول بأن الطابع الربيعي للإقتصاد الجزائري ومنذ الإستقلال عرض السياسة العامة للبلد إلى أزمة إستراتيجية تنموية - المعتمدة على دور الدولة التنظيمي - ومن ثمة بروز الضرورة الملحة إلى اللجوء إلى سياسة التعديل الهيكلي و ما سبق هذا البرنامج من محاولات ترمي إلى تحقيق الاستقرار الإقتصادي دون تدخل المؤسسات المالية الدولية ، وهي تلك المحاولات التي تمت خلال الفترة (1992-1993) وتميزت بكونها ذاتية التوجيه لكنها لم تؤتي ثمارها حيث نتج عنها ركود إقتصادي وتراجع لمختلف مؤشرات الأداء على المستوى الكلي ثم تلتها محاولة أخرى خلال الفترة (1994-1995) ، حيث عاودت الجزائر من جديد طلب تدخل المؤسسات الدولية قصد تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية للإقتصاد الجزائري ، وأخيراً برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة (1995-1998) حيث تم إبرام إتفاق وإسترجاع النمو (سياسات جانب العرض) غير أن أهداف هذا البرنامج لم يحقق كلية كما كانت مسطرة .

إن الوضع العام للتوازنات الداخلية والخارجية فرض سلسلة من الهزات (Choc) كافية لتبني نموذج تنظيمي للإقتصاد مبني على أساس آليات السوق. إذن الرهانات الكبرى للإصلاحات المطبقة كانت ترمي إلى تحقيق الأهداف النهائية التي من شأنها توفير الشروط الضرورية لنمو إقتصادي حقيقي ودائم ، وأيضاً في ولوج متحكم فيه في الأسواق الإقليمية والدولية، وكذلك إزاحة كل مسببات عدم تناسق دور الدولة في الإقتصاد الوطني ، غير أنه وبتقييم موضوعي لمسار هذه الإصلاحات فإن الأهداف كما سبق ذكرها وكما هي مسطرة في برنامج التعديل الهيكلي لم يتم تحقيقها كلها . وأخيراً فإن الجزائر وبالرغم من أنها نجحت حسب البعض في تحقيق الإستقرار الكلي للإقتصاد الوطني من خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، إلا أنها لازالت تسجل تأخراً في بعض مناحي هذا المسار والذي قد يطرح إشكالات معينة في المستقبل القريب.

الفصل الثاني

الميزانية العامة للدولة في الجزائر متطلبات إصلاحها

الفصل الثاني :

الميزانية العامة للدولة في الجزائر و تحديات الاصل

مقدمة :

تعتبر الموازنة العامة الأداة الرئيسية للسياسة المالية ، حيث تعد هذه الأخيرة – السياسة المالية – الآلية التي تسمح للحكومة بالتدخل في النشاط الإقتصادي وتوجيهه وفقاً للأهداف الإقتصادية التي تريد تحقيقها ، وذلك بما توفره من أدوات وميكامزمات تسمح لها بالتأثير في النشاط الإقتصادي بصفة عامة وبالرجوع إلى تعريف الميزانية حسب المشروع الجزائري فإنه قد عرفها على أنها تتشكل من الإيرادات و النفقات العامة للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها¹.

وحتى يكون مفهوم الميزانية كاملاً يجب الرجوع إلى قوانين المالية ، ذلك أنه لا يمكن إعتداد وتنفيذ الميزانية إلا من خلال قوانين المالية .

فمن هذا المنطلق فإن التسيير الموازني يكتسي أهمية بالغة ، حيث أنه لا يمكن أن يكون هناك إصلاحاً إقتصادياً دون المرور على إصلاح وعصرنة طرف تسيير الموازنة العامة ، وهذا ما نتطرق له من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : ويتناول الموازنة العامة في الجزائر من خلال مشاريع قوانين المالية وذلك خلال الفترة موضوع الدراسة .

ثم المبحث الثاني : ويعني بالتوازن الموازني وتأثير الإصلاحات الممنتهجة على ذلك. أما **المبحث الثالث** فهو يخص تسيير وإصلاح الميزانية في الجزائر وذلك على ضوء التشخيص الذي تم من مختلف الهيئات الدولية المخصصة في هذا المجال .

وأخيراً المبحث الرابع ، فقد خصص للإصلاحات المنتظرة على مفهوم الميزانية من حيث الأعداد و التنفيذ وهذا إنطلاقاً من تعديل بعض المفاهيم المتضمنة في القانون العضوي رقم 17/84 و المتضمن كيفية إعداد قوانين المالية .

¹ – القانون رقم:17/84 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية ,الصادر في الجريدة الرسمية رقم 28

بتاريخ10/07/1984.

البحث الاول:

الموازنة العامة للدولة في الجزائر من خلال مشريتين

الموازنة العامة أداة لقياس مدى تطور الممارسة الديمقراطية في المجتمع، و من خلالها تقوم الحكومة بتخصيص الموارد المتاحة لتغطية النفقات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، و من ثم تعتبر الموازنة العامة للدولة قلب النظام المالي و جوهره.

1- تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري:

يعتبر قانون 84-17 القانون المجسد لقانون الميزانية في الجزائر حيث عرفها في مادته السادسة على أنها تتشكل من الإيرادات و النفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها. كما يعرف القانون¹ 90-21 الميزانية بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات و النفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار و منها نفقات التجهيز الداخلة و النفقات بالرأسمال و ترخص بها.

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر على انها وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد و النفقات النهائية للدولة و ترخص بها بهدف تسيير و تجهيز المرافق العمومية.

1-1- تعريف قانون المالية و أنواعه:

لقد اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه لقانون المالية على الأمر 1959/01/02 (التشريع الفرنسي) حيث جاء فيه أن قوانين المالية تحدد الطبيعة و المبالغ و التخصيصات لكل الموارد و الأعباء العامة للدولة مع مراعاة التوازن الاقتصادي و المالي الذي تحدده ، و قد بقي هذا المفهوم سائدا إلى غاية صدور قانون 84-17 و قد جاء بهذا القانون في المادة 06 منه:(إن الإيرادات و النفقات النهائية للدولة تحدد سنويا بموجب قانون المالية كما توزع وفق الأحكام التشريعية، و هي شكل الموازنة العامة للدولة).

¹ - القانون رقم 21/90 المؤرخ في 15/08/1990 المتعلق بقانون المحاسبة العمومية

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

من خلال هذه النصوص يتضح أن الميزانية تتن

عبارة عن مجموعة حسابات ، في حين أن قانون الميزانية يتن
الإيرادات و بالتالي فهو الحامل للميزانية من مجرد وثيقة حكومية إلى قانون ملزم التطبيق بمعنى
آخر أن قانون المالية يمثل الرخصة التشريعية لإنجاز الموازنة و بالتالي لا يمكن
اعتماد و تنفيذ الموازنة إلا من خلال قوانين المالية لأن إجازتها تتم من قبل السلطات
التشريعية و تكون على شكل قانون و هذه الإجازة من البرلمان شرع في تطبيقها من سنة
1978 سنة تنصيب أول مجلس شعبي وطني ، سابقا كانت من صلاحية مجلس الثورة.

1-2- أنوع قوانين المالية:

تضمن قانون 84-17 في المادة 02 مختلف قوانين المالية و هي¹:

قانون المالية السنوي، قانون المالية التكميلي، قانون المالية المعدل ثم قانون ضبط الموازنة.

1-2-1- قانون المالية السنوي:

إن قانون المالية يخضع أساسا إلى مبادئ المالية العامة بما يتناسب مع مبدأ السنوية
حيث يتضمن الإعتمادات السنوية وحجم الموارد وطبيعتها ومبلغها وطرق تحصيلها، ومنه
فإن هذا القانون يرخص سنويا الإقتطاعات الضريبية كما يخصص الإعتمادات الخاصة
بالتسيير والتجهيز.

إن قانون المالية السنوي يتكون من جزئين:

- الأول يتضمن الأحكام المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية والطرق والوسائل التي
تضمن سير المصالح العمومية والمحافظة على التوازنات العمومية المالية الداخلية والخارجية؛
- أما الثاني يتضمن الأحكام المبلغ الإجمالي للإعتمادات المطبقة من بصدد الموازنة
العامة للدولة والموزعة حيب طبيعة النفقة(تسيير، تجهيز).

1-2-2- قانون المالية التكميلي والمعدل:

إن الإعتمادات المفتوحة للإدارات العمومية غير محددة وغالبا ما يتجاوز المبالغ المقدره
في بداية السنة ولهذا تضطر الحكومة إلى وضع قانون مالية تكميلي يتماشى والتغيرات
الجديدة ثم المصادقة عليه من قبل البرلمان.

إن قانون المالية التكميلي يصدر لغرض تغيير تقديرات الإيرادات أو خلق إيرادات جديدة

¹ - القانون 17/84 : مرجع سابق.

أو الترخيص بنفقات جديدة. إن قانون المالية المعدل الحقيقي للموازنة حسب المصادقة الأولية والتي المصححة بموافقة الحكومة في إطار الحالات الطارئة.

1-2-3- قانون ضبط الميزانية:

تناول قانون 84-17 في المادة الخامسة قانون الميزانية بنصه على انها الوثيقة التي يثبت من بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الإقتضاء قوانين المالية التكميلية والمعدلة الخاصة بكل سنة مالية. الهدف منه هو ضبط النتائج المالية لكل سنة وإجازة الفروقات بين ماتم تنفيذه فعلا وما كان متوقعا كما يعتبر أداة لرقابة التنفيذ من طرف السلطة التشريعية، كما يعتبر أداة أساسية في تقدير بيانات الميزانيات المستقبلية، ويقوم هذا القانون بغرض النتائج وبالإضافة إلى توضيح البيانات فهو يضبط رصيد الميزانية (فائض أو عجز) الذي تحقق.¹

2- مبادئ الموازنة العامة في الجزائر: تخضع الموازنة العامة في الجزائر في مرحلة تحضيرها وإعدادها لمجموعة من المبادئ أو ما يطلق عليها اسم القواعد الفنية للميزانية التي تهدف إلى تمكين البرلمان من مراقبة النشاط المالي للحكومة ولذلك فهي تتأثر بتغير دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي.

ومن البديهي أن يتم إعداد الموازنة العامة في الجزائر على أساس القواعد الفنية التقليدية والتي يمكن حصرها فيما يلي²: مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ الشمولية، مبدأ التخصيص، مبدأ التوازن.

لقد طرأت على هذه المبادئ عدة استثناءات وعدة تعديلات نتيجة لتطور طور الدولة والتغيرات التي فرضتها التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتي كان تأثيرها واضح في النظام الاشتراكي ثم التحول إلى اقتصاد السوق.

3- هيكل الموازنة العامة في الجزائر:

لدراسة هيكل الموازنة العامة لدولة ما يجب معرفة المعايير التي تصنف على أساسها عمليات الميزانية سواء تعلق الأمر بعمليات النفقات العامة أو الإيرادات. فقبل صدور

¹- BOURA mohamed tahar: les finances publiques –l'évolution de la loi de finance en droit algerien. les pages bleues ; 2007 p

² - محمد عباس محرزى : مرجع سابق، ص 391

قانون 84-17 كانت الجزائر تعتمد على القو

و بصدر قانون 84-17 الذي أصبح أهم مرجع في الميزانية العامة في الجزائر مرات¹.

تتكون الموازنة العامة في الجزائر من جانبين: النفقات العامة، الإيرادات العامة. و هنا نحاول و باختصار التطرق إلى المعايير التي تبوب على أساسها مكونات الميزانية العامة في الجزائر أي تبويب النفقات العامة في الجزائر، تبويب الإيرادات العامة في الجزائر.

3-1- تبويب النفقات العامة في الجزائر:

لقد تغير نوع التبويب مع تغير دور الدولة لما كان دورها تقليدي ساد التبويب الإداري ثم ظهرت عدة أصناف أكثر دقة كالتبويب الإداري و الاقتصادي و المالي².
أ - التبويب الإداري:

تبويب النفقات العامة في الجزائر وفق معيارين:

- التبويب حسب الوزارات: أي حسب الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير.
- التبويب حسب طبيعة الاعتمادات: أي توزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات.

ب - التبويب الوظيفي:

حسب هذا التصنيف تقسم الوظائف في الجزائر إلى أربعة مجموعات كبيرة و هي:

- الخدمات العامة كالإدارة العامة و الأمن.
- الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم.
- الخدمات الاقتصادية كالزراعة و الصناعة.
- النفقات غير القابلة للتخصيص فائدة الدين العام.

علما أن قانون المالية لا يقدم صورة عن هذا النوع من التبويب.

ج - التبويب الاقتصادي:

يعتبر هذا النوع ذو أهمية بالغة نظرا لتأثير النفقات على الاقتصاد الوطني ككل، و حسب

1 - القانون 88/05 المؤرخ في 12/01/1988 الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 13/01/1988 .

2- BOURA mohamed tahar: les finances publiques . op.cit, p

- نفقات التسيير (النفقات الجارية) و نفقات التجهيز

هذا النوع تقسم النفقات إلى:

- نفقات المصالح الإدارية و نفقات التحويل أو إعادة التوزيع.

إن نفقات المصالح تهدف إلى مكافأة المنافع و الخدمات و الأدوات المقدمة للإدارة و هي ضرورية لسيرها، أما نفقات التحويل تمثل نوع من العدالة في توزيع الدخل الوطني.

د - التبويب المالي:

من الناحية المالية تقسم النفقات إلى ثلاثة أنواع و هي:

- النفقات النهائية:

و تمثل الحق المشترك في توزيع الأموال العامة حيث أنه عندما تخرج الأموال العامة فإن خروجها نهائي فمثلا دفع راتب موظف أو نفقة ناتجة عن عملية أشغال عمومية فهي تكاليف نهائية.

- النفقات المؤقتة: تمثل جزء من حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة حيث أن هذه النفقات تتعلق بالخرينة.

3-2- تبويب الإيرادات العامة في الجزائر:

تبويب الإيرادات عكس النفقات التي تبويب حسب الأهداف التي تحققها، و لذلك فإن تبويب الإيرادات ينسجم مع التبويب القانوني بالإضافة إلى التبويب الاقتصادي.

3-2-1 - التبويب القانوني:

يستند هذا النوع على أساس استخدام القوة العمومية من طرف الهيئات المخول لها ذلك خلال عملية التحصيل للإيرادات العامة، حيث يمكن للسلطات العمومية أن تلجأ إلى السلطة القانونية عند تحصيل الإيرادات و اللجوء إلى التدابير الآمرة و الناهية التي خولها لها القانون.

3-2-2 - التبويب الاقتصادي: يعتمد على مصدر الاقتطاع و من هنا يمكن أن نميز بين

التبويب قبل الإصلاحات 1991 الذي كان يعتمد على الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال (الثروة) و ضرائب الاستغلال، أما التبويب بعد 1991 كان يعتمد الضرائب على الدخل و الضرائب على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة... الخ.

إن إيرادات و نفقات الموازنة العامة التي من خلا
وفقا لمدونة تسمح بتقييم و تبويب عمليات إيرادات و نفقات الموازنة العامة.
الميزانية العامة.

- مدونة إيرادات الموازنة العامة أو ما يعرف بالجدول (أ) الملحق بقانون المالية. مدونة
النفقات العامة التي تظهر في جدولين هما الجدول (ب) يتعلق بميزانية التسيير، أما الثاني
(ج) خاص بميزانية التجهيز¹.

4- دراسة تطور النفقات العامة حسب قوانين المالية الاولية والتكميلية :

لقد تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بنمو الإنفاق
العام وارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز²، وهو ما يمكن أن نطلق
عليها - بالسياسة الإنفاقية التوسعية-، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتساعد معدلاته ارتباطا
وثيقاً بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر إبان تلك الفترة،
وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية...إلخ، بالإضافة إلى
النفقات العسكرية إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية
ذات المنفعة العامة (مشاريع خطط التنمية). ومع أن حجم النفقات العامة في سنة 1990
كانت متواضعة إذ بلغت 140 مليار دج حسب قانون المالية الأولي لهذه السنة و149
مليار دينار جزائري حسب قانون المالية التكميلي لنفس السنة (كما هو موضح في
الجدول الموالي)، وتزايدت بمعدلات مرتفعة لتصل في منتصف عشرية التسعينات أي
نهاية سنة 1995 إلى 734,8 مليار دج أي بمتوسط معدل الزيادة 33% خلال هذه
الفترة ، وقد استمرت هذه الزيادة في النفقات العامة إذ بلغت في نهاية الألفية الثانية
1999 بمبلغ 1098,4 مليار دج حسب قانون المالية الأولي لهذه السنة أي بمعدل
متوسط الزيادة قدره 10% وهذا التراجع في معدل الزيادة يعود إلى تطبيق برامج
الإصلاح الهيكلي مع المؤسسات الدولية خلال هذه الفترة ، ثم إرتفعت هذه النسبة في

1 - المادة 06 من القانون 17/84 : مرجع سبق ذكره.

2 - حسب مشاريع قوانين المالية للسنوات من 1990 الى 2006 الصادرة بالجريدة الرسمية للسنوات المذكورة.

النفقات العامة مرة ثانية إبتداءً من سنة 2000، حيث بلغ إجمالي النفقات العامة لعام 2006، 2631,3 مليار دج حسب قانون المالية التكميلي لنفس السنة إلى غاية سنة 2006 حيث بلغت 2631,3 مليار دج حسب قانون المالية الأولي لهذه السنة و 1176,0 مليار دج حسب قانون المالية التكميلي لنفس السنة و 3554 مليار دج حسب قانون المالية التكميلي لنفس السنة وهذا ما يعادل نسبة زيادة في المتوسط ب 24 % .

و الملاحظ أن السياسة الإنفاقية لسنوات الستة الأخيرة من الآلفية الثالثة شهدت تطورات هامة حيث عاودت الزيادة مرة ثانية، وهذا بسبب السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة بمناسبة تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو .

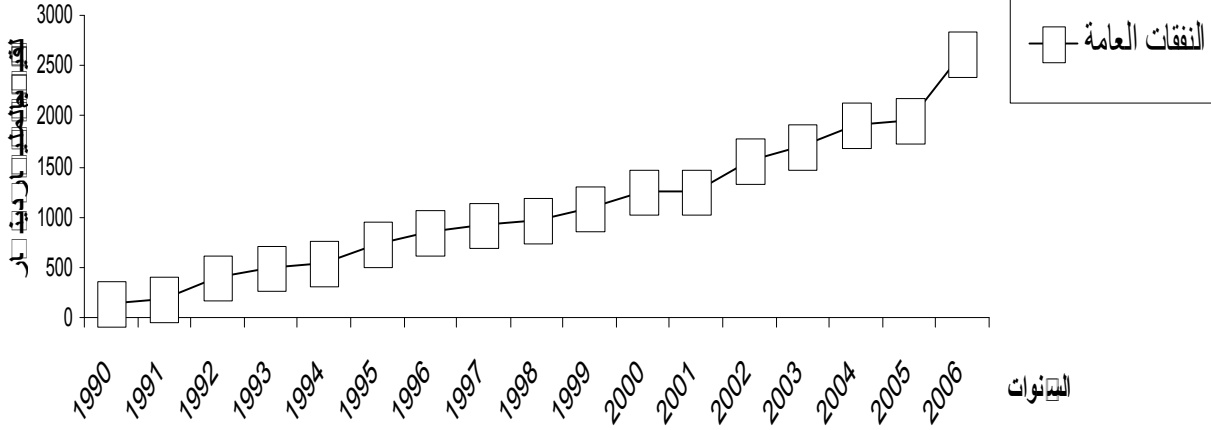
جدول رقم : 08 يوضح تطور بنود الموازنة العامة خلال الفترة 1990-2006 حسب

قوانين المالية الأولية .
الوحدة:مليار دج

السنوات	النفقات العامة	نسبة نمو النفقات	الإيرادات العامة	نسبة نمو الإيرادات	الرصيد
1990	140.0	١	132.0	١	08 -
1991	195.3	%39.5+	195.3	%48	/
1992	396.8	%103+	322.7	%65	74.1-
1993	503.3	%27+	335.6	%4	163.8-
1994	535.2	%06+	410.0	%22	125.2-
1995	734.8	%37+	586.5	%42	148.3-
1996	848.6	%15+	749.2	%27	99.4-
1997	914.1	%07	829.4	%10	84.7-
1998	980.2	%07	901.5	%8	78.7-
1999	1098.4	%12	937.1	%03	161.3-
2000	1255.5	%14	1028.8	%9	226.7-
2001	1251.7	%0.003-	1234.3	%20	17.4-
2002	1559.7	%24	1457.7	%18	102.0-
2003	1711.0	%9	1451.4	%0.004-	260.0-
2004	1920.0	%12	1528.0	%5	392.0-
2005	1950.0	%1	1635.8	%7	314.2-
2006	2631.3	%34	1667.9	%0.1	963.4-

المصدر: من إعداد الطالب بناء على قوانين المالية للسنوات المعنية (1990-2006).

منحى تطور النفقات العمومية



المصدر : من اعداد الطلب بناء على معطيات الجدول السابق .

4-1- تحليل تطور نفقات التسيير :

خلال بداية فترة الدراسة (1990) كان الإقتصاد الوطني يخنتق بسبب تسديد المديونية التي كانت تستحوذ على حوالي 67% من المداخل الخارجية ، وكانت الموارد الباقية تتوزع على واردات غير قابلة للتقليص كأدوية مثلاً .

إن تفحص تطور هذه النفقات خلال فترة الدراسة يسمح لنا بملاحظة أن هذه النفقات قد عرفت تزايد كبيراً ، مما أثر على التزايد العام للنفقات العمومية حيث تراوحت هذه النسبة ما بين 62% سنة 1990 إلى 74% من إجمالي النفقات لسنة 1999 ثم إنخفضت لتصل إلى 40% من إجمالي النفقات لسنة 2006 .

ويرجع سبب هذا التزايد في الفترة ما قبل 1999 إلى إعتبرات سياسية وإجتماعية بالإضافة إلى الإعتبرات الإقتصادية .

فهذا الإرتفاع يعود أساساً إلى سيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوطة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها و المحلية و التعليم ، الصحة إلخ ويمكن توزيع هذا الإرتفاع في نفقات التسيير إلى 03 مراحل أساسية وهي :

المرحلة الأولى و الممتدة من سنة 1990-1995 إجمالي النفقات العامة 60 % .

أما المرحلة الثانية و التي تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية المدعومة من طرف البنك العالمي ، صندوق النقد الدولي (1995-1999) فقط بلغت هذه السنة 70 % من إجمالي النفقات العامة أما المرحلة الثالثة وهي الممتدة من سنة 2000 إلى 2006 فقط بقيت هذه النفقات دائماً ذات الدور الرئيسي في زيادة الإنفاق العام لكن بنسب أقل من المرحلة السالفة حيث إنخفضت نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة الى نسبة 58% خلال هذه المرحلة . وهذا يعود إلى الإرتفاع الكبير لنفقات التجهيز كما سيم توضيحه فيما يلي .

4-2- تحليل تطور نفقات التجهيز :

تشكل نفقات التجهيز اهمية خاصة ، خاصة في ظروف الدول النامية ومنها الجزائر التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية و البنية التحتية و الخدمات التعليمية و الصحية و الإجتماعية ، و التي تعتبر المقومات الأساسية لإحداث تنمية إقتصادية جادة و نمو إقتصادي دائم لما لهذه النفقات من أثر في توسيع الطاقة الإنتاجية على الإقتصاد الوطني .

ومن خلال تفحص تطور هذه النفقات حسب الجدول أدناه ، وذلك خلال فترة الدراسة 1990-2006 يمكننا ان نستخلص بأن نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة كانت سنة 1990 تقدر بـ 38% غير ان هذه النسبة قد إرتفعت سنة 1995 لتصل إلى 40 % من إجمالي النفقات ثم إنخفضت هذه النسبة لتصل سنة 2000 إلى 29 % من إجمالي النفقات . وإبتداءً من سنة 2001 شهدت هذه النفقات إرتفاعاً متزايداً لتصل إلى 60% سنة 2006 . ومما سبق تمكنا تقسيم تطور نفقات التجهيز إلى الفترات اللتالية :

الفترة الأولى و الممتدة من سنة 1990 إلى 1995 فقد تميزت بتزايد مستمر نتيجة تنشيط البنية التحتية حيث بلغ متوسط نسبة هذه لنفقات 39,5 % من إجمالي النفقات العامة . الفترة الثانية : وهي الممتدة من 1996-1999 فخلال هذه المرحلة عرفت نفقات التجهيز نوع من التذبذب نتيجة الوضع السياسي و الأمني خاصة السائد في تلك الفترة حيث وصلت إلى ادنى حد لها وهو 26% من إجمالي النفقات لسنة 1999 .

الفترة الثالثة : وهي الممتدة من 2000 إلى 2006 فقد عرفت نفقات التجهيز تزايداً من سنة إلى أخرى وبنسب مرتفعة فمن نسبة 29% من إجمالي النفقات سنة 2000 إلى 37 % سنة 2003 إلى 60 % سنة 2006 حيث سجلت نفقات التجهيز خلال هذه الفترة نمواً

أسرع من نمو نفقات التسيير ، وهذا نتيجة تطبيق
و البرنامج التكميلي لدعم النمو .

ومن خلال تحليلنا لتطور النفقات العامة يظهر الإنشغال بإنعكاسات الزيادة السريعة لها
ومدى القدرة على تحمل توازنات الميزانية على المدى المتوسط .

ومن جهة اخرى لا زال الإقتصاد الوطني يعاني من العديد من النقائص ومنها على
الأخص ضعف الإستثمارات المنتجة للثروة وضعف وسائل الإنجاز من هنا تتدرج إشكالية
التشغيل و التي تتطلب الضغط على آليات أخرى على مستوى السياسات المتبعة .

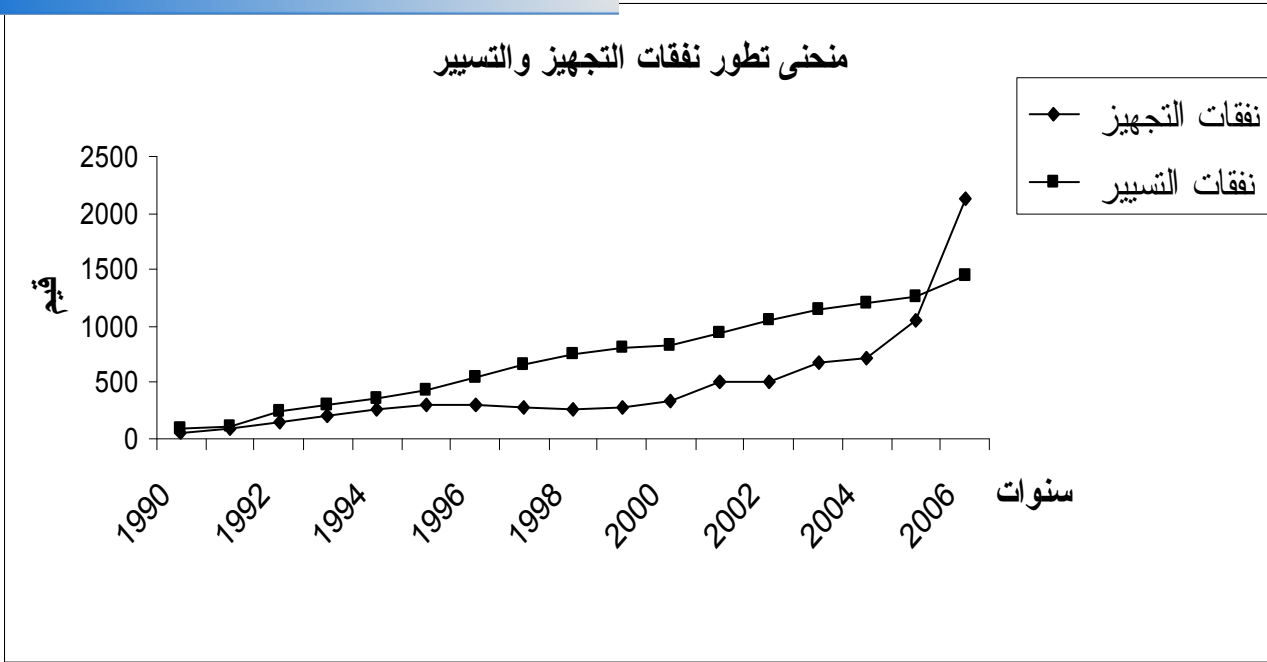
الجدول التالي يبين حجم النفقات خلال هذه الفترة ونسب تزايدها :

جدول رقم: 09 يبين تطور مكونات النفقات العمومية حسب قوانين المالية التكميلية

الوحدة: مليارات دج

السنوات	نفقات التسيير	نسبتها إلى مجموع النفقات	نفقات التجهيز	نسبتها إلى مجموع النفقات	عمليات رأس المال	نسبة عمليات رأس المال إلى نفقات التجهيز
1990	92	%62	57.0	%38	5.6	%9
1991	118	%60	86.0	%40	23.5	%27
1992	247.3	%62	149.5	%38	74.75	%50
1993	303.9	%60	200.0	%40	91	%45
1994	355.2	%58	257.8	%42	122.7	%47
1995	438	%60	296.8	%40	155.4	%99
1996	547	%65	301.6	%35	128.1	%42
1997	664.5	%70	281.5	%30	92.4	%32
1998	759.7	%74	262.3	%26	21.4	%8
1999	817.6	%74	280.8	%26	22.6	%7
2000	830	%71	346.0	%29	34.2	%9
2001	948.7	%65	503.6	%34	46.2	%9.2
2002	1049.4	%67	509.6	%33	63.2	%15
2003	1140.6	%63	669.4	%37	160.8	%31
2004	1200.0	%63	720.0	%37	211.0	%31
2005	1255	%55	1047.7	%45	258.3	%35
2006	1438.2	%40	2115.8	%60	385.9	%18

المصدر: قوانين المالية الاولى و التكميلية لسنوات 1990-2006 . حسب الجرائد الرسمية



المصدر : من اعداد الطلب بناء على معطيات الجدول السابق .

3-4 - دراسة تطور الرصيد الموازي

إن عجز الموازنة هو عبارة عن حدوث فجوة بين الإيرادات المتوقعة و النفقات المتوقعة للدولة، و يأخذ عجز الموازنة العامة شكلين:

أحدهما أن يكون العجز ناتجا عن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة و عدم قدرة الإيرادات العامة ملاحقة التزايد في النفقات العامة للدولة، و هذا هو الذي يصيب الدول النامية و الجزائر واحدة منها، أما الشكل الثاني للعجز فيكون ناتجا عن إتباع إحدى السياسات الاقتصادية التي تخلق هذا العجز في الموازنة العامة و هذا ما يظهر في اقتصاديات الدول المتقدمة.

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة أحد عوامل الاختلال الأساسية التي تعبت بأوضاع التوازن الاقتصادي العام الداخلي.

و في الجزائر إن تزايد الإنفاق (أنظر الجداول السابقة) بمعدلات أعلى من معدلات تزايد الإيرادات العامة أدى إلى نشوء ظاهرة عجز الموازنة و التي تتزايد معدلاته من سنة لأخرى الأمر الذي يقتضي منا الوقوف على هذه الظاهرة و معرفة أسبابها و من ثم محاولة وضع سبل لمعالجة هذا العجز المزمن.

فمن خلال الجدول المبين أدناه يلاحظ أن رصيد

بقية 4,6 مليار دج سنة 1990 ليزداد سنة بعد سنة بزيادة سنوية متزايدة. يعتبر أكبر من معدل نمو الإيرادات ، حيث وصل هذا العجز إلى 148,3 مليار دج سنة 1995 لينتقل خلال السنتين الموالتين ثم يبدأ في الزيادة مرة ثانية ليصل إلى 1871 مليار دج سنة 2006 وهذا نتيجة البرامج الإنفاقية الضخمة التي شرع في تطبيقها ابتداءً من سنة 2001.¹

جدول رقم: 10 يبين تطور الميزانية حسب قوانين المالية التكميلية 1990-2006

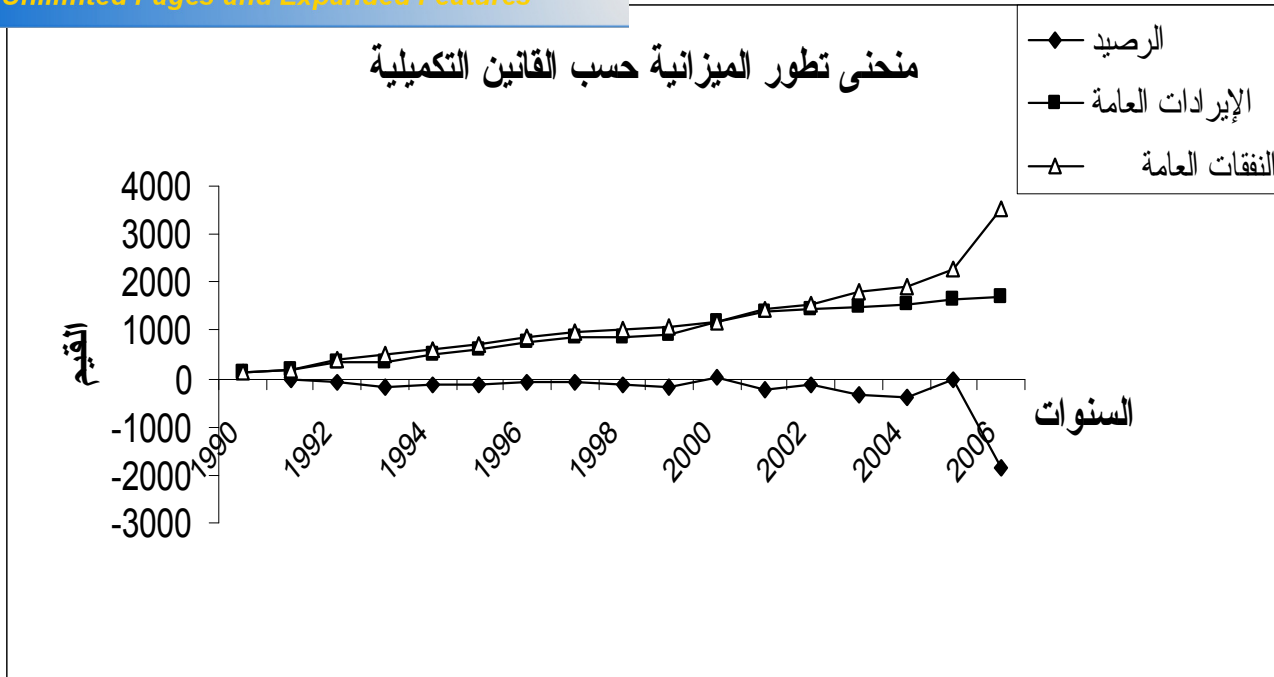
الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	نسبة نمو النفقات	الإيرادات العامة	نسبة نمو الإيرادات	الرصيد
1990	149	\	144.4	\	4.6-
1991	195.3	%30+	195.3	%35	\
1992	396.8	%103	322.7	%65	74.1-
1993	503.9	%27	335.6	%10	168-
1994	613	%21	474.1	%33	139-
1995	734.8	%19	586.6	%23	148.3-
1996	848.6	%15	749.2	%27	99.4-
1997	946	%11	881.5	%17	64.5-
1998	1022	%08	882.0	%0.001	140-
1999	1098.4	%07	937.1	%06	161.3-
2000	1176.0	%07.1	1190.7	%27	14+
2001	1452.3	%23	1403.4	%17	218-
2002	1559	%24	1457.7	%18	102-
2003	1810	%16	1475.4	%0.3	334.6-
2004	1920.0	%6	1528.0	%6	392-
2005	2302	%19	1629.7	%06	-672.3
2006	3554	%73	1683.2	%0.3	1871-

المصدر: قوانين المالية الاولية التكميلية لسنوات 1990 الى 2006. حسب الجرائد الرسمية.

¹ - المتمثلة في برنامجي دعم الانعاش (2001-2004) الاقتصادي ودعم النمو (2004-2009)

[Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features](#)



المصدر : من اعداد الطلب بناء على معطيات الجدول السابق

المبحث الثاني:

تأثير الإصلاحات على توازن الميزانية في الجزائر

1- هيكلية وتوجهات الإيرادات و النفقات :

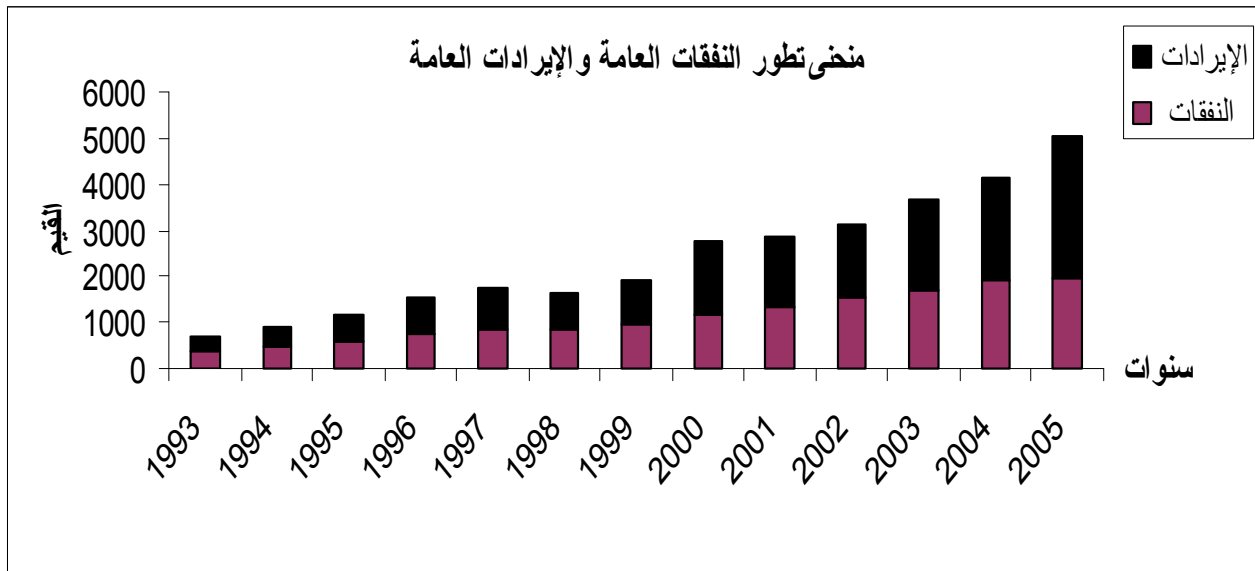
إن أهم ما يميز الميزانية الجزائرية هو إرتباطها الكلي بأسعار المحروقات على مستوى السوق العالمي حيث تعتبر الجباية البترولية أهم مورد وهي بذلك مرتبطة بسعر المحروقات ومن هذا المنطلق فإن إرتفاع الأسعار في الأسواق العالمية يؤدي إلى إرتفاع الإيرادات و العكس يؤدي إلى إنخفاض هذه الموارد كما أنه يجب توضيح الأثر غير المباشر لتقلبات أسعار البترول على الميزانية ، ذلك أن حجم مداخيل قطاع المحروقات هو الذي يحدد حجم الإستيراد للبلد ، ومن ثمة يكون تحديد مستوى الإيرادات الجبائية المتأتي من الواردات¹ (مثل حقوق الجمركية و الرسم على القيمة المضافة على الواردات).

الجدول التالي يبين مستوى توازن الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الخام (PIB)

جدول رقم: 11 توازن الميزانية (كنسبة من الناتج المحلي الخام) الفترة 1993-2003 :

السنين	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003
إيرادات	269	29,5	30,6	32,0	33,3	27,6	29,4	38,5	35,5	36,0	38,2
نفقات	33,5	31,4	30,0	28,2	30,4	31,2	29,7	28,7	31,1	34,8	34,1

المصدر : تقرير البنك العالمي 2006 .



الشكل رقم: 09 منحنى تطور النفقات العامة والإيرادات العامة. من اعداد الطلب بناء على معطيات الجدول السابق.

¹- La banque mondiale : une revue des dépenses publiques en algerie , rapport n°36270 du 15/08/2005 p26.

يلاحظ من الجدول و البيان السابقين أن :

نسبة الإيرادات من الناتج المحلي الخام كانت في 1998 حيث إنخفضت بشكل واضح وهذا راجع إلى تدني أسعار البترول في هذه الفترة لكن إنطلاقاً من سنة 1999 وبالضبط من السداسي الثاني لسنة 1999 إرتفعت من جديد بنسبة الإيرادات من PIB كنتيجة منطقية لإرتفاع أسعار البترول في السوق العالمي, نسبة الإرتفاع كانت أكثر من الفترة السابقة وأما بالنسبة للنفقات من الناتج المحلي الخام فكانت نسبتها في إنخفاض عموماً من سنة 1993 إلى سنة 2000 وهذا تفسيره التطبيق الصارم للسياسات النقدية والمالية المتشددة في إطار برامج التعديل الهيكلي المطبقة تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية , لكن إبتداءً من سنة 2001 إنطلقت نسبة النفقات العمومية من الناتج المحلي الخام في تصاعد مستمر وهذا ناتج عن الشروع في تطبيق سياسة إنفاقية توسيعية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) .

1-1- إيرادات الميزانية :

كما سبق توضيحه أن أهم ما ميز إيرادات الميزانية هو إرتباطها بسعر المحروقات وثمة فإن رسوم الواردات و الرسوم الجمركية هي الأخرى مرتبطة بهذا السعر من جهة ومن جهة أخرى مرتبطة بسعر صرف الدينار الجزائري وهذا ما يفسر إرتفاعها سنة 1994 رغم أن سعر البترول كان منخفضاً .
الجدول التالي يبين تفاصيل هذه الإيرادات .

جدول رقم: 12 إيرادات الميزانية بملايير الدولارات الفترة (1993-2003)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إيرادات الميزانية	313.8	434.2	600.9	822.9	926.7	774.5	950.5	1577.8	1505.5	1603.2	1966.6
جباية بترولية	179.2	222.2	1.336	496.0	564.8	378.6	560.1	1173.2	956.4	942.9	1285.0
نسبة الجباية البترولية من الإيرادات	57.1	51.2	55.9	60.9	60.3	48.9	58.9	74.4	63.5	58.8	65.3
رسوم الواردات	18.1	26.5	37.7	43.3	43.7	51.5	53.3	54.5	60.8	79.2	92.6
حقوق جمركية	27.3	47.9	73.3	84.4	73.5	75.5	80.2	86.3	103.7	128.4	143.2
سعر البرميل (البترول)	17.8	16.3	17.6	21.7	19.4	12.9	17.9	28.6	24.6	25.1	29.1

المصدر البنك العالمي : تقرير 2006 .

- إن أهم ما يلاحظ من خلال إستتقرار هذه الإيرادات من مجموع الإيرادات تمثل أكثر من 50 % وقد بلغت أكثر من 74 % سنة 2000.
- هناك تضاعف الإيرادات الإجمالية من سنة 1999 إلى سنة 2003 وهذا راجع كما هو مبين في الجدول إلى تضاعف سعر برميل البترول .
هناك علاقة وطيدة (طردية) بين إرتفاع حجم الرسوم على الواردات و الرسوم الجمركية وإرتفاع سعر البترول وهذا يعني قدرة متزايدة للبلد على الإستيراد .

1-2- نفقات الميزانية :

فيما يخص نفقات الميزانية فخلال عشرية الثمانينات ، فإن نفقات التجهيز هي التي عكست أكبر قدر من التقلبات السلبية لأسعار البترول على مستوى السوق الدولي ، أما إبتداءً من عشرية التسعينات فإن الجدول التالي يوضح وضعية هذه التقلبات .
جدول رقم: 13 نفقات الميزانية (بملايير الدولارات) .

السنين	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003
النفقات	390	461.8	589.3	724.6	845.2	876.2	961.7	1178.1	1321.0	1550.6	1752.7
التسيير	288	344.6	444.6	550.6	643.6	664.3	774.8	856.2	963.6	1097.7	1199.0
التجهيز	101	117.2	144.7	174.0	201.6	211.9	186.9	321.9	357.4	452.9	553.6

المصدر : تقرير العهد المتوسطي الفرنسي , جانفي 2006, بنك الجزائر .

القدرة التحليلية لهذا الجدول تبين الحقائق التالية :

- هناك إرتفاع مستمر في إجمالي النفقات لكن هذا الإرتفاع يزداد أكثر إبتداءً من سنة (2000) وهو ما يتزامن مع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي .
- هناك تفوق لنفقات التسيير على نفقات التجهيز خلال كل الفترة المعنية .
- نفقات التجهيز تتزايد بنسب ضعيفة عدا إبتداءً من سنة 2000 أين هناك إرتفاع ملحوظ (إنطلاق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي) (2001-2004) .
هذا البرنامج الذي جاء كنتيجة لضغط إجتماعي وسياسي بسبب الإرتفاع الهائل لسعر المحروقات خلال هذه الفترة : حيث خصص لهذا البرنامج ما يقارب 07 مليارات من الدورات .

إن الإستمرار في هذه السياسة الميزانية الجديدة إيد
المصادقة على برنامج تكميلي لدعم النمو رصدت
على الفترة من 2005-2009 .

أما نفقات التسيير فإن الجدول التالي يبين أهم العناصر المكونة لها .
جدول رقم: 14 نفقات التسيير الرئيسية (مليار دولار) .

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نفقات التسيير	258,9	344,6	444,6	550,6	643,6	664,3	774,8	856,2	963,6	1097,7	1199,0
الأجور	114,9	145,2	179,6	213,3	235,0	258,2	278,1	281,1	315,4	339,9	347,8
السنة %	39,8	42,1	40,4	38,7	36,5	38,9	35,9	32,8	32,7	31,0	31,3
الدين العمومي	27,0	41,1	62,2	89,0	109,4	110,9	126,4	162,2	147,5	137,2	118,3
أعمال إقتصادية إجتماعية	75,8	79,3	95,2	116,2	147,1	124,8	166,9	200,3	276,9	334,3	375,6

Institut de la méditerranée ,France, profil pays algerie, 2006 p 58: source

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن :

- عنصر الأجور يمثل في المتوسط 35% من نفقات التسيير أي ثلث المبلغ الإجمالي .
- إن الدين العمومي إستحوذ على جزء لا بأس به من النفقات البشرية وهو في تصاعد إلى غاية سنة 2003 أين بدأ في الإنخفاض .
- إن النفقات الموجهة لبند الأعمال ذات الصبغة الإجتماعية الإقتصادية هي الأخرى في تصاعد خاصة مع تطبيق برامج التعديل الهيكلي بإشراف المؤسسات الدولية أين كانت هناك إنعكاسات إجتماعية صعبة حيث كانت محاولات التكفل بها عن طريق الميزانية وهذا ابتداءً من سنة 1994 .

1-3- تطور رصيد الميزانية :

إن رصيد الميزانية يعكس التقلبات على مستوى الجباية البترولية والتي هي كما سبق ذكره مرتبطة بسعر البرميل في الأسواق الدولية ، غير أن هذا الرصيد متأثر أيضاً بسياسة سعر الصرف خاصة تلك المطبقة خلال فترة التعديل الهيكلي (94-98) وهذه الوضعية ممكن أن تكون أكثر خطورة في حالة عدم مواصلة وتعميق الإصلاحات الإقتصادية ، وأيضاً سيكون الأثر الواضح على هذا الرصيد بمناسبة إنضمام الجزائر إلى

المنظمة العالمية للتجارة مستقبلاً، وحالياً مع إم
الأوروبي (2001) .

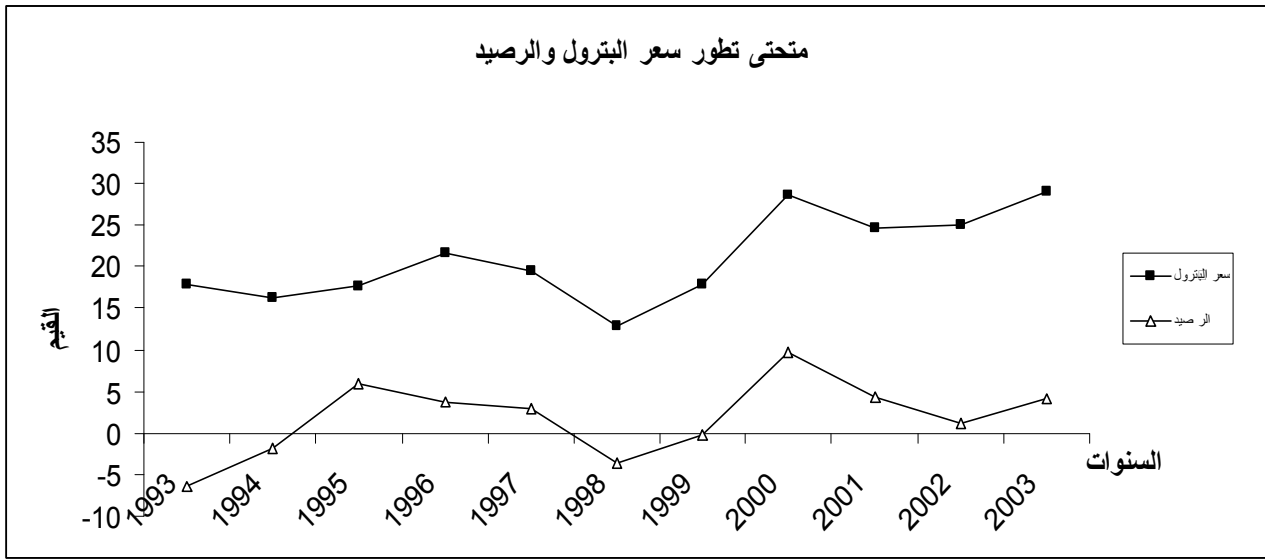
الجدول التالي يبين تطور هذا الرصيد على مدى عشرية من الزمن (1993-2003) كنسبة من الناتج المحلي الخام .

الجدول رقم 15 : تطور رصيد الميزانية (كنسبة % من PIB)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
سعر البرميل بترول	17,8	16,3	17,6	21,7	19,4	12,9	17,9	28,6	24,6	25,1	29,1
الرصيد	-6,4	-1,9	0,6	3,8	2,9	-3,7	-0,3	9,8	4,3	1,2	4,2

المصدر: تاريخ المعهد المتوسطي الفرنسي - جانفي 2006 ص.58

الشكل رقم : 10 منحنى تطور سعر البترول والرصيد.



المصدر : من اعداد الطلب بناء على معطيات الجدول السابق

يلاحظ من الجدول أعلاه ، أن تطور رصيد الموازنة إيجاباً أو سلباً كنسبة من الناتج المحلي الخام مرتبط بشكل وثيق بإرتفاع أو هبوط سعر البترول في الأسواق العالمية وهذا ما يؤكد الحقيقة السابقة فيما يخص إعتداد الميزانية على سعر البترول .

فبالرغم من وضع ما يسمى بصندوق ضبط إيرادات يبقى هش وعرضة لآثار التقلبات الخارجية في أسعار البترول . إنخفاض دائم في سعر البترول .

إن توقعات أغلب الخبراء الإقتصاديين فيما يخص سعر البترول تصب في خانة واحد وهي عدم إستمرار إرتفاع أسعار البترول بشكل دائم . إن العجز الموازني بالرغم من خطورته نسبياً بسبب عمليات ضرفية للخرينة ، ومع وجود صندوق ضبط الإيرادات يمكن إستعابه، لكن بشرط أساسي وهو عدم تجاوزه بنسبة 3% من الناتج المحلي الخام حيث أن الخزينة العمومية عند هذا الحد يمكنها إيجاد الموارد اللازمة وذلك إما بإصدار سندات في السوق المحلي ، أو اللجوء إلى المديونية الخارجية أو عن طريق سوق رؤوس الأموال .

2- ملاءة الميزانية على المدى الطويل :

إن إشكالية ملاءة الميزانية على المدى الطويل مرتبط إلى حد كبير بمدى قدرة السلطات الجزائرية على مواصلة الإصلاحات الإقتصادية قصد الوصول إلى التخفيف من التبعية إلى قطاع المحروقات .

كما أن الإيراد العالي من قطاع المحروقات يضمن حالياً التوازن بين الإيرادات و النفقات يمكن على المدى الطويل هناك خطورة أكيدة تتمثل على الأقل في عنصرين هامين : الأول أن هناك إحتمال أن تتخفف الكميات المصدرة تزامناً مع إنخفاض الأسعار والثاني هو أن عنصر الغاز الطبيعي يمثل جزء مهم من صادرات الجزائر من المحروقات وهذه المادة تباع بموجب عقود طويلة الأجل وبالمقابل هناك في أوروبا البحث الدائم عن تنويع ومضاعفة مصادر التمويل من هذه المادة، مما يجعل العقود طويلة الأجل بالنسبة للجزائر في خطر وبالتالي يبقى الحل الأكيد للخروج من هذه الوضعية بالنسبة للجزائر هو مواصلة وتكثيف الإصلاحات الإقتصادية التي شرع فيها¹.

¹- la banque mondiale : strategie macroeconomique à moyen terme pour l'algerie, rapport n°26005; mai 2003, p 68.

إن أهمية الإصلاحات الإقتصادية تكمن في أحد .
الإقتصادي العمومي ، فهذا القطاع يمثل عبئ حقيقي بسبب تزايد نفقاته
الأخيرة خسائر المؤسسات العاجزة ، هذا العجز من جهة أخرى يضاعف من محافظ
البنوك التي تمثل تمويلا لهذه المؤسسات ، حيث تجبر الخزينة العمومية فيما بعد تحمل
هذه الأعباء المالية .

ومن جهة أخرى فإن إندماج الإقتصاد الجزائري بشكل كامل في الإقتصاد العالمي عن
طريق الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وكذا الدخول في مناطق التبادل الحر مع
الإتجاد الأوربي سيكون لهذا الوضع الإنعكاس الواضح على ميزانية الدولة بفقدانها بعض
الإيرادات المعتادة .

3- إنعكاسات عملية الخصخصة على مداخل الميزانية :

ابتداءا من صدور قانون الخصخصة سنة 1995¹ كشرط من المؤسسات الدولية
المالية لتقديم مساعدتها المالية للسلطات الجزائرية ، بدأ تطهير القطاع الإقتصادي العام .
إن عمليات الخصخصة التي تمت ما بين 1995 إلى 1998 لم توفر أي إيراد للخزينة
العمومية .

ثم بعد ذلك برمجت قائمة أخرى من المؤسسات المقترحة للخصخصة ، حيث تميزت هذه
العملية بإمكانية دخول المؤسسات الأجنبية في رأس المال المؤسسات الوطنية .
وبالرغم من أن عملية الخصخصة في الجزائر قطعت شوطاً لا بأس به إلا أن مساهمتها
في ميزانية الدولة لم تكن بالقدر المهم حيث أن إيرادات الخصخصة مضافة إليها أرباح
شركة سونطراك ، وكذا بنك الجزائر ، كل هذا يصب في ميزانية الدولة تحت عنوان
إيرادات إستثنائية وهي على الشكل التالي :

جدول رقم: 16 إيرادات إستثنائية (مليار دينار)

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إيرادات إستثنائية	4,51	59,1	40	107,2	102,7	107,3

المصدر : البنك العالمي , 2006

1- الامر المؤرخ في 1995/08/26 .

غير أن المساهمة الأكثر أهمية في هذا المجال هي
النقل (ما بين 500 إلى 700 مليون) .

4- إنعكاسات الإصلاحات الإقتصادية على الميزانية :

إن الإصلاحات الإقتصادية التي شرع فيها سنة 1988 ، تجسدت أساساً فيما يخص
الانتقال إلى إقتصاد السوق في 03 قوانين رئيسية¹ وهي تلك المتعلقة بإستقلالية المؤسسات
العمومية ورؤوس أموال الدولة وكذا التخطيط .

وذلك بإزاحة الوصاية الوزارية على المؤسسات العمومية ، عن طريق خلق ما يسمى
بصناديق المساهمة حيث أوكلت لها مهمة إدارة هذه المؤسسات مع إلغاء تدخل الخزينة
العمومية فيما يخص تحويل المؤسسات العمومية .

خلال السنوات 90-91 هناك قوانين تنظيمية أخرى صدرت في نفس السياق تهدف إلى
التحرير المتدرج للأسعار وإدخال مرونة أكبر في سوق العمل ، هذه الإصلاحات تعمقت
أكثر مع الإتفاقات التي تمت بين الجزائر وصندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، كما
سبق توضيحه في الفصل السابق .

إن هذه الإصلاحات أفرزت نتائج إجتماعية سلبية كان لزاماً على السلطات التكفل بها
على المدى القصير ، حيث تم ذلك عن طريق خلق صناديق وليس إجراءات في الميزانية
تتلقى إعانات الدولة الموجه لهذا الغرض مثل :

- صندوق دعم الأسعار (بالموازاة مع تحرير الأسعار)
- تعويضات عن الأجر الوحيد عن طريق حساب خاص بالخزينة لدعم ضعاف الأجر .
- الشبكة الإجتماعية إجراء القصد منه التخفيف من مستوى الفقر .

¹ - قانون رقم 01.88 المؤرخ في 12/01/1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية والاقتصادية ، الصادر
بالجريدة الرسمية رقم: 02 بتاريخ 13/01/1988 .

- قانون رقم 02.88 المؤرخ في 12/01/1988، يتعلق بالتخطيط ، الصادر بالجريدة الرسمية رقم: 02/1988 . - قانون
رقم 03 .88 المؤرخ في 12/01/1988، يتعلق بصناديق المساهمة ، الصادر بالجريدة الرسمية رقم: 02/1988

التطهير المالي للمؤسسات العمومية :

إن الإصلاحات الإقتصادية الرامية إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق بآلياته الجديدة تسببت في تدهور أداء المؤسسات العمومية ، ونظراً للوضعية المالية المزرية التي كانت تعاني منها هذه المؤسسات و المتمثلة في عجز مالي هيكلي يعيق تسيرها وإستمراريتها فكانت سياسة التطهير المالي الوسيلة التصحيحية الأنجع ، وهذا ما تم من خلال إنشاء صندوق خاص يتكفل بتطبيق ومتابعة تلك العملية ألا وهو صندوق تطهير المؤسسات العمومية و الذي وضع تحت إشراف ومسؤولية وزير المالية¹ .

الجدول رقم: 17 يبين تطور رصيد هذا الصندوق (من 1992 إلى 1998) الوحدة مليار دج

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المبلغ	23,7	24,3	31,7	36,8	24,4	18,0	00

المصدر : بنك الجزائر.

أما الإجراءات المسماة إقتصادية إجتماعية فقط إرتفعت من 75,8 مليار دينار سنة 1993 إلى 375,6 مليار دينار سنة 2003.

أما فيما يخص نفقات التجهيز فإن جزء منها يمول العمليات برأس المال والتي تمثل في أغلبها إعادة تكوين لرأسمال المؤسسات الإنتاجية ، وكذا البنوك العمومية المبلغ الإجمالي المرصود لهذا الغرض هو ما بين 800 إلى 850 مليار دينار و الجدول التالي يوضح تطور هذه المبالغ .

1- المرسوم التنفيذي رقم 75/91 المؤرخ في 16/03/1991 المحدد لكيفيات سير حساب التحصيل المالي رقم

062-302 بعنوان صندوق تطهير المؤسسات العمومية

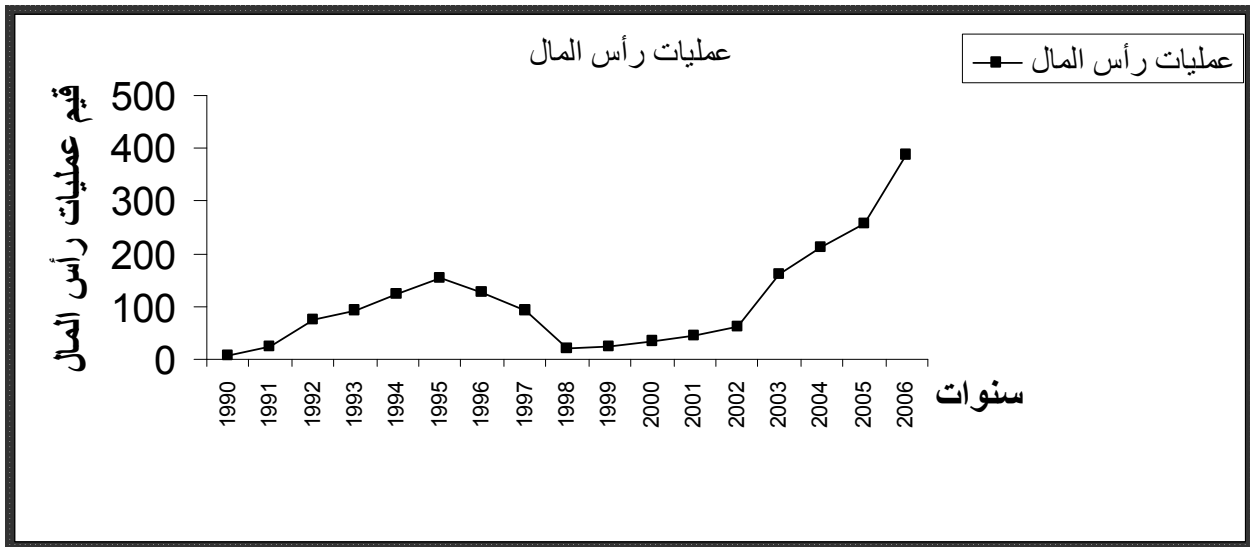
جدول رقم: 18 تطور عمليات برأسمال) حسب

الوحدة: مليون دج

السنوات	عمليات رأس المال
1990	5.6
1991	23.5
1992	74.75
1993	91
1994	122.7
1995	155.4
1996	128.1
1997	92.4
1998	21.4
1999	22.6
2000	34.2
2001	46.2
2002	63.2
2003	160.8
2004	211.0
2005	258.3
2006	385.9

المصدر: قوانين المالية الاولية التكميلية لسنوات 1990-2006 .

الشكل رقم: 11 منحنى تطور رأس المال.



المصدر: من اعداد الطلاب بناء على معطيات الجدول السابق

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

إن الإصلاحات التي إنطلقت سنة 1988 قد إستمرت حتى الآن
المسير إستغرقت عملياً وقت طويلاً ولم تخلو من آثار سلبية لا زالت مستمرة حتى الآن
، ذلك أن من أهم الإنعكسات السلبية لهذه الإصلاحات هو مستوى البطالة الذي إرتفع
بشكل كبير خاصة أثر إعادة هيكلة المؤسسات العمومية¹ . مما دفع السلطات العمومية
إلى محاولة التكفل بهذا الجانب عن طريق إعادة توزيع المداخيل المالية عن طريق
الميزانية .

1- إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية تسببت في تسريح أكثر من 400.000 عامل.

المبحث الثالث:

التسير الموازني في الجزائر و عصرنته :

1- التوجهات العامة للميزانية في الجزائر :

1-1- السياق الإقتصادي الكلي :

تعتبر الجزائر أحد المصدرين الكبار في مجال المحروقات ، حيث أن إيرادات المحروقات تمثل ثلثين " 3١2 " من الميزانية .
أما فيما يخص وضعية وتطور النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة فيمكن دراسته من خلال ثلاثة مراحل أساسية هي¹ :

1-1-1 مرحلة الركود 1990-1995 :

و التي تميزت بمعدل نمو سلبي بالنسبة للنتاج المحلي الخام (PIB) للفرد الواحد .
في خلال هذه الفترة لم يكن لدى السلطات الجزائرية من خيار غير إعتقاد برامج تهدف إلى الإستقرار الكلي ابتداءً من سنة 1994 .
هذا البرنامج تزامن مع التعديلات الهيكلية وتخفيض الدينار الجزائري وكذا إعادة الجدولة للدين الخارجي .

1-1-2 مرحلة الإنعاش 1996-2000:

تميزت بمعدل نمو إيجابي لكنه متواضع بالنسبة للنتاج المحلي الخام في المتوسط 3,1%
فخلال هذه الفترة إستطاعت الإصلاحات أن تحقق بعض النتائج الإيجابية خاصة على مستوى التشغيل التضخم ، السياسة النقدية و الميزانية .

1-1-3 - مرحلة تسارع النمو من 2001-2005 :

وتميزت بمعدلات نمو مرتفعة خاصة مع إرتفاع أسعار البترول في الاسواق العالمية حيث بلغ متوسط النمو 5% ومعدل التضخم في حدود 3% تراجع معدل الفقر في أوساط المجتمع وتميزت هذه الفترة أيضاً بتطبيق سياسة نقدية حذرة .

¹- La banque mondiale : une revue des dépenses publiques en algerie, opcit,p 11

والجدول الثاني يلخص هذا الوضع بمراحله الثلاث .
جدول رقم : 19 قطاع الاقتصاد الحقيقي في الجزائر معدلات النمو الحقيقية حسب القطاعات لمتوسط الفترة.

القطاعات / الفترات	1995-1991	2000-1996	2005-2001
معدل نمو (ن م خ) (1)	0.4	3.1	4.9
الفلاحة	207	3.9	7.3
الصناعة	0.0	3.9	3.7
البناء	-1.8	3.2	6.3
قطاع المحروقات	1.2	5.5	4.0
الصناعة اليدوية	-1.7	-0.8	-1.0
الخدمات	0.9	2.2	5.4
الإستعاب الداخلي (2)	-1.0	1.0	6.7
الاستهلاك الكلي	0.4	1.2	4.1
الاستثمارات الثابتة	-2.3	2.8	8.9
الصادرات	1.2	5.5	4.1
الواردات	-3.6	-0.6	11.0
ن م خ / الفرد	-1.9	1.6	3.4
التضخم (IPC)	25.6	6.5	2.7

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات. Ons

- البنك العالمي تقرير 2006.

(1) ن م خ: الناتج المحلي الخام.

(2) الإستعاب الداخلي: إجمالي الاستثمارات + الإستهلاكات.

وخلال هذه الفترة شرعت الجزائر في تنفيذ برنامج إصلاحى خاص بعصرنة الميزانية ، أما برنامجها الإصلاحى الشامل فقط تعطل إلى حد كبير خاصة فيما يخص الخصوصية و الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة " ، عصرنة القطاع المالى، الحاكمية " الحكم الراشد " .

2- التوجهات الخاصة بالميزانية :

إن الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع سعر البترول في الأسواق العالمية أدت إلى تغير كلي في وضعية الميزانية في الجزائر حيث أن الرصيد الكلي للميزانية العامة قد إنتقل من عجز يقدر بـ 2% من (PIB) سنة 1999 إلى فائض قدر بـ 14% من (PIB) سنة 2005 إيرادات الميزانية إرتفعت من 30% من (PIB) سنة 1999 إلى 41% سنة 2005 أما النفقات فقد إنخفضت من 31% من (PIB) سنة 1999 إلى 27% من (PIB) سنة 2005 .

غير أنه وفي ما يخص تقييم وضعية الميزانية فإنه ينصح دائماً بدراسة تطور العجز الأولي خارج المحروقات مقارنة بالنتائج المحلي الخام خارج المحروقات بإعتباره أحسن مؤشر لأنه يفصل نفقات إيرادات المحروقات .

ففي حالة الجزائر فإن العجز الأولي خارج المحروقات فقط سجل 22,5% من (PIB) سنة 1999 خارج المحروقات و 29% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات سنة 2005 بسبب تأثير برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) و السنة الأولى من تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 .

ففي مجال نفقات التسير " الجارية " وإبتداءً من سنة 2002 فقد إنخفضت من 24% من (PIB) " 35% من PIB -HH " و هذا تزامناً مع إنخفاض في تسديد الفوائد مع إنخفاض الدين العمومي من 89,5% من (PIB) سنة 1999 إلى 28,8% من (PIB) سنة 2005 أما نفقات التجهيز (الإستثمار) فقد إرتفعت من 7% من (PIB) سنة 1999 إلى 10% من (PIB) سنة 2005 بسبب إرتفاع الإستثمارات العمومية في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2001-2004 .

في مرحلة إنطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) فإن نفقات الإستثمار إرتفع إلى 18% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات سنة 2005 . غير أنه يلاحظ بأن النفقات الإستثمارية الفعلية أقل من التخصيصات الميزانية حيث معدل تنفيذ النفقات الإستثمارية كان حوالي 74% خلال (2003-2005) .

حيث أن المبالغ التي لم تتفق حتى آخر سنة تحول ما يسمى بالحسابات الخاصة للخزينة العمومية¹.

2-1- حسابات التخصيص الخاصة

هذه الحسابات منشأة بموجب قانون المالية، وهي تخضع لقواعد محددة، وهناك عدة

أنواع من هذه الحسابات وهي²:

1- المصالح التجارية للدولة .

2- الأموال المخصصة .

3- تمويل تسبيقات الخزينة .

4- القروض .

5- الصفقات مع الحكومات الأجنبية وكذا السلطات .

6- المساهمات و السندات .

إن التنظيم المطبق على هذه الحسابات يعتبر العمليات التي تجري هذه الحسابات (ما عدا تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية) على أنها عمليات الموازنة العامة .

وهي محددة بسقف أعلى لا تتجاوزه، ويقدم هذه الحسابات في شكل ملحق بقانون المالية مرفوعة بتقرير مفصل لكيفية سيرها .

غير أنه في الواقع العملي لم تطبق هذه القواعد مما يعني هناك عدم شفافية في إستعمالها وبالتالي فإن البرلمان لا يعلم بالمبالغ المدرجة في هذه الحسابات و لا بكيفية صرفها .

وفي هذا السياق فإن السلطات الجزائرية قد قررت سنة 2005 وضع مبالغ معتبرة من الغلاف المخصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) في حسابات التخصيص الخاصة، ونتيجة لهذا فإن عدد هذه الحسابات قد إرتفع من سنة 2000 إلى 2005 بشكل كبير ومن ثمة إرتفع حجم المبالغ المدرجة في هذه الحسابات أي من 88 مليار دينار سنة 2000 إلى حوالي 268 مليار دينار³ .

¹- La banque mondiale : une revue des dépenses publiques en algerie, opcit,p13

²- المواد 55, 57, من القانون 17/84 السابق الذكر .

³ la banque mondiale : strategie macroeconomique à moyen terme pour l'algerie p66

2-2- عصرية تسيير الميزانية في الجزائر :

نظرة عامة :

إن تقييم التجارب الحديثة على المستوى الدولي يثبت بأن ضعف النجاعة و الكفاءة على مستوى تسيير النفقات العمومية يعتبر أكبر عائق أمام الإستثمارات العمومية في عدد كبير من الدول . و الجزائر لا تمثل إستثناءً من هذه القاعدة حيث أن النقص الملاحظ في مجال تسيير النفقة العمومية إنعكس على التنفيذ السيء لبرامج الإستثمار العمومي في الجزائر و الناتج عن برمجة غير مدروسة و تقييم غير جدي للبرامج إضافة إلى طول وتعطيل التنفيذ ومن أهم هذه النقائص يمكن ذكر ما يلي :

- 1- وجود فارق (عدم التنسيق) بين التخطيط الميزاني و الأولويات القطاعية .
- 2- غياب التدخل الفعال و المجدي بسبب الفصل بين ميزانية التسيير و ميزانية التجهيز .
- 3- وجود فوارق مهمة بين ميزانية التجهيز المصادق عليها و الميزانية المنفذة فعلاً .
- 4- طول مدة التنفيذ وتأخيرها في كثير من الحالات بما يستدعي إعادة التقييم من جديد وارتفاع التكلفة في كل مرة .

3- المسار الموازني وإجراءات العصرية الحديثة :

إن التسيير الموازني في الجزائر ينظمه تشريعياً القانون 84-17 وفي هذا الإطار فإن الجزائر تبدو حذرة في إعداد الميزانية فبالرغم من الإرتفاع في سعر البترول إلا أنها لا زالت تعتمد على سعر 19 دولار للبرميل كسعر مرجعي بينما متوسط سعر البترول بين سنتي 2004-2005 كان 38 دولار .

أما الفائض في الإيرادات فإن يوضع حالياً في صندوق خاص يسمى صندوق ضبط الموارد (FRR)² ، حيث أن قواعد تسيير هذا الصندوق تقتضي عدم إستعمال موارد هذا الصندوق إلا عند تسديد الدين العمومي ، غير أنه وبموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2006 تم النص على إمكانية تمويل العجز الموازني خارج المحروقات من هذا الصندوق

² - بموجب القانون 25/91 المؤرخ في 18/12/1991 المتضمن قانون المالية لسنة 2000 ، جريدة رسمية رقم:92

- 2- تقرير شامل حول الإيرادات خارج الميزانية
- 3- ميزانية كاداة للبرمجة .
- 4- معطيات خاصة بالتمويل الخارجي .
- 5- التصنيف المضبوط للعمليات .
- 6- تسجيل نفقات الحد من الفقر
- 7- دمج الميزانية متعددة السنوات مع تلك الخاصة بالسنة الواحدة

ب- التنفيذ :

- 1- إيداع التقارير في الآجال المحددة الخاصة بمخلفات الدفع
- 2- نظام رقابة داخلية محكم
- 3- تحقيقات منتظمة حول متابعة النفقات المنفذة

ج- تبليغ التقارير :

- 12- التقرير الموازي يعد في الآجال المحددة .
- 13- تقرير بشكل منتظم حول النفقات الموجهة للطبقة الفقيرة .
- 14- تسجيل إقفال الحسابات في الآجال المحددة .
- 15- الحسابات المراقبة معدة في الآجال المحددة .

د- تمرير الصفقات العمومية :

- 16- تمرير الصفقات مجدي وفعال .

غير أن الدراسة التي أجراها البنك العالمي سنة 2003 تبين أن الجزائر لا تطبق من هذه المعايير إلا خمسة من أصل ستة عشر وهذا يعني في مفهوم البنك العالمي وجود ضرورة ملحة للإصلاح الموازي .

وفي هذا الإطار تم إستخلاص الملاحظات التالية على التسيير الموازي في الجزائر :

- 1- عدم دقة التقديرات في الإعداد الأولي للميزانية .
- 2- تحويلات عديدة خلال السنة (تحويل إعتمادات) .

- 3- طول الفترة الإضافية لإفقال السنة المالية ()
 - 4- تعدد الحسابات الخاصة بالخرينة العمومية .
 - 5- غياب الميزانية التي تعتمد على النتائج .
 - 6- غياب التخطيط على المدى المتوسط .
 - 7- إعتقاد قوانين المالية التكميلية في منتصف السنة المالية لأسباب بسيطة وهذا من شأنه إنقاص الأهمية التي تمنح من طرف البرلمان للقانون المالي الأولي .
- كما أن المسار الموازني في الجزائر تميز بكونه قديم ومجزأ حيث عملياً الجزائر لها ميزانيتين واحدة للتجهيز و الأخرى للتسيير .

4- الرؤية المستقلة للنفقات العمومية :

إن غياب إطار خاص بالنفقات العمومية على المدى المتوسط (CDMT) معد بطريقة جيدة يعتبر من أهم نقائص التسيير الموازني الحالي في الجزائر وذلك أن (CDMT) يعتبر وسيلة لا غنى عنها تمكن الحكومة من تحديد أولوياتها الإستراتيجية بشكل دقيق في مجال الإنفاق في حدود ماتوفر من الموارد المتاحة, إن هذا النوع من التسيير على المدى المتوسط يهدف إلى ¹:

- تحسين كفاءة الإقتصاد الكلي للبلد .
 - توزيع أمثل للموارد داخل القطاع وبين القطاعات .
 - الإستعمال الأكثر عقلانية (رشادة للمال العام) وأيضاً :
 - مسؤولية سياسة على عاتق الجهة المسؤولة على التنفيذ وذلك بعد قياس النتائج المحققة
 - وفي مايلي ملخص للمراحل الستة لمسار النفقات على المدى المتوسط:
- 1- إعداد إطار موازني على المستوى الكلي (نموذج إقتصادي كلي) للنفقات والإيرادات على المدى المتوسط .
 - 2- إعداد البرامج القطاعية على أساس الأهداف و النتائج ، البرامج ، التكلفة وذلك لأكثر من سنة .

¹- Minister de finance : projet de modernisation de systeme budgetaire en algerie . 2005.

- Safia berkouk : modernisation du systeme budgétaire en algerie; le jeune indépendant.
Du 13/10/2006.

3- إعداد إطار للنفقات القطاعية .

4- تحديد الأغلفة المالية حسب القطاعات : تحديد السقف السنوي للأغلفة وكذا على المدى المتوسط .

5- إعداد الميزانية القطاعية: إختيار البرامج الأساسية للسنة المعنية وعلى المدى المتوسط
6 - المصادقة النهائية للسلطات العمومية , المصادقة البرلمانية .

4-1- توصيات صندوق النقد الدولي حول ملاحظة المعايير و التقنيات¹ في مجال التسيير الشفاف للميزانية في الجزائر .

إن صندوق النقد الدولي قام سنة 2004 بإعداد تقرير يتضمن تقييم لمدى تطبيق مبدأ الشفافية في تسيير الميزانية في الجزائر على ضوء قانون الإجراءات التطبيقية الجيدة في مجال الشفافية في السياسة النقدية و المالية² .

وفي هذا المجال لاحظ التقرير بأن الجزائر بصدد تطبيق إصلاحات من شأنها توضيح مهام الأطراف المشاركة في القطاع العمومي وكذا الطريقة التي تتدخل بها السلطات العمومية في الإقتصاد بصفة عامة ، وبالمقابل هناك جهد كبير يجب بذله لبلوغ مستوى مقبول من الشفافية في مجال التسيير الموازي وفي هذا المجال يمكن ذكر أهم النقاط الملاحظة :

- 1- عدد كبير من العمليات ذات طبيعة ميزانية على مستوى البنوك و المؤسسات العمومية لا تخضع للتقييم الدقيق .
- 2- الإطار القانوني الذي يحكم عملية إعداد وتنفيذ الميزانية لا يعطي المجال بشكل واضح لتحسين الإطار المحاسبي و الموازي وكذا المعايير الواجبة التطبيق .
- 3- معلومات قليلة تلك التي تعطي للبرلمان أو إلى الجمهور بصفة عامة حول خيارات الميزانية وكذا الوضعية المالية للبلاد .

¹ - FMI: l'observation des normes et codes.décembre 2004.

² -- تقرير مجموعة خبراء البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، بتاريخ اوت 2007 ص68

ولهذا تأتي التوصيات التالية :

أ- يجب إعداد الوثيقة المتضمنة الميزانية و المقدمة للبرلمان بشكل سهل يمكن كل مطلع عليها (الجمهور) من فهمها وأن تكون موضوع نشر واسع وفي هذا المجال فإن المعطيات المقترح إدراجها في هذا الوثيقة تخص أساساً الحسابات التخصيص الخاص و المبالغ المخصصة .

-المبالغ المرصودة بتسديد الديون ، الرصيد الدولي ، و الرصيد خارج المحروقات .

ب- إعداد قانون عضوي جديد يعدل القانون الممول به حالياً وهو قانون 17/84 المؤرخ في 84/07/07 ويتضمن على الخصوص كيفية تمويل الجماعات المحلية .

ج- تسير الموازنة يجب أن يعزز أساساً بعصرنة طريقة تصنيف بنود الموازنة وكذا الإطار المحاسبي و المراقبة الموازنية¹ .

د- ضرورة تخفيض عدد حسابات التخصيص الخاص .

1- تم اخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار في اعداد مسودة مشروع تعديل القانون 17/84 والمتعلق بكيفية اعداد قوانين المالية, كما سنبينه في المبحث الموالي.

المبحث الرابع :

رؤية مستقبلية لإصلاح الميزانية (على ضوء الدستور 17\84) تمهيد

إن القانون رقم 17\84 المؤرخ في 07\07\1984 الخاص بقوانين المالية الذي يعتبر مجرد قانوناً عادياً، لم يعد يتماشى اليوم و الإصلاحات السياسية و الإقتصادية التي طرأت منذ حوالي عشرينين .

من جهة أخرى وبسبب ما يصادفه من حدود مقيدة يعجز هذا القانون العضوي عن المواصلة في تسيير المالية العمومية التي تشهد اليوم تغيرات هامة من خلال الشروع في إصلاح ميزاني هادف ، يرمي إلى تحديث نظام الميزانية وأخيراً فإن القانون رقم 17\84 لا يمكنه مسايرة المبادئ القانونية الأساسية الجديدة .

1- حتمية التطابق مع الدستور ومبادئ الإدارة الرشيدة :

وفقاً لأحكام المادة 123 من الدستور¹ ، يفرض طابع القانون العضوي نفسه على المستوى القانوني اذ يعده الدستور من بين قوانينه العضوية القانون العضوي الخاص بقوانين المالية، لذلك سيكون لهذا القانون العضوي من الناحية القانونية قيمة أكبر من تلك التي تتمتع بها قوانين المالية نفسها .

علاوة عن التطابق القانوني مع الدستور يجب أن تركز مراجعة القانون رقم 17\84 على التطور الذي يشهده كل من النظامين السياسي و الإقتصادي وإصلاحات الدولة وتحديث المالية العمومية الضروري، وما تفرضه العلاقات² ما بين الحكومة و البرلمان نظراً للوجه السياسي الجديد في تسيير المؤسسات حسب النموذج الديمقراطي ونظراً لمبادئ الإدارة الرشيدة و المصادقية في تسيير الإقتصاد و المالية العمومية و إنتاج كم أكبر من المعلومات في سبيل تحليل قوانين المالية و المصادقة عليها عن دراية .

2- أخذ المحاور الكبرى للإصلاح الميزاني بعين الاعتبار :

يتمثل الإصلاح الميزاني في تحديث نظم الميزانية التي تتمحور أهدافها الأساسية حول :
- مقارنة متعددة السنوات لإيرادات و نفقات الدولة .

¹ - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996.

² - هذه العلاقة يحكمها القانون رقم: المؤرخ في

- إصلاح متركز حول وضع المسؤولية على ع
- مراجعة مدونات الميزانية .

- تحسين الشكل و المضمون لبلوغ مقروئية وشفافية أفضل فيما يتعلق بتسيير الميزانية
واثر الترخيص البرلماني .

1-2- المقاربة المتعددة السنوات : وتعتمد على ميزانية البرامج المدرجة ضمن نفقات
متوسطة المدى، حيث يقتضي الأفق المتعدد السنوات ميزانية متعددة السنوات وتكون
عامة للسنوات الثلاثة أو الأربع الموالية .

حتى وإن كان مبدأ السنوية مفروضاً في مجال المالية العامة فإن برامج الحكومة كثيراً ما
تتعدى الإطار السنوي بالخصوص في تطبيق سياستها المتعلقة بالإستثمارات العمومية
وبعبارة اخرى ، فإن البعد المتعدد السنوات ليس أساسياً فقط من ناحية وضوح الرؤية
على المدى المتوسط بل أيضاً من حيث إتخاذ القرار الذي يركز على تقديرات تتعدى
السنة الواحدة لهذا تم إتخاذ إجراءات في هذا الصدد ¹.

2-2- وضع المسؤولية على عاتق المسيرين ومراقبة الأداء : يشكل التخصيص - من
خلال الشمولية أو المرونة للاعتمادات - الأداة الرئيسية التي تمنح المسيرين حرية أكبر
مقابل تحملهم مسؤولية أكبر، إن الإصلاح الميزاني لم يعد يكتفي بالتخصيص حسب
القطاعات و الأبواب، وحتى ينسجم هذا التخصيص مع الرؤية على المدى المتوسط من
الأجدر أن يقام حسب البرنامج بذلك يحل مفهوم البرنامج - الوحدة الجديدة للميزانية
ودعامة الإصلاح الميزاني الرئيسية - محل القطاع و الباب، يجمع هذا البرنامج
الإعتمادات الموجهة لتنفيذ عملية أو مجموعة متناسقة من العمليات الخاضعة لنفس
الوزارة و التي تربط بينها أهداف معينة محددة بحكم السعي لتحقيق منفعة عامة وكذا
نتائج مرجوة وخاضعة للتقييم ، يهدف هذا الإصلاح إلى إرساء إدارة نتائج مكان إدارة
وسائل و عوضاً عنها ، من هذا الإطار يجب أن يشكل البحث عن مراقبة أفضل للفعالية و
التحكم في النفقات العمومية هدفاً أساسياً لهذا الغرض سيتمتع المسيرون بحرية أكبر مقابل
زيادة مسؤولياتهم و إلزامهم بتقديم تقارير أكثر دقة عن تسييرهم وأدائهم مما يفرض إرساء
منطق شمولي ومرونة في نقل الإعتمادات .

¹ - وزارة المالية: مشروع تعديل القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية. 2006

4-2-4- شفافية أكبر :

- إعادة هيكلة أقسام قانون المالية إلى اربعة أقسام عوض قسمين¹ :

فعلاً من الأجر الان فصل الحسابات الخاصة للخرينة وعمليات الخزينة التي ستشكل القسم الثالث للوضوح أكثر ، أما القسم الرابع فسيخصص لإعادة رسم جداول من شأنها إعطاء أكبر كم ممكن من البيانات حول مكونات الميزانية ، من بين هذه البيانات على سبيل المثال القائمة الكاملة لكل الضرائب و الرسوم المحصلة لحساب الدولة و الجماعات المحلية وكذا الحسابات الخاصة للخرينة مع تبيان التوازن الميزاني .

2-4-1- إلغاء التكاليف المشتركة :

ترد حالياً التكاليف المشتركة في المدونة "ب" الملحق بقانون المالية في خط ميزاني واحد بينما تحتوي على خطوط عديدة في التفصيل. يفسح الغموض الذي يحيط بها المجال إلى تفسيرات عديدة من بينها تلك القائلة بإخفاء " أبواب خزانات " أو " إحتياطي " هامين يمكن من خلالها منح موارد إضافية لا يستهان بها ، لفائدة الوزارات وغيرها من المؤسسات بينما ينفي الواقع ذلك .اما المبالغ الكبيرة التي تحتوي على التكاليف المشتركة فتتعلق أساساً بالديون العمومية و النفقات بتخفيف الموارد و المساهمة المالية الممنوحة للمؤسسات المالية الدولية و الجهوية و نفقات المؤسسات (السلطات العمومية) من غير الوزارات لذلك ولتضفي على مضمونها الشفافية و لتفادي كل تأويل خاطيء تم إقتراح نشر هذه التكاليف المشتركة ضمن برامج ليزول بذلك مفهوم التكاليف المشتركة².

2-4-2 - توسيع مضمون الوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية :

يتعلق التقرير المرفق بمشروع قانون المالية ببيان الوضع الراهن ويعلن عن الآفاق المستقبلية بشكل أوضح من الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية و المالية ، وكذا التوازنين الإقتصاديين و المالي الناجمة عنها.

- Safia berkouk : modernisation du systeme budgétaire en algerie;op.cit p02

²⁻ Nassim Menguellati: le processus de préparation du budget de l'état dans le cadre du projet de modernisation des systemes budgétaires ; Mémoire de fin d'étude ; diplôme de troisieme cycle spécialisé en finances publiques.IEDF. 2007.P 15.

3- التهيئات التقنية و القانونية :

3-1 -- وصف قوانين المالية :

ينص القانون رقم 17184 فضلاً عن قانون المالية للسنة (قانون المالية الأول) قانون المالية التكميلي أو التصحيحي وقانون الضبط. تدرج ضمن قانون المالية الأول الذي يحدد لسنة مالية توضيحات عن طبيعة ومبلغ موارد وأعباء الدولة وكذا التوازن المالي الناجم عن ذلك .

فيما يخص قانون المالية التكميلي فسيصبح ابتداءً من الآن قانون المالية التصحيحي, يبدو هذا المفهوم اكثر ملائمة بالنسبة للمالية العمومية وقانون الميزانية المسيران للقواعد الأساسية لعلم الميزانية . لذا يجب تفادي إعتبره قانون مالية أول آخر من شأنه تقرير تخصيصات تكميلية هامة ، بل مجرد ضبط ميزاني قادر على مواجهة الأحداث غير المتوقعة التي قد تطرأ خلال السنة رغم كونه عملاً تقديرياً آخر .

3-2- وصف الموارد و الأعباء :

تشكو بعض التعريفات في القانون رقم 17184 من نقائص وتذبذب في المفاهيم ,حيث نقابل في الأبواب مثلاً مفهوم النفقات مع مفهوم الموارد عوضاً عن مفهوم الإيرادات أما مفهوم " الموارد " مقابل " الأعباء " فلم يستعمل إلا جزئياً .

من جهة أخرى يعد وصف الموارد في المادة 11 من القانون رقم 17184 غير كامل وكذا بالنسبة للنفقات .

واخيراً وبالإضافة إلى موارد وأعباء الخزينة يجب أن تحتوي على موارد وأعباء الدولة كما لا بد من تبيان ذلك بشكل مفصل .

لذا تم إقتراح تراتيب مختلفة نوعاً ما يذكر فيها ان موارد واعباء الدولة تشمل موارد وأعباء الميزانية من جهة وموارد واعباء الخزينة من جهة أخرى فضلاً عن ذلك يقترح إنشاء صنف جديد من الموارد يمكن تسميتها حواصل إستثنائية مختلفة " لأخذ بعض الإيرادات التي لا يمكن إدراجها ضمن التصنيفات الحالية ، كما يقترح إستبدال مدفوعات "أموال المساهمة " بمصطلح أعم بما أن هذه الأخيرة لم تعد موجودة .

تم إدراج تعريف جديد لاموال المساعدات التي أضيف إليها تجهيزات أخرى مشرووع النص .

3-3- تعريف الإعتمادات :

يبدو عرض تصنيف الإعتمادات كإعتمادات تقييمية وإعتمادات وقتية وإعتمادات حصرية المخصصة بهذا الترتيب غير منطقي ، حيث تحدد الإعتمادات الحصرية إستخلاًصاً من صنفى الإعتمادين السابقين في حين يجدر بها أن تمثل المبدأ. لذا يقترح أولاً تعريف الإعتمادات الحصرية التي لا يمكن توظيف النفقات المرتبطة بها و الأمر بصرفها إلى في حدود الإعتمادات المخصصة ثم القيام بتعريف الإعتمادات التقييمية التي تحتوي على نفقات مكن حسمها إذا ما إقتضى الأمر ذلك علاوة عن الإعتمادات المفتوحة بالإضافة إلى التعديل عن طريق تحويل إعتمادات عند توفرها ضمن ميزانية الدولة أو حسمها لحساب النتائج إن تعذر ذلك .

3-4- نفقات الإستثمار :

يستعمل القانون رقم 17\84 مفهوم نفقات التجهيز تارة ,ومفهوم نفقات الإستثمار تارة ,ومفهوم نفقات ذات الطابع النهائي المحددة بموجب مخطط سنوي تارة أخرى, يجب تقادي هذا التعدد في المصطلحات بالجوء إلى مفهوم وحيد مثل مفهوم نفقات الإستثمار علماً بأن الأمر يتعلق بإستثمارات عمومية ممولة عبر إيرادات الميزانية خلافاً لإستثمارات المؤسسات الممولة عبر أموال خاصة أو قروض, لذا يقترح إختيار مفهوم نفقات الإستثمار وحده .

من جهة أخرى بدا من الضروري إعادة النظر فيما ورد في هذا القانون العضوي من تعريفات متعلقة برخص البرامج لتدعيم قاعدتها القانونية لتصبح رخصاً تعهد وكذا بالنسبة لإعتمادات الدفع المنصوص عليها في القانون 21\90 المؤرخ في 18\08\1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية .

3-5- تأجيل نفقات لإستثمار :

إن القانون رقم 17\84 لم ينص على تأجيل إستعمال الإعتمادات لتعارض هذا الأجراء او هذه التقنية مباشرة مع مبدأ السنوية , لما يمنحه لدائرة وزارية أو مصلحة ما من إمكانية إستعمال السنة المالية لأرصدة الإعتمادات المؤجلة غير المستعملة في السنة المصرح بها ، إن هذا الإمتناع الذي لطالما أبدته بعض الدول يبدأ اليوم في التلاشي للجوء إلى حسابات التخصيص الخاص المرخصة بتأجيل إستعمال الإعتمادات¹ .

من ثمة يستحسن اللجوء مع الحفاظ على مبدأ منع تأجيل الإعتمادات إلى السنة المالية المالية إلى ترخيص إستثنائي لهذا المبدأ فيما يتعلق بنفقات الإستثمار ذات الاولوية المثبتة شريطة أن تخص هذه الإعتمادات أو الإعتمادات المرخصة إستثنائياً و المؤجلة الإستعمال نفس البرنامج أو برنامج يتابع نفس الأهداف إن هذا الاجراء من شأنه ضمان الإستمرارية في تسيير البرامج في إنتظار الحصول على إعتمادات السنة التالية, مع ذلك وقصد تجنب التجاوزات التي قد تؤدي في النهاية إلى إختلال مزمن في الميزانية لن يتم الترخيص لهذا التأجيل إلا في الحالات الإستثنائية المثبتة مسبقاً².

3-6- إدخال مرحلة تكميلية :

يتم إدخال مرحلة تكميلية تمتد إلى غاية 20 جانفي من السنة المالية لسنة الميزانية المعنية تهدف هذه الأخيرة إلى تسوية أوامر الدفع الأخيرة وتمكن من الإقفال النهائي للسنة المالية .

3-7 - أخذ الحالات الإستعجالية بعين الإعتبار عبر مراسيم تسبيق :

إن القانون رقم 17\84 لا ينص على الحالات الإستعجالية التي يمكن تسويتها بشكل فوري دون اللجوء مسبقاً إلى قانون مالية تصحيحي الذي تحتاج عملية تحضيرها وخاصة المصادقة عليه من قبل البرلمان إلى وقت طويل, وحتى يتسنى لنا تفادي ذلك يمكن

1- Ministère des finances : projet de modernisation des systemes budgétaires – rapport sur la mise en œuvre du processus de préparation de budget – DGB, février 2006.

² - وزارة المالية : نفس المرجع السابق.الصفحة09.

الإستلھام بنظام مراسيم التسبيق السائد في بعض
فيما بعد لأجل التسوية¹.

3-8 - حدود فتح حسابات التخصيص الخاص :

عن تمويل حسابات التخصيص الخاص يتم بصفة شبه كلية بواسطة إيرادات نابعة في معظمها من الميزانية ، مما يخالف أحكام المادة 56 من القانون رقم 17\84 التي تنص على وجوب تمويلها من مورد خاصة يمكن لتخصيص مسجل في الميزانية العامة للدولة أن يكمل مورد الحساب بالشروط المنصوص عليها في قانون المالية، بينما ليس الأمر كذلك في الواقع، نظراً لعدد حسابات التخصيص الخاص الكبير و الذي تجاوز الستين بالنسبة لسنة 2006 والمبالغ الهامة التي تحتوي عليها. إن اللجوء إلى هذه الحسابات كثيراً ما يكون الهدف من ورائه الحصول على تمويلات إضافية مقارنة بتخصيصات الميزانية العادية، وإمكانية نقل أرصدة الإعتمادات المرخصة إستثنائياً إلى السنة الموالية يخالف هذا الأجراء مبادئ الميزانية حيث تشهد " عملية عدم إخضاع الإعتمادات للمبادئ الميزانية. وحتى يعاد توجيه هذه الحسابات نحو الغاية الحقيقية التي أنشئت لأجلها تقرر في المشروع التمهيدي للنص أن يقدر الحد الأقصى للموارد الميزانية بـ 20% من مبلغ الموارد المجموعة خلال السنة المالية السابقة ، أما فيما يخص حسابات التخصيص الخاص ذات الطابع المميز نظراً لدورها الإقتصادي و الإجتماعي وحتى السياسي فسيتبقى تمويلها مستمداً بنسبة 100% من إيرادات الميزانية وستعتبر حسابات التخصيص الخاص ابتداءً من الآن برامج .

3-9- إيرادات وأعباء الخزينة :

يجب أن تخضع الإيرادات و الاعباء (عمليات الخزينة) للأحكام الصريحة الواردة في قانون المالية، تم بذلك إقتراح إدخال أحكام جديدة تتعلق بـ :

- توظيف متوفرات الدولة التي لا بد من إخضاعها لرخصة سنوية تمنح بموجب قانون المالية .

¹ -مشروع تعديل القانون 17/84 ، مرجع سابق.ص11

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

- الحساب المكشوف الذي لا يمكن منحه لمراسلي الميزا في قانون المالية .
- عملية إصدار وتسير القروض التي يجب أن تتم طبقاً للرخص السنوية العامة أو الخاصة الممنوحة من قبل قانون المالية .
- خصم وقبض مختلف السندات الصادرة لصالح الدولة .

3-10- إدخال مبادئ المحاسبة :

بدا من الضروري في القانون الجديد، إدراج أحكام تعين أصناف حسابات الدولة المختلفة أي محاسبة الصندوق ومحاسبة السنة المالية وأخيراً المحاسبة الخاص بتحليل التكاليف، كما ينص على المبادئ المسيرة لحسابات الموارد و النفقات ودور المحاسبين المكلفين بتسيير موارد ونفقات الدولة .

3-11- مطابقة تعديلات أعضاء البرلمان مع روح أحكام المادة 121 من الدستور :

حتى يتسنى رفع اللبس الخاص بالتأويل القانوني للمادة 121 من الدستور التي تنص على أنه لا يجوز للبرلمانيين إقتراح قوانين تؤدي إلى زيادة النفقات دون إقتراح موارد جديدة من شأنها التغطية الفعلية للنفقات الإضافية، يدرج ضمن مشروع النص التمهيدي أنه لا يقبل أي تعيل يهدف إلى زيادة أية نفقات دون إقتراح موارد جديدة أو وسيلة نفقات إقتصادية مقابل ذلك .

3-12- المرونة القانونية فيما يتعلق بعض الحالات :

تم اتخاذ إجراءات بموجب قوانين مالية لتسوية بعض الحالات التي كان من المفروض أن ينص عليها القانون رقم 17\84، كما هو الشأن بالنسبة لإمكانية القيام بتعديل للمدونة "ب" (نفقات التسيير) عن طريق مرسوم في حالة إجراء تعديل وزارى مؤدي إلى تغيير في تنظيم الدوائر الوزارية يتكفل النص الجديد بهذه الحالة¹.

3-13- تعديل رزنامة التقديم و التصويت على قانون المالية الأول :

ينص القانون رقم 17\84 على وجوب إيداع مشروع قانون المالية في أجل أقصاه 30 سبتمبر بينما تنص المادة 120 من الدستور من جهتها على أن التصويت على نفس مشروع القانون من قبل البرلمان يتم في أجل أقصاه 75 يوماً بعد تسليمه للبرلمان ،لا يمكن بذلك أن يتعدى تاريخ التصويت 15 ديسمبر من كل سنة يمكن تمديد هذا الأجل

المطابق للدستور بأسبوع واحد, مما يمنح للحكومة الجديدة سلطة إصدار القوانين. ينص الحكم الجديد الخاص بالقانون رقم 17\84 الى تاريخ 7 أكتوبر عوضاً عن 30 سبتمبر .

3-14- منع إدراج أحكام غير واردة في قانون المالية :

لوحظ في بعض الاحيان ورود احكاماً غير مالية وغير جبائية و لا تمت لقانون المالية بأي صلة ضمن قوانين المالية, كثيراً ما إنتقد مختصوا المالية العمومية هذا الإجراء وسموه بـ " الإنحرافات الميزانية " تم إقتراح نص جديد لمنع هذا الصنف من التدابير .

3-15- هيئة مكلفة بتحضير مشاريع قوانين المالية :

أدرجت مادة تسند عملية تحضير قوانين المالية للوزير المكلف بالمالية التي يتم إقرارها على مستوى مجلس الوزراء .

3-16- التصويت على قانون المالية :

سيتم التصويت على قانون المالية حسب الوزارت و المسسات بالإعتماد على البرامج الواردة ضمن المدونة"ب" بعنوان كل مؤسسة (وزارات ومؤسسات) كما نص عليه قانون المالية في الجزء الرابع منه .

3-17- تخصيص الإعتمادات وتنفيذ الميزانية :

وينص مشروع القانون على أن الإعتمادات المتضمنة في البرامج و الموضوعة تحت تصرف الوزراء و المسؤولين عن المسسات العمومية, توزع بموجب مرسوم يتم توزيع إعتمادات الورزات لفائدة المصالح المركزية وغير الممركزية و المؤسسات العمومية و الهيئات الإقليمية عندما تكلف هذه الاخيرة بتنفيذ برنامج كامل أو جزء منه.

4- إلغاء بعض الأحكام :

4-1 - إلغاء الأحكام الخاصة بالمؤسسات و المؤسسات العمومية الإدارية وغيرها من الهيئات العمومية :

ترجع جميع الأحكام المتعلقة بالمؤسسات العمومية الإدارية وغيرها من الهيئات العمومية إلى نص خاص. بالفعل، فيما يخص هذا النوع من الهيئات وبسبب العلاقة التي تجمعها بميزانية الدولة المصدر الذي يمدّها بتخصيصات أو تدعيمات من خلال خط تحويل بسيط، يجب أن يتضمن إجراءاتها الميزانية نص خاص وفي إنتظار إتخاذ ذلك تتضمن الأحكام الإنتقالية مادة لتقادي الفراغ القانوني .

أما فيما يتعلق بالمؤسسات البرلمانية و القضائية العليا و الإستشارية وغيرها من المؤسسات ذات نفس الطابع و المدرجة ضمن نفس الفئة " السلطات العمومية " التي يطلق عليها في هذا القانون إسم " المؤسسات العمومية " فستعامل على غرار الوزارات حيث ستفيد ميزانياتها ضمن قانون المالية .

4-2- نقل بعض الأحكام نحو النص الخاص بالمحاسبة العمومية

إن أحكام القانون رقم 17\84 المذكور أعلاه، التي تخص سقوط الحق الرباعي وإعداد البيانات التنفيذية لتحصيل الديون غير المتعلقة بالضريبة وأملاك الدولة و المحدثّة لفائدة مصالح الدولة و غير المكررة ضمن هذا القانون العضوي، سارية المفعول إلى غاية صدور حكم يسيّرهما ضمن قانون المالية .

4-3- إلغاء الميزانية الملحقة:

يقترح إلغاء كل إشارة إلى الميزانية الملحقة بما أن (الميزانية الملحقة للبريد و المواصلات) ألغيت .

4-4- إلغاء مفهوم السلطات العمومية :

ستصنف المؤسسات البرلمانية و القضائية وغيرها من تلك التي كانت ترد ميزانياتها ضمن قسم الأعباء المشتركة التي ألغيت من بين المؤسسات التي ستدون ميزانياتها على غرار ميزانيات الوزارات .

5- تعزيز الإعلام و المراقبة البرلمانية

ينص القانون رقم 17\84 على مشروع قانون تسيير الميزانية للسنة المالية س-3، مع إنتاج عدد معين من الوثائق، وتقرير تقييمي لمجلس المحاسبة لكن منذ الثمانينات لم يتم إعداد و لا تقديم ولا المصادقة من قبل المجلس الوطني إلا على أربعة قوانين تسيير فقط. تم إدراج حكم جديد ضمن مشروع النص القانوني لمراعاة محاسبة السنة الميزانية بموجب إصلاحات الميزانية و المحاسبة المجرات حالياً، بذلك، سيصبح مجلس المحاسبة ملزماً بإعداد تقرير يتضمن التصديق على الحسابات بالتزامن مع المشروع المتضمن قانون ضبط الميزانية الذي يودع لدى المجلس الشعبي الوطني قبل الاول ديسمبر من السنة المعنية بتنفيذ الميزانية. نبقى بالتالي في السنة المالية س-3 مما يمكننا إبتداءً من ثمة بتحضير قانون ضبط الميزانية لتوفر الإمكانيات التقنية و الإعلامية و المعلومة للمحاسبية التي ستسمح في السنوات القادمة بتحديد حسابات الدولة. لن يكون قانون الضبط مجرد بيان للحسابات بل سيكون أيضاً وسيلة تمكن البرلمان من مراقبة نتائج الأهداف وأداء المسيرين وبالتالي السلطة التنفيذية أما بالنسبة لتصفية الخصومات يقترح إدراج حجم ملائم يرمي لتصفية سنوات الميزانية موضوع تلك الخصومات¹ .

1- Benahamed Sedek Berkane consultant en finances publiques : Budget et politique économique en Algerie , 2°partie ; EL WATAN du 09/02/09 .

- Ministère des finances : projet de modernisation des systemes budgétaires ,op.Cit.

في نهاية هذا الفصل و الذي خصص لوضع الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات المنتهجة خلال فترة الدراسة 1990-2006، و الذي يتكون من المباحث الأربعة أولها رأينا من خلاله الميزانية العامة في الجزائر من حيث الإطار القانوني ، و الهيكله ومختلف أنواع قوانين المالية ، إضافة إلى دراسة وتحليل تطور النفقات العامة بشقيها التسير و التجهيز حيث لوحظ أن هناك تزايد في معدلات نمو نفقات التسير بشكل يفوق معدلات نمو نفقات التجهيز إلى غاية 2005، حيث تم ارتفاع معدل نمو نفقات التجهيز بشكل ملحوظ وهذا بسبب تطبيق برامج إنفاقية تمثلت في برنامجي دعم الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو .

أيضاً لوحظ تزايد في معدلات عجز الموازنة بسبب الإرتفاع السريع للنفقات مقابل الإيرادات أما المبحث الثاني فقد خصص لتوازن الميزانية و تأثرها بالإصلاحات الإقتصادية حيث لوحظ الأرتباط الوثيق بين هذا التوازن و العوامل الخارجية ممثلة في سعر البترول .

كما أن هذا التوازن تآثر بشكل مباشر بالإصلاحات المطبقة خلال هذه الفترة .

اما المبحث الثالث فقد تناول اشكالية عصرنة وتطوير التسير الميزانية العامة من حيث الإعداد و التنفيذ وكذا مدى تطبيق السلطات الجزائرية للمعايير الدولية في التسير الموازني ، حيث تبين أن هناك نقائص وتأخر في إعتقاد هذه المقاييس و المعايير ، كما تم التركيز على التوجهات المسداة في هذا المجال من طرف الخبراء التابعون للبنك العالمي وذلك عقب الدراسة التي أعدها في هذا الشأن ، وأخيراً إختتم هذا الفصل بمبحث رابع خصص لمحاول الإصلاح الموازني المستقبلي-والذي هو على عاتق وزارة المالية- و المستقاة من الملاحظات السابقة حول طرق التسير الموازني ذلك أن هذا الإصلاح سيعتمد أساساً على إعادة تعديل وصياغة القانون العضوي الخاص بكيفية إعداد قوانين المالية ، مركزاً على ضرورة الإنتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية الاهداف القابلة للقياس .

الفصل الثالث

دور وأهمية سياسة الإنفاق العام خلال

مرحلة التحول الإقتصادي

2006-1990

الفصل الثالث

دور وأهمية سياسة الإنفاق العام خلال مرحلة النمو الاقتصادي المقدمة :

يعتبر جانب الإنفاق العام " مالية الدولة " أحد أهم العوامل المؤثرة في الأداء الإقتصادي، فالإنفاق العام هو الأداة الرئيسية للدولة في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية ، وبالتالي فإن كفاءة تخصيصه يعكس أثراً إيجابياً نحو توفير الموارد المالية اللازمة للنمو الإقتصادي ، ومن بين الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها عن طريق سياسة الإنفاق العام، حفز النمو وخلق مناصب شغل جديدة فخلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2006 ، فان الجزائر إعتمدت سياسة إنفاقية متغيرة حسب الضرف الإقتصادي السائد وحسب البرامج الإصلاحية المعتمدة ، فخلال فترة التعديل الهيكلي (1995-1998) تم إعتقاد سياسة إنفاقية تقشفية ، وذلك يخص خفض عجز الموازنة ولقد رافق هذا الإجراء إنخفاض في مستوى التشغيل ، إرتفاع معدلات البطالة.

أما الفترة (2001-2004) فقد تميزت بسياسة إنفاقية توسعية مستلهمة من الفكر الكينزي ، تهدف إلى تحقيق مستوى إيجابي دائم من النمو ، وكذا برنامج إتفاقي ضخم يتمثل في برنامج الإنعاش الإقتصادي (PSRE) ، ثم عزز هذا البرنامج ببرنامج إضافي لدعم النمو يمتد من 2005 إلى 2009 (PCSC) وهو الآخر تميز بسياسة إنفاقية توسعية ولدراسة وضعية الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة موضوع الدراسة وخاصة الفترة الأخيرة فإننا قسمنا هذا الفصل إلى 04 مباحث وهي على التوالي :

المبحث الأول : ويتناول وضعية الإستثمارات العمومية بصفة عامة وعلاقتها بالنمو الإقتصادي .

المبحث الثاني : فقد خصص إلى تشخيص مدى فعالية الإستثمارات العمومية الموجهة

لقطاعات الحساسة وهي الأشغال العمومية و الري ، النقل الصحة و التربية .

المبحث الثالث : ويعنى بعلاقة سياسة الإنفاق العام ببعض المؤشرات الكلية للإقتصاد الوطني

المبحث الرابع : وخصص لسياسة الإنفاق خلال أهم مراحل فترة الدراسة أي 1990-2006 .

المبحث الأول :

الإستثمارات العمومية و النمو الإقتصادي :

نحاول خلال هذا المبحث إستعراض تطور الإستثمار العمومي بإعتباره جزء من النفقات العمومية ، وكذا تأثيره على النمو الإقتصادي وذلك خلال فترة الدراسة .

1- الإستثمار العمومي خلال العشرية الأخيرة :

إن ميزانية التجهيز (الإستثمار) في الجزائر تتكون من جزئين أساسيين الأول مرتبط بالإستثمار مباشرة، و الثاني متعلق بعمليات رأس المال وهذه الأخيرة عمليات رأس المال تضم في نفس الوقت النفقات برأس المال غير الحكومية كتلك التحويلات برأس المال الموجهة للمؤسسات العمومية ، وكذا نفقات برأس المال الخاصة بالإدارة¹ . إن الإستثمار العمومي في الجزائر وخلال الفترة (2000-2004) بلغ 10% من الناتج المحلي الخام ، حيث كان يمثل 16% من الناتج المحلي الخام خلال سنة 1993 لينخفض في نهاية التسعينات إلى 08 % فقط .

أما خلال الفترة الرباعية من 2005 إلى 2009 فإنه من المتوقع أن وتيرة إرتفاع قيمة هذه الإستثمارات ستزداد بشكل واضح، حيث تمثل 80% من الناتج المحلي الخام خلال 2005 وذلك بمناسبة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (حوالي 4,700 مليار دينار غلاف أولي) وأيضاً تنفيذ المشاريع المتضمنة في مخطط دعم النمو الإقتصادي (2005-2009) .

فحسب ميزانية² 2006 ، فإن النفقات العمومية الخاصة بالإستثمارات سترتفع في مرحلة أولى من 16,5 من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات سنة 2004 إلى 30,3 سنة 2006 لتتخفف فيما بعد إلى 15,5 سنة 2009 .

2- علاقة الإستثمار العمومي بالنشاط و النمو الإقتصادي :

بداية يبدو من المفيد إستعراض التطورات الأخيرة في مجال الإستثمار العمومي في إطار النظرية الدورية و الأساسية لكينز (المدرسة الكينزية) .

¹ -القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية : المادة 35 ، مجمع سيق كره.

² -د. عبد الرحمن تومي:قراءة في مشروع قانون المالية لسنة 2006 .مجلة دراسات اقتصادية ,عدد 07 جانفي 2006

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

وفي هذا الإطار فإن تأثير الإستثمار العمومي على الإستثمار الخاص وتقارير أعدها البنك العالمي (خاصة سنة 2004)، والتي خلصت إلى ضرورة التمييز بين الإنتاج الفعلي للإقتصاد الجزائري و الإنتاج الممكن (أي القدرات الإنتاجية للإقتصاد). وعليه فإن تزايد القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني هي التي يمكن لها أن تؤدي إلى النمو الإقتصادي ، وبإختصار فإنه إذا كان الناتج المحلي الحقيقي بعيد عن الناتج المحلي المرجو (حسب الطاقة الإنتاجية) ، فإننا سنكون في حالة أن كل تزايد في الطلب الكلي (سواء ناتج عن الإستهلاك أو الإستثمار العمومي أو الإستهلاك الخاص أو ناتج عن تأثير رصيد التجارة الخارجية) سيترجم على المدى القصير بزيادة الناتج المحلي الخام الحقيقي، وعليه فإن الناتج المحلي الخام سوف يستمر في الزيادة مادام الطلب هو الآخر في تزايد مستمر، وهذا الوضع يفترض عند ما يكون الناتج المحلي الخام أقل من مستواه الممكن ، أما في الحالة العكسية فإن ضغط الطلب سيترجم إلى تضخم أكثر ارتفاعا من نسبة الإنتاج¹ .

غير أنه وفي سياق تكوين رأس المال الجديد فإنه فقط النفقات الإستثمارية وحدها يكون لها الأثر الإيجابي على الناتج المحلي الخام ، لكونها تمثل مصدر للنمو الحقيقي في القدرة الإنتاجية للإقتصاد .

ومن هذا المنطلق فإن للإستثمار العمومي وظيفتين حسب منطقتين مختلفتين، أحد المنطقتين يذهب إلى التفاؤل الكبير في التأثير الإيجابي على الإنتاج إذ كانت كل الإستثمارات لها مردودية عالية ، لكن المنطق الثاني فإنه يقود إلى تأثير هذه الإستثمارات على الناتج المحلي الخام تكون محدودة حسب التأثير على الإنتاج الحقيقي من خلال الطلب الكلي ، وهذا إذا كانت كل نفقات الإستثمارات إستعملت بطريقة سيئة وحولت عن أهدافها الأساسية .

ففي الجزائر الوضعية تقع بين هذين المنطقتين حيث سيكون هناك تأثير على نمو القدرة الإنتاجية² ، حتى ولو أن التأثير الكينزي للإستثمار على الناتج المحلي الخام عن طريق

¹ - Document de la banque mondiale : une revue des dépenses publiques, du 15/08/2007 ,p 241

² - Mourad MEDELICI Ministre de finance : communication sur la RDP, juillet 2006. -

الطلب الكلي لا يمكن فصله بشكل كلي عن تأثيره في الإستثمار من خلال الجدول التالي يوضح توزيع ميزانية الإستثمارات المنفذة في الجزائر حسب القطاعات ونصيب PIB خارج المحروقات .

جدول ميزانية الإستثمارات المنفذة (نسبة % PIB خارج المحروقات)

جدول: رقم: 21 ميزانية الإستثمارات المنفذة (الحصة م م خ خارج المحروقات كنسبة %)

السنوات القطاعات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الصناعة	0.6	0.5	0.4	0.3	0.4	0.4	0.4	0.3	0.3	0.3
الزراعة - الري	1.6	1.4	1.3	1.3	1.5	1.7	1.6	1.7	2.1	3.4
الخدمات المنتجة	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.1	0.2	0.3
هياكل قاعدية (اقتصادية - إدارية)	2.5	2.2	1.9	1.9	2.1	2.1	2.2	2.6	3.0	3.1
تربوية - تكوين	1.6	1.5	1.3	1.3	1.5	1.5	1.5	1.6	1.9	1.9
قطاعات إجتماعية ثقافية	0.5	0.6	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4	0.5	0.6	0.9
N.e.c	2.1	2.4	2.3	2.4	2.5	0.8	0.8	0.9	0.8	0.8
سكن	0.5	0.6	0.3	0.5	0.5	2.4	2.6	2.8	2.9	3.0
مخططات التنمية المحلية (PCD)	2.1	1.6	1.3	1.1	1.0	0.9	1.0	1.2	1.4	1.4
إستثمارات قصيرة المدى	11.5	10.9	9.6	9.4	10.0	10.5	10.6	11.7	13.2	15.0
عمليات رأس المال	9.5	11.4	10.6	6.9	4.2	0.9	0.7	1.2	2.3	1.8
المجموع	20.9	22.3	20.2	16.3	14.2	11.4	11.4	12.8	15.5	16.8

المصدر: تقرير البنك العالمي, 2006, ص 26

أما فيما يخص تقديرات البنك العالمي المتعلقة بتأثير برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على النمو فقد كانت إلى حد ما حذرة حيث أنه توقع نمو إضافي ب:
1 % سنوياً خلال الفترة 2001-2005 لكن الواقع يبين بأن معدل النمو خلال الفترة 2001-2007 كان أكثر من 2 % سنوياً .

الجدول التالية تبين واقع الإستثمار و الناتج المحط

جدول رقم: 22 يبين وضعية نمو الناتج المحلي الخام حسب القطاع (1995-2005)

الوحدة : مليار دج

(2005

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الفلاحة	15.0	23.9	13.5	11.4	2.7	-5	13.2	-1.3	19.7	3.1	-1.6
البناء	2.7	4.5	2.5	2.4	1.4	5.1	2.8	8.2	5.7	7.7	7
الصناعة	1.40	-8.70	-3.8	3.4	1.6	-1.3	-1	-1.1	-3.5	-1.3	1.8
الخدمات العمومية	3.5	3	3	2.5	2.5	2	2	3	4.5	4	4.1
الخدمات الخاصة	3.3	3	2.4	5.4	3.2	3.1	3.8	5.3	4.2	7.7	6.5
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	3.5	3.1	-1.3	5.7	1.7	0.8	5	5.2	5.9	6.2	4.6
معدل نمو بما فيه المحروقات	4.4	6.3	6	4	6.1	4.9	-1.6	3.7	8.8	3.3	6.6
معدل النمو	3.8	1.1	1.1	5.1	3.2	2.2	2.6	4.7	6.9	5.2	5.3

المصدر :- تقرير البنك العالمي 2006 , ص 28

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي , تقرير الصرف الاقتصادي والاجتماعي , 2004

التعليق : يلاحظ بالنسبة لقطاع الفلاحة تذبذب في النمو ناتج عن تقلبات المناخ أما قطاع البناء فهو في نمو مستمر بينما هناك تعثر في قطاع الصناعة (معدلات سالبة) ومعدل النمو خارج المحروقات متذبذب ومعدل النمو مع قطاع المحروقات سجل نسب كبيرة ما عدا سنة 2001.

أما معدل النمو النهائي فهو في إرتفاع مستمر في حدود 5% خلال هذه الفترة .

3- الناتج المحلي الخام و الإستثمار :

الجدول الثاني يلخص وضعية الإستثمارات من حيث الحجم و الطبيعة وكذا حجم ومقدار الناتج المحلي الخام على إمتداد عشرية 1995-2005.

جدول رقم : 23 يبين حجم الإستثمارات و الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (1995-2005)

2005	2004	2003	202	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنوات
1851	1477	1265	1111	966	853	790	720	638	639	580	الإستثمارات الثابتة
600	524	453	433	342	213	169	203	197	189	153	قطاع النفط
1251	953	8.2	678	624	640	621	526	441	450	427	قطاع خارج النفط
1048	646	570	453	357	322	187	212	202	174	145	القطاع العام
803	831	695	658	609	531	603	5.7	436	465	435	القطاع غير الحكومي
7412	6127	5264	4546	4261	4124	3238	2831	2780	2570	1991	الناتج المحلي الخام
4103	3808	3391	3069	2817	2464	2311	2157	1908	1792	1487	ن.م.خ خارج المحروقات
3309	2319	1873	1477	1444	1660	927	674	872	778	504	النفط
25.0	24.1	24.0	24.4	22.7	20.6	24.4	25.8	22.9	24.9	29.1	نسبة الإستثمارات إلى ن.م.خ %

المصدر : - تقرير البنك العالمي 2006 ص 28

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي , تقرير الصرف الاقتصادي والاجتماعي , 2004

التعليق :

يلاحظ علاقة مباشرة بين حجم الإستثمارات سواء في قطاع المحروقات أو خارجه مع مقدار حجم وإيرادات البترول ونفس الملاحظة تنطبق على حجم الناتج المحلي الخام وهذا ما يعكس إرتباط الإقتصاد الجزائري بسعر البترول المحدد في الأسواق الخارجية .

جدول رقم 24 يبين الإستثمار العمومي حسب ا
(1990-2006)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991
0.0	0.0	0.0	0.1	5.1	7.1	3.2	2.3	5.3	5.2	9.1	1.2	0.2	9.2	5.3	3.5
4.8	6.12	8.15	7.14	4.20	8.13	5.13	4.14	0.15	5.10	2.8	7.6	2.6	5.7	0.7	9.10
1.3	5.2	6.1	2.2	7.1	0.1	6.0	4.1	3.1	6.0	6.0	6.0	3.0	1.0	2.0	1.0
2.23	3.23	3.16	0.18	7.18	5.19	0.20	9.19	7.18	9.14	6.11	5.9	8.9	2.12	9.10	7.17
8.8	7.8	0.10	6.10	1.11	3.12	2.12	2.13	5.13	5.10	2.8	6.6	8.6	7.7	1.7	9.8
4.4	9.4	0.5	6.5	5.5	8.3	9.3	5.3	6.3	6.2	7.2	6.2	7.2	2.2	2.2	4.2
7.9	2.7	7.10	2.13	6.17	9.18	8.21	8.22	1.21	6.3	0.3	6.1	7.2	2.2	1.0	2.0
8.14	5.12	3.6	8.4	5.4	2.5	1.7	8.6	3.7	7.17	6.14	5.11	9.10	9.9	4.8	9.10
2.3	6.3	5.4	6.7	2.8	8.8	7.9	7.8	3.8	4.7	0.7	5.6	3.7	1.10	2.9	3.12
6.75	3.75	2.70	7.77	2.89	5.8	0.91	9.93	2.92	3.70	7.57	7.47	7.48	8.54	5.48	9.68
7.17	7.24	2.29	3.22	8.10	0.15	0.9	1.6	8.7	7.29	0.42	3.52	3.51	2.45	5.51	1.13
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

التعليق :

كما يبين الجدول أعلاه ، فإن العمليات برأسمال تمثل حوالي 29 % في المتوسط ومشاريع الإستثمارات 7 % كإستثمارات عمومية .

أما مخططات التنمية البلدية (PCD) فهي تمثل حوالي 12 % من المبلغ الإجمالي لنفقات الإستثمار المحققة فعلاً، كما أن 88% من هذه النفقات تعود لمشاريع مسيرة مركزياً وأخرى غير ممركرة .

أما فيما يخص القطاعات فإن البنى التحتية تمثل 16% ، الفلاحة 12 % التريية 11 % و السكن 9 %.

- لكن على المستوى التغيرات المستقبلية فإن هذا

حوالي نصف غلاف برنامج دعم النمو الإقتصادي وبرنامج برنج 2003
2006 موجهة إلى قطاع البنى التحتية و 11% من برنامج دعم النمو الإقتصادي موجهة
إلى الفلاحة و الري ، ومما يلاحظ أن الغلاف الموجه لقطاع الري وحده يعتبر ضعيف
ذلك لأن مشاريع تحلية المياه ممولة بموجب إتفاقيات الشراكة وهي خارج الميزانية .

3-1- معدل تنفيذ الإستثمارات :

إن معدل تنفيذ ميزانية الإستثمارات يعرف على أنه النسبة بين النفقات الحقيقية في نهاية
السنة الميزانية إلى الإعتمادات الأولية المسجلة في الميزانية المخصصة لكل مشروع .

الجدول رقم : 25 يوضح تطور نسبة التنفيذ خلال الفترة (1998-2004)

متوسط الفترة	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	القطاعات
99.3		70.3	92.1	122	89.9	94.5	126.8	صناعة
105.4	114.6	135.8	135.8	105.8	98.9	90.3	103.5	فلاحة -ري
66.9	61.6	56.1	55.4	81	52.4	84.4	77.6	خدمات الإنتاج
99	77	89.6	91.8	100.9	110.7	112.3	110.9	هياكل قاعدية إقتصادية -إدارية
90	73.5	84.1	85	95.5	92.9	93.1	106.1	تربية -تكوين
92.5	72.4	83.1	106.7	86.9	122.4	89.5	86.8	القطاع إجتماعي ثقافي
105.4	87.5	81.5	96.9	94.9	117.1	95.2	164.7	السكن
101	103.2	97.5	90.5	98.1	104.7	92.2	120.7	مختلفات
111.7	78.3	110.5	111.1	115.2	154	95.7	116.3	مخططات التنمية البلدية PCD
99.4	85.5	87.0	100.4	99.9	109.2	96.6	117.4	الإستثمارات على المدى القصير
110.6	86.5	118.7	85.4	141.1	117.6	71.7	152.9	عمليات رأس المال

المصدر:- وزارة المالية,

- الديوان الوطني للإحصائيات ,

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل تنفيذ ميزانية الإستثمارات قاربت 100% لكن
هذه النسبة تختفي وراءها حقائق أخرى وهي نسبة التنفيذ القطاعية حيث أن بعض

القطاعات مثل السياحة، البريد و الإتصالات على

في المتوسط 67 % مما يطرح التساؤل عن نسب

لبعض القطاعات وعموماً فإن معدل التنفيذ قد إنخفض فمثلا من 107 % متوسط خلال الفترة 1998-2001 إلى 92 % من 2002-2004 .

فهذا الإنخفاض في معدل التنفيذ يرجع أساساً إلى إرتفاع ميزانية الإستثمارات أي عدم مراعاة القدرة الإستيعابية لإقتصاد الوطني ، وهذه الوضعية سوف تتوسع أكثر من مضاعفة الأغلفة الموجهة للإستثمار خاصة مع نهاية 2006.

إن معاينة هذه الأرقام و الوضعيات تؤدي بنا إلى إستخلاص نتيجة هامة وهي أن الهيئات المكلفة بدراسة وتنفيذ المشاريع ذات النفقات المرتفعة عليها أن تطور من قدراتها وكفاءتها حتى تتمكن من إستيعاب الإرتفاع المستمر للإستثمارات المقررة في الميزانية ، هذا من جهة ومن جهة ثانية على السلطات العمومية عدم الضغط في إنجاز المشاريع تفادياً لرداءة الإنجازات وعدم مردوديته فيما بعد .

4- صعوبات مرتبطة بانجاز الإستثمارات والحلول المقترحة :

إن أهم ملاحظة فيما يخص إنجاز المشاريع هو أن بعضها إستهلك من الوقت ضعف أو أكثر المدة المخصصة له ، ومن جانب التكلفة فإن البعض تم مراجعة تكلفة أكثر من مرة . إضافة إلى ما سبق هناك الإختيار السيء أصلاً لبعض المشاريع المهمة سواء من حيث المردودية أو الدراسة .

أما على المستوى المالي فإن مقارنة بين رخص البرامج وإعتمادات الدفع المخصصة لهذه البرامج تبين أن هناك صعوبة في المقارنة ذلك أن رخص البرامج تعد سنوات متعددة دون أن تحدد بينما إعتمادات الدفع تخص السنة المعنية فقط و الفارق الكبير بين الأجرائين من شأنه أن يمس أصلاً بمصداقية البرنامج ككل ومن ثمة مصداقية السلطات العمومية .

4-1- الحلول المقترحة :

قصد معالجة هذه الصعوبات و الإختلالات في إعداد وتنفيذ المشاريع الإستثمارية فإنه يجب وضع نظام للإستثمارات العمومية¹ فعال يضمن التنفيذ المتسلسل للخطوات التالية :

¹- lettre d'information trimestrielle du groupe de la banque mondiale au megreb, decembre -2007 n°06 p38.

- إعداد إستراتيجيات شاملة وقطاعية .
- تدعيم الإعداد و التقييم و الإختيار للمشاريع .
- إعطاء الأولوية و الأهمية لعملية برمجة الإستثمارات وتنفيذها .
- إدخال المتابعة و التقييم بكثمل دوري خلال عملية الإنجاز حتى يمكن إستدراك النقائص في الوقت المناسب .
- وفي هذا الإطار يأتي إستحداث ما يسمى بالصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية (CNED) و الذي يأتي بهدف المساعدة على معالجة النقائص الملاحظة في الإعداد و التنفيذ للمشاريع العمومية .
- وهو عبارة عن مؤسسة عمومية مستقلة ذات طبيعة صناعية وتجارية ، أنشأت بموجب المرسوم 162/04 المؤرخ في 2004/06/05.

من مهامه :

- إعطاء الرأي المسبق حول جدوى المشاريع الكبرى قبل البدء في إنجازها أو حتى أثناء الدراسة .
- ضمان متابعة المشاريع الكبرى الإستثمارية .
- التكفل بإعداد الدليل العملي و التطبيقي لفائدة مستخدمي القطاعات المعنية بالإنجاز .
- تقييم المشاريع و البرامج على مستوى القطاعات و الهيئات (وزارات) المعنية بالإنجاز .

المبحث الثاني :

تحسين فعالية الإستثمارات القطاعية (من خلال 04 قطاعات رئيسية) :

1- قطاع النقل و الأشغال العمومية :

1-1- المواصفات العامة للنفقات العمومية بهذا القطاع :

إبتداءً من سنة 1992 وإلى غاية 2004 فإنه يلاحظ أن نصيب الإستثمارات الموجهة للبنى التحتية لقطاع النقل كانت تمثل أكثر من 12% من مجموع إستثمارات الميزانية عدا سنوات 1998-2001-2004. فعلى عكس الدول التي يكون فيها للقطاع الخاص الدور الرئيسي في هذا القطاع فإن الجزائر تتميز بكون التمويل عمومي لهذا القطاع ، حيث أنه مستغل من الطرف الشركات العمومية .

فخلال الفترة 1992 و 2004 ، فإن نسبة الإستثمار في هذا القطاع تتراوح من 10 إلى 16 بالمائة من مجموع الإستثمارات العمومية ، وهي بذلك تمثل ما يعادل في المتوسط 1% من الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2001-2004) أي 1,4% من الناتج المحلي الخام . وفي دراسة تقديرية للبنك العالمي فإن الإحتياج السنوي للإستثمارات في قطاع الطرق تصل إلى 1,2% من الناتج المحلي الخام.

إن المؤسسات الوطنية المسيطرة على الإستثمار في هذا القطاع وهي المؤسسة الوطنية للنقل الحضري بالجزائر (ETUSA)، والمؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية (SNTF) و الخطوط الجوية الجزائرية ، تعتمد أساساً على التمويل العمومي وهي بذلك تشكل عبأ كبيراً على المالية العامة للبلد بسبب التطهير المالي لهذه الأخيرة ، حيث تمثل هذه المبالغ ما نسبته 0,2% من الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2000-2005.¹

فالمنحنى الذي تسلكه نفقات هذا القطاع تمثل منحنى دوري ينطلق من معدل 1,4% من الناتج المحلي الخام سنة 1994. مسجلاً بذلك في المتوسط معدل أقل من 1% خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2000 إن ضعف الإستثمارات خلال هذه الفترة يمكن تفسيره

¹⁻ rapport des experts de la banque mondiale: une revue de la dépense publiques , 2006, p 73.

بالسياسة الميزانية التقشفية المطبقة خلال هذه الفترة (الدولية) .

وإبتداءً من سنة 2001 فإن سياسة الإنفاق في هذا القطاع عرفت توسعا ملحوظا خاصة مع بداية تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) حيث خصص لهذا القطاع ما نسبته 21% من الغلاف الإجمالي للبرنامج حيث حقق هذا القطاع نسبة 1,4% من الناتج المحلي الخام خلال هذه الفترة .

أما فيما يخص برنامج دعم النمو الإقتصادي الممتد من 2005 إلى 2009 فإن قطاعي النقل و الأشغال العمومية قد حازا على نسبة 42% من غلافه الإجمالي أي ما يعادل 27 مليار دولار ، حيث كان يتوقع تحقيق معدل 4% سنوياً من الناتج المحلي الخام خلال هذه الفترة .

وأهم نتيجة خرجت بها الدراسة التي قام بها البنك العالمي فيما يخص النفقات العمومية في هذا القطاع هو أن الطاقة الإستيعابية لهذا القطاع تعد أقل من الأموال المرصودة له من خلال برنامج دعم النمو الإقتصادي, وهذا ما يؤكد الإستهانة بالمساعدة التقنية الأجنبية في إنجاز الطريق الرابط شرق غرب لعدم قدرة المؤسسات الوطنية على مباشرة هذه البرامج الضخمة.

1-2- تأثير مؤسسات القطاع على ميزانية الدولة :

بصفة عامة فإن المؤسسات العامة في قطاع الموانئ و المطارات إحتفظت بمردوديتها حيث أن هذه المؤسسات سجلت أرباحا إستغلالية في السنوات الأخيرة قاربت نسبة 52% من رقم الأعمال ما بين 2002-2004 .

لكن فيما يخص المؤسسات التالية SNTF ، ETUSA و الخطوط الجزية الجزائرية فإن الدولة تحملت أعباء مالية بسبب تدخلها في تمويل هذه المؤسسات .

لقد سجلت كل من SNTF ، ETUSA عجزاً خلال الفترة (2000 إلى 2004) وصل في المتوسط إلى 39% و 202% على التوالي من إيرادات الإستغلال .

وعليه فإن الإعانات المقدمة لهتين المؤسستين قد وصلت إلى 3 ملايين دينار سنوياً خلال هذه الفترة ,هذه الإعانات تمثل ما مقداره 0,12% من الناتج المحلي الخام إضافة إلى أن شركة SNTF خضعت لإعادة هيكلة مالية قدر بـ 33 مليار دينار سنة 2005 وهو ما يمثل 0,5% من الناتج المحلي الخام .

أما شركة الخطوط الجوية الجزائرية فقد تلقت من دينار سنة 2004 .

1-2-1- إجراءات موصى بها :

- ضرورة ترشيد نفقات الإستثمار ، وذلك عن طريق تعزيز عنصر التخطيط وإعداد خارطة طريق لهذا القطاع .

كما أن النجاعة الإقتصادية يجب ان تميز مشاريع القطاع, وفي هذا الإطار على الصندوق الوطني للتنمية لعب دوره في إنضاج المشاريع و التأكد من مردوديتها .

- تحسين فعالية إستعمال الموارد المخصصة وكذا المستوى التقني لمصالح النقل ، حيث من الضروري الشروع في إصلاحات أساسية في هذا القطاع سواء في الموانئ أو الطيران المدني ، أو النقل الحضري وغيرها .¹

2-قطاع الري :

إن النفقات العمومية في هذا القطاع عبارة عن إستثمارات للدولة مجسدة في قطاعات كبرى للهياكل القاعدية لهذا القطاع تمثل السدود وأنظمة التحويل ، وكذا تحلية مياه البحر. في المجال التشريعي فإن أول قانون خاص بالمياه صدر سنة 1983 لكنه عدل بالقانون الصادر سنة 2005 تبعا للجلسات الوطنية حول المياه التي تمت سنة 1995 وأهم ماجاء به هذا القانون هو ضرورة إعداد مخطط توجيهي خاص بقطاع المياه .

2-1-التوجهات العامة للنفقات العمومية بها القطاع :

من خلال هذا العنصر سنحاول توضيح الطريقة التي إعتمدها السلطات الجزائرية في إستعمال الموارد المخصصة لهذا القطاع, وفي الختام سنلخص إلى إقتراحات قدمت من طرف مجموعة البنك الدولي التي قامت بدراسة وتحليل الإستثمارات العمومية الموجهة لهذا القطاع. إن رخص الميزانية الخاصة بالإستثمارات في هذا القطاع (الري و الفلاحة) قد تضاعفت حيث إرتفعت من 13% من الناتج المحلي الخام سنة 1999 إلى 26% من الناتج المحلي الخام سنة 2006 ، الفلاحة تمثل 10% من مجموع النفقات خلال هذه الفترة .²

¹ rapport des experts de la banque mondiale:opcit p 80

² rapport des experts de la banque mondiale:opcit p81

هذا النسب تعكس المجهود المبذول في هذا القطا

وكذا خلال السنوات الأولى من تطبيق برنامج دعم

لهذا القطاع فإنها تمثل حوالي 20% من نفقات العامة للإستثمار خلال 2005 .

فخلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2004 فإن النفقات الموجهة للماء قد توزعت بالتساوي بين الموارد المائية (سدود) و ما بين التجهيزات الخاصة بالتوزيع و التطهير.

حيث يمثل التجهيزات مثل السدود ، وكذا التزود بالمياه تمثل أهم أبواب الإنفاق حيث تمثل على التوالي 43% و 29% من مجموع نفقات القطاع ، ثم يأتي التطهير المرتبة الثالثة بـ 16% من النفقات .

أما قطاع السقي فإنه لم يستفد بمبلغ ما بين 1995 و 1999 غير أنه في ما بين 2000 و 2003 مثل ما بين 10% و 11% من الميزانية .

ومما يلاحظ في هذا القطاع أن هناك فارق بين البرامج المنجزة و المبالغ المرصودة حيث أن هذا الفارق كان منخفض ما بين (1995-1999) لكن توسع في الفترة ما بين 200-2003 مما يؤكد أن هناك صعوبة في الطاقة الإستيعابية لهذه الإستثمارات من قبل الهيئات المستقبلية لها .

2-2- برمجة الإستثمارات في قطاع المياه :

إن البرامج و المشاريع المسطرة في هذا القطاع يجب أن تكون على مدى متعدد السنوات وهذا المبدأ دعم العمل به في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إبتداءً من سنة 2001 وهو المنصوص عليه في المرسوم 98-227¹ و المتعلق بنفقات التجهيز . و الجدول التالي يبين سير البرمجة الميزانية لمشاريع المياه في الجزائر²:

المرحلة 1	تقييم النتائج المالية و المادية للمشاريع المقفلة لسنوات (ن-2) و (ن-1)
المرحلة 2	الإقتراحات المرخصة للسنة (ن) -إعادة تقييم أو تعديل وإعادة هيكلة المشاريع " للبرامج قيد الإنجاز " . -عمليات جديدة للبرامج الجديدة مرتبة حسب الأولوية.
المرحلة 3	إقتراحات تهيئة للسنة (ن) بالنسبة للبرامج القديمة و الجديدة .

إن المبالغ المخصصة للإنفاق في هذا القطاع إرتفعت إلى 520 مليار دينار خلال الفترة

¹-المرسوم 227/98 بتاريخ الصادر بالجريدة الرسمية رقم:

²- وزارة الموارد المائية.

(2005-2009) أي برنامج دعم النمو الإقتصادي

البرنامج مع العلم بأن هذه النسبة كانت 13,4%

واخيراً قدم فريق البنك العالمي التوصيات التالية :

- على السلطات الجزائرية تحسين الفعالية الإقتصادية للإستثمارات العمومية .
- تحسين طريقة التسيير (الرشادة) .
- عصرنة قواعد وقوانين التسيير في قطاع المياه .
- البحث عن شراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص للإستثمار في هذا القطاع .
- مسايرة الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني .

3-التربية :

3-1-منحنى النفقات العمومية لهذا القطاع (تطور النفقات) :

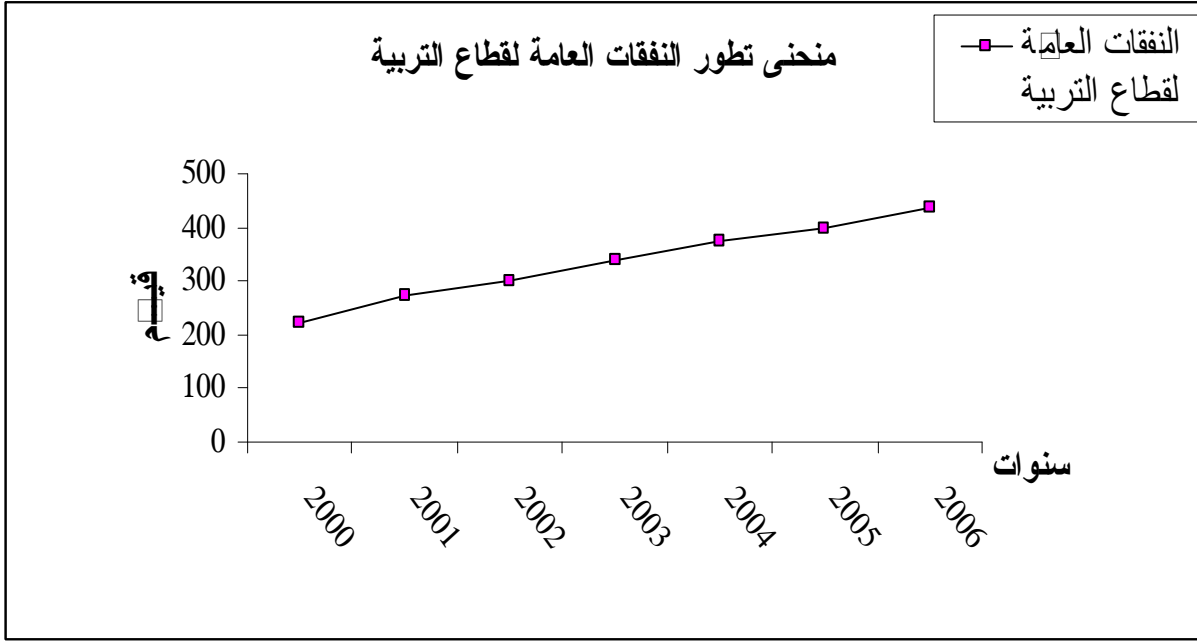
إن أهم ما يميز ميزانية هذا القطاع هو الإعتماد على نفس القواعد التي تسيير ميزانية الدولة, أي الإعتماد في صرف مبالغ مرصودة كل سنة ودون ربطها بالمردودية أو النتائج القابلة للقياس في النهاية .

الجدول رقم: 26 تطور النفقات التربوية خلال الفترة (2000-2006) في الجزائر, الوحدة مليار

دينار

القطاعات	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
النفقات العامة لقطاع التربية	439	400	376	338	302	274	223
نفقات التربية الحقيقية مليار دينار		350	335	3.2	285	263	223
النمو السنوي الحقيقي	4.4-	7.7-	7.3	9.4	8.4	17.9	
نسبة التربية من النفقات العامة للدولة	15.3	16.7	19.9	20	19.5	20.8	19
نسبة نفقات التربية من م خ	4.9	5.4	6.2	6.4	6.8	6.5	5.5
نسبة نفقات التربية من م خ/ح م		9.7	9.9	10	9.8	9.7	9.1
نفقات عمومية /الرأس دينار	13156	12155	11627	10624	9621	8881	7340
نفقات عمومية /الرأس دولار	171	166	161	137	121	115	98
نسبة نفقات التسيير	73.8	78	77.6	78.8	77.9	77	80.8
نسبة نفقات التجهيز	26.2	22	22.4	21.2	22.1	23	19.2

المصدر: وزارة التربية , وزارة المالية, الديوان الوطني للإحصائيات (ons)



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النفقات الحقيقية الموجهة لقطاع التربية قد إرتفعت بنسبة 34% ما بين 2000-2005 وهذا المنحى المتزايد مسجلة سواء بالنسبة لنفقات التسيير أو التجهيز حيث تحوز نفقات التسيير على 5\4 النفقات الإجمالية . وبصفة عامة في نفقات التربية و التعليم تمثل نسبة ما بين 18% إلى 19% من نفقات الإجمالية للدولة ، وتمثل 6% من الناتج المحلي الخام . أما النفقات حسب الفرد فقط إرتفعت بنسبة 58% ما بين 2000 إلى 2004 . غير نفقات التجهيز سنة 2006 قد مثلت 4\1 النفقات عوض 5\1 سنة 2000 بصفة عامة.

3-2-توزيع نفقات التسيير وتكلفة الوحدة :

إن التوزيع في الميزانية لا يسمح بتوضيح هذا التوزيع لكن التقديرات التي تمت على أساس المعطيات المتوفرة يبين بأن حوالي 85% إلى 90% من نفقات التسيير تخصص للأجور .

مع العلم أنه في الجزائر تمويل ميزانية تسيير الطور الإبتدائي يقع على عاتق البلديات بالرغم من محدودية ميزانية هذه الأخيرة .

أما التحويلات الموجهة لمساعدة التلاميذ فهي في سنة 2003 مثلاً ما مقداره 30 دولار للتلميذ الواحد .

بقي أن نشير إلى أن قطاع التعليم العالي يحوز هو الآخر على نسب معتبرة من ميزانية التسيير للقطاع ككل حيث تصل إلى 50% من مجموع النفقات¹ .

3-3- الأولويات الإستراتيجية للقطاع :

1- الرفع من الموارد المخصصة للقطاع وتوزيعها بشكل عادل بين القطاعات الفرعية وبين المناطق الجغرافية للوطن .

2- التخفيض من النفقات الإجتماعية في قطاع التعليم العالي و تخصيصها للجانب العلمي .

3- البحث عن فعالية أحسن للنفقات العامة في هذا القطاع لدمج نفقات التجهيز مع التسيير وكذا العمل بطريقة الأهداف و النتائج² .

4-قطاع الصحة :

إن الهدف الأساسي لهذا القطاع من كل الإصلاحات التي تمت داخله هو تحسين فعالية النفقات الصحية ومدى جدواها على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي .

إن هذا العنصر سيخصص للإستعراض وتحليل هيكله النفقات العمومية في هذا القطاع خلال العشرية الأخيرة خاصة وأن الجزائر تمر بمرحلة تحول ديمغرافي كبير .

4-1-تطور النفقات العمومية في قطاع الصحة :

نفقات الصحة قد إرتفعت من 106 مليار دينار سنة 1998 إلى 192 مليار دينار سنة 2002 أي نسبة إرتفاع تقدر بـ 81% حسب الجدول أدناه ، لكن لإظهار أهمية هذه الزيادة يجب ربطها بالنتائج المحلي الخام وبالتالي فإن نسبة هذه النفقات لم ترتفع إلا بنسبة 3،8% إلى 4،3% خلال هذه الفترة وهذا يجعل مستوى النفقات في قطاع الصحة ضعيفة نوعاً ما إذا ما تمت مقارنته بدول أخرى.

¹- Mourad MEDELICI; ministre de finance : communication relative au séminaire sur la RDP, juillet 2006.

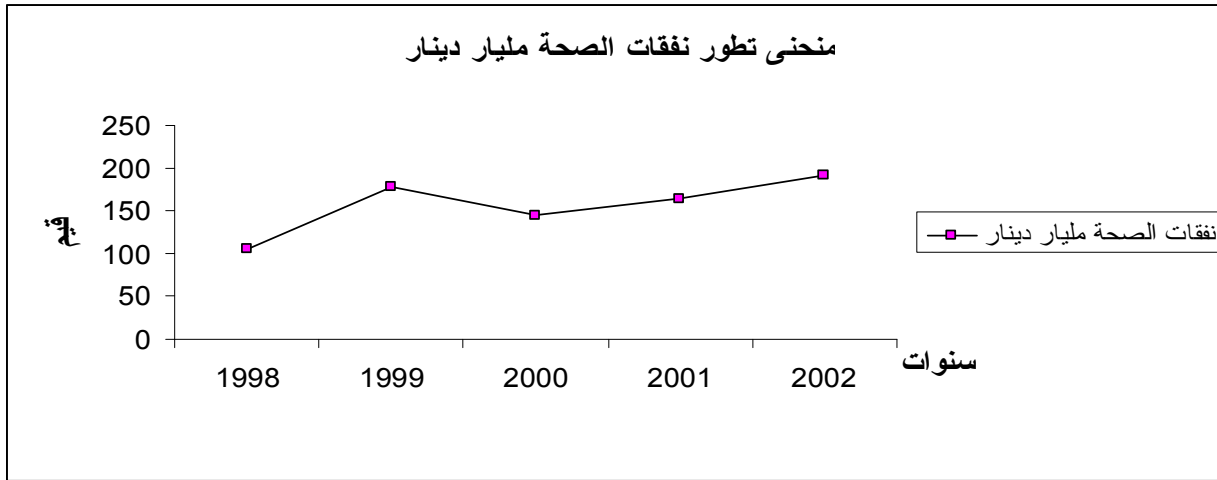
²- بدلا من طريقة الوسائل المعتمدة حالياً .

جدول رقم 27 يبين تطور نفقات الصحة (1998 - 2002)

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002
نفقات الصحة مليار دينار	106	177	145	165	192
نفقات الصحة مليار دينار	3.8	3.7	3.6	3.9	4.3
النفقات الصحة	1.3	1.2	1.1	1	1.1
النفقات العامة	2.5	2.5	2.5	2.9	3.2
للتذكير نم خ مليار دينار	2782	3168	4023	4236	4455

مصدر: تقرير البنك العالمي 2006 ، التنمية في العالم) ص 171

الشكل رقم: 13 منحنى تطور نفقات الصحة .



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق.

وحسب تقديرات البنك العالمي فإن التحول الديمغرافي الذي تشهده الجزائر سيجعلها في حاجة إلى مجهودات أكبر من حيث الإنفاق في قطاع الصحة قد يصل إلى 60% من القيمة الحقيقية للنفقات على الفترة الممتدة من 2000 إلى 2002.

4-2- التمويل المشترك بين الدولة و الضمان الإجتماعي في مصر

حسب ما جاء في قانون المالية لسنة 1992¹ فإن تمويل المؤسسات الصحية يكون بالشراكة مع الضمان الإجتماعي بموجب إتفاقيات مشتركة بين وزارة الصحة و الضمان الإجتماعي وهذه المشاركة في التمويل يتم تعديل قواعدها بموجب قوانين المالية الصادرة كل سنة .

ففي سنة 2001 و في إطار إعداد الحسابات الوطنية للصحة فإن التقديرات إنتسبت بأن مصادر تمويل هذا القطاع تتوزع على الشكل التالي 74% من النفقات الإجمالية للقطاع هي عمومية و 26% تعبر نفقات خاصة² .
هذه النسب بالنسبة لدول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط هي 46% نفقات عمومية و 54% نفقات خاصة .

¹ - قانون المالية لسنة 1992 الصادر بتاريخ 1991/12/18.

² - في دراسة منشورة للبنك العالمي سنة 2005.

المبحث الثالث :

النفقات العمومية واهم المؤشرات الكلية

1- اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي:

1-1- الإطار العام للنمو الاقتصادي :

من المفيد تعريف المقصود بالنمو الاقتصادي الذي يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية و العناصر التي يركز عليها النمو وما هو وجه الخلاف بين النمو و التنمية و التقدم .

1-2- مفهوم النمو الاقتصادي :

يعتبر النمو الاقتصادي مفهوماً كميّاً يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ، أي هو الزيادة المحققة في إنتاج البلد على المدى الطويل ، ويأخذ مفهوم التوسع الاقتصادي أو التطور الاقتصادي بمنظور كمي بحت ، هذا التوسع الاقتصادي يمثل الزيادة الظرفية لإنتاج البلد¹.

وبما أن النمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج ، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو الدخل الفردي .

و الخلاصة يتجلى النمو الاقتصادي فيما يلي :

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين .
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد وليست عابرة .
- ارتفاع معدل الدخل الفردي بالقيمة الحقيقية .

1-3- أهم محددات النمو الاقتصادي :

مالذي يجعل إقتصاديات معينة تنمو بمعدلات عالية ، في حين نجد إقتصاديات أخرى في تراجع أو ركود ؟ الاكيد أن هناك محددات أساسية للنمو تتفاوت فيما بينها من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى ، نذكر أهمها كما يلي :

1-3-1 التربية و التكوين :

تلعب التربية و التكوين دوراً مهماً في التأثير على النمو الاقتصادي من خلال إعداد

¹ - Jean Philippe lotis : comprendre la croissance économique, paris, OCDE, 2004,p 10.

الرأس المال البشري ، فعائد الإستثمار في التربيان
وليس الفرد فقط ، ونفقات الإستثمار لها آثار موجبة على التربيان

1-3-2- التجديد والإبتكار Innovation

على المستوى الكلي ، يساهم التجديد و الإبتكار في نمو الإنتاج على ثلاث مستويات :
الرأس المال ، العمل و الإنتاجية المتعددة العوامل .

فتأثير التجديد و الإبتكار على الإنتاجية يعكس الكفاءة في إستعمال اليد العاملة ورأس
المال و التحسن في الإنتاجية يعود إلى عوامل تكنولوجية و غير تكنولوجية : أحسن تطبيق
لتقنيات التسيير ، طرق جديدة في التنظيم وفعالية في الإنتاج بما يستجيب لحاجيات
المستهلكين .

كما أن نفقات البحث و التطوير تعتبر كإستثمار في المعرفة ، و تترجم في شكل
تكنولوجيات جديدة و طرق أكثر فاعلية في إستخدام الموارد الموجودة ، ومنه فزيادة هذه
النفقات يؤثر إيجاباً على معدل النمو الإقتصادي .

1-3-3- المجهود الإستثماري

مما لاشك فيه أن الإستثمار يعد المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي و ليس بالضرورة
أن يكون الإستثمار عمومياً ، فالإستثمار الخاص أصبح يلعب دوراً كبيراً في ضل التحول
نمو إقتصاد السوق في التأثير على النمو الإقتصادي و في خلق فرص العمل ، غير أنه في
الدول التي هي في مرحلة تحول ، يلاحظ أن محاولات إصلاح إختلال الأسواق فيها كان
له اثراً سلبياً على الإستثمار في الأجل القصير و المتوسط وخاصة عمليات التحرير و
الإنتفاخ على المنافسة ، و يبقى دور الدولة أساسياً في خلق المناخ الملائم للإستثمار
الوطني و الأجنبي من خلال إصلاح الإطار القانوني و التشريعي و سن التحفيزات الجذابة
المشجعة على الإستثمار¹ .

1-3-4 إستقرار الإقتصاد الكلي

أثبتت دراسات قامت بها منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية " OCDE " أن سياسات
الإقتصاد الكلي المشجعة للإستقرار ، لها أثراً إيجابية على النمو الإقتصادي ، و أساساً

¹- Jean Philippe lotis : opcit ,p 32

يجب الأخذ بعين الإعتبار ثلاث عناصر أساسية :

- الإبقاء على معدل تضخم منخفض ومستقر .
- أثار العجز العمومي على الإستثمار الخاص .

- قطاع عام عريض يرتكز على ضرائب عالية لتمويل الإنفاق العام يمارس أثراً سلبية على النمو .

1-4-4 - قياس النمو الإقتصادي :

يقضي النمو الإقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي ، وفي متوسط دخل الفرد ، وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم من خلال قياس نمو الناتج ونمو نصيب الفرد من الدخل (الدخل الفردي)

1-4-4-1 - الناتج الوطني :

هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي ، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه بمعدل النمو ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد ، ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو المحقق ، غير أن هذه الطريقة تعد نقدية ولا تأخذ بالإعتبار أثر التضخم ، لذلك يجب إستبعاد أثر التضخم لمعرفة معدل النمو بالقيم الحقيقية¹ .

1-4-4-2 - الدخل الفردي :

إن قياس نمو الدخل الفردي يمكن من معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان ويعتبر هذا المقياس عيني للنمو ، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ماينفقه .

2- تحليل النمو الإقتصادي في الإقتصاد الجزائري خلال مرحلة الإصلاحات :

لتحليل تطور معدل النمو للإقتصاد الجزائري خلال مرحلة الإصلاحات ينبغي ملاحظة ذلك على فترة زمنية معينة ، ثم توزيع النمو على مختلف القطاعات الإقتصادية لمعرفة أي القطاعات يساهم إيجاباً وأيها يساهم سلباً في صناعة معدل النمو النهائي ، ثم يجب

¹ - ضياء مجيد الموسوي: النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي ، مرجع سابق ، ص 12

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

إختبار أهم مؤشر و هو تطور القيم المضافة حسب حساب (القيمة المضافة) (بالحجم) بإعتبارها الأكثر تعبيراً عن التطور الحقيقي لكل قطاع ، خلافاً للتغيير بالقيم النقدية الذي لا يستبعد أثر التضخم ، وفي الأخير مدى إنعكاس التطور الحاصل في معدل النمو الإقتصادي الإجمالي على نصيب الفرد من الناتج الوطني الإقتصادية الذي يعكس في الواقع مدى تقاسم المجتمع لثمار الإصلاحات الإقتصادية .

2-1 - تطور معدل النمو الإقتصادي الإجمالي

إن قراءة التغيرات في معدل النمو الذي يعبر عنه التطور الحاصل في الناتج الداخلي الخام بالقيم الجارية ، لا يعتمد عليها كثيراً في التوصل إلى نتائج صحيحة ، بإعتبار أن القيم الجارية لا تسبغ أثر الإرتفاع في الأسعار (الأثر التضخمي) ولذلك ينبغي الحصول على التطور بالقيم الحقيقية و التغيرات بالحجم .

2-2 - النمو الإقتصادي وبيئة الإقتصاد الكلي في الجزائر:

أظهرت الجزائر سجلاً قوياً من التطبيق لبرامج صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لتحقيق الإستقرار و الإصلاح الهيكلي¹ سنة 1994 ، وقد أرسى الإستقرار الناجح في مواجهة أسعار البترول المتقلبة وتحقيق بعض التقدم في مجال الإصلاحات الهيكلية الأساس لنمو إقتصادي .

فقد حقق إجمالي الناتج المحلي نمواً بلغ في المتوسط 3% سنوياً منذ سنة 1999 وتحقق أداء مماثلاً في النمو خارج قطاع المحروقات وخارج القطاع الزراعي ، تصدره نمو حقيقي في القيمة المضافة في الصناعات التحويلية التي يقوم بها القطاع الخاص بنسبة 5% .

وبلغ معدل النمو الإجمالي 4,1% سنة 2002 ، ومكنت أسعار البترول المرتفعة وسياسة إدارة الطلب المتشددة إلى إختفاء حالات العجز المالي العمومي وتحولها إلى فوائض معتبرة منذ سنة 2001 ، وإنخفض التضخم من 30% سنة 1994 إلى 1,4% سنة 2002 .

¹ Rabah Abdoun : un bilan du programme de stabilisation economique en algerie, les cahiers du CREAD ,n° 46 /1998 ,p 27

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

ورغم هذا لايزال يعتبر معدل النمو في الإ

النمو في قطاع المحروقات ويفتقد إلى قاعدة متنو من مصادر أخرى ، ويسبب ذلك مواصلة إصلاحات الإقتصاد الكلي ، وتهيئة قطاعات أخرى مصدرة .

وفي دراسة لـ Oleh Havry et thomas Wolf¹ بعنوان " محددات النمو في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال # كشفت أن النمو بشكل عام اكثر قوة وأسرع حدوثاً في البلدان التي حققت إستقرار الإقتصاد الكلي (أي التحكم في التضخم) ، ويرتبط بدرجة الإصلاح وتحرير السوق فيها ، من خلال تحرير الأسعار و القطاع المالي و التجارة الخارجية ، حيث أن البلدان التي حررت أسعارها في وقت مبكر وبشكل شامل ، كانت أسرع في إنعاش إنتاجها ، وقد تزايد الإنتاج بسرعة في البلدان التي لديها معدلات نمو عالية في الصادرات ، مما يفيد أن فتح الإقتصاد أمام التأثيرات الخارجية وتنشيط الإنتاج لتوليد الصادرات هما عاملان حاسمان للنمو الإقتصادي .

كما أن تأجيل إصلاحات الإقتصاد الكلي قد يؤجل المعاناة ولكن يؤجل أيضاً الإنعاش الإقتصادي ويزيد من مخاطر إنتكاس النمو ، ومن السهل جداً لأي بلد أن يجد نفسه في حلقة مفرغة تخلق فيها الخطوات الأولى للإصلاح المتوجة نحو السوق فرصاً للبحث عن الربح السريع وللفساد الإقتصادي ، وبسرعة جداً يرسخ أصحاب المصالح المكتسبة الذين إستفادوا من هذه الفرص أنفسهم ويقاومون إتخاذ المزيد من خطوات الإصلاح مثل حرية السوق وتعزيز المنافسة وإرساء سيادة القانون ، ويظهر الإقتصاد الخفي كأثر جانبي ، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تجميد عملية التحول نحو إقتصاد السوق وينتج عن ذلك نمو بطيء وإنتكاس للنمو² .

ولذا يجب على السلطات العمومية الجزائرية الإحتياط من الوقوع في الحلقة المفرغة للنمو وخلق حلقة إيجابية تتيح للإقتصاد الجزائري تقدماً مطرداً نحو سوق مفتوحة ومتحررة ورغم أن ذلك سيخلق معاناة في البداية ، ومعارضة سياسية ولكن الإدارة الحكيمة للإقتصاد في ظل التحرير تتيح فرصاً جديدة تشجع نمو الإنتاج وتخلق مؤسسات

²- Banque mondiale : strategie macroeconomique à moyen terme pour l'algerie , soutenir une croissance plus rapide avec la stabilité économique et sociale , Mai 2003, p04.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

وظائف جديدة ومن شأن تطور النمو الإقتصادي وريادة الأعمال أن يخلق الثقة في المؤسسات ، ويسمح للحكومة أن تفرض سيادة القانون وضمن حقوق الملكية وتوفير شبكة أمان إجتماعي مناسبة لحماية الفئات المتضررة من عملية الإصلاح وهذا المناخ المؤيد للسوق يشجع الإدخار و الإستثمار الجديد ويزيد من النمو ، وبذلك تكتمل الحلقة الإيجابية للنمو بفضل الإدارة السياسية القوية على مواصلة الإصلاحات الإقتصادية .

2-3 - النفقات العمومية والأهداف الأخرى للسياسة الإقتصادية:

إن الأهداف الكبرى للسياسة الإقتصادية يمكن إختصارها في أربعة أهداف مترابطة فيما بينها تشكل مربعاً إصطلاحاً عليه إسم المربع السحري¹ ، وهي حالة من الأمثلية قلما تتحقق مجتمعة وهي :

- النمو الإقتصادي (مقاسا بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام) فالدولة تسعى إلى تحقيق معدل نمو مستمر ودائم .

- خفض البطالة (يقاس معدل البطالة كنسبة مئوية من القوة العاملة النشطة) وهدف الدولة هنا هو خفض البطالة وخلق مناصب الشغل .

- إستقرار الأسعار (مقاسا بمعدل التضخم) و الدولة هنا تبحث عن الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين و الاعوان الإقتصاديين من خلال محاربة تآكل قيمة النقود المرتبطة بالتضخم .

- توازن الحسابات الخارجية (مقاساً برصيد ميزان المدفوعات) و الدولة هنا تبحث عن وضع توازني أحسن بخصوص دخول وخروج السلع و الخدمات وعوائد رؤوس الأموال مع باقي العالم .

إن الأهداف الأربعة للسياسة الإقتصادية تلخص الوضعية الإقتصادية للجزائر من خلال المؤشرات الأربعة التي سبق ذكرها، ويمكن إعادة التذكير بها كما يلي للعشرة سنوات الأخيرة.

⁻¹ د. عمر صخري : التحليل الاقتصادي الكلي ، مرجع سابق ، ص 12

جدول رقم: 28 المؤشرات الأربعة للسياسة الإقتصادية للجزائر (1994-2003)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	البيان
7.20	4.10	2.70	2.20	3.20	5.10	1.10	3.80	3.80	1.10-	الناتج الداخلي الخام (%)
23.70	26.0	28.44	29.25	29.25	28.02	20.2	28.3	28.1	24.4	البطالة (%)
2.50	1.42	4.23	0.34	2.64	4.95	5.73	18.69	29.87	29.04	التضخم (%)
7.59	3.65	6.19	7.57	2.38-	1.74-	1.16	1.12	6.20-	4.30-	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)

المصدر: - جميع الطالب بناء على جداول سابقة لهذه المؤشرات.

- الديوان الوطني للإحصائيات (ons).

إن السياسات الإقتصادية المتبعة في الجزائر في ظل الإتفاق مع المؤسسات المالية الدولية خاصة منذ 1994 كان هدفها هو إسرجاع التوازنات على مستوى الإقتصاد الكلي من جهة وتحضير الشروط الضرورية لإنعاش الإقتصاد و النمو الإقتصادي من جهة أخرى ولأجل هذا طبقت الجزائر حزمة من الإصلاحات الإقتصادية¹ للتحكم في التضخم ، تحرير أسعار الصرف ، تحرير أسعار الفائدة وأسعار السلع و الخدمات ، وبصفة عامة تحرير النشاط الإقتصادي كلية ، وكانت النتائج مثلما هي مدونة في الجدول رقم أعلاه .

النمو الإقتصادي أصبح موجبا منذ سنة 1995 ، وفي المتوسط في حدود 3% سنوياً ، غير أنه سجل 2،7% سنة 2003 ، وسبق أن أكدنا الهيمنة الكبرى لقطاع المحروقات في صناعة معدل النمو ، بالإضافة إلى الزراعة حالة وجود معدل تساقط معتبر ، بينما الصناعة خارج المحروقات فمساهمتها في الناتج الداخلي الخام لا تتعدى (7-8) % سنوياً هذا الضعف في القطاع الصناعي يعود إلى إعادة هيكلة القطاع العام وهو تدهور قيمة الدينار وإرتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وإختلال خزينة المؤسسات العمومية .

أما البطالة فتبقى مرتفعة في حدود 26% سنة 2002 وإنخفضت قليلاً إلى 23،70% سنة 2003 وحسب تقدير السلطات العمومية في الجزائر ستميل نحو الإنخفاض بعد تنفيذ

¹ - Rabah Abdoun : un bilan du programme de stabilisation economique en :Opcit .p 27

البرنامجيين الاول و الثاني للإنعاش الإقتصادي
دولار و للثاني 55 مليار دولار .

- التضخم وقد تم التحكم فيه بصورة جيدة ، حيث إنخفض من حوالي 30% سنة 1995 إلى 0,34% سنة 2000 ثم إرتفع قليلاً بعد ذلك بسبب تأثير برنامجي الإنعاش الإقتصادي (زيادة الإنفاق العام) .

- رصيد ميزان المدفوعات ، نلاحظ أن هناك تحسناً جراء سياسات ضغط الطلب المحلي و التحسن المدهش لأسعار البترول منذ سنة 2000 .

و الخلاصة ، يمكن القول أن السياسات الإقتصادية المتبعة أعطت الاولوية في البداية إلى سياسات جانب الطلب الكلي من خلال سياسات نقدية ومالية تقييدية صارمة للتحكم في التضخم و تخفيض العجز في ميزان المدفوعات تدريجياً ، عن طريق زيادة الفائض المحقق في الميزان التجاري (زيادة الصادرات من المحروقات بالحجم وبالقيمة) ولكن في المقابل إرتفاع في معدل البطالة إلى مستويات مرتفعة و الاكثر إرتفاعاً في الحوض المتوسط أما النمو الإقتصادي ورغم كونه موجبا إلا أنه لم يتحقق إلا بفضل العوامل الخارجية بينما تظل إنتاجية عوامل الإنتاج سالبة في الجزائر منذ 20 سنة إذ حسب دراسة لصندوق النقد الدولي في تقريره لشهر مارس 2003 أن المشكل لا يكمن في نقص الإستثمار المادي و الرأس المال البشري و اللذان تطورا أكثر من تطور الإنتاج ويبقى تفسير واحد هو النمو السالب للإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج بسبب الإستعمال غير الفعال لعوامل الإنتاج .

3- تشخيص الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري:

إنطلاقاً من التحليل النظري السابق فإن كل محللين للاقتصاد الجزائري يتفقون على التناقض الموجودة في الاقتصاد الجزائري فمن جهة هناك تسخير لوسائل مالية وبشرية هائلة خلال السنوات الأخيرة ومن جهة أخرى هناك نتائج محققة وصفت من قبل كل من تناول تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري بانها نتائج ضعيفة وفي أحسن الأحوال متواضعة جداً مقارنة بما سخر من إمكانيات مادية ومالية وبشرية ,وقصد توضيح هذا التناقض يقدم

الأستاذ أحمد ويعقوب تحليلاً للوضع من خلال
إن الجزائر ومنذ سنة 1970 إلى سنة 1999 قد

إستثمرته المغرب خلال نفس الفترة وما يعادل مرة ونصف ما إستثمرته تونس غير أن
متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة للناتج الداخلي الخام (PIB) أي أن الثروة المنتجة
حسب كل فرد هو 0,1% بالنسبة للجزائر و 1,4% بالنسبة للمغرب و 2,3% بالنسبة
لتونس .

إذن يلاحظ خلال هذه الفترة أن معدل النمو في الجزائر يعتبر ضعيف جداً ومن هنا
يطرح التساؤل ماهي العوامل التي ساهمت في وجود هذا التناقض .

3-1- عوامل القوة في الإقتصاد الجزائري (عوامل مساعدة)

3-1-1- العامل البشري و الجغرافي : تتميز التركيبة البشرية للمجتمع الجزائري
بكونها شابة أي حيوية وطاقة أكبر ، أيضاً معدل التمدرس في إرتفاع مستمر (20%
للجزائر مقابل 58% في فرنسا ، 36% تونس و 11% للمغرب) إضافة إلى كون
الجزائر تتوفر على مساحة شاسعة جداً حيث تؤكد أغلب الدراسات على أن عنصر التنمية
الأساسي في المستقبل هو الأراضي الزراعية أو القابلة للزراعة .

3-1-2- الوضعية المالية الجيدة : يؤكد كثير من المحللين بأن من أسباب تدهور
الوضع الإجتماعي و الإقتصادي وخاصة الأمني خلال سنوات التسعينات هو الآثار السيئة
للأزمة الإقتصادية التي ضربت الجزائر خلال هذه الفترة حيث عجزت السلطات العمومية
عن التصدي لها .

ومن المؤشرات الحالية حول الوضع المالي يذكر :

أ- الإرتفاع غير المسبوق في إحتياجات الصرف حيث بلغت في نهاية 2007-110
مليار دولار وهو ما يعادل 04 سنوات من الإستيراد (حجم الإستيراد لسنة 2007 بلغ
27,3 مليار دولار) .

ب - العنصر الثاني وهو إنخفاض المديونية الخارجية ، حيث أن هذا الدين بلغ سنة
2000، 60% من الناتج المحلي الخام بينما بلغ سنة 2007 ، 4% من (PIB) فقط .

1- Ahmed Bouyakoub: croissance économique , atouts et blocages d'un véritable
développement économique de l'algeriecontemporaine.articlen 2006.

ج- المؤشر الثالث دائماً في مجال الصحة المالية

هذه السنة ما يقارب 58 مليار دولار بسبب الإرتاح في أسعار البترول .
البترول الجزائري في المتوسط خلال هذه السنة (74 دولار) وهذا ما نتج عنه فائض في
الميزان التجاري بقدر ب 32 مليار دولار خلال نفس السنة .
وفي هذه النقطة بالذات يجب التوقف للإشارة إلى أن أغلب المحللين الإقتصاديين يتفقون
على أن للجزائر إمكانيات هائلة (حسب هذه المعطيات) للإدخار الوطني، لكن بالمقابل
هناك حاجات كبيرة ومتزايدة وبالتالي هناك عجز في تحويل هذه الإمكانيات المالية إلى
إستثمارات لتلبية حاجات الوطن في كل المستويات إذن يعتبر هذا الجانب سلبي أكثر منه
إيجابي .

3-1-3- العامل الثالث و الخاص بالإصلاحات الإقتصادية :

هذه الإصلاحات إنطلقت بوتيرة سريعة حيث أنها مست تقریباً أغلب القطاعات حيث
تمت خصصة الإقتصاد الجزائري بنسبة جد عالية ومكنت الجزائر من القضاء على
الإحتكار السائد و الإنتقال من الإقتصاد الإداري إلى الإقتصاد الحر .

3-1-4- العامل الرابع سوق كبير وواعد : إن إمكانيات الإستثمار في أي مجال كبيرة
جداً ، حيث هناك طلب كبير لم يلبي بعد في مختلف السلع و الخدمات .

غير أنه وبالنظر إلى الواقع ، فإن هذه المؤشرات توحى بعدم وجود سياسة إقتصادية فعالة
، قادرة على تحويل الإدخار الوطني إلى إستثمارات في الميدان بالرغم من وجود عدد
هائل من المشاريع (نظرياً) تنتظر التجسيد الميداني .

3-2- عوامل الضعف أو المعوقات :

3-2-1- ريعية الإقتصاد الجزائري¹ : في مجال الإصلاح يعتبر الإقتصاد الريعي صعب
الإصلاح وفي هذا الإطار فإن كل المؤشرات تؤكد بأن الموارد متأتية من قطاع
المحروقات وهي بذلك أساس كل حركية للإقتصاد الجزائري ، فمثلاً منذ سنة 1970 إلى
سنة 2002 مداخل المحروقات تمثلت ما يعادل " 3\1 " ثلث (PIB) وابتداءً من سنة
2005 أصبحت هذه المداخل تمثل " 3\2 " الثلثين من (PIB) إذن أصبح الإقتصاد
الجزائري رهينة قطاع

¹⁻ Abdelkader Sid Ahmed : le paradigme rentier en question ; l'expérience des pays arabes
producteurs du brut. Revue tiersmonde ,t. xli , n° 163 ,juillet 2000.

المحروقات ، والمداخيل خارج المحروقات و
55% من ميزانية التسيير للدولة ، أما

الواردات فهي مغطاة بنسبة 98% من عائدات قطاع المحروقات، وبالنظر لكون سعر البترول متذبذب وغير مستقر فإن أي توازن يبني على هذا الأساس يمكن أن ينهار في أي لحظة نتيجة انخفاض سعر البترول وهذا الوضع إنعكس على سلوكيات كل الهيئات و المؤسسات الاقتصادية و المتعاملين الإقتصاديين وكذا الموظفين وحتى البطالين، فكل أصبح يعتمد على ميزانية الدولة و المبنية أساساً على مداخيل المحروقات ، وعلى مستوى الميزانية لا يتم القياس بالأهداف المحققة (المنجزة) وإنما بمعدل ما إستهلك من الإعتمادات الممنوحة دون التأكد من الإنجاز وبالتالي ضاعت قيمة العمل كعامل أساسي في أي تنمية .

3-2-2- العامل السلبي الثاني :

خلال العشرية الأخيرة لاحظ الكثير من الإقتصاديين ظاهرة ما يسمى تراجع الصناعة بشكل كبير خاصة منها اليدوية ، حيث أنه في سنة 2006 بلغ حجم إنتاج هذا القطاع ما يعادل حجم إنتاجه سنة 1983 وبالتالي هناك تراجع كلي في هذا القطاع (سقوط حر) ، فمثلاً من سنة 1970 إلى سنة 2005 الإنتاج الصناعي تضاعف بنسبة مرتين ونصف في الجزائر بينما في تونس تضاعف بنسبة 12 مرة ، وأربع مرات في المغرب.

3-2-3- العامل السلبي الثالث : ضعف إمكانية المقابلة:

إنه من الضروري ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وجعلها أساس الإقتصاد الوطني ، حيث يلاحظ أن هذه المؤسسات تطورت في قطاعات مثل الخدمات و الأشغال العمومية ، ولكنها قليلة جداً في مجال الصناعة .

و المؤشر الثاني يؤكد ذلك ففي 2006 لدينا في الجزائر معدل 86 مؤسسة (PME) لكل 10.000 نسمة بينما هذا المعدل هو 344 لكل 10.000 نسمة في فرنسا إذن الفرق شاسع ويدعو للقلق¹.

¹ - Ahmed Bouyakoub: opcit; p03

3-2-4- المناخ العام للأعمال "النشاط الاقتصادي" - وفي هذا السياق، فإن التصنيف الذي قام به الصندوق الفرنسي للتجارة الخارجية (CFCE) فيما يخص ترتيب الدول في مجال الأعمال حيث احتلت الجزائر المرتبة 125 بعيدة وراء كل من تونس والمغرب ففي مجال إجراءات تكوين المؤسسات مثلاً فإنه في الجزائر هناك 25 إجراء لإنشاء مؤسسة إقتصادية بينما يلزم 06 إجراءات فقط في دول (OCDE) ومن 08 إلى 09 تسعة عند جيراننا، وبالتالي فإن أهم ما يشككي منه المستثمرين هو ثقل هذه الإجراءات ففي هذا التصنيف فإن الجزائر لها مراتب مقبولة نوعاً ما في ملفين إثنين هما حماية الإستثمارات وغلق المؤسسات، أما باقي المراتب فهي سيئة للغاية مثلاً إنشاء المؤسسات المرتبة 119، نقل الملكية المرتبة 153، الحصول على قروض للتمويل المرتبة 111.

وفي هذا السياق فإن الإحصائيات السنوية تبين أن هناك عدد كبيراً من مشاريع الإستثمار المقدمة و القليل جداً منها الذي وجد طريقه إلى التجسيد .

3-2-5- ضعف مستوى الحاكمية (gouvernance) : وبالأساس وجود مناخ مساعد على الفساد "الرشوة" وفي هذا الإطار فإن البنك العالمي يقدم ستة "06" محاور لقياس مؤشر الحاكمية الجيدة "la bonne gouvernance"¹ .

- 1- المشاركة في المسؤولية في البلد.
- 2- الإستقرار السياسي و الأمني .
- 3- ترقية و تشجيع القطاع الخاص .
- 4- نوعية التنظيم و الضبط "regulation" .
- 5- فعالية المصالح الحكومية و العمومية .
- 6- دولة القانون و محاربة الرشوة .

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

إن ظاهرة الرشوة يعتبرها الكثير من خبراء التنمية سبباً رئيسياً لتدهور الجهود المبذولة من طرف الدولة أو من طرف المؤسسات الدولية تتهار أمام هذا العائق ، ففي دراسة للبنك الدولي في هذا المجال فإن الجزائر تحتل المرتبة 15 من بين 20 دولة عربية ترتيب تصاعدي في مستوى الرشوة .

غير أن الجزائر ومنذ سنوات قليلة ماضية أدخلت بعض الإجراءات لمحاربة هذه الظاهرة لكن يبدو أن الطريق لا يزال طويل لبلوغ الهدف المنشود يضاف إلى هذا عامل آخر لا يقل أهمية وهو الإقتصاد الموازي و الذي يمثل ما يقارب " 311 " ثلث الثروة الوطنية .

الإستنتاجات :

إن الأرقام و المؤشرات المقدمة سابقاً لا تسمح للإقتصاد الوطني بالنمو وهي تمثل جزء من الأسباب التي تقسر التناقض الحاصل بين الإمكانيات المقدمة (150 مليار دولار مابين 2000 ، 2007) في قطاع البناء (سكن ، مدارس ، مستشفيات ، طرق سريعة ، تجديد خطوط السكك الحديدية) وكذا النتائج المحققة فبالرغم من الجهود الكبيرة هناك تواضع في الإنجازات ، فيكفي أن ندلل على ذلك بالمؤشرات الثلاثية التالية :

- الجزائر مرتبة في المرتبة 104 فيما يخص مؤشر التنمية البشرية (بعد تونس وقبل المغرب) .

- معدل الفقر بلغ 21,5 % وهو معدل مهم مقابل 18% بالنسبة لتونس و 33% للمغرب .

وأخيراً معدل البطالة بالرغم من إنخفاضه من 30% إلى 12 % بما فيه الأعمال المؤقتة) يبقى معدلاً مرتفعاً خاصة في أوساط الشباب .

إن هذه العناصر تبين مدى التناقض الموجود في الإقتصاد الجزائري بين الإمكانيات المقدمة و النتائج المتواضعة (بمفهوم الإنتاج ، التشغيل ، النمو) وأيضاً عجز السلطات العمومية على تحويل إدخارها إلى إستثمارات وتفضيلها وضع هذه المدخرات في صناديق المعاشات الأمريكية

بالرغم من وجود حاجة كبيرة و متزايدة في كل المجالات دون تلبية وهذا يقود إلى القول بأن التنمية في الجزائر لا زالت صعبة .

المبحث الرابع:

سياسة الإنفاق العام خلال فترة الإصلاحات

1- سياسة الإنفاق العام خلال مرحلة التعديل الهيكلي (1994-1998) وأهم أثارها :

تعتبر دراسة تطور النفقات العامة ذات أهمية بالغة وذلك لسببين أساسيين : السبب الأول هو محاولة التعرف على طبيعة سياسة الإنفاق المتبعة خلال هذه المرحلة ، و السبب التالي هو نتيجة للسبب الأول ، بحيث أن معرفتنا لسياسة الإنفاق المتبعة خلال تلك الفترة تساعدنا على معرفة التأثيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسة على مختلف متغيرات الإقتصاد الوطني ، لذلك سنحاول من خلال الجدول التالي التعرف على التطورات التي حدثت على النفقات العامة خلال مرحلة التعديل الهيكلي (1998/1994) مستعينين ببعض المؤشرات الإقتصادية لتفسير ذلك كلما تطلب الأمر .

الجدول رقم: 29 تطور النفقات العامة للفترة (1998-1994).

الوحدة : مليون د.ج

السنوات	مجموع النفقات العامة	معدل نمو النفقات	نسبة نفقات التشغيل إلى مجموع النفقات العامة	نسبة نفقات التجهيز إلى مجموع النفقات العامة
1994	613700	1	57,99%	42,01%
1995	734876	19,75%	59,60%	40,40%
1996	848600	15,48%	64,46%	35,54%
1997	946217	11,50%	70,25%	29,75%
1998	1022697	8,08%	74,34%	25,66%

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات الجداول السابقة.

من خلال الجدول أعلاه يمكن تتبع سياسة الإنفاق العام المعتمدة خلال هذه الفترة فتراجع معدلات نمو النفقات العامة الذي بلغ سنة 1995 (19,75%) ليصل إلى (8,08%) دليل واضح على إتباع الجزائر لسياسة إنفاقية تقشفية خلال هذه الفترة و التمثيل البياني التالي يبين لنا التطور السنوي لمعدل نمو النفقات العامة خلال هذه الفترة .

أما من حيث نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الذ
1994 حوالي 48,13 % لتصل إلى 38,89%

% و الملاحظ كذلك في سياسة الإنفاق العام المتبعة في هذه الفترة تغير هيكل هذه النفقات لصالح نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز ، وذلك لصعوبة الضغط على نفقات التسيير بإعتبارها متكونة من الأجور و التحويلات الإجتماعية التي لايمكن تخفيضها بسهولة بسبب الإحتجاجات التي تلاقىها الحكومة من طرف الأفراد المستفيدين من هذه النفقات من قبل ولذلك تم التركيز على تقليص نفقات التجهيز من أجل خفض العجز في ميزانية الدولة و التمثيل البياني التالي يبين تطور نسبة نفقات التسيير و التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة خلال هذه الفترة .

من خلال التحليل السابق حول سياسة الإنفاق المعتمدة خلال فترة التعديل الهيكلي ، نستنتج أن هذه الفترة تميزت بسياسة إتفاقية تقشفية وذلك بتقليص نمو النفقات العامة وذلك من اجل التخلص من عجز الموازنة وكذا التخفيض من معدل التضخم ، بالإضافة إلى تحول هيكل النفقات العامة لصالح نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز ، وبإعتبار أنه لكل سياسة إقتصادية آثار إيجابية و آثار سلبية وذلك لتعدد الاهداف الإقتصادية وتعارضها في بعض الأحيان ، فمن الصعوبة بمكان إدراك كل الآثار الإقتصادية لسياسة الإنفاق العام المتبعة لكل تحليل أهم المؤشرات الإقتصادية التي لها علاقة بالنفقات العامة يعطينا نظرة نسبية عن مدى تأثير هذه السياسة على تلك المتغيرات إن الجدول التالي يبين لنا تطور معدل نمو النفقات العامة وكذا معدل التضخم ومستوى التشغيل و البطالة ، وعجز الموازنة العامة .

الجدول رقم 30 أثر سياسة الإنفاق العام على بعض المتغيرات الكلية (1998-1994)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
معدل نمو النفقات العامة	21,78%	19,50%	15,48%	11,50%	08,08%
معدل التضخم	١	29,80%	18,70%	05,70%	05,00%
معدل نمو العمالة	١	05,47%	03,48%	01,48%	00,16%
معدل البطالة	24,36%	28,10%	27,98%	26,41%	28,02%
رصيد الميزانية العامة الإنتاج الداخلي الخام	2,51%	41, -	2,93%	2,39%	3,86-

المصدر: - بنك الجزائر + صندوق النقد العربي تقرير 2001.

من خلال الجدول السابق يمكن أن نعطي نظرة -
الإنفاق العام خلال فترة التعديل الهيكلي وذلك كما يلي .

1-1- أثر سياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار (التضخم) :

من خلال الجدول السابق يتضح لنا بأن إنخفاض معدل نمو النفقات أدى إلى إنخفاض معدل التضخم إلا أن إنخفاض معدل التضخم لايعود إلى سياسة الإنفاق العام لوحدها فقط ، بل يعود كذلك إلى السياسة النقدية الإنكماشية المطبقة خلال تلك الفترة وذلك بالتحكم في المعروض النقدي ولكن كان لسياسة الإنفاق العام دور كبير في تخفيض معدلات التضخم ، وذلك بتخفيض الإعانات و المساعدات التي كانت ممنوحة لعدد كبير من المستفيدين وكذا إلغاء إعانات الدعم العامة على السلع الغذائية الأساسية وخفض الإعانات للمنتجين في القطاع الفلاحي ، مما خفض من القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي إنخفاض الطلب الكلي الذي أدى بدوره إلى إنخفاض معدل التضخم ، كما ان تقليص نمو النفقات العامة مع تزايد الإيرادات العامة أدى إلى حدوث فائض في الميزانية العامة ، وبذلك لم تلجأ الخزينة العامة إلى البنك المركزي من أجل تمويلها عن طريق الإصدار النقدي مما خفض كذلك من معدل التضخم إن التمثيل البياني التالي يبين لنا العلاقة بين سياسة الإنفاق العام و التغير في معدل التضخم خلال تلك الفترة¹ .

1-2- أثر سياسة الإنفاق العام على رصيد الميزانية العامة .

يعبر رصيد الميزانية عن الفرق بين الإيرادات العامة و النفقات العامة ، وبذلك فإنه من الطبيعي أن يؤدي تقليص نمو النفقات العامة مع بقاء نمو الإيرادات العامة على نفس الوتيرة إلى إنخفاض عجز الميزانية العامة ، وهذا ما يوضحه الجدول السابق بحيث أن الضغط على النفقات العامة مع مواصلة نمو الإيرادات العامة أدى على إنتقال رصيد الميزانية العامة من حالة عجز سنة 1994 بمقدار (2,51% كنسبة مئوية من الإنتاج الداخلي الإجمالي) إلى حالة فائض سنتي 1996 و 1997 ، إلا أنه في سنة 1998 أصبح رصيد الميزانية في حالة عجز مرة أخرى ، ولكن هذا العجز لم ينتج عن زيادة نمو النفقات العامة بل نتج عن الإنخفاض الشديد للإيرادات العامة ، وذلك نتيجة إنخفاض

⁻¹ ضيف احمد : انعكسات سياسة الانفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004) ، مذكرة ماجستير ،

الجباية البترولية و التي كان سببها إنخفاض أسع

سنة 1997 إلى 12,85 دولار للبرميل سنة 1998

علاقة نمو النفقات العامة بتطور رصيد الميزانية العامة .

1-3- أثر سياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل و البطالة :

يتحدد مستوى التشغيل بمستوى الطلب الكلي , ومع العلم أن النفقات العامة تمثل جزءاً معتبراً من الطلب الكلي في الجزائر , وعليه فإن سياسة الإنفاق العام تؤثر على مستوى التشغيل وذلك من خلال تأثير تطور نفقات التسيير وتأثيرها على حجم العمالة في القطاع الحكومي وكذلك من خلال تأثير نفقات التجهيز (الإستثمارات الحكومية) التي تؤثر بدورها على حجم العمالة من خلال المشروعات التي تقوم بها الحكومة ومن خلال الجدول السابق رقم () نلاحظ بأن إنخفاض معدل نمو النفقات العامة رافقة إنخفاض في معدل نمو التشغيل , بحيث إنخفض معدل نمو اليد العاملة من (5,47%) سنة 1995 إلى (0,16%) سنة 1998 , و الذي رافقة إرتفاع في معدل البطالة حيث بلغ سنة 1994 (24,36%) ليبلغ سنة 1998 (28,02%) ومن خلال الجدول نلاحظ كذلك بأن معدل نمو اليد العاملة كان في تناقض مستمر من سنة 1994 إلى غاية سنة 1998 , إلا أن معدل البطالة كان يتأرجح بين الإرتفاع و الإنخفاض وذلك حسب معدل نمو القوة العاملة كل سنة (حجم السكان النشطين) ويمكن إجراء مقارنة بين معدل نمو النفقات العامة ومعدل نمو اليد العاملة من خلال التمثيل البياني التالي من خلال التمثيل البياني أعلاه تتضح العلاقة الطردية بين نمو النفقات العامة ونمو اليد العاملة , بحيث أن تقلص نمو النفقات العامة أدى إلى تقلص نمو اليد العاملة , وهذا التأثير يكون من خلال تأثير كل من تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز كما ذكرنا من قبل وهذا ما سنتطرق إليه لاحقاً .

2- سياسة الإنفاق العام في ظل الإنعاش الإقتصادي وأثرها على سوق الشغل

(1999-2004):

لقد أدت سياسة الإنفاق العام التقشفية المتبعة خلال فترة التعديل الهيكلي إلى إنخفاض في مستوى التشغيل , وذلك لان الهدف الرئيسي لهذه السياسة هو التخلص من عجز الموازنة العامة وكذا التخفيض من التضخم ولقد نجحت هذه السياسة في تحقيق هذه الأهداف كما رأينا في المبحث السابق , بحيث تحسنت المؤشرات المالية للدولة وإنخفض معدل التضخم

محسوساً إن ارتفاع أسعار البترول إبتداءً من سن

سنة 1998 (12,85 دولار) ليرتفع سنة 1999 (18,00 دولار) ليصل

سنة 2000 (28 دولارا) سمح للدولة تغيير سياستها الإنفاقية بإتجاه التوسع¹.

2-1- سياسة الإنفاق العام المتبعة خلال فترة الإنعاش الإقتصادي (1999-2004) :

لقد تميزت النفقات العامة بوتيرة نمو سريعة إبتداءً من سنة 1999 إلى غاية 2004 بحيث إرتفعت بنسبة 4,5 نقاط من الناتج الإجمالي خلال الفترة (1999-2003) تحت تأثير برنامج الإنعاش الإقتصادي² وكذا التكفل بآثار الكوارث الطبيعية ويمكن تتبع سياسة الإنفاق العام المتبعة من خلال دراسة تطور النفقات العامة وهيكلها حتى نتمكن من دراسة أهم الآثار التي أحدثتها و الجدول التالي يبين لنا التطور النفقات العامة وهيكلتها للفترة (1998-2004) .

جدول رقم: 31 تطور النفقات العامة وهيكلتها للفترة (1998-2004)

الوحدة : مليون دينار جزائري

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	النفقات السنوات
1877780	1711110	1560000	1452360	1176095	1098577	1022697	النفقات العامة
%9,74	%9,69	%7,41	%23,49	%7,06	%7,42	١	نمو النفقات العامة
1179380	1097390	1050000	948760	830085	817693	760322	نفقات التسيير
%62,81	%64,13	%67,31	%65,33	%70,58	%74,43	74,34	نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة
%7,47	%4,51	%10,67	%14,30	%1,52	%7,55	١	نمو نفقات التسيير
698400	613720	510000	503600	346010	280884	262375	نفقات التسيير
%37,19	%35,87	%32,69	%34,67	%29,42	%25,57	%25,66	نسبة نفقات التجهيز إلى نفقات العامة
%13,80	%20,34	%1,27	%45,54	%23,19	%7,05	١	نمو نفقات التجهيز

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجداول السابقة.

يمكن تمثيل أهم التغيرات الحاصلة في النفقات العامة وهيكلتها من هلال التمثيلين البيانيين التاليين و اللذان يوضحان تطور معدل نمو النفقات العامة بقسميها (التسيير ، التجهيز)

¹ - ضيف احمد : المرجع السابق , ص 159

² - محمد لكسيسي : التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر

وكذا تطور نسبة كل من نفقات التسيير و التجهيز إلى مجموع النفقات. من خلال الشكلين السابقين يمكن إستنتاج مجموعة من الملاحظات الخاصة بسياسة الإنفاق العام في هذه الفترة و التي نوجزها في مايلي :

معدلات نمو النفقات العامة كلها موجبة ، وهذا مايعني أن النفقات العامة كانت في تزايد مستمر خلال هذه الفترة .

إرتفاع كبير للنفقات العامة ابتداءً من سنة 1999 وخاصة بالنسبة لنفقات التجهيز ، حيث وصل معدل نموها سنة 2001 إلى 45,54 % وهو اعلى معدل نمو خلال هذه الفترة وذلك راجع إلى تبني برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج و الذي تم سحبه من الخزينة العامة بعد النتائج الحسنة التس سجلت في السنتين السابقتين نتيجة إرتفاع أسعار البترول .

عودة الإهتمام بنفقات التجهيز وهذا ما يوضحه الشكل () بحيث إنتقلت نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات العامة من 25,66 % سنة 1998 إلى 37,19 % سنة 2004 , وهذا ما يدل على مجهود الدولة في سبيل ترشيد نفقاتها بتوجيهها نحو الإنفاق الإستثماري المنتج بدلا من توزيعها على القطاعات غير المنتجة . عكس فترة التعديل الهيكلي بحيث لم تعطي أهمية كبيرة لنفقات التجهيز .

يمكن تفسير هذا الإرتفاع الكبير للنفقات العامة في هذه الفترة مقارنة بفترة التعديل الهيكلي إلى الفائض المالي المتحصل عليه من الإيرادات البترولية و الذي خصص له صندوق خاص يدعي صندوق ضبط الموارد وظيفته الأساسية هي تجميع الفوائض المالية الناتجة عن إرتفاع سعر البترول عن السعر المرجعي المعتمد في قوانين المالية .

الإعتماد على سياسة البرامج بالنسبة إلى نفقات التجهيز (برنامج الإنعاش الإقتصادي) وذلك من أجل تحديد الأهداف المرجوة منه ، بالإضافة إلى تسهيل عملية تقييم هذه البرامج يمكن ملاحظة أن السبب الرئيسي في الإرتفاع الكبير للنفقات العامة في هذه الفترة هو إعتماد برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) وترتب على ذلك أن معدلات نمو نفقات التجهيز أكبر من معدلات نمو نفقات التسيير بكثير .

من التحليل السابق ، نستنتج أن سياسة الإنفاق العام لهذه الفترة كانت توسعية ، وذلك من أجل التخفيف من النتائج السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي ، وذلك بعد تحسن المؤشرات

الإقتصادية الكلية وبطبيعة الحال فإن لكل سياسة

وذلك حسب نوع هذه النفقات وحسب حجمها ، و... من أهم السياسات الاقتصادية
لسياسة الإنفاق العام في هذه الفترة الرفع من مستوى التشغيل وتقليص حجم البطالة التي
بلغت أرقاماً قياسية خاصة سنة 2000 أين بلغت 28,89% وهذا مايفسر إعتقاد برنامج
الإنعاش الإقتصادي للفترة (2001-2004) كسياسة إتفاقية بغرض تحفيز النمو
الإقتصادي وخلق مناصب عمل جديدة .

2-2 - محتوى برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (PSRE) وأثاره المتوقعة :

يستند برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إلى النظرية الكنزية المتعلقة بالطلب الكلي
الفعال و التي تنص على أنه في حالة الركود وإرتفاع معدل البطالة فإن زيادة الإنفاق
الحكومي الموجه للإستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي بدوره يؤدي إلى
زيادة الإنتاج و الرفع من مستوى و التقليص من حجم لهذه الأسباب شمل هذا الدعم
النشاطات التي توفر القيمة المضافة وخلق مناصب الشغل .

2-2-1-محتوى برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي :

يغطي هذا البرنامج خمسة مجالات رئيسية بإستثمارات تبلغ قيمتها الإجمالية 525
مليار د.ج أي حوالي 7,5 مليار دولار أمريكي ، وتوزع على هذه المجالات كما يلي¹ :
الجدول رقم: 32 توزيع رخص برنامج الإنعاش الإقتصادي حسب مجالات الإستثمار
(2001 \ 2004)

الهيكلية	ترخيصات البرنامج (مليار دينار جزائري)	القطاعات
08.95%	47	دعم الإصلاحات
12.38%	65	الزراعة و الصيد
21.52%	113	التنمية المحلية
40,00%	210	الأشغال الكبرى
17,14%	90	الموارد البشرية
100%	525	المجموع

المصدر: مشروع التقرير حول تقويم أجهزة الشغل الدورة العامة العشرون لجنة علاقات العمل المجلس الوطني
الإقتصادي و الإجمالي جوان 2002 ص 142

¹- Ministère des finance : bilan du programme de soutien de la relance économique .
septembre 2001 à décembre 2003.

إن معطيات الجدول السابق دليل واضح على إختيار مساهمة القطاع
الإقتصادي القطاعات الإنتاجية التي تركز أساسا على التنمية المحلية و العالم الريفي
حيث إستحوذت قطاعات الأشغال الكبرى و التنمية المحلية و الفلاحة و الصيد لوحدها
إستثمارات تصل قيمتها إلى 388 مليار دينار جزائري أي بنسبة 74% تقريبا من إجمالي
الغلاف المالي وقد خصص باقي تراخيص البرنامج أي قيمة 237 مليار دينار جزائري
أي بنسبة 26% للقطاعات الموجهة لدعم الإصلاحات و تامين الموارد البشرية كما يلاحظ
من الجدول السابق بأن أكبر نسبة من البرنامج (40%) خصصت للأشغال الكبرى
وذلك لتدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة جمود الإستثمارات
العمومية وخاصة في الهياكل القاعدية خلال فترة التعديل الالهيكلي كما أن إنعاش هذا
القطاع يوفر مناصب شغل في المدى القصير ويعمل على توفير البنية التحتية الملائمة
لنهوض القطاع الخاص و إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية كما يلاحظ ضعف قطاع
الفلاحة و الصيد و المقدر بنسبة (12,38 %) و يعود ذلك إلى ان هذا القطاع قد إستفاد
من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية () سنة 2000 و لقد وزعت هذه الترخيصات على
مدى أربعة سنوات (2001-2004) و الجدول التالي يوضح لنا ترخيصات البرنامج على
مدى هذه الفترة .

الجدول رقم : 33 توزيع رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي (/) حسب السنوات
ومجالات الإستثمار (2001-2004)

نسبة المسطر	المجموع	2004	2003	2002	2001	
8,47%	45.0	1	1	15,0	30,0	دعم الإصلاحات
12.46%	65.4	12.0	22.5	20,3	10,6	الفلاحة و الصيد
45.75%	240.2	6.5	53.1	72,8	71.8	التنمية المحلية و البشرية
40.10%	210.5	2.0	37.6	70.2	100,7	الأشغال الكبرى
100%	525.0	20.5	113.9	185.9	205,4	المجموع
	100%	3.90%	21.70%	35.41%	39.12%	نسبة العمود

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الإجتماعية للجزائر خلال
السداسي الثاني 2002

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه بأن إتمادات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي قد
قسمت على أربعة سنوات ، إلا أن أكبر نسبة من هذه الإتمادات كانت هلالسنتي 2001

(تحسين مؤشرات التنمية البشرية في قطاعات ال

، التكوين المهني ، الصحة ، الشباب و الرياضة

2-1-4-- الأَشغال الكبرى : خصص لهذا المجال نسبة معتبرة من برنامج
الإِنعاش الإِقتصادي و التي تقدر بـ 40,10% وتتوزع إِعتمادات هذا المجال على
ثلاثة قطاعات أساسية :

1-تجهيزات الهياكل بقيمة 142,9 مليار دح

2-تنمية وتنشيط المناطق الريفية (الجبلية ، الهضاب العليا . الواحات بقيمة 32 مليار د.ج)

3-السكن و العمران بقيمة : 34,6 مليار د. ج .

2-3-الدروس المستفادة من برنامج دعم الإِنعاش الإِقتصادي PSRE

إن الغاية من تنفيذ هذا البرنامج كانت تمثل في الأهداف التالية :

- تقليص الفقر - خلق مناصب العمل - تحقيق التوازن الجهوي وتنمية للأوساط الريفية .

- إن تحقيق هذا البرنامج عملياً يتم من خلال مشاريع قطاعية ممرضة غير أن هذه
البرامج لم ترفق بمؤشرات للمتابعة ففي دراسة قام بها البنك العالمي سنة 2004 ، حول
هذا البرنامج خلص هذا الأخير إلى مايلي¹ :

1-دعم الإِنعاش الإِقتصادي لم يعكس نمواً إِقتصادياً واضحاً ودائماً معدل 1% في
المتوسط السنوي .

2-مناصب الشغل المحدثة تتميز بصفة المؤقت .

3-برنامج الواردات تزايد (خاصة ما تعلق بمشاريع قطاعات النقل و الأَشغال العمومية)

بصورة أكثر من الصادرات مما خفض في معدل الفائض في الحساب الجاري بنسبة 1%
من PIB خلال الفترة 2001-2005.

4-ضعف هذه المشاريع المسطرة كأهداف قطاعية .

5-تحليل كلفة هذه المشاريع يبين أنها مقدرة بشكل مبالغ فيه .

3-سياسة الإنفاق من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) -2005-2009

3-1-نظرة عامة حول البرنامج التكميلي لدعم النمو :

إن الوضعية المالية الجيدة لجزائر الناتجة عن الإرتفاع المذهل لأسعار البترول ، سمحت

¹ - document de la banque modiale : une revue des dépenses publiques, du 15/08/2007, p 04

لها بالقيام ببرنامج إستثماري - إنفاق ع

Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

سنوات (2005-2009) و الذي إصطلح على تسيه ببرنامج إقتصادي من 55
(PCSC) بغلاف إجمالي لهذا قد بلغ 4.203 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل تقريباً 55
مليار دولار ، يضاف إلى هذا برنامجين الهضاب العليا و الجنوب ليصبح الغلاف الكلي
8705 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 114 مليار دولار أي أن بهذين البرنامجين
يكون الغلاف الأصلي لبرنامج دعم النمو قد تضاعف الجدول التالي.

جدول رقم 34 وضعية البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC من خلال رخص البرامج
وإعتمادات الدفع في إطار الميزانية الأولية للفترة (2004-2009), الوحدة مليار دينار

بيانات سنوات	ب د أ ق PSRE	ب ت د ن PCSC الاولي	مخطط مناطق الجنوب	الهضاب العليا	مخصصات الحسابات الخاصة	مجموع ب ت د ن	إعتمادات الدفع حسب الميزانية
2004	1071	\	\	\	\	1071	
2005		1273	\	\	227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260	\	\	205	465	2299
2009		260	\	\	160	420	420
مجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر: وزارة المالية.

إن هذا البرنامج يعتبر تاريخي في مسار الجزائر المستقلة حيث لم يسبق لها وأن عرفت
مثل هذه الوفرة المالية .

إن البرنامج الكلي دعم النمو الأصلي (55 مليار دولار) يعادل وحدة نسبة 57%
من الناتج المحلي الخام (PIB) سنة 2005 ومعامل الإستثمار العمومي المنظر يفق 10%
من (PIB) خلال سنوات تنفذ هذا البرنامج ، اهداف البرنامج و كلياته : هذا البرنامج
يتمثل أساسا في :

1- تقديم الخدمة العمومية في أحسن الظروف .

2- اعادة الاعتبار للبنى (تنمية الأساسية

3- تحسين المستوى العيش للفرد

4- تنمية الموارد البشرية

5- دعم و تثبيت و ديمومة النمو الاقتصادي غير أن برنامج من هذا النوع (الحجم)،

سيطرح ثباتا بالتأكد جملة من التحديدات منها على الخصوص

-مدى إستمرار طبيعة الميزانية الحالية على المدى البعيد مع ضمان نوعية النفقات بمعنى

آخر سيواجه الصعوبات التالية :

3-2- دراسة تحليلية لأهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC

على خلاف برنامج ادعم لانعاش الاقتصادي PSRE، فان الوثيقة المتضمنة لبرنامج دعم

النمو جاءت على شكل قائمة من البرامج مجمعة على شكل برامج مرفقة بتخصيصات

مالية فقط دون أي ذكر الأهداف واضحة قابلة للقياس .

و لأجل الأولويات ما بين القطاعات و المتضمنة بشكل ضمنى في البرنامج لدعم النمو

PSC لفترة 2005 -2007 فإنه من الضروري مقارنة ذلك مع تلك التي يتضمنها برنامج

دعم الانعاش الاقتصادي (PSRE)، و هذا يلاحظ من الجدول و الشكليين التاليين

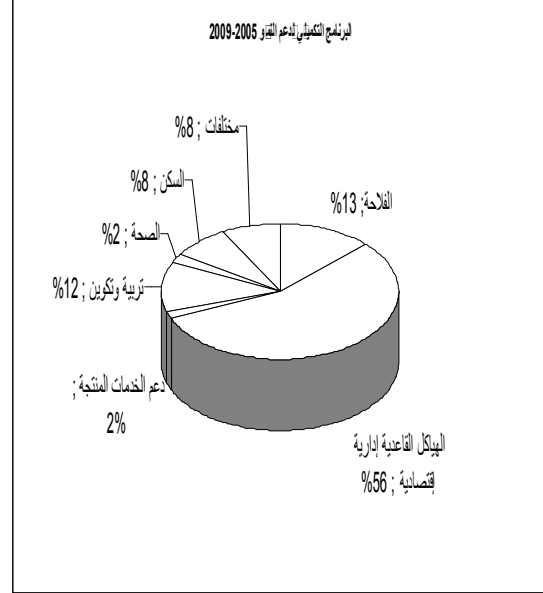
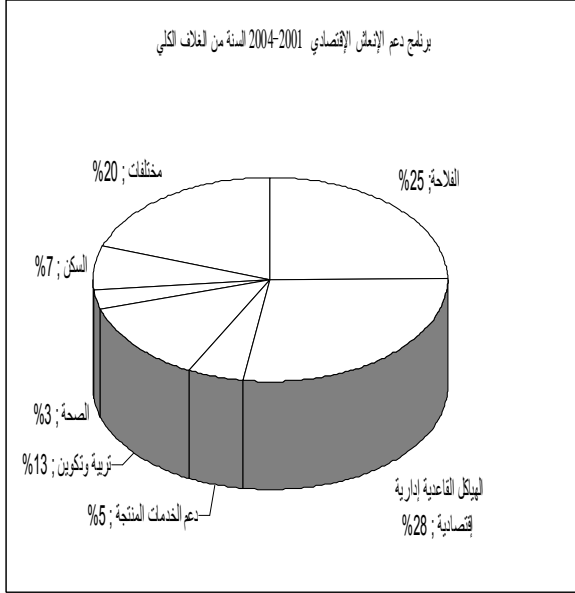
الجدول رقم 35 مقارنة بين المخصصات المالية للبرامج المتضمنة في كل من برنامج

PSRE وبرنامج PCSC.

القطاعات	برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 للنسبة من الغلاف الكلي	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009 النسبة من الغلاف الكلي
الفلاحة	25%	13%
الهياكل القاعدية	28%	56%
دعم الخدمات المنتجة	5%	2%
تربية و تكوين	13%	12%
الصحة	3%	2%
السكن	7%	8%

المصدر : تقرير البنك العالمي 2006, مرجع سابق

الشكل : 14 مقارنة بين المخصصات المالية للبرامج PSRE وبرنامج PCSC.



تمثيل معطيات الجدول السابق بيانيا.

إن تحليل هذين شكلين يقود إلى استخراج الملاحظات التالية :

- كل قطاع شهرا إرتفاعاً محسوساً في موارد المطلقة ما بين البرنامجين PSRE و PCSC

- هذه الزيادة واضحة و مبررة في قطاعات التربية و الصحة فقد تضاعفت الموارد بالنسبة لقطاع التربية بنسبة 7 مرات و خمس مرات بالنسبة لقطاع الصحة

- المنشآت القاعدية الاقتصادية أشغال العممية و طرق تغير المستفيد الأكبر من الغلاف المخصص لبرنامج التكميلي (PSC) .

1- حسب دراسة للبنك العالمي حول النفقات العمومية في الجزائر (سنة 2006) فان برامج الري (الري و الفلاحة) لم تأخذ حقتها في توزيع البرامج في البرنامج التكميلي PCSC فيخصها مقارنة برنامج PSRE تراجعت إلى النصف ضمن 25% إلى 13% و هي ما يعتبر إهمال لهذا القطاع الحيوي .

- في دراسة لصندوق التنفيذ الدولي و البنك العالمي لهذه المشاريع بينت إن هذه البرامج ذات نوعية ضعيفة من جهة و من جهة ثانية ضعف آلية المراقبة مما نتج عنه انجاز

نسبتي لهذه البرامج و كمثل على ذلك يذكر بر
قطاع المياه .

-أما قطاع الصحة فبیت هذه الدراسة أنه لم يعبر أي إهتمام الى الدراسات المتعلقة بالتكلفة
أي أعدت في غياب هذا النوع من الدراسات .
و بالنسبة لقطاع النقل فهو الآخر منال على عدم دراسة التكلفة بشكل جيد حيث أنه خلال
الفترة 2004/2000 فإن اعادة تقويم المشاريع (التكلفة) مثلت في المتوسط 15% من
الاعتمادات الدفع الأولية .
- يجب معطيات وزارة المالية هذه التقييمات المعادلة مثلت 21% سنة 2000 ، 16% سنة
2001 ، 12% سنة 2001 ، 2003 ، و 19% سنة 2004 .
فحسب معطيات وزارة المالية¹ هذه التقييمات المعادلة مثلت 21% سنة 2000 ، 16% سنة
2001 ، 12% سنة 2002 ، 2003 ، و 19% سنة 2004 .

¹- Mourad Medlci ,Ministre des finances : communication relative au séminaire sur la revue
de dépenses publique (RDP); juillet 2006.

خلاصة الفصل

إن هذا الفصل الأخير من الجزء التطبيقي فقد خلال فترة التحول الاقتصادي و ذلك ابتداء من سنة 1990 حيث تمكنا من التوصل الى النتائج التالية:

إن الاستثمار العمومي في الجزائر شكل نسبة 16% من الناتج المحلي الخام لسنة 1993 ثم انخفض الى 8% بالمئة نهاية التسعينات ليرتفع خلال الفترة (2000-2004) الى 10% و من المتوقع أن يرتفع أكثر خلال الفترة 2009/2005 نتيجة تنفيذ مشاريع برنامج دعم النمو .

كما يلاحظ أيضا علاقة مباشرة بين حجم الاستثمارات العمومية مع مقدار و حجم إيرادات البترول ، و نفس الملاحظة تنطبق على حجم الناتج المحلي الخام ، و هذا ما يعكس ارتباط الاقتصاد الجزائري بسعر البترول .

كما أننا توقعنا عند ملاحظة مهمة و هي أن معدل تنفيذ الاستثمارات في تراجع و هذا راجع أساسا الى عدم مراعاة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني .

ولتفادي ذلك الأشكال يجب وضع نظام للاستثمارات العمومية فعال يضمن جدية الاعداد وسلامه التنفيذ للمشاريع الاستثمارية و من خلال استعراض للنفقات العمومية الموجهة لاربع قطاعات أساسية و هي : الأشغال العمومية و النقل، المياه والري ، التربية الصحة تبين ما يلي :

- هناك ضرورة لترشيد نفقات الاستثمار ، و ذلك عن طريق تعزيز عنصر التخطيط .
- مسايرة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني .
- البحث عن فعالية أحسن في هذا القطاعات .

و من خلال دراسة تأثير النفقات العمومية على المؤشرات الاقتصادية الكلية كالنمو التضخم ، البطالة ،رصيد ميزان المدفوعات فإنه يمكن القول أن السياسات الاقتصادية المتبعة خلال فترة الدراسة أعطت الأولوية في البداية الى سياسات جانب الطلب الكلي من خلال سياسات مالية و نقدية تقييدية صارمة خلال الفترة (94-95) و ذلك للتحكم في التضخم ، و تخفيض العجز في ميزان المفوعات تدريجيا عن طريق زيادة الفائض في الميزان التجاري ، و بالمقابل ارتفع معدل البطالة الى مستويات قياسية .

أما عن هيكل النفقات خلال هذه الفترة هو لصالح

و بصفة عامة كان تقليص في نمو النفقات العامة .

و كان لسياسة الاتفاق هذه الأثر على عدة مستويات منها على المستوى العام للأسعار (التضخم) على مستوى رصيد الميزانية العامة ، على مستوى التشغيل و البطالة .

أما خلال الفترة 1999-2004 (فترة الانعاش الاقتصادي) فإن وتيرة نمو النفقات العامة فقد تميزت بنمو سريع ابتداء من سنة 1999 ، حيث بلغ متوسط نمو النفقات العامة بـ 10% سنوياً .

و يمكن تفسير هذا الارتفاع الكبير في النفقات العامة في هذه الفترة مقارنة بفترة التعديل الهيكلي ، بالفائض المالي المتحصل عليه من الإيرادات البترولية (ارتفاع سعر البترول الى مستويات قياسية) .

أما خلال فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو ، فقد واصلت النفقات العمومية في الارتفاع نتيجة تنفيذ مشاريع كبرى ذات أغلفة مالية ضخمة غير أنه يلاحظ أن هناك اشكالية تطرح في هذا السياق و هي أمام هذا الضخ الهائل للأغلفة المالية في الاقتصاد الوطني ، فان الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني لاتتماشى مع هذا الريتم المتزايد ومن جهة ثانية هناك انعكاس سلبي على المستوى العام للأسعار (قد يؤدي الى ارتفاع في معدل التضخم نتيجة عدم تحقيق معدلات ايجابية و دائمة في القطاعات المنتجة) .

خلاصة الجزء التطبيقي

ان المحاولات التي كانت ترمي إلى تحقيق الاستقرار الإقتصادي دون تدخل المؤسسات المالية الدولية ، هي تلك المحاولات التي تمت خلال الفترة (1992-1993) وتميزت بكونها ذاتية التوجيه، لكنها لم تؤتي ثمارها حيث نتج عنها ركود إقتصادي وتراجع لمختلف مؤشرات الأداء على المستوى الكلي، ثم تلتها محاولة أخرى خلال الفترة (1994-1995) ، حيث عاودت الجزائر من جديد طلب تدخل المؤسسات الدولية قصد تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية للإقتصاد الجزائري ، وأخيراً برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة (1995-1998) حيث تم إبرام إتفاق وإسترجاع النمو(سياسات جانب العرض) غير أن أهداف هذا البرنامج لم يحقق كلية كما كانت مسطرة .

إن الوضع العام للتوازنات الداخلية والخارجية فرض سلسلة من الهزات (Choc) كافية لتبني نموذج تنظيمي للإقتصاد مبني على أساس آليات السوق.

إن الرهانات الكبرى للإصلاحات المطبقة كانت ترمي إلى تحقيق الأهداف النهائية التي من شأنها توفير الشروط الضرورية لنمو إقتصادي حقيقي ودائم ، وأيضاً في ولوج متحكم فيه في الأسواق الإقليمية والدولية، وكذلك إزاحة كل مسببات عدم تناسق دور الدولة في الإقتصاد الوطني ، غير أنه وبتقييم موضوعي لمسار هذه الإصلاحات فإن الأهداف كما سبق ذكرها وكما هي مسطرة في برنامج التعديل الهيكلي لم يتم تحقيقها كلها .

حيث لوحظ أن هناك تزايد في معدلات نمو نفقات التسيير بشكل يفوق معدلات نمو نفقات التجهيز إلى غاية 2005، حيث تم إرتفاع معدل نمو نفقات التجهيز بشكل ملحوظ وهذا بسبب تطبيق برامج إنفاقية تمثلت في برنامجي دعم الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو .

أيضاً لوحظ تزايد في معدلات عجز الموازنة بسبب الإرتفاع السريع للنفقات مقابل الإيرادات، أما فيما يخص توازن الميزانية و تأثيرها بالإصلاحات الإقتصادية، فإنه تم الوقوف على الارتباط الوثيق بين هذا التوازن و العوامل الخارجية ممثلة في سعر البترول . كما أن هذا التوازن تآثر بشكل مباشر بالإصلاحات المطبقة خلال هذه الفترة .

وفي نفس السياق فإن عصنة وتطوير تسيير الميزانية العامة من حيث الإعداد و التنفيذ وكذا مدى تطبيق السلطات الجزائرية للمعايير الدولية في التسيير الموازي، فإنه تبين أن هناك نقائص وتأخر في إعتقاد هذه المقاييس و المعايير ، و طرق التسيير الموازي، لذا أصبح من الضروري ادخال اصلاحات تعتمد أساساً على إعادة تعديل وصياغة القانون العضوي الخاص بكيفية إعداد قوانين المالية ، حيث تم التركيز على ضرورة الإنتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية الاهداف القابلة للقياس .

ولدى دراستنا لموضوع الاستثمارات العمومية تبين لنا ان هناك علاقة مباشرة بين حجم الاستثمارات العمومية و مقدار و حجم إيرادات البترول ، و نفس الملاحظة تنطبق على حجم الناتج المحلي الخام ، و هذا ما يعكس ارتباط الاقتصاد الجزائري بسعر البترول . كما أننا توقعنا عند ملاحظة مهمة و هي أن معدل تنفيذ الاستثمارات في تراجع و هذا راجع أساساً الى عدم مراعاة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني .

و من خلال استعراض للنفقات العمومية الموجهة لاربع قطاعات أساسية و هي :
الأشغال العمومية و النقل ، المياه والري ، التربية ، الصحة تبين ما يلي :
- هناك ضرورة لترشيد نفقات الاستثمار ، و ذلك عن طريق تعزيز عنصر التخطيط .
- مسايرة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني .
- البحث عن فعالية أحسن في هذا القطاعات .

يمكن القول أن السياسات الاقتصادية المتبعة خلال
البداية الى سياسات جانب الطلب الكلي من خلال سياسات
الفترة (94-98) و ذلك للتحكم في التضخم ، و تخفيض العجز في ميزان المفعوات تدريجيا

عن طريق زيادة الفائض في الميزان التجاري ، و بالمقابل ارتفاع معدل البطالة الى
مستويات قياسية .

أما خلال الفترة 1999-2004 (فترة الانعاش الاقتصادي) فإن وتيرة نمو النفقات
العامة فقد تميزت بنمو سريع ابتداء من سنة 1999 ، حيث بلغ متوسط نمو النفقات العامة
بـ 10% سنوياً .

أما خلال فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو ، فقد واصلت النفقات العمومية في
الارتفاع نتيجة تنفيذ مشاريع كبرى ذات أغلفة مالية ضخمة, غير أنه يلاحظ أن هناك
اشكالية تطرح في هذا السياق و هي أمام هذا الضخ الهائل للأغلفة المالية في الاقتصاد
الوطني ، فان الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني لا تتماشى مع هذا الارتفاع المتزايد .

الخلاصة العامة

إن البحث الحالي و الذي تناول دور النفقات العمومية في تسير مسار التحول نحو إقتصاد السوق في الجزائر كان لابد من التمهيد له بدراسة نظرية توضح من خلالها الإطار النظري الذي يتم من خلاله هذا البحث ، وذلك حتى يفهم الباحث جذور الإشكالية وأبعادها المختلفة نظرياً وتوظيف كل ذلك لفهم الجانب التطبيقي للدراسة ومن ثمة القدرة على التحليل و الفهم ، ولهذا الغرض إستعمل البحث على جزئين :

الأول : نظري وخصص لمكانة المالية العامة في الإقتصاد الكلي ومن ثمة أهمية النفقات العمومية وأثارها الإقتصادية على المستوى الكلي لننتقل فيما بعد إلى أهمية التوازنات الإقتصادية الكلية وتأثرها بدور المالية العامة عن طريق أدواتها (السياسة الضريبية و السياسة الإنفاقية) حيث أن الإختلال في التوازنات الكلية يفوز بالضرورة أزمة تؤثر على جميع قطاعات الإقتصاد وهذا ما يحدث في أغلب الدول النامية ومنها الجزائر ، حيث يتم التوجه حينها إلى تبني مختلف برامج الإصلاح و الإستقرار الإقتصادي ، فكان لا بد أن يمهد لهذا فصل حول الإطار النظري للإصلاحات الإقتصادية .

الثاني : تطبيقي وخصص في البداية إلى تشخيص وضعية الإقتصاد الجزائري وطبيعة الأزمة التي يعاني منها ، ثم تم التطرق إلى مجموعة البرامج الإصلاحية التي تم إعتماؤها خلال فترة الدراسة ، ونظراً لكون الجانب المالي (المالية العامة) هو القطاع المتأثر مباشرة من جهة ومن جهة ثانية هو أداة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية بصفة عامة وخاصة في مجال الإصلاح ، حيث تعتبر الميزانية العامة الوسيلة الرئيسية في ذلك فقد تم التطرق إلى وضعية هذه الأخيرة إعتماً على قوانين المالية من حيث التوجيهات العامة بهات التوازن ، طرق التسير و العصرية) وكل هذا من وجهة نظر إصلاحية وصولاً في الفصل الأخير إلى واقع النفقات العمومية خلال مرحلة التحول ، وكيف إستعملت النفقات العمومية خلال هذه الفترة ، وما تأثير ذلك على باقي مناحي الحياة الإقتصادية بإستعراض أهم المؤشرات الكلية كالنمو ، البطالة ، التضخم وغيرها فبعد تناول موضوع دور النفقات العمومية في تسير مسار التحول الإقتصادي حالة الجزائر فإنه تم التوصل إلى النتائج التالية :

أولاً- نتائج الجزء النظري :

فمن خلال تعرضنا للمفهوم العام للمالية العامة ، مركزين على مفهوم النفقات العامة وعلاقتها بالإقتصاد الكلي توصلنا إلى النتائج التالية :

- إن الدور الإقتصادي للدولة يتجسد من خلال السياسة المالية وهي عبارة عن التجسيد العملي لتدخل الدولة في الإقتصاد الوطني .

- إن السياسة الإقتصادية هي إحدى وسائل التحليل الكلي وبالتالي فإن مفهوم التحليل الكلي للإقتصاد قد مر بعدة مدارس فكرية .

- أما علاقة المالي العامة بالإقتصاد الكلي فإن الدراسات التي تمت في هذا الإطار فقد أخذت شيئاً فشيئاً بتحليل إنعكاس ادوات الميزانية (رصيد الميزانية ، نفقات ، إيرادات) على الأهداف العامة للإقتصاد الكلي .

- ففي فترة الستينات برز ما يسمى بالإقتصاد النموذجي الكلي (MACRO ECONOMIE STANDARD) وهو عبارة عن دمج الأفكار التجديدية الكينز مع منهجية النيوكلاسيك بإستعمال نموذج منحنى LM IS حيث أن السياسة النقدية تكون محكمة للسياسة المالية . أما الركيزة الثانية للإقتصاد الكلي النموذجي هو قانون فليبيس و الذي يؤكد بأن تزايد الأجور الأمية ومن ثمة الأبعاد يرافقه إنخفاض في البطالة وبشكل متبادل فإن هذا يعطي مبرر لتدخل الدولة قصد التحكيم بين أمرين هما البطالة و التضخم وهو ما يسمى برواق - corridore - غير أن النقديون يرون غير ذلك حيث يعبرون بأن كمية النقود هي التي تؤثر على الوضع الإقتصادي ، حيث شكلوا في أطروحات كثير ، وكذا قانون فليبيس خاصة مع ظهور الكساد التضخمي ن حيث يحصلون إلى فكرة أن الأهم هو الدول الذي يمكن أن تأخذ السياسة الإقتصادية .

أما الكينزيون اللاحقون ، فقد دافعوا على فكرة إقتصاد السوق و التوازن بفضل الإجراءات الضريبية و النقدية .

أما الكلاسيك الجدد : فقد تدخلوا على أساس ما يسمى بالتبؤوات العقلانية و السلوكات الرشيدة للأعوان ومن ثمة عدم فعالية سياسة التنظيم و الضبط المصرفي سواء كانت ميزانية أو نقدية .

غير أن الواقع أثبت عكس هذه من خلال بعض الد

الأخيرة مثل اليابان ومن جاءت فكرة النمو الداخلي و الشرعية الجديدة للمالية العامة وذلك من خلال إدخال فكرة المردودية لبعض العوامل مثل الخبرة ، تراكم رأس المال المصرفي في قطاع التربية ، وفكرة النمو الداخلي هذه المقدمة من طرف (R.J.BARRO) 1990 وضعت النفقات العمومية في موقع المحرك الأساسي لكل الحركية الإقتصادية .

الكنزيون الجدد : إن الإشكالية الكينزية تم العودة إليها إعتماها بشكل رسمي في إطار ما يسمى بالإقتصاد الكلي الكينزي .

إن خلاصة يمكن إعتبار أن المالية العامة كانت دوماً محور الإقتصاد الكلي فمن الحياد الدولة بالنسبة للكلاسيك إلى الإنتقاد من النقديون ثم الكلاسيك الجدد ثم العودة إلى رد الإعتبار إلى المالية العامة في الإقتصاد الكلي من طرف الكنزيون الجدد ، ومن ثمة فإن الآثار الإقتصادية للنفقات العامة تطورت مواكبة مع توسيع دور الدولة ، حيث يلاحظ تزايد النفقات العمومية بشكل مستمر .

أما مايمكن إستخلاصه من الفصل الثاني و الذي خصص إلى التوازنات الكلية وعلاقتها بالمالية العامة فهو على النحو التالي :

- إن تحقيق التوازن الكلي في الإقتصاد يتم حيث يتحقق التوازن في كل من الأسواق الأربعة: سوق الإنتاج، سوق النقد، وسوق العمل، سوق الأوراق المالية، أو على الأقل سوق الإنتاج و النقد لارتباطهما الوثيق.

و في هذا الإطار فإن منحنى (IS) يمثل الطلب الكلي على السلع و الخدمات مع ثبات المستوى العام للأسعار، و ذلك عند مستويات مختلفة لمعدل الفائدة، و ميل هذا المنحنى سالب بمعنى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة و مستوى الدخل التوازني.

- أما المنحنى (LM) و المعبر عن التوازن في سوق النقود فهو يمثل علاقة محددة بين مستوى الدخل الحقيقي و سعر الفائدة، و ميل هذا المنحنى موجب، و هذا يعني أن العلاقة بين الدخل الحقيقي و الزيادة في الطلب على النقود من دخل المعاملات هي علاقة طردية.

- أما فيما يخص الجزء الخاص: بدور المالية العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي فإنه يمكن تلخيص أهم الأفكار المتوصل إليها على الشكل التالي:

- إن توازن الميزانية حسب المفهوم الكلاسيكي هو حس

وظائف الدولة التقليدية المسماة الدولة الحارسة، و لا يتوافق مع وظائف الدولة الحديثة (المتدخلة)، نتيجة الدور الاقتصادي لهذه الأخيرة. فحسب المدرسة الكلاسيكية فإن يجب المحافظة على توازن الميزانية بشكل دائم.

أما الفكر الكينزي فإنه غير ذلك بل يحذ العجز الموازي إذا كان هذا الأخير موجه إلى استثمارات منتجة، و حسب هذه المدرسة دائماً فإنه يجب أخذ بعين الاعتبار التوازن الاقتصادي ككل.

و في هذا السياق فإن كينز يرى بأن هناك بطالة إجبارية و من هذا المنطلق لا يمكن اعتبار التشغيل الكامل كأساس للتحليل، و أن الأسعار و الأجور لا تتسم بالمرونة التي اعتمدها الكلاسيك في تحليلاتهم. و من هنا ينادي كينز بضرورة تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي و تفعيل السياسة المالية.

و نخلص مما سبق إلى أن الفكر الكينزي كان يؤمن بفعالية الموازنة العامة و عدم حياد السياسة المالية.

و أخيراً أنهينا هذا الفصل بتأثير السياسة الإنفاقية و الضريبية على التوازن الاقتصادي الكلي.

و ذلك من خلال مجموع من المعاملات التي تخلص إلى أن:

أ) تأثير السياسة الإنفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي يتم من خلال المضاعف البسيط للانفاق الحكومي، حيث أن الزيادة في الانفاق العام (ΔG) سيتبعها نمو مضطرب في الناتج الوطني (ΔY) و هذا نتيجة لأثر المضاعف مع افتراض ثبات العوامل الأخرى. و عندئذ تعتبر السياسة المالية ناجحة و فعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية و زيادة الإنتاج.

ب) و في نفس الفرضيات و فيما يخص السياسة الضريبية فإنه يمكن القول أن تخفيض في سعر الضرائب يؤدي إلى حدوث زيادة في الناتج الوطني، و يؤدي ذلك بدوره إلى نمو الحصيلة الضريبية، و هذا أيضاً يتجسد عن طريق السياسة المالية.

ومن خلال تعرضنا للإطار النظري للإصلاحات فإنه تم الوقوف عند مفهوم الإستقرار الإقتصادي واسباب عدم الإستقرار وذلك من وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة :

- المدرسة النقدية ، مدرسة التوقعات الرشيدة ، المدرسة الكينزية ، وأخيراً المدرسة الهيكلية

ثم بعد ذلك تم التعرض إلى سياسات الإصلاح حيث تم السياسات وهما :

السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي أو ما يسمى بالسياسات الأرثوذكسية وهي تنقسم إلى نوعين سياسات جانب الطلب وتسمى سياسات الإستقرار أو التثبيت الإقتصادي وسياسات جانب العرض وتسمى سياسات التصحيح أو التكيف الهيكلي ، وتعرضنا بالشرح إلى مختلف تدابير هذه السياسات بالإضافة إلى مقارنة الصندوق النظرية في تعميم هذه السياسات من خلال أسلوب الإمتصاص (الإيستيعاب) و الأسلوب النقدي لميزان المدفوعات .
ثم تعرضنا إلى الصنف الثاني وهو سياسات غير الأرثوذكسية وهي سياسات تبنتها بعض الدول في امريكا الآتينية كالأرجنتين و البرازيل وهي عبارة عن محاولة ذاتية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي حيث أنها تختلف في مضمونها وإجراءاتها عن السياسات الأرثوذكسية لصندوق النقد الدولي خاصة فيما يخص معالجتها لموضوع التضخم .

ودائماً في إطار إستعراض المرجعية النظرية لسياسات الإصلاح من الضروري التطرق إلى موضوع الحاكمية المالية وإصلاح الميزانية من خلال المبحث الرابع حيث وضحنا مختلف المفاهيم المتعلقة بفكرة الحاكمية ومن ثمة الحكم الراشد لما له من علاقة وطيدة بفكرة الإصلاحات بصفة عامة و الإصلاحات المالية بشكل خاص و التي تتجسد في إصلاح الميزانية مبرزين أهم عناصر هذا الإصلاح ثم تطرقنا بعد ذلك إلى مفهوم ترشيد النفقات العامة ومتطلبات نجاحه ، حيث تم الوقوف على أهم عوامل النجاح لنختم هذا المبحث بإستعراض موجز لفكرة الرقابة في صرف المال العام كأخذ عناصر الترشيد و الفعالية في مجال التسيير الموازي بصفة عامة .

ثانياً: الجزء التطبيقي

من خلال دراستنا لدور النفقات العمومية في تسيير مسار التحول الإقتصادي في الجزائر من خلال المحاور الثلاثة التي سبق إستعراضها يمكن التوصل إلى مايلي :

- بداية إن الأزمة التي ضربت الإقتصاد الوطني سنة 1986 بسبب الإنخفاض الحاد في سعر البترول كانت نتيجة منطقية لإعتماد الإقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بشكل شبه كلي ، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الطبيعة الريعية للإقتصاد الوطني عرض السياسة العامة للبلد ومنذ الإستقلال إلى أزمة إستراتيجية تنموية وأمام هذه الوضعية لم تجد

السلطات الجزائرية من حل أمامها سوى التوجه إلى

قد إعتاد سياسات وبرامج من شأنها المساعدة على التحول نحو إقتصاد السوق وذلك يوضح
ميكانيزمات تسير السوق وتشجيع الملكية الخاصة بوسائل الإنتاج ، وإنتهاج سياسة إقتصادية
كلية من النوع الليبرالي ، حيث يتم ذلك على عدة مراحل منها :

- محاولة تحقيق الإستقرار الإقتصادي ، ثم تحرير الإقتصاد ثم تحرير التجارة الخارجية
وفتح المجال للإستثمار الأجنبي مع وضع نظام مصرفي فعال ، سوق نقدية وأخرى مالية
وتكييف المنظومة التشريعية مع الواقع الجديد .

وفي هذا الإطار كان لزاماً على السلطات الجزائرية الإسراع في الإصلاحات على مختلف
القطاعات حيث قامت بنوعين من الإصلاحات منها ما هو ذاتي ومنها ما هو مدعوم من
طرف المؤسسات الدولية ، فالإصلاحات الذاتية كانت في جانبها التنظيمي هو إعادة النظر
في الكثير من التشريعات التي من شأنها المساهمة في التحول نحو إقتصاد السوق ونذكر
على الخصوص ، القوانين الخاصة بإستقلالية المؤسسات العمومية ، القرض و النقد
التخطيط .

اما الجانب الإقتصادي فقد مس السياسة المالية ، النقدية سياسة الصرف ، التجارة
الخارجية ، أما برامج الإصلاح الإقتصادي مع المؤسسات الدولية فقد كانت بداية مع محاولتي
الإستقرار لسنة (1989 إلى ماي 1990) و الثاني (جوان 1991 إلى مارس 1992) وهما
يتعلقان ببرامج الإستقرار الإقتصادي ، ثم المحاولة الثالثة للإستقرار لكن هذه المرة من دون
تدخل المؤسسات الدولية وكانت ذلك في الفترة (1992-1993) لكنها لم تعطي النتائج
المتوقعة ، فكان التوجه مرة أخرى نحو الهيئات الدولية فكان الإتفاق حول برنامج الإستقرار
الإقتصادي (1994-1995) وأخيراً الدخول في مرحلة التعديل الهيكلي بموجب الإتفاق
الموسع (ماي 1995 إلى ماي 1998) .

و الذي طبقت من خلاله الجزائر إجراءات ذات طابع هيكلي الهدف منه تحقيق
الإستقرار الإقتصادي إعادة التوازنات ، بعث نمو دائم فكانت مجموعة من الإصلاحات
أضفت في النهاية إلى إحداث مجموعة من التأثيرات منها على المستوى الكلي حيث
إنخفضت معدلات التضخم ، تحقيق نوع من الإستقرار الكلي بالرغم من التكلفة الإجتماعية

الباهضة أما على المستوى الإصلاحي فكان القطاع
الإصلاح الهيكلي ، إضافة إلى القطاع البنكي .

وأخيراً يلاحظ أن وتيرة الإصلاحات الإقتصادية قد خفت أن لم نقل قد توقفت ابتداءً من
سنة 1999.

فمن خلال دراستنا لموضوع ميزانية الدولة في إطار مشاريع قوانين المالية من حيث واقعها
وتحديات العصرنة يمكن إستخلاص ما يلي :

1- إن الميزانية العامة تعد المرآة العاكسة للجوانب السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و
الإدارية للوطن ، ذلك كونها عبارة عن وثيقة توضح مختلف الأدوات التي تستعملها السلطات
العمومية لتجسيد البرامج التنموية على المستوى الوطني .

2- إن القانون 17/84 المؤرخ في و المتعلق بقوانين المالية يعتبر القانون المجسد لقانون
الميزانية في الجزائر حيث عرفها في المادة السادسة منه بأنها " تتشكل من الإيرادات و
النفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية كما توزع وفق الأحكام التشريعية
وهي شكل الموازنة العامة للدولة "

3- فمن خلال دراسة مشاريع قوانين المالية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2006 يلاحظ
كثرة قوانين المالية التكميلية حيث من بين 17 قانون مالية موضوع الدراسة هناك....
وكقانون مالية تكميلي ، غير أن الملاحظ أنها قوانين مالية تعديلية وليس تكميلية لكون ان
قانون المالية التكميلي " يعيد النظر في بنود الموازنة سواء بالزيادة أو النقصان .

4- لا يتم العمل بقانون ضبط الموازنة المنصوص عليه في المادة الخامسة من القانون
17/84 رغم أهميته بالنسبة للتسيير الموازني .

5- فيما يخص هيكل الموازنة العامة في الجزائر وخلال فترة الدراسة يلاحظ أن هناك تفوق
لميزانية التسيير على ميزانية التجهيز (جانب لنفقات) أما الإيرادات فهناك تفوق كبير لصالح
الإيرادات البترولية مقابل الإيرادات العادية ، مما يعني إرتباط مباشر للإيرادات بالضرروف
السائدة في الأسواق العالمية للمحروقات .

وهذا ما يؤكد ريعية الإقتصاد الجزائري بصفة عامة .

6- ظاهرة تزايد النفقات العمومية بشكل مستمر يفوق

من سنة 2001 وهو ما يتزامن مع بداية تطبيق البرامج الإنفاقية و المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو .

ومما سبق يمكن القول بان الطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري كانت تمثل دائما

المعوق الرئيسي في مسار تحول الاقتصاد الجزائري.

- وفي نفس الإطار ولدى دراستنا لإنعكاس الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة على توازن الميزانية في الجزائر يلاحظ ما يلي :

1- بداية أن أهم ما يميز الميزانية في الجزائر هو إرتباطها الكلي بأسعار المحروقات على مستوى السوق العالمي ، حيث تعتبر الجباية البترولية أهم مورد ، وهنا يجب توضيح الأثر غير المباشر لتقلبات أسعار البترول على الميزانية ذلك أن حجم مداخيل قطاع المحروقات هو الذي يحدد حجم الإستيراد للبلد ، ومن ثمة يكون تحديد مستوى الإيرادات الجبائية المتأتية من الواردات (حقوق الجمركية ، الرسم على القيم المضافة)

2- إن تطور رصيد الميزانية يعكس بشكل واضح تقلبات على مستوى الجباية البترولية غير أن هذا الرصيد تأثر أيضاً بسياسة سعر الصرف المطبقة خلال فترة التعديل الهيكلي (1994-1998) كما أن هناك علاقة بين تطور رصيد الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الخام وسعر البترول (علاقة طردية) .

- فبالرغم من وجود ما يسمى بصندوق ضبط الإيرادات إلا أن توازن الميزانية في الجزائر يبقى هش وعرضة لكل التقلبات وخاصة الخارجية منها .

- كما يلاحظ أن نسبة العجز الموازني هي في تزايد مستمر لكن الخطورة تكمن في إمكانية إستعاب هذا العجز مستقبلاً ذلك أن المعايير المعمول بها دولياً هي أن لا تتعدى نسبة العجز 3% من الناتج المحلي الخام وهذا ما لا يتطبق على الوضع الجزائري .

- إن إشكالية ملاءة الميزانية على المدى الطويل مرتبط إلى حد كبير بمدى قدرة السلطات الجزائرية على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية قصد الوصول إلى التحقيق من نسبة التبعية إلى قطاع المحروقات .

- كما يلاحظ أن الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة قد أذ

على الدولة التكفل بها على المدى القصير وذلك من خلال إنشاء عدد كبير من الصناديق تمول من طرف الدولة كما أن عمليات برأس المال شكلت نسبة كبيرة من ميزانية التجهيز . أما فيما يخص إصلاح و عصرنة الميزانية فإنه يلاحظ غياب إطار خاص بالنفقات العمومية على المستوى المتوسط اضافة الى عدم دقة التقديرات في اعداد الميزانية و هذا ما يؤكد ه كثرة قوانين المالية التكميلة .

كما ينصح الخبراء الماليون عدم تجزئة النفقات الى تسيير و تجهيز خاصة على المدى المتوسط .

-كثرة الحسابات الخاصة و ايداع مبالغ مغيرة بها لا تخضع الى شفافية و رقابة البرلمان أيضا يلاحظ طول الفترة الاضافية لاقفال السنة المالية و المقدرة بثلاثة أشهر .

و في هذا الاطار و قصد تحسين مستوى التسيير الموازي فان الواقع يفرض على السلطات العمومية اعادة النظر في القانون الاطاره 17\84 و الخاص بكيفية إعداد الميزانية العامة وفق رؤية إصلاحية مستقبلية تهدف الى تحديث و عصرنة الأنظمة المرتبطة بالميزانية من خلال المرور من ميزانية الوسائل الى ميزانية النتائج ، و هذه المقاربة الجديدة في اعادة النظر في القانون العضوي الخاص بقوانين المالية ستؤدي إلى الانسجام مع الاصلاح الميزانية الساري و الى تحقيق الشفافية المرجوة و إصلاح الميزانية هذا يتم بالتزامن مع اصلاحات أخرى في المجال الجبائي ، و ذلك بادخال النخصص على الهيئات المكلفة بالتحصيل ، و تحسين العلاقة بين ادارة الضرائب و دافعي الضرائب إضافة الى الاصلاح الجمركي و الذي يهدف إلى مراجعة قانون الجمارك حتى ينسجم مع قواعد التجارة الدولية .

-أما الاصلاح البنكي فقد اعتمد على تحديث أنظمة الدفع و كذا تحسين ادارة المخاطر - GESTION DES RISQUES و كذا تعزيز قواعد الحيطه و الحذر .

انصل من خلال هذا الفصل الى نتيجة مهمة وهي ان هناك حساسية عالية بين توازن الميزانية و العامل الخرجي المتمثل في سعر البترول من جهة و تاثرها بالا اصلاحات المعتمدة من جهة ثانية .

-أما المحور الأخير من هذا الجزء التطبيقي فقد خص
خلال فترة التحول الاقتصادي و ذلك ابتداء من سنة 1990 حيث تمكنا من التوصل الى
النتائج التالية:

إن الاستثمار العمومي في الجزائر شكل نسبة 16% من الناتج المحلي الخام لسنة
1993 ثم انخفض الى 8% بالمئة نهاية التسعينات ليرتفع خلال الفترة (2000-2004) الى
10% و من المتوقع أن يرتفع أكثر خلال الفترة 2009/2005 نتيجة تنفيذ مشاريع برنامج
دعم النمو .

كما يلاحظ أيضا علاقة مباشرة بين حجم الاستثمارات العمومية مع مقدار و حجم إيرادات
البتروال ، و نفس الملاحظة تنطبق على حجم الناتج المحلي الخام ، و هذا ما يعكس ارتباط
الاقتصاد الجزائري بسعر البتروال .

كما أننا توقفنا عند ملاحظة مهمة و هي أن معدل تنفيذ الاستثمارات في تراجع و هذا
راجع أساسا الى عدم مراعاة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني .

ولنفادي هناك الأشكال يجب وضع نظام للاستثمارات العمومية فعال يضمن جدية الاعداد
وسلامه التنفيذ للمشاريع الاستثمارية و من خلال استعراض للنفقات العمومية الموجهة لاربع
قطاعات أساسية و هي : الأشغال العمومية و النقل، المياه والري ، التريية ، الصحة تبين
ما يلي :

- هناك ضرورة لترشيد نفقات الاستثمار ، و ذلك عن طريق تعزيز عنصر التخطيط .
- مسايرة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني .
- البحث عن فعالية أحسن في هذا القطاعات .

و من خلال دراسة تأثير النفقات العمومية على المؤشرات الاقتصادية الكلية كالنمو التضخم
، البطالة ،رصيد ميزان المدفوعات فإنه يمكن القول أن السياسات الاقتصادية المتبعة خلال
فترة الدراسة أعطت الأولوية في البداية الى سياسات جانب الطلب الكلي من خلال سياسات
مالية و نقدية تقييدية صارمة خلال الفترة (94-95) و ذلك للتحكم في التضخم ، و تخفيض
العجز في ميزان المفوعات تدريجيا عن طريق زيادة الفائض في الميزان التجاري ، و
بالمقابل ارتفاع معدل البطالة الى مستويات قياسية .

أما عن هيكل النفقات خلال هذه الفترة هو لصالح نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز و بصفة عامة كان تقليص في نمو النفقات العامة .

و كان لسياسة الاتفاق هذه الأثر على عدة مستويات منها على المستوى العام للأسعار (التضخم) على مستوى رصيد الميزانية العامة ، على مستوى التشغيل و البطالة .

أما خلال الفترة 1999-2004 (فترة الانعاش الاقتصادي) فإن وتيرة نمو النفقات العامة فقد تميزت بنمو سريع ابتداء من سنة 1999 ، حيث بلغ متوسط نمو النفقات العامة بـ 10% سنوياً .

و يمكن تفسير هذا الارتفاع الكبير في النفقات العامة في هذه الفترة مقارنة بفترة التعديل الهيكلي ، بالفائض المالي المتحصل عليه من الإيرادات البترولية (ارتفاع سعر البترول الى مستويات قياسية) .

أما خلال فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو ، فقد واصلت النفقات العمومية في الارتفاع نتيجة تنفيذ مشاريع كبرى ذات أغلفة مالية ضخمة غير أنه يلاحظ أن هناك اشكالية تطرح في هذا السياق و هي أمام هذا الضخ الهائل للأغلفة المالية في الاقتصاد الوطني ، فان الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني لانتماشى مع هذا الريتم المتزايد ومن جهة ثانية هناك انعكاس سلبي على المستوى العام للأسعار (قد يؤدي الى ارتفاع في معدل التضخم نتيجة عدم تحقيق معدلات ايجابية و دائمة في القطاعات المنتجة).

ومما سبق يتضح بانه ومن خلال كل مراحل تحول الاقتصاد الجزائري ، فلن السلطت العمومية قد استعملت النفقات العمومية كوسيلة او اداة رئيسية في تسيير مسار التحول هذا، باعتبار ان النفقات العمومية -من خلال السيلسة المالية -هي المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني.

و عليه فان الاقتصاد الجزائري و رغم كل برامج التحول سواء الذاتية منها أو المدعومة من طرف الهيئات الدولية و رغم الوفرة المالية الحالية فانه لا يزال لم يحقق النمو الدائم و المستقر ، إضافة الى عدم اكتمال إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق .

توصيات واقتراحات :

بعد استعراضنا للنتائج المذكورة، يمكن أن ننهي هذا البحث بالتوصيات التالية:

أولاً: في مجال الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة:

- ضرورة مواصلة مسار الإصلاحات الاقتصادية والمالية بوتيرة أسرع.
- ضرورة التخلص التدريجي من التبعية للعوامل الخارجية والمتمثلة في أسعار النفط في الأسواق الدولية وذلك تفيدياً لخطر الهزات المالية والاقتصادية التي تنشأ عن أي خلل في هذه الأسواق.
- كما يجب إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني وذلك عن طريق تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا المبادرات الفردية أي تشجيع القطاع الخاص بصفة عامة، وهذا كبديل عن إستراتيجية المشاريع الكبرى التي اعتمدت في سنوات سابقة ولم تعطي النتائج المرجوة منها.

ثانياً: في مجال الإصلاح المالي : وبالأخص في جانبه المتعلق بالميزانية حيث يجب:

- الإسراع في اعتماد مشروع إصلاح الميزانية العامة وذلك بتقديمه للمناقشة والمصادقة عليه أمام البرلمان (أي تعديل القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية) والانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية النتائج تحقيقاً للفعالية والشفافية المرجوة.
- العمل على جعل الميزانية في منأى عن الهزات المالية الخارجية بسبب انخفاض سعر البترول.

- التخفيض من العجز الموازني وترشيد الإنفاق العام.

- مواصلة إصلاح قطاع البنوك خاصة فيما يتعلق بتحديث أنظمة الدفع وشبكات التبادل قصد سرعة وتأمين العمليات البنكية وتحقيق إدارة المخاطر وتعزيز قواعد الحذر.

ثالثاً: في مجال الاتفاق العام:

نظراً لأهمية هذا الجانب فإن التوصيات والاقتراحات التي نراها ضرورية على ضوء ما سبق عرضه تتمثل فيما يلي:

- إيجاد آليات معينة قصد متابعة موضوع ترشيد الإنفاق العام وكذا التطبيق السليم الحاكمية المالية (الحكم الراشد).

- تعزيز الرقابة بكل أنواعها على صرف المال العام.
- إيجاد صيغة معينة قصد ضمان تنسيق فعال بين دراج
- برنامج وطني للاستثمارات - وذلك تفيدياً للتأخر في الإنجاز وكذا إعادة تقييم المشاريع.
- وبالنظر إلى حجم وأهمية الأغلفة المالية التي خصصت لبرنامج الإنعاش والنمو الاقتصاديين فإنه وفي إطار تطبيق هذه البرامج يجب مراعاة الطاقة الإستيعابية للاقتصاد الوطني.

أفاق وتطلعات البحث:

هناك دراسات عدة تناولت النفقات العمومية بمختلف جوانبها، وهناك أيضاً أبحاث ودراسات عديدة تناولت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، لكنها قليلة إن لم نقل نادرة تلك الدراسات التي تجمع بين هذين الموضوعين (نفقات عمومية وإصلاحات اقتصادية) ومن هناك تكمن أهمية هذا البحث، الأمر الذي يجعل الموضوع مفتوحاً على أبحاث مستقبلية.

وفي الأخير لا يسعني إلا حمد الله وشكره على ما أعانني به من قوة الصبر والإرادة، آملين أن نكون قد وفقنا في اختيار موضوع يتلاءم مع الظرف العام الذي يمر به الاقتصاد الوطني.



Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

المراجع

أولاً: باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- بلعزوز بن علي : محاضرات في النظريات و السياسات النقدية, ديوان المطبوعات الجامعية, 2004.
- 2- سوزي عدلي ناشد : الوجيز في المالية العامة ,الدار الجامعية للنشر , مصر , سنة 2000.
- 3- محمد عباس محرزى : اقتصاديات المالية العامة , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2003 .
- 4- حامد عبد المجيد المرسي, السيد حجازي : مبادئ الاقتصاد العام , الدار الجامعية , مصر , 1998.
- 5- حامد عبد المجيد , سعيد عبد العزيز: مبادئ المالية العامة , الدار الجامعية ,الإسكندرية , 2002
- 6- محمود إبراهيم الوالي : علم المالية العامة , الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية , الجزائر , 1997.
- 7- مبارك حجير: التوازن الاقتصادي و إمكانياته للدول العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، بدون سنة نشر .
- 8- صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1988، 115..
- 9- فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية و النمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985.
- 10- سامي خليل: اقتصاديات النقود و البنوك، شركة كاظمة للنشر و الترجمة، الكويت، 1982.
- 11- حامد عبد المجيد دراز, د. سميرة إبراهيم أيوب: مبادئ المالية العامة،- الدار الجامعية- الإسكندرية 2002.
- 12- عبد المطالب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على المستوى القومي تحليل كمي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- 13- عبد العزيز علي السوداني: أسس السياسة المالية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية مصر، 1996.
- 14- يونس أحمد البطريق: السياسات الدولية في المالية العامة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، بدون سنة.
- 15- د. عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية وتقييمية- ديوان المطبوعات الجامعية , 2006 .
- 16- د/ برييش السعيد: الإقتصاد الكلي , دار العلوم للنشر و التوزيع 2007- .
- 17- د. محمد شريف المان: محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية الجزء الأول , ديوان المطبوعات الجامعية سنة 2003 .
- 18- ضياء مجيد الموسوي : النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي - ديوان المطبوعات الجامعية , 1994.

19- رفعت المحجوب: الطلب الفعلي مع دراسة خاصة
القاهرة، 1971.

- 20- علي لطفي: إيهاب نديم، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، مكتبة عين الشمس، 1996 .
- 21- محمد زكي شافعي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 1977.
- 22- محمد فوزي أبو السعود: مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 23- مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
- 24- عصام بشور: توازن الموازنة العامة، مطبعة جامعة دمشق، 1983 .
- 25- الطاهر لطرش : تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2000.
- 26- عبد المنعم راضي : النقود و البنوك، مكتبة عين شمس القاهرة، 1998.
- 27- سميرة إبراهيم أيوب: صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، الإسكندرية 2000.
- 28- د.حسين مصطفى: المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- 29- د.بلعزوز الطاهر:محاضرات في النظريات والسياسات النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006 .
- 30- د. علي محمد نقي عبد الحسين: المدخل لدراسة المالية العامة ، ديوان المطبوعات
الجامعية طبعة . 1996
- 31 - د. صالح الرويلي : اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات طبعة 1988.

ب- الرسائل والمذكرات الجامعية:

- 1- فرحي محمد : النمذجة القياسية، ترشيد السياسات الاقتصادية الكلية، (دراسة خاصة لسياسة
الإنفاق العام)، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر ، 1999 .
- 2- دراوسي مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر - 1990
2004، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر .
- 3- فريد بن طالبي : السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية -
حالة الجزائر-مذكرة ماجستير ، 2002، الجزائر .
- 4- ضيف احمد : انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004).
مذكرة ماجستير .
- 5- فريد بن طالبي : السياسات النقدية والمالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية -حالة
الجزائر - مذكرة ماجستير . جامعة الجزائر، 2002.
- 6- عبيدات عبد الوهاب : الإصلاحات الاقتصادية -1990 200- ، رسالة ماجستير ، الجزائر .

ج-المقالات , المداخلات:

- 1- الفرس عبد الرزاق: الحكومة و الفقر و الإنفاق العام، دراسة بظاهرة عجز الموازنة و اثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997
- 2- محمد أحمد الأفندي: سياسات الإستقرار الطموح النظري وإشكالات التطبيق، مجلة الدراسات الإجتماعية، العدد الأول ، 1996.
- 3- بولاك جاك ج: النموذج النقدي لصندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية ، العدد 04 ديسمبر. 1997
- 4- الناشاشي وآخرون: الجزائر، تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي 1998
- 5- الأخضر عزي وعالم جلطي: بحث علمي حول التنمية البشرية للحكم الراشد.
- 6- عبد الحق شعبان: بحث حول الحكم الراشد والتنمية المستدامة، " المحور المتمدن" العدد 1804 في 2007|01|13.
- 7- د.مدني بن شهرة : سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برامج وأثار، جامعة تيارت.
- 8- لخضر عزي، محمد اليعقوبي ، السعيد فكرون : تحليل أثار برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي الجزائري-دراسة إقتصادية اجتماعية- مجلة العلوم الإنسانية عدد 24 ، سبتمبر 2005.
- 9- بلوناس عبد الله " : برامج التثبيت و التعديل الهيكلي للإقتصاد الجزائري التجربة و النتائج " مداخلة في ملتقى دولي من تنظيم كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر، أيام 31\29 أكتوبر 2002 .
- 10- محمد لكسائي : التطورات الإقتصادية والنقدية في الجزائر ، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني أكتوبر 2004 .
- 11- د.عبد الرحمن تومي: قراءة في مشروع قانون المالية لسنة 2006 .مجلة دراسات اقتصادية ,عدد 07 جانفي 2006.

د-تقارير , وثائق اخرى:

- 1- صندوق النقد العربي : السياسات النقدية في الدول العربية.
- 2- تقرير مجموعة خبراء البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، بتاريخ أوت 2007 .
- 3- وزارة المالية: مشروع تعديل القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية، 2006

ه- نصوص قانونية وتشريعية:

- 1- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لـ
- 2- قوانين المالية الأولية والتكميلية لسنوات من 1990 إلى 2006. المنشورة بالجريدة الرسمية.
- 3- قانون رقم 88-01 المؤرخ في 12/01/1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، ج.ر. 2.
- 4- القانون 95-55 المؤرخ في 27/09/1995 المتعلق بالشركات القابضة.
- 5- القانون 88-02 المؤرخ في 12/01/1988 المتعلق بالتخطيط.
- 6- القانون 88-03 المؤرخ في 12/01/1988 المتعلق بصناديق المساهمة.
- 7- قانون 90-10 المتعلق بالقرض و النقد المؤرخ في 14\04\1990 ، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 16 بتاريخ 14\04\1990 .
- 8- القانون 88\29 المؤرخ في 19 جويلية 1988 و المتعلق بممارسة الدولة لإحتكار التجارة الخارجية
- 9- القانون رقم 90/21 المؤرخ في 15/08/1990 المتعلق بالمحاسبة الوطنية .
- 10- القانون 84/17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية.
- 11- القانون :88/05 المؤرخ في 12/01/1988 الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 13/01/1988.
- 12 - مرسوم تشريعي رقم (93-07) مؤرخ في 24 أفريل 1993 يتضمن الأهداف العامة للفترة (93- 97) و المخطط الوطني لسنة 1993 (الجريدة الرسمية)، عدد 26 الصادر بتاريخ 26 أفريل 1993 .
- 13- المرسوم التنفيذي رقم 91/75 المؤرخ في 16/03/1991 المحدد لكيفيات سير حساب التخصيص المالي رقم 302-062 بعنوان صندوق تطهير المؤسسات العمومية .

ثانيا: باللغة الفرنسية

A-OUVRAGES:

- 1- ALEXIS Jacquemin, Henry Tulkens , Foul Mercie: Fondements de l'économie analyse macroeconomique , pages bleus ,2006.
- 2- Benissad Hocin : l' ajustement structurel objectifs et expériences , (Algérie , Alin édition 1994) .
- 3- BOURA mohamed tahar: les finances publiques –l'évolution de la loi de finance en droit algerien.les pages bleues , 2007
- 4- Jean Philippe lotis : comprendre la croissance économique, paris, OCDE, 2004
- 5- IVAN SAMSON , les trois étapes de la transition au marché des économies post socialistes (dix grands , problèmes économiques contemporaines) , (Algérie , OPU 1993) .
- 6-Hocine benissad : la réforme économique en algerie ; OPU . 1991.
- 7- KOBTAN mohamed : le tresor public ; OPU; 1990.

monnaie et repartition ; OPU; 1983.
économiques et commerciaux ; OPU ,1984.

1- Nassim Menguellati: le processus de préparation du budget de l'état dans le cadre du projet de modernisation des systèmes budgétaires ; Mémoire de fin d'étude ; diplôme de troisième cycle spécialisé en finances publiques.IEDF 2007.

C-ARTICLES:

- 1- David Ronier : la nouvelle synthèse keynésienne, Revue problèmes économiques, n° 2.344 année 1993.
- 2 -Chevauche Benoit : la dépense publique au cœur de nos systèmes financiers , Rvue française de finance publique (RFFP), n°77 ,mars 2002.
- 3- Nergory mankiw : les grands voies de recherches en macroéconomie depuis 1970.
- 4- Brahim lakhlef: la Bonne gouvernance , croissance et développement,Dar el khaldounia;2006 p09
- 5- Mohamed Cherif Belmihoub: les institutions de l'économie de marché à l'épreuve de la bonne gouvernance; revue IDARA;n°30
- 6- Michel Bouvie,Nouvelle gouvernance Financière publique durable et conduite de la réforme budgétaire dans les pays en développement1, RFFP N°98, 2007.
- 7- Michel Bouvier,Le citoyen ,La nouvelle gouvernance Financière publique et la transparence budgétaire, RFFP N°96,année 2006.
- 8-Michel Bouvie : la nouvelle gestion publique comme condition de la nouvelle gouvernance, RFFP n 82,juin, 2003.
- 09-Jerom Bacher et Marie Niedergang : nouvelle répartition des dépenses publiques,Revue Economie et Statistique N°343,année 2001.
- 10-Dr Lawhar Fellah, " quel contrôle Parlementaire de l'exécution du budget ; el watan Economie du 16 Juillet 2006 .
- 11-abdelaziz BARI: la responsabilité du contrôleur financier ;annales des sciences financières juridiques et économiques;n 04 – 1988,IEDF ,alger.

le rentier en question –l'expérience des
revue tiers monde ,XLI, n°163,juillet 2000.

on à l'économie de marché en algerie, revue
de sciences humaines; n°21 juin2004.

14-Ahmed DAHMANI: l'expérience algérienne des réformes –problématique d'une transition à l'économie de marché- annuaire de l'Afrique du Nord ,tome xxxvii ,1998.

15-Abdelouahab Keramane " l'expérience algérienne de passage à l'économie de marché " Media Bank , N°15, Banque d'Algérie , Décembre , juin 95 .

16-Benabdellah y , " la réforme économique en Algérie : entre et rente production " revue monde arabe – maghreb machrek , N 166 , 1999.

17- Revue cinjoncture , mensuel l'économique éditée par l'agence presse service , N° 16 ,1993 .

18-Déclaration du directeur du FMI , journal el watan , N°1281 ,du 05/01/95

19-Peter Heller, " les programmes d'ajustement appuyés par le fonds et les pauvres "R finances et Développement , décembre 1988 .

20-El Hadi Mekboul " le P.A.S en algérie , problématique et application " revue de CNEAP , N° 15 , 2000 .

21-Benahamed Sedek Berkane consultant en finances publiques : Budget et politique économique en Algérie , 2°partie ; EL WATAN du 09/02/09

22- Rabah Abdoun : un bilan du programme de stabilisation économique en algérie, les cahiers du CREAD ,n° 46 /1998.

23-Ahmed Bouyakoub: croissance économique , atouts et blocages d'un véritable développement économique de l'Algérie contemporaine.article.en 2006.

24- Jacques Spindler : Macroeconomie et finances publiques; Revue française de finances publiques du juillet 1996, n° 55 p 13-34.

D-DOCUMENTS ET RAPPORTS:

1- La banque mondiale : une revue des dépenses publiques en algérie , rapport n°36270 du 15/08/2005 .

modernisation des systemes budgétaires –
rapport sur la mise en œuvre du processus de préparation de budget – DGB,
février 2006.

- 4- Document de la banque mondiale : une revue des dépenses publiques, du 15/08/ 2006..
- 5- Ministère des finance : bilan du programme de soutien de la relance économique septembre 2001 à décembre 2003.
- 6- Banque mondiale : strategie macroeconomique à moyen terme pour l'algerie , soutenir une croissance plus rapide avec la stabilité économique et sociale , Mai 2003.
- 7- document de la banque mondiale : une revue des dépenses publiques, du 15/08/2007.
- 8- lettre d'information trimestrielle du groupe de la banque mondiale au magreb, decembre 2007 n°06 p38.
- 9- Mourad MEDELICI Ministre de finance : communication sur la RDP, 2006.

E - Sites Internet:

www.bank-of-algeria.dz
www.ons.dz
www.ladocumentationfrancaise.fr
www.minef.gov.fr
www.ocde.org
www.senat.fr

ثالثا : باللغة الانجليزية :

- 1 -GEORGE JOFFE :The rol of violence within the algeria économy , journal of north qfrecan studie, 07/01/2002.

إن خلاصة البحث المقدم و الذي تناول دور النفقات العمومية في تسير مسار التحول نحو إقتصاد السوق في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2006 كانت اشكاليته تتمحور حول السؤال الجوهرى التالي إلى أي مدى تعتبر النفقات العمومية أداة تسيير في مسار تحول الإقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2006.

حيث كان لابد من التمهيد له بدراسة نظرية توضح من خلالها الإطار النظري الذي يتم من خلاله هذا البحث ، وذلك حتى يفهم الباحث دور الإشكالية وأبعادها المختلفة نظرياً وتوظيف كل ذلك لفهم الجانب التطبيقي للدراسة ومن ثمة القدرة على التحليل و الفهم ، ولهذا الغرض إستعمل البحث على جزئين :

الأول : نظري وخصص لمكانة المالية العامة في الإقتصاد الكلي ومن ثمة أهمية النفقات العمومية وأثارها الإقتصادية على المستوى الكلي لننقل فيما بعد إلى أهمية التوازنات الإقتصادية الكلية وتأثرها بدور المالية العامة عن طريق أدواتها (السياسة الضريبية و السياسة الإنفاقية) حيث أن الإختلال في التوازنات الكلية يفوز بالضرورة أزمة تؤثر على جميع قطاعات الإقتصاد وهذا ما يحدث في أغلب الدول النامية ومنها الجزائر ، حيث يتم التوجه حينها إلى تبني مختلف برامج الإصلاح و الإستقرار الإقتصادي ، فكان لا بد أن يمهد لهذا فصل حول الإطار النظري للإصلاحات الإقتصادية .

الثاني : تطبيقي وخصص في البداية إلى تشخيص وضعية الإقتصاد الجزائري وطبيعة الأزمة التي يعاني منها ، ثم تم التطرق إلى مجموعة البرامج الإصلاحية التي تم إعتماؤها خلال فترة الدراسة ، ونظراً لكون الجانب المالي (المالية العامة) هو القطاع المتأثر مباشرة من جهة ومن جهة ثانية هو أداة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية بصفة عامة وخاصة في مجال الإصلاح ، حيث تعتبر الميزانية العامة الوسيلة الرئيسية في ذلك فقد تم التطرق إلى وضعية هذه الأخيرة إعتماً على قوانين المالية من حيث التوجيهات العامة بهات التوازن ، طرق التسيير و العصرية) وكل هذا من وجهة نظر إصلاحية وصولاً في الفصل الأخير إلى واقع النفقات العمومية خلال مرحلة التحول ، وكيف إستعملت النفقات العمومية خلال هذه الفترة ، وما تأثير ذلك على باقى مناحي الحياة الإقتصادية بإستعراض أهم المؤشرات الكلية

كالنمو ، البطالة ، التضخم وغيرها فبعد تناول موضوع
مسار التحول الإقتصادي حالة الجزائر فإنه تم التوصل
إلى- نتائج الجزء النظري :

فمن خلال تعرضنا للمفهوم العام للمالية العامة ، مركزين على مفهوم النفقات العامة
وعلاقتها بالإقتصاد الكلي توصلنا إلى النتائج التالية :

- إن الدور الإقتصادي للدولة يتجسد من خلال السياسة المالية وهي عبارة عن التجسيد
العملي لتدخل الدولة في الإقتصاد الوطني .

- إن السياسة الإقتصادية هي إحدى وسائل التحليل الكلي وبالتالي فإن مفهوم التحليل الكلي
للإقتصاد قد مر بعدة مدارس فكرية .

- أما علاقة المالي العامة بالإقتصاد الكلي فإن الدراسات التي تمت في هذا الإطار فقد أخذت
شبيهاً فشيئاً بتحليل إنعكاس ادوات الميزانية (رصيد الميزانية ، نفقات ، إيرادات) على
الأهداف العامة للإقتصاد الكلي .

أما مايمكن إستخلاصه من الفصل الثاني و الذي خصص إلى التوازنات الكلية
وعلاقتها بالمالية العامة فهو على النحو التالي :

- إن تحقيق التوازن الكلي في الإقتصاد يتم حيث يتحقق التوازن في كل من الأسواق
الأربعة: سوق الإنتاج، سوق النقد، وسوق العمل، سوق الأوراق المالية، أو على الأقل سوق
الإنتاج و النقد لارتباطهما الوثيق.

- أما فيما يخص الجزء الخاص: بدور المالية العامة في تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي
فإنه يمكن تلخيص أهم الأفكار المتوصل إليها على الشكل التالي:

- إن توازن الميزانية حسب المفهوم الكلاسيكي هو حسابي أساسا و هو بذلك يتناسب مع
وظائف الدولة التقليدية المسماة الدولة الحارسة، و لا يتوافق مع وظائف الدولة الحديثة
(المتدخلة)، نتيجة الدور الإقتصادي لهذه الأخيرة. فحسب المدرسة الكلاسيكية فإن يجب
المحافظة على توازن الميزانية بشكل دائم.

أما الفكر الكينزي فإنه غير ذلك بل يحدد العجز الموازني إذا كان هذا الأخير موجه إلى
استثمارات منتجة، و حسب هذه المدرسة دائما فإنه يجب أخذ بعين الاعتبار التوازن
الإقتصادي ككل.

و أخيرا أنهينا هذا الفصل بتأثير السياسة الإنفاقية و الضريبية على التوازن الإقتصادي الكلي.

و ذلك من خلال مجموع من المعاملات التي تخلص إلى
أ) تأثير السياسة الإنفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي

للإنفاق الحكومي، حيث أن الزيادة في الإنفاق العام (ΔG) سيتبعها نمو مضطرب في الناتج الوطني (ΔY) و هذا نتيجة لأثر المضاعف مع افتراض ثبات العوامل الأخرى. و عندئذ تعتبر السياسة المالية ناجحة و فعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية و زيادة الإنتاج.

ب) و في نفس الفرضيات و فيما يخص السياسة الضريبية فإنه يمكن القول أن تخفيض في سعر الضرائب يؤدي إلى حدوث زيادة في الناتج الوطني، و يؤدي ذلك بدوره إلى نمو الحصيلة الضريبية، و هذا أيضا يتجسد عن طريق السياسة المالية.

ومن خلال تعرضنا للإطار النظري للإصلاحات فإنه تم الوقوف عند مفهوم الإستقرار الإقتصادي واسباب عدم الإستقرار وذلك من وجهة نظر المدارس الإقتصادية المختلفة وكذا التطرق الى موضوع الحاكمية المالية وإصلاح الميزانية من خلال المبحث الرابع حيث وضحنا مختلف المفاهيم المتعلقة بفكرة الحاكمية ومن ثمة الحكم الراشد لما له من علاقة وطيدة بفكرة الإصلاحات بصفة عامة و الإصلاحات المالية بشكل خاص و التي تتجسد في إصلاح الميزانية مبرزين أهم عناصر هذا الإصلاح ثم تطرقنا بعد ذلك إلى مفهوم ترشيد النفقات العامة ومتطلبات نجاحه

ثانياً: الجزء التطبيقي

من خلال دراستنا لدور النفقات العمومية في تسير مسار التحول الإقتصادي في الجزائر من خلال المحاور الثلاثة التي سبق إستعراضها يمكن التوصل إلى مايلي :

- بداية إن الأزمة التي ضربت الإقتصاد الوطني سنة 1986 بسبب الإنخفاض الحاد في سعر البترول كانت نتيجة منطقية لإعتماد الإقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بشكل شبه كلي ، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الطبيعة الريعية للإقتصاد الوطني عرض السياسة العامة للبلد ومنذ الإستقلال إلى أزمة إستراتيجية تنموية وأمام هذه الوضعية لم تجد

السلطات الجزائرية من حل أمامها سوى التوجه إلى المؤسسات الدولية في نهاية الثمانينات قد إعتماد سياسات وبرامج من شأنها المساعدة على التحول نحو إقتصاد السوق وذلك يوضح ميكانيزمات تسير السوق وتشجيع الملكية الخاصة بوسائل الإنتاج ، وإنتهاج سياسة إقتصادية كلية من النوع الليبرالي ، حيث يتم ذلك على عدة مراحل منها :

- محاولة تحقيق الإستقرار الإقتصادي ، ثم تحرير
وفتح المجال للإستثمار الأجنبي مع وضع نظام مصرف
وتكليف المنظومة التشريعية مع الواقع الجديد .

وأخيراً الدخول في مرحلة التعديل الهيكلي بموجب الإتفاق الموسع (ماي 1995 إلى ماي 1998 الذي طبقت من خلاله الجزائر إجراءات ذات طابع هيكلي الهدف منه تحقيق الإستقرار الإقتصادي إعادة التوازنات ، بعث نمو دائم فكانت مجموعة من الإصلاحات أضفت في النهاية إلى إحداث مجموعة من التأثيرات منها على المستوى الكلي حيث إنخفضت معدلات التضخم ، تحقيق نوع من الإستقرار الكلي بالرغم من التكلفة الإجتماعية الباهضة أما على المستوى الإصلاحي فكان القطاع العام و الخصخصة أحد إجراءات الإصلاح الهيكلي ، إضافة إلى القطاع البنكي .
وأخيراً يلاحظ أن وتيرة الإصلاحات الإقتصادية قد خفت أن لم نقل قد توقفت ابتداءً من سنة 1999.

فمن خلال دراستنا لموضوع ميزانية الدولة في إطار مشاريع قوانين المالية من حيث واقعها وتحديات العصرية يمكن إستخلاص ما يلي :

1- إن الميزانية العامة تعد المرآة العاكسة للجوانب السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الإدارية للوطن ، ذلك كونها عبارة عن وثيقة توضح مختلف الأدوات التي تستعملها السلطات العمومية لتجسيد البرامج التنموية على المستوى الوطني .

2- إن القانون 17/84 المؤرخ في و المتعلق بقوانين المالية يعتبر القانون المجسد لقانون الميزانية في الجزائر حيث عرفها في المادة السادسة منه بأنها " تتشكل من الإيرادات و النفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية كما توزع وفق الأحكام التشريعية وهي شكل الموازنة العامة للدولة "

3- فمن خلال دراسة مشاريع قوانين المالية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2006 يلاحظ كثرة قوانين المالية التكميلية حيث من بين 17 قانون مالية موضوع الدراسة هناك....
وكقانون مالية تكميلي ، غير أن الملاحظ أنها قوانين مالية تعديلية وليس تكميلية لكون ان قانون المالية التكميلي " يعيد النظر في بنود الموازنة سواء بالزيادة أو النقصان .

4- لا يتم العمل بقانون ضبط الموازنة المنصوص عليه في المادة الخامسة من القانون 17/84 رغم أهميته بالنسبة للتسيير الموازني .

5- فيما يخص هيكله الموازنة العامة في الجزائر وخلال

لميزانية التسيير على ميزانية التجهيز (جانب لنفقات)

الإيرادات البترولية مقابل الإيرادات العادية ، مما يعني إرتباط مباشر للإيرادات بالضرروف السائدة في الأسواق العالمية للمحروقات .

وهذا ما يؤكد ريعية الإقتصاد الجزائري بصفة عامة .

-أما المحور الأخير من هذا الجزء التطبيقي فقد خصص إلى وضعية سياسة الاتفاق العلم خلال فترة التحول الاقتصادي و ذلك ابتداء من سنة 1990 حيث تمكنا من التوصل الى النتائج التالية:

كما يلاحظ أيضا علاقة مباشرة بين حجم الاستثمارات العمومية مع مقدار و حجم إيرادات البترول ، و نفس الملاحظة تنطبق على حجم الناتج المحلي الخام ، و هذا ما يعكس ارتباط الإقتصاد الجزائري بسعر البترول .

و من خلال استعراض للنفقات العمومية الموجهة لاربع قطاعات أساسية و هي : الأشغال العمومية و النقل، المياه والري ، التربية ، الصحة تبين ما يلي :

- هناك ضرورة لترشيد نفقات الاستثمار ، و ذلك عن طريق تعزيز عنصر التخطيط .
- مسايرة الطاقة الاستيعابية للإقتصاد الوطني .
- البحث عن فعالية أحسن في هذا القطاعات .

و عليه فان الإقتصاد الجزائري و رغم كل برامج التحول سواء الذاتية منها أو المدعومة من طرف الهيئات الدولية و رغم الوفرة المالية الحالية فانه لا يزال لم يحقق النمو الدائم و المستقر ، إضافة الى عدم اكتمال إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق .